خمس سنوات على رأس فيدرالية فرنسا

عمر بوداود

من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني

مذكرات مناضل

دار القصبة للنشر



من حزب الشعب الجزائري
إلى جبهة التحرير الوطني

عمر بوداود

خمس سنوات على رأس
فيدرالية فرنسا
(1957 - 1962)

من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني

مذكرات مناضل

ترجمة: أحمد بن محمد بكلّي



دار القصبة للنشر
فيلا 6، حي سعيد حمدين – 16012، الجزائر

العنوان الأصلي للكتاب

DU PPA AU FLN
Mémoirs d'un combattant

تدمك : 5 – 716 – 64 – 9961 – 978
الإيداع القانوني 4413 – 2007

توطئة

لماذا كتابة هذه المذكرات الآن؟

تمر الأيام، ويتناقص الرجال المنتمون إلى جيلنا، ممن ساهم بنشاط في الحرب التحريرية. لقد انطفأ عدد هام من تلك الوجوه التي برزت بكفاحها من أجل الاستقلال، من غير أن تترك شهادتها على ذلك، مما حرم الأجيال القادمة من التعرف على جانب كبير من أحداث تاريخنا، وكانت مودعة لدى شخصيات مرموقة أمثال: الدكتور لمين دباغين، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، عمر أوصديق، محمد بن يحي، امحمد يزيد، وغيرهم كثير. ذلك هو السبب الذي دفع أقرب الأحباب إليّ، لإقناعي بضرورة الكتابة، "قبل فوات الأوان".

يعود الفضل إلى ناشر هذا المؤلف، في جمع وتسجيل أحاديثي وذكريات حياتي النضالية وإخراجها إلى حيز الوجود. لقد شكلت تلك التسجيلات عملا توثيقيا جادا، راجعه حسين بوزاهر (المدعو سليم)، مما سمح لها بالخروج بهذه الصياغة. صياغة تعتبر مساهمة في التأريخ لعملية تحرير الجزائر من الاستعمار، وفي نفس الوقت، شهادة على ما قدمته فدرالية فرنسا لجبهة الحرير الوطني، للثورة الجزائرية. لكلا الرجلين أقدم خالص عرفاني بالجميل، وكذا لجميع من ساعدني على كتابة هذه المذكرات.

لا يختلف مساري النضالي عن مسار العديد من الشباب الجزائريين، الذين كانوا، أثناء العشرية 1940–1950 واقفين في وجه السيطرة الكولونيالية. مسار بدأ

بانخراطي، في سن السابعة عشر، في صفوف حزب الشعب الجزائري (PPA)، سنة 1942؛ ثم في الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية (MTLD) سنة 1947، مما سمح بانتخابي عضوا "من فئة الأهالي" في المجلس البلدي. كنت مسؤولا في المنظمة الخاصة (l'O.S.) عن منطقة القبائل السفلى إلى غاية 1951، ثم في جبهة التحرير الوطني بالمغرب، في نهاية 1955، وعينت بعد ذلك مسؤولا على فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني من جوان 1957 إلى أن وضعت الحرب أوزارها، ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CRUA). ما من شك في أنني مدين، في هذا المسار، إلى من جاورته من المناضلين الذين كنت محل ثقتهم. فمن اللائق بعد كل ذلك، أن أترك لمن بعدنا من الأجيال الجديدة، بعضا من الآثار التي تسمح لهم بالاستفادة من ذلك، واستلهام العبر.

مرت اليوم سنوات وسنوات، عن نهاية حرب الاستقلال، وانفتح أمامنا قرن جديد - أريد له أن يكون تكنولوجيا - غير أن ذلك لم يسمح بزوال الظاهرة الاستعمارية تماما؛ بل نجدها تبرز من جديد في بعض مناطق العالم. فهذا الواقع المر القاسي، يفرض علينا، أن ندلي بشهادتنا ونترك للأجيال الجديدة موروث ذاكرتنا النضالية في سبيل الحصول على سيادة دفعنا ثمنها غاليا. من جهة أخرى، فإن حرصي الشديد هو أن لا أخيب ظن نظرائي من المواطنين، وأخص بالذكر منهم المناضلين المقيمين بفرنسا، الذين يؤاخذون إطارات جبهة التحرير الوطني - وكثيرا ما صدقوا في ذلك - على صمتهم بخصوص سير حربنا التحررية.

من المؤكد أنه لا يمكن اعتبار هذه الشهادة جامعة مانعة. كان القصد مني، صريحا، وهو أن اكتفي بسرد الأحداث التي كنت فيها شخصيا طرفا فاعلا، وأن لا أتحدث سوى عن الأشخاص الذين جاورتهم. سأعمل من جهتي على أن أظل وفيا لما تبقى في ذاكرتي، وعلى أن أتوخى الموضوعية قدر الإمكان، ما دامت الحياة قد منحتني امتيازا هاما، تمثل في سلامة القدرة على التفكير في موقع متقدم في السن.

مدينة الجزائر - ماي 2007

القسم الأول

الاستفاقة الوطنية والالتزام النضالي

(1957-1942)

الفصل الأول

الطفولة والمراهقة

(1942-1924)

الأجواء العائلية

ولدت سنة 1924، في قرية أزروبار، من قرى بلدية تيفزيرت، في بلاد القبائل الصغرى، حيث استقرت عائلة آل بوداود، منذ أجيال عديدة. عندما أقدمت الإدارة الاستعمارية على تعريف الجزائريين وفق الأساليب الجاري بها العمل لدى الحالة المدنية الفرنسية، تم تقسيم عشيرة آل بوداود إلى عدة عائلات: أعطي لكل واحدة منها لقب خاص بها. وهكذا، تفرعت العشيرة إلى أربعة: آل بوداود، آل عمروش، آل جودي، وآل سعداوي. في سنة 1910، قرر والدي، بوداود أحمد واعمر، الهجرة إلى فرنسا من أجل تحسين اقتصادياته وإعانة عائلته وعائلة عمه. بعد عودته النهائية إلى البلد سنة 1924، أقتنى أرضا في تاورغة (الموجودة في بلدية 'بَغلِيّه') من شخص كان يدعى Alexis، تحصل عليها بموجب استفادته من الأراضي التي تمت مصادرتها.

لقد نجم عن إنشاء ذلك المركز الاستيطاني، الذي تمت تهيئته بعد انتفاضة 1871[1]، مصادرة ملايين الهكتارات من الأراضي التي كانت ملكا "للأهالي". استولى المستوطنون الفرنسيون على قرية تاورغة، وأطلقوا عليها تسمية "هوراس فيرني"

---

1. اندلعت انتفاضة 1871، إثر النداء الصادر من طرف كل من الباشاغا المقراني والشيخ أحداد وبقيادتهما. مما ألهب مناطق مجانة، بلاد القبائل، وقسما كبيرا من الشرق الجزائري.

(Horace Vernet)، في حوالي 1885-1886. تم توزيع الأراضي التي صودرت على حوالي ثلاثين مستوطنا. تشكل هؤلاء المستوطنون أيضا من ثوريين في "كمونة باريس"، من المحكوم عليهم ومن المنفيين، من بينهم شخص كان يدعى "جوليان فيو" Julien Viaud يقال إنه كان أخا للكاتب Pierre Loti. عندما فضل بعض المستوطنين التنازل عن أراضيهم، بادر الجزائريون المنتمون إلى تلك المناطق، فورا إلى اقتنائها. أما عن سكان تاورغة القديمة، ممن خاض غمار انتفاضة 1871، فقد تمت إبادتهم. وهكذا حُكم على محي الدين الحاج عمر، الذي كان على رأس الانتفاضة في المنطقة، بالإعدام، فضرب عنقه في ساحة السوق القديم ب"بغلية"، المركز الإداري للبلدية التي تنتمي إليها تاورغة. حكم على بعضهم بالأشغال الشاقة وتم نفيهم إلى كاليدونيا الجديدة، بينما اختار البعض الآخر الهجرة إلى الشام2، أما الذين لم يتمكنوا من الذهاب إلى أي مكان، فقد تحولوا إلى "خماسين"3 لدى المستوطنين.

عند عودته من المهجر (فرنسا) كان أبي يملك بعد معصرة زيت في "بوجيمعة"، وهي منطقة موجودة بين تيقزيرت وتيزي وزو، مما مكنه من التحرر من الديون التي تعاقد عليها لاقتناء الأرض. ذلك هو ما سمح لعائلتي بالاستقرار في القرية التي نشأت فيها.

في المدرسة الابتدائية بـ"تاورغة"

لقد تم تزويد قريتنا بمدرسة ابتدائية، كانت مهيأة، أصلا، لاستقبال أبناء المستوطنين. غير أني شرعت في التداول عليها منذ سن السادسة، رفقة أطفال آخرين من القرية. تشكلت المؤسسة من قسم واحد، يشتمل على عدة مستويات. وصل عددنا إلى خمس وثلاثين تلميذا، من بيننا أربعة فرنسيين، طفلان وبنتان. كان معلمي الأول يدعى السيد مزيان عكريش، درّس مدة سنتين، وتم تعويضه بالآنسة Sulyant، التي درستنا بدورها لمدة سنتين. جاء من بعدهم معلم شاب كان يدعى

---

2. كانت الأراضي التي تدعى الشام وقتها، تضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين الحالية.

3. جمع خماس، وهو الفلاح الذي لا أرض له، ويعمل في أرض الغير مقابل الحصول على خمس الغلة.

Etienne Leca. آخر من علّمنا في تلك المدرسة هو المعلم "إيدير عربوز"، الذي تابع تدريسنا إلى غاية انتهائنا من الدراسة الابتدائية. كان هؤلاء المعلمون يتميزون جميعا بسلوك نزيه تجاهنا، غير أن مودتنا كانت مخصصة ربما للسيد Leca، الذي كان في نظرنا، يبذل جهودا كبيرة، من أجل تكريس محبة المدرسة في نفوسنا. كنت من جهتي كثير الإعجاب به، إذ تعلمت منه الكثير. تطورت معارفي بشكل ملموس، في ظرف سنة واحدة فقط. غير أننا تأسفنا كثيرا حين غادرنا السيد Leca بعد أن دعي للخدمة العسكرية. كان المعلم الذي خلفه، السيد عربوز، يأتينا من تيزي راشد، وكان بدوره معلما جيدا.

لقد احتفظت بذكريات طيبة جدا عن مجريات دراستي، وعن النشاطات التطبيقية منها بصفة أخص، على غرار "النزهة"، التي كانت تقام مرة في الشهر. كانت الفرصة مواتية للمعلم، كي يطلعنا على مختلف أنواع النباتات الموجودة بكثرة في حقول الزرع، على غرار الحوذانيات ذات الأزهار الصغيرة الصفراء الذي تدعى أيضا ب"أزرار الذهب"، والتي نجدها بكثيرة في جنبات المسالك. كان المعلم يتوقف عند كل نبتة، ليعرفنا بالعائلة النباتية التي تنتمي إليها. كنا نتعلم أيضا أسماء مختلف أنواع الأشجار المثمرة والأشجار الغابية، كيفية التلقيم وأساليب الغرس، وكذا الفصول الملائمة لكل نوعية. كان معلمنا يربط دوما بين النظرية والتطبيق. وهكذا، فبعد أن يقدم لنا درسا في الفلك، فإنه يدعونا للحضور عند حلول الليل لمعاينة السماء. كان يشرح لنا كيفية الاهتداء في الليل بفضل النجم القطبي؛ كان يدلنا على "الدب الأصغر" و"الدب الأكبر" والذي يدعى بالفرنسية "عربة داوود" مشيرا إلى عجلاتها الأربعة وخيلها الثلاثة. كان النجم القطبي دوما في نفس الموقع في صف العجلتين الأخيرتين. كان الاكتشاف عجبا، بالنسبة لأذهاننا الصغيرة، أن نعرف بأن في وسع المرء أن يعرف وجهته بتلك الكيفية، كما يفعل البدو الرحل في الصحراء ! كان المعلم يشرح لنا أيضا مختلف مراحل صناعة الكسكسي، من حصاد القمح ودرسه (إخراج القمح من السنابل)، إلى صناعة الطحين. بعد ذلك، يستدعي المعلم إحدى القرويات، كي تشرح لنا، للفرنسيين الصغار بصفة أخص، كيف يتم تكوير حبات الكسكسي.

كانت المدرسة تشغل حيزا هاما في حياة القرية. كنا قد تجاوزنا المرحلة التي كان فيها الجزائريون يعتبرون المدرسة الفرنسية وسيلة لإخراج الناس عن دينهم، وكانت تجد القبول الحسن لدى الأولياء الذين صاروا يفهمون أن التعليم يساعد على نجاحنا في الحياة. كانت القرية متوفرة أيضا على مسجد كنا، في سن العاشرة، نتوجه إليه صباحا، قبل الساعة الثامنة، لحفظ القرآن الكريم. لكن بعد فترة من ذلك انقطعت الدراسة بسبب مرض الشيخ.

كانت الدفعة الثالثة التابعة لمؤسستنا، والتي تم استدعاؤها لاجتياز امتحان شهادة الدراسات الابتدائية بنجاح، تتكون من: بولعراس محمد، قاسمي صالح، وأنا. أوجدني الحظ مع بولعراس في مدرسة زراعة الأشجار في "مشتراس"، بينما واصل قاسمي دراسته في المدرسة الابتدائية العليا بتيزي وزو.

لا زلت محتفظا بذكريات مفصلة عن يوم امتحان [الدخول إلى المدرسة]. كان علينا أن نتوجه أولا إلى تيزي وزو؛ غير أن طلب التسجيل قد وصل متأخرا. وأخيرا وقع تسجيلنا في مدرسة (Maison Carré) "الحراش"[4]. سافرنا إليها بواسطة الحافلة، رفقة "موح السعيد جمعة"، أحد تجار الأغنام في القرية. كان يملك إسطبلا في الحراش، لحشر أغنامه. بتنا ليلتها في مربط مجاور. في يوم الغد، رافقنا السي موح السعيد إلى غاية مدرسة "بلفور". استغرق الامتحان يومين، غير أننا وجدنا الفرصة سانحة لقضاء يوم ثالث، والتجول عبر مدينة الجزائر.

كان المعلم في انتظارنا عند عودتنا إلى القرية، وكان سعيدا جدا بنجاحنا. كنت أتوقع من طرف أبي أن يقدم لي التهاني على النجاح. غير أنه اكتفى بالقول: "آه، نجحت؟ طيب. استعد إذن للتوجه إلى الحقل في الصباح الباكر!". بالمقابل، أبدت أمي سعادتها، وأعدت وليمة كبيرة من الكسكسي دعت إليها الجارات. منذ ذلك اليوم، صارت نساء القرية، يأتين إلينا، من أجل مراسلاتهن مع الأزواج المغتربين في

4- في ضاحية مدينة الجزائر.

فرنسا، ويأتين في كل مرة بهدايا صغيرة، كانت تطرب لها أمي ! كنت مطلعا على خبايا الأمور في القرية، من خلال ما كانت النساء يروينه لأزواجهن. غير أن أسرارهن كانت محفوظة ! كان الشخص الذي يعرف القراءة والكتابة وقتها، "شخصية مرموقة". تحولتُ عندها، بكيفية ما، إلى كاتب عمومي. استمرت تلك "الوظيفة" لمدة سنة تقريبا، إلى يوم ذهابي إلى مدرسة زراعة الأشجار، سنة 1938.

حياة المراهقة في القرية

عند التمعن في الحياة القروية، يتبين لنا بأن السلطة في "تاورغة" كانت مجسدة في "حارس الحقول". كان هذا الأخير يؤدي وظيفته تحت الرقابة الصارمة للقايد، الذي كان بدوره مرتبطا برئيس بلدية "بغلية"، "المكتملة الوظائف"[5]. كان حارس الحقول المعني الأول في كل أمر مستجد في القرية. كان عدد الأوروبيين محدودا، يعنون بزراعة الحبوب والزيتون، ولم يكونوا أغنياء. تعلم معظمهم العربية وكانوا يتحدثون بها. كان الناس في تاورغة، وهي قرية مزدوجة النطق بالعربية والبربرية، يتحدثون العربية في الشارع، والقبائلية داخل المنزل، كما هو الحال في بلاد القبائل السفلى كلها.

كانت منطقتنا جميلة، تسبي الناظر بوفرة وهادها الصغيرة التي تتخللها الشعاب. يطل على تاورغة جبل صغير، يسمح للصاعد إليه أن يحيط بالنظر تقريبا على كافة القرى المجاورة من بلاد القبائل. وكان البصر يسترسل بالناظر إلى غاية البحر. كانت الناحية الشمالية مشكلة بحقول كبيرة من الحبوب، أما في الناحية الجنوبية، فقد كانت سفوح الجبال مغروسة بأشجار الزيتون فقط. في فصل الربيع، كانت الحقول المخضرة التي تسقيها الينابيع المتفجرة في كل مكان، تجعل من

---

5. كان النظام البلدي في الجزائر، ينقسم إلى ثلاثة: البلديات التي تسمى ب"المكتملة الوظائف" ذات الأغلبية الأوروبية والمسيرة من طرف رئيس بلدية منتخب ؛ البلديات "المختلطة" ذات الأغلبية المسلمة، والمسيرة من طرف حاكم إداري يعين من طرف السلطات في المستعمرة ؛ والبلديات "الأهلية"، ذات السكان المسلمين، يسيرها عموما، حاكم إداري عسكري.

منطقتنا المزدانة بالزهور المختلفة الألوان وبالخشخاش الأحمر، ربعا فردوسيا. يتميز بما توفر فيه من ينبوع غزير تنهمر منه مياه باردة مسعفة في زمن الحر الشديد، مما شجع الرومان على الاستقرار فيها، كما تشهد عليه آثارهم الكثيرة.

كان الصيد هواية مفضلة لدى الناس، يمارسها الصغير والكبير. بالطبع، كانت كل عائلة تتوفر على بندقية، غير مصرح بها. كان الناس يخرجون في شهري جوان-جويلية لاصطياد السمَّان؛ ومن سبتمبر إلى جانفي لاصطياد الحجل والأرنب البري. يوم الخروج للصيد - مرة في الأسبوع، في يوم الأحد عموما - يقوم الناس باكرا لذلك. يتم اصطياد السمَّان بواسطة الخراطيش ذات الحب الصغير، في منحنيات الوهاد، في الغابات المحيطة بتاورغة، أو داخل حقول القمح الصلب. ونظرا لعدم تناولنا اللحم كل يوم، فقد مثل الصيد تكملة غذائية ترضي الناس. كانت القرية معروفة أيضا بممارسة المصارعة الرومانية، وبصفة أخص في مناسبات أعراس القرية من ختان أو زواج. ففي الوقت الذي تأخذ فيه فرقة "الطبابلا"[6] قسطها من الراحة، كنا، نحن الشباب، نتسلى بممارسة المصارعة. من المعتاد أن يحضر العرسَ مصارعو المنطقة كلها، فكانت الفرص مواتية للتباري بين القرى. تلك اللقاءات هي التي مكنتني من التعرف على عمار حداد الذي كان مصارعا جيدا. بعد انتهاء المباريات يصفق الحاضرون طويلا للمنتصرين، الذين تعلو شهرتهم كرياضيين أكفاء.

دروس الجماعة

اكتشفت "الجماعة" (تاجماعت) في سن الرابعة عشر أو الخامسة عشر. بصفتها جمعية عرفية مكلفة بالنظر والفصل في القضايا العامة للقرية، فهي تتكفل بمعاقبة الجنح الصغيرة، مثل اختلاس الغلة، وبتنظيم صيانة المسالك القروية. ومن اختصاصاتها أيضا، النظر في مشاكل المعاشرة بين الناس. كانت تلتقي يوم

6. فرقة صغيرة للعزف التقليدي

الجمعة، بعد صلاة الظهر. يختار من بين أعضائها، مجموعة تتكون من اثني عشر شخصا، يعتبرون بمثابة "جهازها التنفيذي". توفد كل عائلة ممثلا لها لدى الجماعة. عندما يتعذر على رب الأسرة حضور الجلسات، يعوضه على العموم ابنه الأكبر. وهكذا، فقد سنحت لي، عند غياب والدي، فرص عديدة لحضور جلسات الجماعة. تعلمت فيها أمورا كثيرة، تتعلق بالكيفية التي تنتهجها في النطق بأحكامها المتعلقة بالنزاعات، وبتنظيف القرية، وتنقية المقابر، وبمسائل أخرى مرتبطة بشؤون قريتنا.

كان انتباهي مشدودا إلى الوقار المشع من شخص رئيسها الشيخ محي الدين؛ وكان عمره وقتئذ 83 عاما. كان الشيخ، في جميع الشؤون العامة المتعلقة بالشراكة في الزرع، وبمختلف المنازعات التي تطرحها المصالح الشخصية، أو التقسيم، يعرض على الجماعة أعدل الحلول المناسبة، وبأشكال غير مرتقبة أحيانا، فكانت مسددة بدقة في خانة الصواب. وهكذا فقد اقترحَ الشيخ، ذات يوم، أن يفرض غُرم على الأشخاص الذين يسكتون عن أشياءَ كان في وسعهم أن يقولوها، كما يفرض غُرم على الأشخاص الذين يتحدثون بكلام فارغ ! بدا لي الاقتراح غير مفهوم في الحين. لم أتمكن من النفاذ إلى جانب الحكمة فيه سوى في وقت لاحق. كان ذلك من جانبه أسلوبا لبقا للتعرض لشخص في الجماعة، دون أن يضطر لذكر اسمه، كان متماديا في الثرثرة. كنت أعجب في بعض الأحيان للقرارات التي يصدرها، وكثيرا ما دفعت بي إلى التفكير والتأمل. وقد استخلصت من ذلك عبرة، مفادها أن القسطاس في مسائل العدالة، أمر ضروري مهما كانت المشاعر المضمرة تجاه الأشخاص. منذ ذلك الوقت، تعلمت حسن الإصغاء للآخرين، قبل اتخاذ أي قرار.

كنت معجبا بالعجوز محي الدين، تلك الشخصية المتميزة التي كنا ندعوها ب "شيخ الدشرة" وأحيانا "شيخ الجماعة". هو سليل عائلة عريقة، كانت موكلة بإدارة المنطقة في العهد العثماني، قبل الاحتلال الفرنسي بكثير. هناك ذكريات أخرى، علقت بذهني عن تلك الحياة القروية. في ربيع كل سنة، في زمن نزع الأعشاب الطفيلية من حقول القمح، كان ملاك الأراضي المزروعة، يستعينون بالنساء العجائز

والأطفال الصغار، من بنين وبنات، مقابل منحهم أجورا. جرت العادة على أن يوافق جميع ملاك الأراضي على دفع أجور تعدل الأجور التي دفعت لأوائل العاملين في الحقول. كان ذلك العرف طريقة خاصة في تعزيز تضامن القرية، مع الحفاظ على كرامة العاملين والعاملات، المنتمين عموما إلى عائلات فقيرة.

مدرسة زراعة الأشجار ب "مشتراس"

تقدمت في سنة 1938، لمسابقة الدخول في مدرسة زراعة الأشجار الكائنة ب"مشتراس"، رفقة زميلي بولعراس. بعد نجاحنا، اضطررنا لمغادرة القرية، لأن مشتراس كانت موجودة على بعد حوالي مئة كيلومتر عن تاورغة. للوصول إليها، كان علينا أن نستقل القطار الذي يمر من دلّس إلى كل من بغلية، تادمايت، ذراع بن خدة (سابقا: Mirabeau)، معاتقة، وصولا إلى مدينة بوغني. كان علينا أن نستقل بعد ذلك، حافلة أو سيارة أجرة لاجتياز السبعة كيلومترات المتبقية التي تفصل بوغني عن مشتراس. بالطبع كانت المدرسة متوفرة على داخلية. وقد دامت مدة دراستنا سنتين.

كانت المدرسة موجودة في وسط القرية، وهي عبارة عن عمارة تشتمل على أقسام، ومرقد، ومطابخ ومطعم، وكذا شقق المدير والأساتذة. كان المدير يقدم لنا دروسا في زراعة الأشجار العامة والمتخصصة، وأستاذ آخر دروسا حول الفلاحة العامة والمتخصصة، كما تكفل أستاذ ثالث بتدريسنا اللغة الفرنسية، والحساب، ومواد أخرى. كانت المدرسة مرتبطة بمديرية الفلاحة في الحكومة العامة، ومختصة في زراعة الأشجار. كانت المواد المدرسة بصفة خاصة، هي: الغرس، والعلاج، والزبر، و'تلقيم' الأشجار والكروم. اشتمل البرنامج أيضا على مواد أخرى: زراعة الكروم، وزراعة البساتين، وتربية النحل، وغرس الأشجار الغابية، والتكنولوجيا (طرق معالجة الزيتون، تصبير الفواكه، الخ.)، مضاعفة الأشجار المثمرة بنوعيات كثيرة عن طريق المشاتل، وخاصة منها الأشجار التي تتميز بها منطقتنا، مثل الزيتون والتين. كنا مقسمين إلى دفعات، تضم كل واحدة خمسا وعشرين تلميذا. لم يكن يوجد بيننا تلاميذ فرنسيون. أما الذين تعلمت معهم، فلم

أعد أذكر الأسماء، لكن في وسعى التعرف على بعض الوجوه. بالمقابل، لا زلت أذكر أسماء المدرسين: المدير السيد Cunin، أستاذ الزراعة السيد Maurice Renault، وأستاذ الفرنسية السيد Ottavi، وكان في نفس الوقت مدير المدرسة الابتدائية في قرية مشتراس.

كان التدريس يشتمل على الجانب النظري والجانب التطبيقي. وبصفة عامة، كانت فترات بعد الظهر تخصص للتدريس النظري، بينما الصباحية للأعمال التطبيقية. كان علينا أن نقوم بمراجعة الدروس في المساء. عندما تكون أحوال الطقس غير ملائمة للخروج، كنا نتمرس في أروقة الساحة، على تقليم قضبان الكروم من أجل الحصول على "القطع الملائمة للتلقيم. كانت وثيرة العمل كثيفة، بينما كان مسموحا لنا بأن نخرج يوم الأحد للنزهة ونتوجه إلى قرية مشتراس. تحصلت على نتيجة جيدة في السنة الأولى: كنت الأول في الدفعة. في السنة الثانية كنت في المرتبة الثانية، نتيجة لبعض الفتور. تعاطيت التدخين في المدرسة، وكان ذلك أمرا محظورا، يعاقب عليه بالحرمان من الخروج يوم الأحد. كنا بعد في تاورغة، ندخن خفية بين الخلان، سجائر من ماركات مختلفة أمثال: Job, Mélia ,Camélia Sport, Bastos، و Camel، والتي لم تعد موجودة الآن.

عدت بعد الاستقلال إلى تلك المواقع، أملا في أن أجد فيها بعضا من مخلفات شبابي. وكم كنت حزينا عندما عاينت حالة التردي الذي عرفتها البناية. كانت في السابق بناية جميلة. اتخذها الجيش الفرنسي مستقرا لجنوده أثناء الحرب التحريرية؛ لم يبق من المدرسة سوى هيكل كالشبح، كما زالت الأجنة الرائعة التي كانت تحيط بها.

تربص في عنابة

بعد نهاية دراستنا في مشتراس، عدت مع بولعراس إلى تاورغة، سنة 1941. بعد ذلك بقليل، كان علينا أن نتابع تربصا تطبيقيا في بونا، أو عنابة. كانت المزرعة

المعدة لاستقبالنا، حقول "Lamendière"، موجودة على بعد سبع كيلومترات تقريبا من عنابة. هي ملك للمدعو Bertagna، شخصية معروفة جدا في أوساط المستوطنين في المنطقة، إلى درجة أن أكبر شارع في المدينة قد أطلق عليه "Cours Bertagna".

تم إسكاننا بالمزرعة في شقة صغيرة تشتمل على غرفتين ومطبخ. تقاضيت أول أجرة لي في سن 17 سنة؛ وكانت أعلى من أجرة عامل فلاحيَ. كنا أثناء التربص، نمارس زبر وتلقيم أغراس الكروم، وزراعة الزهور، والورود بصفة أخص. لم تكن المدينة بعيدة، وكنا نتردد إليها كثيرا. كانت بونا مدينة فاتنة. كان الكثير من السكان يتنقلون في العربات التي تجرها الخيل، باعتبارها سيارات أجرة. كان المستوطنون يتبخترون في شارع Bertagna، وهي بمثابة "حقول الإليزي" في بونا. كنا نلاحظ من بينهم بعضا من أغنياء الملاك الجزائريين، وكان عددهم محدودا في الحقيقة. كانت تسليتنا الوحيدة مقتصرة على السينما من حين لآخر. كانت الشاشات وقتها، تعرض أفلاما معروفة في ذلك الوقت، على غرار Zorro، وكذا العديد من الأفلام المصرية مع تحيا كريوكا، شكوكو، محمد عبد الوهاب، وغيرهم من النجوم.

عند عودتي إلى تاورغة، بعد نهاية التربص، سنة 1942، انشغلت بتهيئة الملكية العائلية، طوال سنة تقريبا. لقد أنجزت، وفق الأساليب الحديثة، جنانا رائعا، نبتت فيه أشجار التفاح والأجاص والتين والزيتون والخوخ والبرقوق واللوز والكروم، اعتنى بها والدي وإخواني الصغار من بعد، لأنني لم ألبث أن انخرطت في العمل النضالي العسكري.

الفصل الثاني

العمـل السيـاسي (1946-1942)

البؤس والحرمان

كانت الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1940 إلى سنة 1945، صعبة جدا على الجزائريين. كانت الأوضاع العامة تزداد خطورة يوما بعد يوم. كنا نعاني من تبعات الحرب العالمية الثانية، وحل البؤس والمجاعة على المدن والقرى. كانت الأشكال البشرية الأقرب إلى الهيكل العظمي تترنح في المسالك القروية، مرتدية خرقا بالية ! ولم يكن في وسع كثير من الناس، أن يتغذى أو يلبس ما يليق.

عرفت مختلف المناطق استمرار الأمراض المحلية؛ وعرفنا حالات من الحمى المتمكنة (أي ترجع دوريا)؛ كان المصاب بها يدخل في دوامة الهذيان، وشرب الماء ويسيل عرقه بغزارة. يشفى المريض بعد عشر أيام أو خمسة عشر يوما؛ لكن تعود الحمى من جديد بعد أسبوعين. كان المرض معديا، أصاب العائلة كلها، إلا أنا. كنت إذن الوحيد القادر على التكفل بشؤون الدار، قضاء الحاجيات اليومية، والقيام بأمور العائلة.

تمكنت الحمى الصفراء ببعض المدن الكبيرة بشدة. وجدت السلطات الاستعمارية في محاربة العدوى مبررا لتنظيم حملات تفتيش للمارة في الطرق العمومية. كان المتعرضون لذلك التفتيش يُحشرون في بناية معدة خصيصا لذلك، فتنزع ثيابهم كي يتم تطهيرها من الجراثيم بواسطة غاز حمض الكبريت. وهكذا، فبينما كنت أتجول، يوم أحد، بأحد شوارع المدينة، وقعت في "مصيدة تفتيش". كان

علي أن أخضع لعملية "التطهير". ظلت رائحة الكبريت عالقة بثيابي، مما أجبرني على التخلي عنها واقتناء ملابس أخرى. هذا مظهر من المظاهر التي عانى منها الجزائريون أثناء الحرب العالمية.

علاوة على المرض، ازدادت أوضاع "المسلمين" تدهورا بسبب تقسيط التموين وضعف المردود الفلاحي. غير أن المشكل الأساسي قد نجم عن تصدير الحبوب نحو فرنسا المحتلة، لتوجه بعد ذلك إلى ألمانيا. لم تعد كميات الحبوب الضرورية للاستجابة لحاجيات السكان الجزائريين مضمونة، وكان وقع ذلك شديدا على المحرومين بصفة أخص. لم تكن المواد الضرورية مثل الزيت، والسكر، والقهوة، والحبوب، و"الفرينة"، والقماش... تباع إلا بتقديم بطاقة الجراية، وكان التموين يصل بمقادير ضئيلة جدا. عرفت بعض المناطق انقطاعا للمؤونة وبداية مجاعة في بضع الأحيان. ولئن كانت الأوضاع أقل مأساوية نسبيا في القرى، فلأنه كان في مستطاع الناس هناك أن يقتاتوا بالأعشاب والفطريات الصالحة للاستهلاك، وكان في وسع من بحوزته قطعة أرض أن يزرعها بالخضر والفواكه. صحيح أنه عند حلول الصيف، كان في مستطاع الناس في بلاد القبائل أن يستهلكوا التين مباشرة من الأشجار؛ ومن المعلوم أن الأعراف تجعلها في متناول كل المارة. أما بقية المواد الضرورية، مثل زيت الزيتون، والطحين، أو القهوة والسكر، فقد كانت تكاليفها مرتفعة جدا.

لقد أجبر الفلاحون على أن لا يحتفظوا من منتوج الزيت (لاستهلاكهم) سوى بلتر واحد للشخص الواحد، في الشهر. كانت الكميات، التي تختلف بحسب عدد أعضاء العائلات، تسجل إجباريا في "كراريس المصادقة"، وهي سجلات موقع عليها من طرف الإدارة. فكل ما تجاوز المقادير المسموح بها، وجب تقديمه لتعاونيات الدولة. وجد في تاورغة ثلاث معاصر، من بينها معصرتنا. كان القرويون يأتون إليها من أجل عصر غلاتهم من الزيتون. لصاحب المعصرة الحق في عشر الغلة المعصورة. وبالرغم من الرقابة الرسمية، فقد توصلت إلى مخادعة الإدارة الاستعمارية، عن طريق تسجيل كميات من الغلة أدنى من الحقيقة. كان الزبون يبيع الفائض في السوق الموازية، والتي كانت تدعى وقتها ب"السوق السوداء".

كانت الرقابة الإدارية مفروضة أيضا على الضرائب. كان حارس الحقول، يلعب في هذا المجال دورا هاما، لأنه يقدم المعلومات المتعلقة بكل عائلة وبما لديها من أملاك. كان التجار مجبرين على دفع الضريبة المفروضة على التجارة والحرف (الباتينتا) "patente". كانت هذه الأخيرة تحدد جزافا، أو يتم التفاوض في شأنها مع القايد، ومع حارس الحقول، وكذا مع "أمين" القرية. كان القايد، وحارس الحقول، والأمين، يمثلون الألوان الثلاثة للعلم الفرنسي: كان برنس حارس الحقول أزرق، برنس الأمين أبيض، وبرنس القايد أحمر. وهكذا إذن، كانت مخيلة الإدارة الاستعمارية خصبة !

الانخراط في حزب الشعب الجزائري (PPA)

في ربيع سنة 1942، عشت حدثا سوف يحدث في حياتي تغييرا جذريا. عاد صالح عربوز، ابن معلم تاورغة، الطالب في المدرسة الابتدائية العليا بتيزي وزو، إلى القرية لقضاء عطلة الربيع. كان يحمل معه وثيقة هامة، تمثلت في منشور سري، حرر من طرف المناضلين في شبيبة حزب الشعب الجزائري، موجه إلى الشباب الراغبين في الانخراط في هذا الحزب السري. عند قراءة المنشور، فوجئت حقا، وطربت حين علمت بوجود أناس ينظمون أنفسهم من أجل نبذ الكابوس الاستعماري. كان المنشور ينادي باستقلال الجزائر، كي تعود إلى سابق عهدها كبلد حر. كنت أشاطرهم ذلك الرأي، لأن التمادي في إذلال "إمازيغن"[1]، الذي كنت أحس به في كل خطوة أخطوها بالسوق أو بالشارع، والناجمة عن غطرسة المستوطنين والسلطات الفرنسية، وخدامهم من الأهالي، كان يثير في نفسي مشاعر التذمر.

لا زلت محتفظا بصور عن أحداث دفعت بي، منذ حداثة سني، إلى الوعي بما كنا نعاني منه من ظلم وتعسف. من ذلك، أنني لا زلت مختزنا في الذاكرة صورة أولئك الدركيِّين، القادمين إلى القرية للقيام بالجولة الدورية – كانوا يسيرون مثنى دائما–،

1. جمع أمازيغ وهو الرجل الحر.

حين يقومون بحجز أول شخصين جزائريين تضعهما الصدف في متناولهما، من أجل الاستمساك بلجام الحصانين. كان أولئك المساكين مجبرين على المكوث في نفس المكان، دون حراك، إلى غاية عودة الدركيين. كان من الممكن أن يستغرق ذلك ساعة أو ساعتين، أو يوما كاملا. كنت، باعتباري متفرجا لا حول لي ولا قوة، أجد ذلك مهانة لا يمكن تحملها.

وهكذا، كان المنشور الذي جاء به صالح عريوز، يستجيب لحاجة في نفسي، ويحدث فيها تأثيرا قويا جدا. فورا، سألت صديقي عن الإجراءات التي ينبغي القيام بها من أجل الانخراط في هذا التنظيم. اقترح عليّ لقاء مع زروالي، أحد المسؤولين عن حزب الشعب الجزائري، وكان يسكن مدينة دلس.

"يمكن أن نلتقي به، يوم الاثنين المقبل، في سوق "بغلية" قال عريوز.

ناديت صاحبي في الصباح الباكر من يوم الاثنين. وحيث أنه لم يكن في وسعه أن يرافقني، فقد عرض علي أن أتوجه بمفردي وأتصل بالسي ناصر حسين، ابن معلم بغلية، الذي اتصلت بفضله بالسي محمد زروالي. أعجب الرجل بالطريقة التي انتهجتها للاتصال به، فدعاني للعودة للقاء به غدا يوم الثلاثاء. حدد الموعد زوالا، على بعد ثلاثة كيلومترات أو أربعة من مدينة دلس، من الناحية الغربية. في المكان المحدد التقيت بزروالي الذي كان مرفقا بأربعة أشخاص آخرين، سأتعرف عليهم لاحقا. تعلق الأمر بالسادة: عبد القادر حسبلاوي، علال بن ابراهيم، أيت مسعودان، والسي لوناس. كنا قد شرعنا بعد في المحادثة، عند مقدم حافلة: (l'Auto-Traction de l'Afrique du Nord) من مدينة الجزائر. توقفت على مقربة من المكان الذي كنا مجتمعين فيه. نزل منها رجل كنت أعرفه، لأن أصله من تاورغة، وكان يسكن الجزائر. إنه رزقي جمعة، أحد رواد حزب الشعب الجزائري، كما سأطلع عليه لاحقا. توجهنا إلى قبة ولي صالح بجانب البحر. في هذا المقام الصغير، شرح لنا رزقي جمعة كيفية سير وتنظيم حزب الشعب الجزائري. كان الأمر بسيطا: يتكلف أحد الأعضاء بانخراط خمسة آخرين، فيصبح قائدا عليهم. بعد

ذلك، يتكلف كل رجل من الخلية الأولى بدوره بانخراط خمسة آخرين، فيصبح قائدا على المجموعة الجديدة. عند تشكيل خمسة مجموعات، تحت رئاسة قائد واحد، تتشكل اللجنة المحلية. خمس لجان محلية تشكل المقاطعة. أعجبت بالهيكلة التي بدت لي بسيطة وعملية في آن واحد. لقد ظلت جميع هذا الوقائع التي أتحدث عنها هنا بتفصيل، منقوشة في ذاكرتي، لأن اللقاء مع زروالي والأحداث التي تلته، قد شكلت الحدث الأساسي، وأولى خطواتي في حضن حزب الشعب الجزائري، والتي ستحدث تأثيرها الحاسم في مجريات حياتي المقبلة.

فور عودتي إلى القرية، اتصلت بأقراني من الأصدقاء، وقد جمعتنا معرفة جيدة سابقة، وثقة متبادلة تامة. كنا نتقاسم نفس الانشغالات الجادة والترفيهية، ونشكل مجموعة متميزة. كانت روابط الصداقة توحدنا، قبل أن نثبت جدارتنا السياسية. وبسرعة شكلت جماعتُنا أولى شبكة للمنخرطين في حزب الشعب الجزائري. بعد مدة من ذلك، دعونا إلى مسجد القرية بعض الشيوخ والكبار، لصلاة العشاء. اتصلنا بالأشخاص الذين آنسنا فيهم الاستعداد لمقاسمتنا أفكارنا. كان هدفنا هو أن نشرح أهداف الحزب، وغرضنا من الانخراط فيه. دعونا أيضا زروالي الذي كان يتحدث العربية الفصحى بطلاقة. أبهر خطابه الجمع الحاضر الذي كان دوما مستعدا للانبهار بالكلام العربي الفصيح. في نهاية خطابه، أبدى أحد القدماء رأيه كالتالي: " إنني موافق على خطتكم، يا أولادي، لكن لا ينبغي أن ننسى 1871... لقد انهزمنا وقتها، ودفعنا ثمن هزيمتنا غاليا. أذكركم بمثل شعبي معروف: 'اللي اكلاتو اللفعة ايخاف من لحبال.[2] لست معارضا لمشروعكم، لكني أدعوكم للحذر الشديد. فهذا أمر جاد، وما هو بالهزل. والاحتياط واجب، لأن المستوطنين والدرك، يملكون آذانا في كل مكان.".

في الوهلة الأولى، لم نجد أي مشكل من جهة الكبار. كنا نعرف الناس المنتصرين لحركتنا: فهم على العموم الأشخاص الذين كانوا يتمتعون ببعض المعارف

---

2. "الشخص الذي لدغته الأفعى، يخاف من الحبال"

السياسية، أو هاجروا إلى فرنسا في مرحلة ما من حياتهم، وناضلوا في صفوف الحركة النقابية الفرنسية. كان علينا أن نتوخى الحذر مع الآخرين. لم يكن هناك داع للاستعجال. كان علينا أن نسعى إلى استجلاب مودتهم بحسن سيرة الشباب مع السكان. كذلك ولد التنظيم. بدأ توسعه عن طريق عملية انخراط كانت تتسع دوائرها من يوم لآخر. بدأت أولا ببلدينا "بغلية"، ثم اتسعت إلى جهة بلدية تيقزيرت، التي كان دوارها[3] "سيدي نعمان" متاخما لبلديتنا. حيثما وجدنا استعدادا للنضال لدى المواطنين، قمنا بهيكلتهم. لا زلت أذكر جيدا المبررات التي كنا نُقدمها. كان الخطاب بسيطا: فرنسا تحتل الجزائر منذ مدة طويلة، ولم نذهب نحن لإعلان الحرب على الفرنسيين. فهم الذين جاؤوا لاجتياح بلادنا من أجل استعبادنا واستغلاله. ونحن شهود، في كل يوم يمر، على ما يعانيه منه الجزائريون من حياة تعسة، مقارنة بالأوروبيين. فلا يمكن إيجاد أي وجه للشبه بيننا وبينهم. فالمستعمِرون من جهة، والمستعمَرون من الجهة الأخرى. السيد من جهة، والعبد من الجهة الأخرى !

لقد عاش كل واحد منا هذه الحقيقة بطريقته الخاصة. هذا، رغم أننا نعلم أيضا أن الجزائر كانت، طوال تاريخها، تتمتع بحدودها الترابية المعترف بها، وبرجالها المرموقين، وبديانتها المحترمة، وبثقافتها الألفية وثرواتها المعروفة. باختصار، كانت الجزائر دولة. فمن الواجب أن نعيد تأسيس هذه الدولة. كانت الأدلة على سلوك المستوطنين كثيرة تزدحم في أذهاننا، وكان كل واحد يعيش المهانة الدائمة في لحمه ودمه. كان من الضروري أن يوضع حد لذلك. على الجزائر أن تسترجع مكانتها بين دول العالم. وقد آن أوان الكفاح من أجل الحصول على ذلك. لم يكن هناك من شخص لم تحرك فيه هذه البراهين ساكنا.

كنت أول المنخرطين في تاورغة، ولم ألبث أن "جندت" أعضاء جدد. لم أعد أذكر عدد الخلايا، وعدد اللجان المحلية، وعدد المقاطعات التي تم إنشاؤها بتلك

---

3. دائرة إدارية قروية.

الطريقة، غير أن التنظيم قد عرف تطورا سريعا. كان معظم الشباب يردّ إيجابيا؛ وكان عمرهم يتراوح بين 17 و 24 سنة. التحق أيضا بعض الرجال الأكثر سنا بالنضال. كان هدفنا، وقتها، هو المطالبة بحقوقنا في المواطنة؛ وكنا بعيدين جدا عن تصور أمكانية خوض حرب تحريرية. غير أن تطورا في الأفكار قد حصل عقب الهزيمة النكراء التي منيت بها فرنسا سنة 1940، عندما تم اجتياحها واحتلالها من طرف الألمان، وبصفة أخص، وقت نزول القوات الأمريكية (الحليفة) في إفريقيا الشمالية، سنة 1942. عرفت الحركة الوطنية نوعا من الانتعاش. كانت رياح الحرية في تلك السنوات، تهب على بلاد القبائل السفلى، وعلى بقية المناطق الجزائرية. بعد مدة قصيرة، امتد التنظيم ليشمل تادمايت والناصرية، وبرج امنايل ودلس، وتيقزيرت ثم مدن أخرى وقرى أخرى.

حزب الشعب الجزائري في بلاد القبائل السفلى

يعود الفضل في تأسيس حزب الشعب الجزائري في منطقة دلس إلى محمد زروالي. رجل في مثل سني، مزدوج اللغة، ويتميز بفصاحته الخطابية باللغة العربية. كان يتحدث، أثناء اجتماعاتنا، بنفس الطلاقة في العربية أو الفرنسية، وأحيانا بالقبائلية أيضا. كانت وثائق حزب الشعب الجزائري محررة كلها بالفرنسية، غير أن سمعة اللغة العربية قد بلغت أوجها في ذلك الوقت. وهكذا كانت خطب زروالي تلهب حماس الحاضرين. كان رجلا كثير النشاط، وعلى اتصال دائم بتيزي وزو وبالجزائر. وقبل أن تصبح مدينة تيزي وزو المركز العصبي لبلاد القبائل الكبرى، فقد كان زروالي مرتبطا عضويا بمدينة الجزائر، وبصفة أخص بحي بلكور. بعد تقسيم منطقة القبائل، إلى عليا وسفلى، صار تابعا لرئيس الدائرة: "علي حلّيت"، وهو كاتب محام في تيزي وزو. كانت منطقة دلس تضم بلديات: دلس، وسيدي داود، (Abbo سابقا)، وبغلية (Rebeval سابقا)، وناصرية (Haussonvilliers سابقا) وتيقزيرت. كانت لجنة المنطقة مشكلة من: عبد القادر حسبلاوي ممثلا لدلس، وعلال بن ابراهيم ممثلا لسيدي داود، وسي لوناس ممثلا لناصرية، وأيت مسعودان ممثلا

لتيڤزرت. كنت آخر من دخل لجنة المنطقة ممثلا لبلدية بغلية. كانت هذه الأخيرة منطقة عبور، معظم سكانها عمال فلاحيون لدى المستوطنين، لذا فهم لم يكونوا ينشغلون بالسياسية. قبل الاحتلال، كانت بغلية تجمعا سكانيا. بوصول الفرنسيين، أطلق عليه Rebeval، وهو اسم لعقيد في الجيش الفرنسي، قتل في معركة وقعت غير بعيد عن المكان، سنة 1871. أما تاورغة، فقد كانت موجودة منذ العهود الغابرة. وعلى العكس من بغلية (مركز البلدية)، فقد كان تنظيمنا يعد، منذ بداية الأربعينات، عددا كبيرا من المناضلين في القرى المجاورة: تاورغة، سيدي داود وناصرية، وسيدي نعمان.

في وسعنا أن نقول، إننا قد تعلمنا تعبئة السكان - والشباب منهم بصفة أخص - من غير أن نتمتع بأي تكوين سياسي أو تنظيمي؛ كما أننا لم نستفد من خبرة مناضلي حزب نجم شمال إفريقيا[4]، وكانوا يتمتعون بتجربة كبيرة، غير أنهم كانوا في المهجر بفرنسا. الواقع أن تكويننا قد بدأ مع زروالي، ثم تواصل مع رزقي جمعة بعد ذلك. تعلمنا أساليب العمل السري، وقواعده الميدانية؛ مع العلم أن التستر كان طبعا متأصلا في ناس المنطقة، وكان هذا التستر يحيط خاصة، بالأشخاص الذين يقع البحث عنهم من طرف السلطات الاستعمارية، ب"الخارجين عن القانون"، بالمصرين على رفض الخدمة العسكرية والتجنيد في الجيش الفرنسي... ممن سيلتحق فيما بعد بصفوف الثورة في الجبال. مع العلم بأن قدامى ذلك الوقت، كانوا يذكرون المعركة الكبيرة التي وقعت بتاروغة سنة 1871. ويذكرون أيضا انتفاضة منطقة دلس، وسهول بغلية. هي أرض البارود، إذ طالما "تكلم" فيها مع آل محي الدين، وآل عمراوة، وآل (أيت) قاسي، وهي قبائل فروسية معروفة، ساهمت تحت السلطة التركية، في جمع الضرائب وحفظ النظام. كما كان آل عمراوه ملاذا للفارين الذين يختارون الانضواء في صفوفهم فرارا من العدالة الرسمية أو من الانتقام. وقد احتفظت الذاكرة الجماعية بذكريات عن ذلك.

4. أول حركة وطنية تم تأسيسها في باريس، سنة 1926. كانت تضم عند تأسيسها تونسيين ومغاربة، غير أنهم انسحبوا سنة 1927.

زيادة على تلك التقاليد الموروثة، فقد كنا نستفيد، بصفتنا مناضلين في حزب سري، بسند السكان. كانت التجمعات الليلية، واللقاءات بأعداد تضم أربعة أو خمسة أشخاص حول طاولة "الدومينو"، أفضل وسيلة لتبليغ التعليمات. كنا نلتقي في السوق، في الشارع، "عند الحفاف"، نترقب دوما، كي نفلت من انتباه المخبرين الذين قد يتوصلون إلى تحديد مواقعنا. إذ طرأت حركة مريبة، فإن السكان يبادرون إلى إخبارنا بسرعة، كي نتمكن من الإفلات من الفخاخ التي تضعها الشرطة الاستعمارية. كان علينا أن نحرص قدر الإمكان على عدم إلفات النظر، وأن لا نبرز في المواقع الأمامية في التجمعات العامة. كانت تجاربنا الميدانية، وأخطاؤنا كذلك، هي التي مكنتنا من ضبط قواعد السلوك الأنسب.

كنت في سنوات 1942-1945 أنشط داخل نواة بشرية، ظلت مستقرة، ضمن لجنة المنطقة، مع نفس المجموعة من المناضلين والمسؤولين. كنا نقسو على أنفسنا وعلى الآخرين، حيث اعتبر الانضباط والضبط من القواعد الأولية البسيطة. لم يكد يتجاوز معظمنا سن العشرين، ومع ذلك فإن الملذات المعتادة لدى الشباب، لم تستهو أيا منا.

في عهد نزول جيوش الحلفاء في شمال إفريقيا

في نوفمبر 1942، تدفقت الجيوش الأنجلو-أمريكية الحليفة على طول الساحل الجزائري. جاء الأمريكان معهم برغد العيش وبالتغيير في حياتنا اليومية. كان الجنود يبيعون لنا البنطلونات والقمصان والمعاطف، ومختلف أنواع الألبسة العسكرية، في وقت كنا بحق في حاجة ماسة إلى اللباس. تجول العسكر عبر الأزقة في المدن، مما جعل الشباب، بما فيهم ماسحي الأحذية، وكان عددهم كثيرا وقتها، يتعلمون بسرعة التحدث بلسان الجند الأمريكيين، وبصفة أخص، بالكلام والعبارات اللازمة لتحقيق تلك المبادلات المتميزة.

غير أن الذي كان يهمنا، وقتها، هو أن النزول الأمريكي في الجزائر، لم يأت معه برغد عيشٍ خفف من وطأة البؤس الذي كن جاثما على حياتهم اليومية فحسب. لقد

كان له أيضا تأثير على نظرتنا السياسية للأمور. بالنسبة إلينا، كان الفرنسيون، والمعمرون والجيش الفرنسي وجيش الإمبراطورية الكولونيالية الفرنسية، يمثلون قوة من المستحيل قهرها. غير أن انكسار 1940، وما عرفه التراب الفرنسي من اكتساح خاطف من طرف الألمان، قد ترك أبصارنا شاخصة متعجبة. لم يكن محتلنا بالقوة التي لا تقهر إذن! كما كان يوهمنا بذلك. جاء الأمريكان بسلاحهم، وعتادهم العصري، فبدا العتاد الفرنسي قبالته عتيقا باليا. كان الفضول يدفع بنا إلى ملاحظة كل الجزئيات المتعلقة بالعسكر الجدد، فلاحظنا وجود عسكر سود من بينهم، يتبادلون المودة مع شبابنا، المعجبين باكتشاف نوعية أخرى من الغربيين مخالفة للفرنسيين. كان الأمريكان في نظر الجميع هم المنتصرون، بينما بدا الفرنسيون هم الطرف المنهزم في الحرب. كان ذلك يعزز آمالنا في المستقبل.

من مفارقات الأمور، أنه في الوقت الذي استمرت ملاحقة أعضاء حزب الشعب الجزائري، المناضلين من أجل تحرير الشعب الجزائري بحزم لم يعرف الهوادة، كانت معاهدة الأطلسي ومعاهدة سان فرانسيسكو، تبرمج لتمكين الشعوب المستعمرة من تقرير مصيرها بنفسها، بعد انتهاء الحرب وسقوط النازية. كان من شأن ذلك التناقض أن يشجع الوطنيين على مواصلة نشاطهم. أحدث ذلك جوا ملائما لتعزيز صفوف حزب الشعب الجزائري.

أحباب البيان والحرية

ليس من قبيل الصدف، أن تولد، حركة كانت تضم قدماء مسؤولي الأحزاب السياسية، بعد النزول الأنجلو-أمريكي بوقت قليل. وهكذا تجمع كل من: "فدرالية المنتخبين" لفرحات عباس، وجمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري، لتكوين "أحباب البيان والحرية" (Les AML). تعلق الأمر هنا بحركة رسمية معترف بها - على النقيض من حزب الشعب الجزائري الذي كان يعمل في السرية - تتوقف مطامحها في حدود الاعتراف بالذاتية السياسية. كانت نشاطات أحباب البيان والحرية، تتم في وضح النهار، على مرأى ومسمع الإدارة الفرنسية، وقد حازت كما

يبدو على رضا الأمريكيين. وبسرعة، عرفت الحركة اتساعا كبيرا، ليس في منطقتنا فحسب، لكن أيضا في جميع أنحاء الجزائر. أخذت السلطات الفرنسية تبدي انشغالها بذلك، غير أنها ترددت في قمع الحركة، نظرا لتواجد الحلفاء الأنجلو-أمريكان، كشهود محرجين.

في غياب مصالي الحاج، الذي كان رهن الاعتقال، لعب الدكتور لمين دباغين دورا أساسيا داخل الحزب، الذي كان يقوم فيه بوظيفة التنسيق. تعود سمعته أيضا لصفة المثقف التي يتميز بها، داخل حركة شعبية بالدرجة الأولى. برز أيضا في تلك الحقبة، مثقفون آخرون، على غرار حسين عسله ومحمد دوار. كانت نية لمين دباغين، قبل إنشاء أحباب البيان والحرية، هو أن يستفيد من فرصة الأوضاع الجديدة التي أتاحها التواجد الأمريكي وضعف الموقف الفرنسي، وكانت فرنسا واقعة تحت الاحتلال الألماني. لقد برمج لجمع عدد من الشخصيات السياسية الجزائرية، ليشكل بها وفدا للتفاوض مباشرة مع الحلفاء. كان الغرض هو أن يُقدم للأمريكيين كناطق باسم الجزائريين، يكشف لهم عن التطلعات الشعبية. كان ذلك ممكنا في نوفمبر 1942، إذ لم يحسم في أمور الحرب بعد، وكان الوقت ملائما لإطلاع الحلفاء بتوفر هذه الجزائر المحتلة المستعمرة على طرف ناطق باسم السكان الأصليين، له وزن حقيقي في المعادلة. ففي سبيل استعادة حريته، كان الشعب الجزائري مستعدا للمساهمة في المجهود الحربي الذي يقوم به الحلفاء، والتضحية بدم أولاده. كان من الممكن أن يشكل أحباب البيان والحرية أرضية مقبولة لتجسيد هذا المشروع. لكن المؤسف هو أن لمين دباغين لم يتوصل، قبل تشكيل أحباب البيان والحرية، إلى جمع لجنة تتمتع بمصداقية التمثيل، من شأنها أن تقدم تلك المقترحات. في الأثناء، تغيرت الأوضاع الحربية جذريا: كان الأمريكان يتقدمون نحو أوروبا، فلم تعد الجزائر تتمتع بالأهمية الاستراتيجية السابقة. بالمقابل، توصل الفرنسيون إلى ترتيب أوضاعهم واستعادة مكانتهم بإقحام جيشهم الإفريقي في الحرب. منذ ذلك الوقت، لم يكن من الممكن تقديم مطالب أحباب البيان والحرية سوى للسلطات الفرنسية.

بخصوص الانخراط في جمعية أحباب البيان والحرية في منطقتنا، عاد إلى ذاكرتي حديث أجريته مع محمد زروالي، مفاده أن الهيكل التنظيمي لأحباب البيان والحرية عندنا مشكل أساسا من المناضلين الوطنيين المتحكمين في أساليب تنظيم العمل السري، لحزب الشعب الجزائري: فقد كان من السهل إذن على جهاز القمع الكولونيالي، أن يتوصل عندها إلى إحصاء جميع المسؤولين السياسيين، لأنهم سيبرزون من أجل العمل في وضح النهار. عندها، عرض عليّ زروالي أن أرافقه إلى مدينة الجزائر، من أجل توضيح انشغالاتنا في هذا الصدد للمسؤولين. تم استقبالنا من طرف حسين عسله، عضو القيادة السياسية لحزب الشعب الجزائري، فبسطنا له أوضاعنا كالتالي:

" إن أحباب البيان والحرية، تنظيم معترف به رسميا، غير أن الهيكل العظمي للتنظيم مشكل من طرف المناضلين السريين في حزب الشعب الجزائري، مما يعرضهم للانكشاف. فكيف ستسير الأمور، ومن المستفيد من ذلك ؟

طمأننا حسين عسلة، معبرا لنا عن ثقته في نضج تجربتنا في العمل السري. رد عليّ بهذه الصورة البيانية:

– إن أحباب البيان والحرية، هم العربة. أما الخيل التي تجرها فهم العباسوين (أنصار فرحات عباس) والحوذي السائق، هو حزب الشعب الجزائري المستمسك بأزمّة العربة، وبالسوط في يده من أجل تحفيز الخيل."

كان حسين عسلة شخصية متميزة. حصوله على شهادة الباكلوريا قد جعل منه إطارا ساميا ضمن حزب الشعب الجزائري، على عاتقه مسؤولية هامة، وهو ما جعله يحظى بالتقدير التام. من الأسف أن أجله قد وافاه في وقت مبكر. يوم وفاته، خرجت مدينة الجزائر "المسلمة" برمتها لمرافقته إلى مثواه الأخير.

بالنسبة إلينا، تعتبر تجربة أحباب البيان والحرية أول فرصة للقيام بعمل سياسي ذي أبعاد قانونية واسعة، شملت جميع التراب الوطني. لقد فتح تواجده في منطقتنا عهدا من الاجتماعات المكثفة، نشر الجرائد على غرار "l'Egalité"، (المساواة)

واتصالات كثيرة، متنوعة. كنا نستغل الفرص المتمثلة في الاستقبالات، والحفلات والأعراس ومختلف مناسبات الحفاوة الأخرى، من أجل تطوير نشاطنا. كانت الدعوة توجه إلى جميع المناضلين، وكان الجو ملائما للتوعية السياسية، وللتجنيد والتنظيم. عندما صار "أحباب البيان والحرية" تنظيما رسميا، فإنه لم يعد في وسع السلطات الفرنسية أن تقوم بمبادرات علنية تهدف إلى قمعه. استفدنا أيضا من معطيين عملا لصالحنا: الأول هو التواجد الأمريكي الإنجليزي الذي كان يحد من شراسة القمع، الذي شكل لدى المستعمرين ممارسة "عادية" كانت تهدف إلى إبقاء السكان تحت نير الأغلال. من جهة أخرى، كان الألمان يحتلون فرنسا، مما جعل الإدارة الكولونيالية أقل غطرسة من ذي قبل، تجاه الجزائريين.

مظاهرة في بغلية

كان تقسيط المواد الغذائية لا يزال ساريا، في ربيع سنة 1944. لم ينظم أي توزيع للحبوب في بلديتنا، منذ أزيد من ستة أشهر، ولم يستفد الجزائريون ولو بحبة قمح واحدة لاستهلاكم. بدت لي فكرة تنظيم مظاهرة قدام البلدية احتجاجا على بؤس أحوالنا. كان من الأنسب البدء باستدعاء قدماء الممثلين البلديين، المحرومين من ممارسة وظائفهم بسبب حالة الحرب، ووضعهم في مقدمة المظاهرة، كي تكتسي مظهرا متميزا. بالطبع، فقد تسللت خلسة في وسط الجموع المتظاهرة. كان على بقية المناضلين الذين تظاهروا معنا، أن يلتزموا بدورهم، بالتستر. كانت مهمة ممثلينا تتمثل في تقديم مجموع مطالب السكان: ضرورة الحصول حالا، على إغاثة بالقمح أو الشعير، في انتظار وصول المناب الممنوح لبغليه من المواد المقسطة. إزاء إلحاح المتظاهرين، لم يجد رئيس البلدية من خيار سوى التباكي: "يا أصحابي، إن الوضع بائس بحق، وأنا مثلكم متضرر بهذه الوضعية، غير أن السفن التي كانت تحمل "البشنة" قد قصفت في عرض البحر!."

قصده من ذلك، هو أن يفهمنا بأنه عاجز عن القيام بأي شيء، وليس من حقنا أن نؤاخذه على شيء. حين أفحم ممثلونا بهذه التبريرات، لاذوا بالصمت، مما اضطرني إلى التدخل فواجهت رئيس البلدية بهذا الكلام:

" ما قلته، سيدي رئيس البلدية، صحيح. إنها الحرب، لكن الصحيح أيضا هو أن الجزائريين متواجدين حاليا، في ميادين القتال بتونس، يحاربون ويموتون جنبا إلى جنب مع العسكر الفرنسيين. والشيء الذي نطالبكم به الآن، هو أن تتمكن عائلات هؤلاء الجنود من الأكل كما هو الحال بالنسبة للجنود الفرنسيين.

- ما الذي تريده يا بني ؟ ما العمل ؟ هل لديك حل ؟

- نعم، إن الحل بحوزتي. فمنذ خمسة عشر يوما لم تتمكن بعض ربات العائلة من عجن الخبز، نظرا لانعدام القمح. فلنضبط قائمة لكل المحرومين، كي يتمكنوا من اشتراء منابهم من الخبز لدى خباز بغلية، كما هو الشأن بالنسبة للأوروبيين، في انتظار أن تصلنا المؤونة."

وافق رئيس البلدية على هذا المقترح، وطلب إعداد قائمة. بعد حصر عدد العائلات المعنية، سجلنا في القائمة ثلاثا وسبعين مستفيدا. وبالفعل، فقد وفى رئيس البلدية بوعده، مما جعل مركوبين أو ثلاثة ينزلون يوميا من تاورغة إلى بغلية من أجل تسلم الأقساط المصادق عليها، لدى خبازي القرية. لكن، حتى ولو كان تدخلي متسما بالاعتدال، فقد تسبب في تعكير النظام الكولونيالي بشكل خطير، لأن هذا النظام يجعل من كل "مسلم" يطالب بحقوقه عدوا بالقوة للتواجد الفرنسي بالجزائر! تلك هي القاعدة التي فرضتها التراتيب الواردة في "قانون الأهالي". مساء نفس اليوم، توجه رئيس البلدية إلى مقر الدائرة لإطلاع السيد Ferré، "مساعد الوالي" أو رئيس دائرة تيزي وزو بما جرى. كذلك بدأت متاعبي مع الإدارة الفرنسية.

بعد مدة من ذلك، دعي سكان بغلية لحضور تجمع كبير. اعتقدنا بأن الحدث هام دون شك، مما دفع بي للتسلل في قاعة البلدية. بدأ "رئيس الدائرة" التحدث عن الأوضاع السائدة بقوله: " يتصف الناس في بغلية بالهدوء، هناك أيضا مشاكل، لكن يوجد في تاورغة بعض الشباب المتحمسين عازمون على مضايقتي بالمشاكل." شعرت في الحين بأنني المعني بهذا الكلام. وشاعت "الصدف" أيضا أن تطوق المدينة بعدد من حافلات الشرطة. اعتقدت بأن إيقافي أمر مقضي لا محالة.

وحيث أن ذلك اليوم كان يوم سوق، فلا بد أن تكون الإدارة قد تخوفت من تطورات قد تفقدها السيطرة على الأوضاع. بعد هذا التهديد الذي تم التعبير عنه بأشكال تكاد تكون صريحة، لم أتعرض للاعتقال. غير أني أدركت بأن علي، من هنا فصاعدا، أن أتوخى الصرامة في الالتزام بالقواعد التي يميلها العمل السري. فلا سوق ولا أماكن عمومية. غير أن ذلك لم يمنعني من مواصلة عملي النظامي داخل الحزب، في سرية تامة.

مـاي 1945

ستعرف سنة 1945 بروز المشاكل الجادة. كان السعي حثيثا للتحضير لحدث هام، تمثل في تنظيم مظاهرات بالمدن الرئيسية في الجزائر. كانت بوادر الحرارة الزائدة تبدو على المنظمة في بلاد القبائل. أثناء اجتماع للجنة المركزية للحزب في الجزائر، طلب "أيت حلّيت" مسؤول دائرة تيزي وزو، أن تستثني بلاد القبائل من المشاركة في الاستعراض المبرمج، لأنه كان يحس بأن في الجو استفزازا مرتقبا. تمت الموافقة على مقترحة. وهكذا، من 1 إلى غاية 8 ماي، لم تعرف المنطقة أية مسيرة أو اجتماع.

وقع الانفجار يوم 8 ماي في سطيف. تظاهر الجزائريون احتفاء بانتهاء الحرب العالمية. كانت الفرصة مواتية لرفع العلم الجزائري. كما كانت الفرصة مناسبة بالنسبة للمعمرين وللشرطة وللجيش الفرنسي للقيام بأول عمل قمع دموي. سيتعرض السكان المدنيون طوال شهر كامل لعملية تنكيل ساهمت فيها قوات الطيران والبحرية الفرنسية. قصفت القرى و"المشتات"[5]. ستترك البحرية الفرنسية اسم سفنها الحربية مسجلة في تاريخ الجزائر (تحدث الناس عن مساهمة السفن الكبيرة "Jean Barth" و "Duguay-Trouin") وذلك بقصفها القرى الساحلية، بينما قام الطيران الفرنسي - وكان وزير الجو الفرنسي وقتها هو الشيوعي Charles Tillon -

5. جمع مشتى: تجمع سكاني صغير.

بإفراغ وابل من النيران في الدشرات[6] البائسة في عمق البلاد. ألم يصرح الجنرال Duval، قائد الجيش الفرنسي، الذي تولى قمع الحركة، للسلطات الاستعمارية بقوله: " لقد ضمنت لكم السلم، لمدة عشر سنوات !" امتدت هذه المذابح إلى المناطق المجاورة للشرق القسنطيني. تواصلت لتمتد في كل من سكيكدة وڤالمة، وخراطة ومدن أخرى. تم تسجيل عشرات الآلاف من القتلى. فبينما أعلنت السلطات الفرنسية رسميا عن عشرة آلاف، أحصى حزب الشعب الجزائري من جهته عدد خمسة وأربعين ألفا !

هناك حدث آخر، شهد على خطورة الأوضاع، واختلاط الأمور في تلك الأيام الحالكة من شهر ماي 1945. في يوم 10 ماي، اطلعنا على أوامر صادرة من طرف الحزب بالدخول في انتفاضة عارمة، وذلك أثناء اجتماع ضم مسؤولي مناطق حزب الشعب الجزائري لكافة بلاد القبائل. عُقد الاجتماع بتيزي وزو في قاعة "التنس"، التي أغلقت منذ مدة طويلة[7]. جاءتنا تعليمة الجزائر، عن طريق رزقي جمعة. في أواخر المحادثات، نبهه علي حلّيت بأننا لم نكن مستعدين للانتفاضة، واقترح عليه تأخير موعدها. رد جمعة بحزم:

- "غير ممكن ! إنها الأوامر، والأوامر تنفذ فقط !

رضخ حليت قائلا:

- ما دامت هي الأوامر، فلا مجال للمناقشة."

حدد موعد اندلاع الانتفاضة بتاريخ 23 ماي، على الساعة الصفر. عاد كل واحد منا إلى داره. كان بين أيدينا مدة عشر أيام لتنظيم أنفسنا. تم تأسيس قيادة لأركان المنطقة، عين زروالي على رأسها. عين عمر أوصديق، وكان وقتها طالبا في ثانوية بن عكنون، كمساعد له. تم تعيين أيت أحمد في قيادة أركان القبائل العليا. التحق به طلاب آخرون في التعليم الثانوي.

---

6. جمع دشرة، القرية الصغيرة.

7. حضر الاجتماع كل من: محمد أوشيش، عمر بوداود، عمر بناي، عمر أوصديق، موح-سعيد معزوزي، علي حلّيت، محمد زروالي، رزقي جمعة، محمد بلونيس، علي العيمش.

ساد تاورغة غليان غير عادي في صبيحة 22 ماي. كلفت مجموعة من الطلبة، قمت بجمعهم في دار عائلية غير مسكونة، بتحضير اللافتات والأعلام. كنت متوجها لتفقد سير الأعمال، عندما اعترض سبيلي أحد شيوخ القرية، ودعاني بإلحاح إلى تناول القهوة. إزاء استعانته ب"وجه الله"[8]، لم أجد بدا من القبول. عند دخولي دار "عمي علي"، انجذب بصري إلى الجدار وقد علق فيه كيسان مملوءان بالخراطيش وبندقيتان. "إنكم، أيها الشباب، تخفون عنا أشياء كثيرة، أما أنا فقد فهمت ما يتم التحضير له!". كان مؤيدا للعمل الفوري، ومستعدا لحمل السلاح. قبل ذلك، كان عمي علي قد رفض رفضا قاطعا أن يدفع اشتراكه في سبيل القضية، إلى درجة أن المسؤول المحلي قد وصفه بالخائن. علم عمي علي بذلك. صادف أن نفس المسؤول كان يومها مريضا. أشار الشيخ إلى عتاده الصغير قائلا: " هذه البندقيتان ملك لي. سأحمل واحدة وسيحمل ولدي الأخرى. لكنني لن أتوجه للقتال قبل أن أقضي على ذلك النذل." كان يقصد بذلك المسؤول المحلي الذي قال عنه كلاما غير مشرف. ثم أضاف وهو يرتعش غيضا: " ها هو ذا اليوم يضع منديلا أحمرا على رأسه[9]، ليوهم بذلك أنه مريض ويلوذ بدفء داره. غير أني أعدك بأنني سأقضي عليه قبل التوجه للقتال !" لم يتم تنفيذ الاغتيال المبرمج لأسباب خارجة عن إرادته.

عند وصولي في المنزل الذي يتم فيه التحضير، أخبرت بأن والدي، وقد مر صدفة على مقربة من المكان، قد لاحظ الحركة الدائبة فيه، وفاجأ الجماعة في عز التحضير. سأل المناضلين فأخبروه بأنهم يستعدون للموعد في الليل. عند عودته إلى الدار، استوقفني ليؤاخذني بشدة بسبب إخفاء الحقيقة عنه. بررت موقفي بقولي بأننا استثنينا المسنين قصدا، حتى يتكفلوا بشؤون العائلات... قاطعني وقد تمكن منه الغضب: "أبقى هنا، أنا!... والله لن يسبقني للميدان أحد !". ما أعجب ذلك الإصرار الشعبي على المساهمة في الانتفاضة مهما كلف ذلك من

8. عندما يلح الملتمس مستعملا عبارة "على وجه الله!".

9. يشير بذلك إلى المنديل الأحمر الذي كان يوضع في رقبة النعجة أملا في شفائها من الإسهال.

ثمن ! كأننا كنا بحضرة طاقة مشحونة كانت مكبوتة مدة طويلة، وكانت تنتظر موعد الانفجار في اندفاع تحريري. لقد تحركت المعاناة التي عاشها الناس منذ أزيد من قرن، فأحس الجميع، حتى اللامبالين من الناس، بأنهم معنيون بالأمر. كان الكل مستعدا للارتماء في المعترك، دون أن يهتم بمآل تلك المغامرة.

على الساعة الرابعة من مساء يوم 22 ماي، وصل مبعوث من الجزائر يحمل معه أمرا مضادا موجها لكل المنطقة ! لم يكن الوقت كافيا لتبليغ هذه التعليمة الجديدة في بعض الأماكن التي شاهدت بداية عمل ميداني. وهكذا، كان مناضلوا Haussonvillers (الناصرية اليوم)، قد شرعوا بعد في قطع الخيوط الهاتفية، وتفكيك بعض قضبان السكك الحديدية. كانت جموع تيقزيرت على بعد ثلاث أو أربع كيلومترات من المدينة حين وصلتهم التعليمات الجديدة. بالطبع، تلقى الناس التعليمات الجديدة بارتياح ظاهر؛ لأن الرجال كانوا عازمين على خوض غمار الانتفاضة، وكأنهم يرتمون في نصب القرابين، دون أي تحضير جاد مسبق. جاؤوا مزودين بالمناجل، بالسيوف، بالخناجر بالحاصدات وبالدبابيس. كانت الأقلية القليلة مزودة ببنادق الصيد. هذا، رغم أننا من جهتنا، قد قمنا ببعض التحضيرات، مثل إعداد وتخزين مئات زجاجات البنزين، بما تستوجبه من فتيل كي تستخدم كقنابل "cocktails Molotov". ورغم التقسيط المفروض على البنزين وقتها، فقد تمكنا من الحصول على الكميات الضرورية بفضل علال بن ابراهيم الذي وهب لنا نصيبا من منابه الموجه لتزويد محرك الري الذي يستعمله في الفلاحة. ومع ذلك، فإن تحضيرنا المستعجل، كان دون المستوى بكثير. كان يكفي وضع بندقية رشاشة واحدة في مدخل مدينة دلس[10]، كي يُقضى على كل المتمردين الذين يقتربون منها !

مهما يكن، فقد وصل الأمر المضاد. لست قادرا، إلى حد تاريخ اليوم، على تعين اسم الشخص الذي أصدر القرار. لقد وصلَنا حقا من قيادة حزب الشعب الجزائري. لكن من الذي أصدره في القيادة ؟ هل هو لمين دباغين، أحمد بودا، أو لحول حسين

10. يوجد في مدينة دلس ثكنتان للجيش الفرنسي.

؟ كان الثلاثة وقتها يمثلون أبرز الشخصيات في حزب الشعب الجزائري. والحق، أن الأمر بالانتفاضة، كان يبدو مستعجلا جدا، ولم يحظ بما يستوجب من التفكير. ويبدو بأن مسؤولي الجزائر، لم يكونوا على اطلاع تام بمجريات الأمور في سطيف وفي شرق البلاد، ولا بسعة رقعة القمع التي أعقبت المظاهرات. لنذكر، بأنه لم يكن في وسعهم، مهما أرادوا وحاولوا، أن يحصلوا على تلك المعلومات الضرورية في حينها، نظرا لصعوبة وتعقد المواصلات، ولكثرة الدعايات المؤكدة على "أن ،انتَاوَعْنا، قد استولوا تلك على القرية أو تلك المنطقة..." وهي معطيات لم يكن من شأنها أن تسمح بالقيام بتقدير حقيقي للأوضاع. كان الناس يعتقدون أن ما حدث، قد حدث بالفعل. بأن الانتفاضة قد بدأت. بأنه لا مجال للبقاء في المؤخرة. كان علينا إذن أن نسند الحركة التمردية، أن نقوم بتبديد مفعول القوات الفرنسية؛ وهذا يستوجب خوض العملية في كافة التراب الوطني. إذن، أرسلت القيادة أوامرها بالانتفاضة، وعند وصول معلومات معتمدة إلى غاية مدينة الجزائر، تعلن عن انكسار حقيقي في شرق البلاد، وعن القمع الذي أفضى إلى مجازر لم يسبق لها نظير من قبل، جاء الأمر المضاد معلنا: "أوقفوا كل شيء!". الحمد لله. لقد كان لهذه المغامرة المتمثلة في صدور الأمر بالانتفاضة يوم 23 ماي، ثم صدور الأمر المضاد، مؤشرا استخلصنا منه عبرا كثيرة. أدركنا بأنه ليس من الممكن خوض ثورة ما عفوا، دون تحضير سابق جاد، دون تنظيم عسكري، دون سند مناسب. من هنا جاءت فكرة إنشاء حركة شبه عسكرية، بعد سنتين من ذلك، أثناء انعقاد مؤتمر 1947، لحزب الشعب الجزائري.

لقد أطلعت الإدارة الفرنسية على الأمر الصادر للانتفاض في 23 ماي، فانصبت بسبب ذلك على صفوفنا موجة من الاعتقالات في الأيام الموالية. وكما شهدنا من قبل، فإن الأمر المضاد، الذي جاءنا في اليوم الموعود، قد وصل متأخرا. كان على الذين اطلعوا عليه أن يخبروا الآخرين. في منطقة مشتراس، كلف السيد محمد أوشيش – وهو مناضل قديم في صفوف نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، وسجن لمدة طويلة مع مصالي الحاج – [كلف إذن] بإخبار مدن ذراع الميزان وبويرة. لكن

توجد مدينة البويرة بعيدا (نسبيا) عن ذراع الميزان. كان عليه بدوره أن يكلف مختصا في المتاجرة بالأغنام من معارفه بتوصيل الخبر إلى سكان البويرة. لما لم يتوصل هذا التاجر إلى العثور على الشخص المقصود، أبلغ الأمر بإلغاء الانتفاضة إلى شخص آخر. لم يكن النبأ المختصر، الموجه إلى مسؤول في البويرة، يحتوي سوى عبارة :"يجب أن تتوقفوا". المؤسف هو أن هذا الشخص "الآخر" الذي يبدو عليه مظهر الوطنية، كان في الواقع مجرد "مراسل مرموق" لمصالح الشرطة الفرنسية. وهكذا ذاع خبر العملية في المنطقة. ومن هنا انهالت عمليات التوقيف على مجمل الحركة في بلاد القبائل.

مخلفات 23 ماي 1945

من طبيعة الأمور أن لا تفوت الشرطة الاستعمارية تلك الفرصة الرائعة التي أتيحت لها بسبب إجهاض محاولة الانتفاض، كي تضرب أعناق الحزب. قامت بمداهمات واسعة أسفرت عن توقيف عدد كبير من إطاراته. من توصل منهم إلى الإفلات من قبضتها، أمثال محمد زروالي، قائد منطقتنا، علال بن ابراهيم وعمار حداد، ورابح لوارڤيوي، وآخرون كثير، فقد لاذوا بالجبال.

رغم ما أصاب الحركة من ضرر بسبب تلك الضربات القاصمة، فقد كان عليها أن تذكر بوجودها، وتثبت بأنها مصرة في عزمها على مواصلة كفاحها الرامي إلى تحقيق الاستقلال. وهكذا، تقررت مقاطعة الإدارة الفرنسية، والإمساك عن المثول أمام العدالة، والتوجه إلى الأسواق الأسبوعية. كذلك كان الأمر بالنسبة للانتخابات الإقليمية المبرمجة عما قريب. وعلى إثر صدور أوامر من حزب الشعب الجزائري، كان التغيب شاملا في كافة منطقة دلس.

كان القمع يزداد عنفا إثر كل مبادرة تقوم بها الحركة. لقد شهدت منطقتنا طوال هذه الفترة، بشاعة التدخلات الدموية للقوات "السنغالية"، و"الطوابير" المغربية وكذا المليشيات المحلية التي جندها الباشاغا علي، بأمر من Ferré، مساعد الوالي

(رئيس الدائرة). كانت تلك العمليات العسكرية، متبوعة بعمليات تمشيط دائمة تهدف إلى ملاحقة مناضلي الحزب، مما كان يثير الهلع لدى سكان قد مسهم الضر كثيرا. كان على الحزب، بسبب ما لحق به أضرار، أن يرد على الغطرسة الكولونيالية، كي يحافظ على معنويات المناضلين. تمثل هذا الرد، في القيام بأزيد من عشر عمليات فدائية استهدفت المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية من الذين اعتبروا خونة لشعبهم، كبعض القياد، الباشاغات ومن لف لفهم. آخر عملية استهدفت الباشاغا أيت علي، في سبتمبر 1945. كان لتلك العملية صدى كبيرا، مما دفع الشرطة للقيام، إلى غاية شهر نوفمبر، بإيقاف عدد كبير من الإطارات، بدعوى متابعة المتسببين فيها. وهكذا صدرت أحكام قاسية ضد محمد سعيد معزوزي، وعلي حمراوي، وعمار سعيدي، موح–أرزقي بن جودي، وعمر شابني، ورابح شرادي[11]. اذكر هنا رفقاء الذاكرة... فليعذرني من نسيته، لأنهم يستحقون نفس آيات التقدير والتبجيل التي احتفظ بها الجيل الذي تلا الناس الذين قاموا بالانتفاضة المجهضة سنة 1945، والتي كان لها الفضل في الإعداد لثورة 1954.

الاعتقال

تم إلقاء القبض عليّ بدوري، يوم 31 ماي 1945. وقع اكتساح تاورغة في الصباح الباكر من طرف رجال الأمن القادمين من تيزي وزو، صحبة الدرك، وأعوان الأمن المتمركزين في ناصرية، وجاؤوا إلى دارنا لأخذي من هناك. ألقي بي وسط سيارة من نوع Citrôn، لأقتاد إلى ثكنة الدرك الوطني بتيزي وزو. عند معاينة المشهد، صاح عسكريون شباب لرؤيتي: "لكنه شاب، هذا النذل !". كان ذلك بالنسبة إلي، بمثابة أول "ثناء" يقدم لي. مكثت في مقر درك تيزي وزو أسبوعا، حيث وجدت أشخاصا كنت أعرفهم. كاد أيت حليت، مسؤول منطقة تيزي وزو، أن يلتحق بنا، غير أنه تمكن من الهروب في اللحظة الأخيرة. كان موجودا بين يدي المفتش Ousmer، لما نسي

11. ظل رابح شرادي ومحمد زروالي وموح سعيد معزوزي، في السجن إلى غاية سنة 1962، بعد 17 سنة قضوها في السجن.

الشرطة، في زمن الغداء، أن يغلقوا باب زنزانته. فر حليت في الحين، والتحق بالجبال ! بعد مضي أيام من إيقافي، جاء أخي الصغير منصور إلى المكان الذي حجزت فيه. كان مرتديا بذلة خادم المطعم[12]، الكائن في زاوية الشارع قبالة ثكنة الدرك، كي يقدم لنا الأكل. شرحت له الوضعية.

بعد مضي وقت من إلقاء القبض علي، أصدر قاضي التحقيق أمره بوضعي رهن الحبس. كنت وقتها من "المشتبه" في أمرهم، لأن الشرطة لم تتوصل إلى إثبات عضويتي في حزب الشعب الجزائري "السري". لم يكن من الممكن محاكمتي بمجرد الشبهة في أمري. في حالة الشك – ومن المعتاد أن يكون الشك لصالح المتهم، إلا إذا كان من "الأهالي"، خاصة في الشؤون السياسية – [في تلك الحالة إذن] قررت الإدارة الكولونيالية إيداعي الحبس. ذلك ما جعل القرار الصادر من طرف والي الجزائر، Périllier، ينص على إقامتي الإجبارية في محتشد Bossuet. في الأثناء، أجبر عبد القادر حسبلاوي، مسؤول الحزب في دلس، على الكلام، بعد إيقافه وتعرضه للتعذيب. إثر تسجيل اعترافاته، تم نقلي من تيزي وزو إلى مدينة الجزائر. كنت مرتديا ثيابا خفيفة: حذاءا خفيفا، بنطلونا وتريكو على الجسم. طلبت أن يسمح لي بأخذ ملابسي. فقيل لي بكلام مطمئن: "لا مبرر لذلك، ستعود هذا المساء". هكذا وجدت نفسي بلباس خفيف في ساحة ولاية الجزائر، حيث يوجد قرابة ستين من الأشخاص الذين تم إيقافهم. كنت أعرف بعضهم، ومنهم محمد بن لونيس، من برج منايل. سألوني إذا كنت أعرف أحدا من الحاضرين، فأجبت بالنفي. عندئذ طلب من الموقوفين إن كان أحد منهم يعرفني. كان الرد أيضا بالنفي. غير أن حسبلاوي لم يكن ضمن المجموعة. سألوني، "هل تعرف حسبلاوي ؟". وحيث أنني كنت أعرف (أيضا) شخصا آخر يدعى حسبلاوي، أجبت مرتاحا :

– " أعرفه.

12 . كان منصور يعرف قبل ذلك، صاحب المطعم الشعبي، المدعو مقري. وظفه هذا الأخير للمناسبة، كخادم ليمكنه من الاتصال بي في ثكنة الدرك، حيث كنت محتجزا.

– ما هو عمله ؟

– إنه فلاح.

– لسنا نتحدث عن ذلك. حسبلاوي الساكن في دلس، الإسكافي.

– لا، لا أعرفه !

– طيب. سنتأكد من هذا حالا."

كان حسبلاوي في زنزانة، في قبوات تحت مقر الولاية. تم إنزالي من أجل المواجهة معه، فطرح الشرطة نفس السؤال على حسبلاوي، الذي أكد بأنه يعرفني بصفتي عضوا في حزب الشعب الجزائري، مسؤولا عن بلدية بغلية، عضوا في لجنة المنطقة، الخ. حاولت إزاء هذه الوضعية المستجدة، أن أبقي نشاطاتي في حدود "أحباب البيان". لم يصدق الشرطة أدنى كلمة من ذلك. وابتداءً من يوم الغد، تم إخضاعي للتعذيب. تعذيب دام خمسة أيام. كنت أحوَّل في كل صباح من الولاية إلى "فيلا العصافير"، كي أخضع فيها للاستنطاق. في المساء يعاد بي إلى سراديب الولاية. اكتشفت هنا غلظة الشرطة الفرنسية، استخفافها الساخر، كلامها البذيء، شتائمها القذرة... اكتشفت باختصار، تمييزها العرقي. كنت وقتها أستوقف نفسي بجد، لأتبين أين تبدأ وأين تنتهي "الرسالة الحضارية الفرنسية". ومع ذلك، فقد كنت في أول مراحل التساؤل.

في اليوم الثالث، وضع بجانبي أحد قادة اللجنة المحلية لحزب الشعب الجزائري بدلس، لم أعد أذكر اسمه، بينما كانت الشرطة منشغلة ب"معالجتي" في قاعة التعذيب. كان رفيقي ينتظر بجانبي، وهو مشدود بالسلاسل إلى درابيز الدرج، ليعاين العذاب المر والتصرف اللا–إنساني الذي أتعرض له. عند نهاية جلسة تعذيبي، تم الإلتفات إليه بغلظة: "جاء دورك الآن !". قلت في نفسي: "تراه هل سينهار ؟". ساءله أحد الجلادين: "هيه، ماذا عندك ؟". انهار في الحين، وقام بسرد أسماء جميع الأشخاص الذين ناضلوا معه، قبل أن يتعرض لمثل التعذيب الذي كان شاهدا على مجرياته. بعد إعادته فورا إلى دلس، قدم أسماء جميع أعضاء اللجنة

المحلية، فتم توقيفهم. غير أن التشكيلة كان ينقصها شخص واحد، فما كان لهذا السجين سوى أن يشير صدفة إلى أول مار في الطريق، ابتلي بالتواجد هناك في تلك اللحظة بالذات. بعد مدة قصيرة، تم نقل سبعين مشتبه فيهم من قبوات الولاية إلى "برج الأتراك" في Fort-de-l'eau[13]، ليسجنوا فيه. علاوة على ناس من حي بلكور، وجدنا أيضا آخرين من دلس وتيقزيرت. لم يطلع أعضاء عائلاتنا ولا أي شخص آخر عن مكان حبسنا. لم يكن في وسع البرج التركي أن يحتوي مثل ذلك العدد من الأشخاص. كنا في حالة ضيق أجبرتنا عند النوم، على وضع رأس الواحد في موضع أقدام الآخر. كنا نعاني من آلام الجوع المبرح ! بعد صدور أحكام إيداعنا الحبس، نقلنا إلى سجن بربروس. سيدوم حبسي لمدة سنة. أطلق سراحي بمناسبة صدور قرار العفو الشامل، في مارس 1946.

عند وصول المناضلين إلى السجن، تم عزل الذين اعتبروا الأكثر خطرا في زنزانات فردية، بينما وجه الآخرون إلى قاعات مشتركة. بعد انقضاء فترة عزلنا، التحقنا بمن سبقنا في القاعات. لم يكن يوجد هناك قاعة خاصة ب"السياسيين"، ولم نكن نحمل تلك الصفة. لقد فضلوا أن يطلقوا علينا تسمية (les X)، وكأن ذلك الحرف[14]، الذي يشير إلى المجهول في الجبر، سوف يتخذ صفة تميزنا ! حين وضعنا في قاعات سجناء الحق العام ووزعنا إلى خمسة أو ستة أشخاص للقاعة، فقد كان من المنتظر أن يؤدي ذلك إلى كسر شوكتنا بإخضاعنا إلى سلطة الحراس. كنا قد تعاهدنا من قبل، أثناء مقامنا في "البرج التركي"، على شن إضراب عن الطعام في حالة فصلنا عن بعضنا. وجد في كل قاعة، سجين مراقب، من سجناء الحق العام، كان مكلفا بفرض الانضباط، ويعتبر وسيطا بين إدارة الحبس والسجناء، وكان هناك "مراقب عام" يسير جميع القاعات. كان المدعو صحراوي الذي يقوم بهذه الوظيفة، قد ساعدنا كثيرا. طلبنا منه أن يتجول في جميع القاعات التي تحتوي على سجناء

13. برج الكيفان حاليا.

14. يقابله حرف س باللغة العربية.

من فئة X كي يبلغ الأمر بشن الإضراب عن الطعام فور يوم الغد. كانت مطالبنا تتمثل في حقنا في الحصول على قاعة خاصة، أن يقدم لنا طعام خاص، وأن نستلم القفف اليومية أو الأسبوعية التي ترسل إلينا، بأنفسنا. كانت هذه النقطة الأخيرة المتمثلة في استلام القفة، تبدو عادية في مظهرها، غير أنها كانت تمثل أهمية خاصة بالنسبة إلينا. وبالفعل، فقد كانت القفف التي ترسل إلينا من طرف أوليائنا. تترك في مدخل الحبس كي يتم تفتيشها. كان سجناء الحق العام – الذين نسميهم بالحمالين – مكلفين بتبليغها إلى أصحابها. لكن، في معظم الأحيان، كان هؤلاء الحمالون يفرغون نصف المحتوى، ويقومون بالخصوص، باختلاس السجائر التي كانت ضرورية بالنسبة للسجين المدخن. كانت التعليمة واضحة: "الإضراب عن الطعام – حتى وإن قيل بأن الإضراب قد تم التخلي عنه في تلك القاعة أو في تلك، لا تصدقوا شيئا من ذلك – إضراب مفتوح عن الطعام حتى تتم الموافقة على مطالبنا. وسنقوم به معا، كلنا".

في يوم الغد، شُرع بالفعل في الإضراب عن الطعام. لا قهوة، ولا خبز، ولا سيجارة! في اليوم الثاني أو الثالث، طلبت الإدارة لقاء مع ممثلي الممثلين. تم تعيين اثنين منا. انتصرت قضيتنا بعد أسبوع من الإضراب: تحصلنا على قاعة خاصة، على الحق في أخذ سلاتنا بأنفسنا من مدخل السجن، على تحسين نوعية الأكل، لكن رفض لنا الحق في مطبخ خاص. الحصيلة أن مطالبنا الأساسية قد تحققت وهو الأهم. من جملة سجناء بربروس، كانت لي معرفة سابقة ب:موح سعيد معزوزي[15]. كان مسجونا في قسم موجود قرب القسم الذي كنت فيه. بينما كنت في حالة عزل، في يوم من الأيام، وكنت أنظر صدفة من ثقب الإطلال في زنزانتي، لعلي أصادف مستجدا، تعرفت بمعزوزي في اللحظة التي تم فيها فتح الباب المقابل، كي يسلم له قفة. حين التقيت به في وقت متأخر من ذلك، صرح لي بأنه كان يومها "يلامس السماء السابعة"، إذ مر وقت طويل، عن آخر يوم أكل فيه حتى الشبع.

15. تم توقيفه سنة 1945، على إثر العملية الفدائية ضد الباشاغا علي، قرب تيفزرت. سوف يقضي سبعة عشر سنة في السجن ليطلق سراحه سنة 1962. تم تعيينه وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية بعد الاستقلال.

تزامن إيداع سعد دحلب[16]سجن بربروس مع خروجنا من حالة العزلة بالضبط؛ لقد تم تحويله (من قبل) إلى محتشد Bossuet، كان بدوره قد صُرّح باسمه من طرف مواطن لم يطق صبرا بالتعذيب. كان عضوا في أحباب البيان والحرية، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، وكان من جملة كتاب مصالي الحاج في قصر الشلالة، مكان الإقامة الإجبارية لهذا الأخير. بعد تقديمه للعدالة في الجزائر، صدر الحكم عليه مع جماعة أخرى من المناضلين الوطنيين.

وصل دحلب، رفقة شخص كان يدعى صافي، أحد المربين الكبار للأغنام. كان طويل القامة، لكنه متميز بالسذاجة، وكان إنسانا طيبا ! كان دحلب المشهور ببداهته وسيولة نكته، يروي طُرفا كثيرة عن صافي. قال لي في يوم الأيام، "بود هذا الرجل أن يخنقني، لقد كان مقتنعا بأنني سأحقق له الاستقلال والحرية... فإذا به يجد نفسه في السجن !". لقد وجدوا أنفسهم مسجونين في نفس الخلية ببربروس. حكى لي دحلب في اليوم الموالي: "أوتي لي ببوقال من العسل. عرضت على صافي أن يذوق منه. لم يرد علي. كان قد انصرف عني. نفس الموقف في يوم الغد. لم يعد يوجه إلى الكلام. ساد الصمت التام بيننا. في وقت من الأوقات، قلبت البوقال عن غير قصد، فسال قسم من العسل على الأرض. استفاق صافي فجأة وصاح بي: "اتفو ! يا خي بوبخايس ![17] – رددت عليه: " أيوا لا باس ! لو كنت أعلم، لقلبت بوقال العسل قبل هذا، كي أحظى أخيرا بالاستماع لكلامك."

كان الممثل الكبير حسن الحسني، المعروف أكثر ب"بوبقرة"، قد التحق بنا إلى السجن في نفس الوقت مع دحلب. كان مناضلا في حزب الشعب، إلى جانب ممارسة مهنة الحلاقة في بروافية حيث كان يقوم أيضا باستغلال قاعة للسينما. لقد بذل جهودا كبيرة من أجل تقديم السند المعنوي للسجناء بواسطة مسرحياته.

---

16. عضو سابق في اللجنة المركزية للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، (MTLD) كان عضوا في أو لجنة للتنسيق والعمل (CCE). شغل عدة مرات منصب وزير، في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وكان من المتفاوضين الأساسين في Evian.

17. لا تصدر منك سوى الأعمال المشينة.

بالرغم من حرماننا من الحرية، فإنني مجبر على الاعتراف بأننا قضينا أوقاتا لا تنسى، ولحظات ثرية، في سجن بربروس. حتى وإن كنا موزعين على قاعات متعددة، فقد توصلنا إلى تنظيم أنفسنا بكيفية سمحت لنا بتشكيل لجنة تشرف على سير أمورنا اليومية. لقد تم تعيين هذه اللجنة من طرف السجناء، وكانت تضم عدة أعضاء من بينهم: معزوزي، وبلونيس، ومقدم، وأحمد اصبايحي، وكنت من بينهم أيضا. كانت النشاطات الثقافية متوفرة. وهكذا فقد كان السجناء معنا، ومن بينهم الحسن الحسني وابن القاضي بن الشيخ، يمتعوننا من حين لآخر، بعروض مسرحية. يحدث ذلك مساءا بصفة عامة، بعد تناول الأكل. أحيانا يتقدم الحراس وقد شدهم الحفل، ليقفوا قدام الشباك الحاجز. لقد برمجنا أيضا دروسا في التعليم والتكوين السياسي.

كانت إدارة السجن، قد تركتنا لحالنا، ولم تكن تهتم بنشاطاتنا الداخلية. كنا نجري أحاديث مكثفة تتعلق بأوضاعنا السياسية بصفة خاصة. كذلك كان الأمر حين عرض القانون الخاص بالجزائر لمناقشة البرلمان الفرنسي، والذي صادق عليه سنة 1947. أثناء بعض الأحاديث الحادة، كان كل واحد فينا مسترسلا في التعليق، كان عمي الحاج، وهو رجل مسن من ادزاير لقديمة، كنا ندعوه كذلك لطيبة عشرته، كان إذن قد التزم الصمت.

حيرني أمره، فطلبت منه رأيه حول النقاش السياسي الواسع الذي اضطرب له قصر بوربون Bourbon. رد علي، بأنني لو لم أسأله لما قال شيئا، أما الآن، فمن واجبه أن يستجيب لفضولي. فقال:

" إن الجزائر بقرة حلوب، وفرنسا تقوم بحلبها. فهي تقول لنا بهذا النص (القانون الخاص): "إنني سأستمر في الحلب، لكن عليكم من الآن فصاعدا أن تشدوا البقرة، من قرنيها حتى تظل هادئة أثناء الحلب."

كان عمي الحاج واحدا من قدماء نجم شمال إفريقيا. وكان يسكن Clos Salembier (المدنية حاليا).

لم يدم مقامي في السجن طويلا، غير أنه سمح لي بالتعرف على حقيقة حزبنا. لقد سمح لنا ذلك التعايش المفروض، والأخوة التي جمعت بين رجال جاؤوا من مختلف مناطق البلاد، من أن نفهم البعد الوطني الحقيقي لحزب الشعب الجزائري. فقد تسببت العلاقات المعقودة في تلك الظروف في تعزيز روابطنا، مما كان له أفضل الآثار فيما بعد. لقد صرنا الآن على معرفة جيدة بالأخوة المناضلين في حزب الشعب الجزائري في جميع أنحاء الجزائر. تجاوزنا حدود الجهوية الضيقة. الواقع هو أن السجن، كان مدرسة عظيمة للوطنية ساعدت على تمتين قناعاتنا. عندما انخرطت في الحركة مع أحبابي في القبائل السفلى، كنا نعتقد بأننا كنا نحن الثوريين الكبار في هذا البلد، وبأننا سنحقق استقلاله بمفردنا. كنت في السجن، أشعر بالتواضع بحضرة كبارنا. لقد انبهرت لصلابة عودهم، وثبات أمرهم أمام المحن. كنا نستشف فيهم خبرة كبيرة، تراكمت لدى الذين عرفوا السجن قبلنا، والذين تعرضوا للتعذيب قبلنا. كانت مدرسة كبيرة للنضال الحقيقي. لقد تعلمنا كيف نتعرف على بعضنا، كيف نتفاهم، كيف نتقاسم نفس النظرة التي يتبناها حزب الشعب الجزائري، أي الهدف المشترك الذي يتمثل في الكفاح من أجل تحقيق استقلال الجزائر. لقد خرجنا منها بقناعة معززة، وثقة تامة في حزبنا.

بعد أن تمت المصادقة على قانون العفو الشامل، في مارس سنة 1946، تم الإفراج عن جميع السجناء السياسيين في ماي 1945، ماعدا الذين كانوا متورطين في قضايا أكثر تعقيدا مثل معزوزي والمشاركين في العمل الفدائي ضد أيت علي[18].

لقد ساهم السجن، في نهاية المطاف، في تعزيز مصداقيتنا لدى الشعب. بعد العفو الشامل، تم نقلنا إلى قرانا على متن شاحنات عسكرية. لم نعد بصفة المهزومين، لكن كان رأسنا عاليا. لم يزد ذلك حركتنا سوى تقديرا، واعتبارا واحتراما.

---

18. لقد نجا هذا الشخص من العملية الفدائية التي كانت موجهة ضده، فظل متمسكا بمواقفه. غير أنه تعاون مع جبهة التحرير في نهاية الحرب. عند دخولي من فرنسا سنة 1962، التقيت بالعقيد سي محاند أو الحاج في تيزي وزو، مقر الولاية الثالثة، وقد فرغ من استقبال أيت علي. عندما عبرت له عن حيرتي بلقاء شخص كهذا، رد علي: "لقد ساعدنا، خاصة في النهاية".

الفصل الثالث

عودة إلى العمل السياسي

(1950-1946)

حزب الشعب (PPA)، الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية (MTLD) فالمنظمة الخاصة (L'OS)[1]

عدت بسرعة إلى نشاطاتي السياسية، فور إطلاق سراحي. وحيث أن محمد زروالي قد سجن بسبب تورطه في العمل المسلح وفي العملية الفدائية ضد الباشاغا علي، فقد حللت محله على رأس ناحية دلس. تمت هيكلة الحزب في بلاد القبائل بإنشاء منطقتين: القبائل العليا والقبائل السفلى. كانت اللجنة المشرفة على المنطقة الأولى مسيرة من طرف "بناي وَعْلي"، وتتكون خاصة من حسين أيت أحمد، وولد حمودة، وعمر أوصديق وأيت مدري. وكانت الثانية تحت مسؤولية بن لونيس، بمساعدة مسؤولي الناحيتين: هاشمي حمود عن برج منايل، وأنا عن دلس. كانت ناحيتي تضم بلديات: دلس، تيقزيرت، Abbo (سيدي داود) بغلية وHaussonvilliers (ناصرية).

كان بلونيس ملاكا أرضيا ذا سعة في الرزق، يعتبر من جملة أعيان المنطقة. لقد أخبرني بأنه قد التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري، في حي بلكور بمدينة الجزائر سنة 1942. كان رجلا شجاعا وطموحا جدا، تم اعتقاله وتعرض لتعذيب

1، منظمة شبه عسكرية خاصة،

شنيع. رغم ذلك، فقد قاوم ببسالة ولم يتفوه بكلمة. وقد تمت ترقيته مسؤولا على منطقة القبائل السفلي عند خروجه من السجن. هو الذي أبلغني [قرار] تعييني في وظيفتي الجديدة كمسؤول على ناحية دلس.

نظرا لما آل إليه مصيره أثناء الحرب التحريرية، ومن منطلق معرفتي بالشخص، فإن هذه معطيات تشجعني على أن أقول ما عرفته عنه وعن شخصيته، محاولة لمعرفة السبب الذي أدى لتطور مساره في المستقبل.

كان في نية بن لونيس، أن يتخذ مناسبة الحفاوة بزواجه من جديد سنة 1947، منبرا للدعاية لصالح حزب الشعب الجزائري. في هذا الصدد، عقد اجتماعا في برج امنايل، ضم مسؤولي منطقة القبائل السفلى: كريم بلقاسم، موح ولحاج، وأحمد أكزون، وهاشمي حمود وأنا. عرض علينا بن لونيس مشروعه: كان في نيته أن ينظم حفلا كبيرا يحضره ناس كثيرون، وأن يستغل المناسبة من أجل التعريف بالحزب. ولتغطية النفقات العديدة المرتقبة، فقد كان يرغب في تنظيم "تاوسا"[2]. تمت الموافقة على الفكرة مبدئيا، غير أن بعض المسؤولين عارضوها بعد ذلك، لاعتبارات أخلاقية وسيكولوجية، فأغتم بلونيس لذلك. لقد شكل ذلك، حسب ما يبدو لي، أول خلاف له مع قيادة حزب الشعب الجزائري.

في وقت لاحق، سنة 1948، وقعت جريمة قتل في المنطقة، فنسبتها السلطات الفرنسية لمناضلي حزب الشعب الجزائري، وقامت بتوريط بلونيس فيها. تم اعتقاله، وسجنه لبعض الوقت، ثم أطلق سراحه. أقل ما يمكن أن نقول على سلوكه، بعد إطلاق سراحه، هو أنه كان غير مفهوم، إذ صار من المقربين لرئيس بلدية دلس، وهذا الأخير من كبار ملاكي الأرض، وكان في السابق عدوه الأكبر. صارا الآن يقومان معا بأشغال الحرث والحصاد، بواسطة الآلات الميكانيكية التي يملكها رئيس البلدية. تولد عن ذلك ارتياب في ذهن مناضلي حزب الشعب الجزائري.

بعد مدة من ذلك، تم إلقاء القبض عليّ بتهمة القيام بنشاطات سياسية، فوجدت نفسي محبوسا في سجن تيزي وزو، في نفس الوقت مع بلونيس. كنا، عندما يعلن

2. هي عادة بموجبها يساهم كل مدعو في مصاريف الحفل، بتقديم مبلغ بشكل بكيفية ما، قرضا ينبغي تسديده.

لنا عن زيارة بعض الأقارب، نتوجه إلى الرواق المخصص للزيارات من أجل اللقاء بهم. أما بلونيس، فقد حظي بامتياز تمثل في استقبال عائلته في قاعة خاصة وضعت تحت تصرفه من طرف المدير. ربما اعتبر ذلك من التفاصيل التي لا تكتسي أهمية تذكر، غير أن المناضلين قد لاحظوا ذلك، وأثار تساؤلهم.

بعد أن حكم علي في تيزي وزو، قمت باستئناف القضية، فتم نقلي إلى مدينة الجزائر. ومن جديد وجدت نفسي في بربروس (سركاجي)، رفقة بلونيس. لاحظت، عندها، بأنه كان منفردا، بعد أن أعرض عنه قدماء المسؤولين، وقد بدا أنهم لم يعودوا يثقون فيه. من جهتي، كنت تحت إمرته في الحزب، وبحكم انتمائنا إلى نفس المنطقة، وقد كانت علاقاتنا إذن متينة جدا. في السجن، كان بلونيس دائم الالتصاق بي. غير أنه قام في يوم من الأيام، بمبادرة تسببت في إحداث القطيعة بيننا. قام أخوه علي بتعيين محام للدفاع عنه، نسيت اسمه، لكنه كان من بين أقارب Susini النائب العام لمدينة الجزائر. كنت من جهتي قد عينت محاميا اخترته بنفسي وهو الأستاذ أشوش. بعد مدة زمنية، ناور بلونيس، لغاية أجهلها، من أجل أن يدفع بي في أحضان محاميه الخاص، مما أثار خصاما بيننا في هذا الصدد. كنت أسأله عن سبب إصراره على أن أحظى بمساعدة صهر الوكيل العام. عندما شرح لي الأسباب بقيت مندهشا. ومن منطلق حذري المتأصل والضروري، فقد التزمت إزاءه بموقف متحفظ. كان علي أن التقي به من جديد، في بداية الخمسينات، بعد إطلاق سراحه. كان قد استقر في حي la Scala في أعالي مدينة الجزائر، حيث أنشأ مصنعا للحليب ومنتجاته. وهو الأمر الذي تسبب في تجميد العلاقة بيننا نهائيا.

بعد ذهابي إلى فرنسا، انقطعت أخباره عني، إلى أن جاءت فترة 1960–1961، حيث صارت الصحافة الفرنسية تتحدث عنه، بصفة الجنرال بلونيس، قائد "جيش MNA"[3].

---

3. الحركة الوطنية الجزائرية، المناصرة لمصالي الحاج، تم تأسيسها أثناء انعقاد مؤتمر أنصار مصالي في مدينة Hornu ببلجيكا، في جويلية 1954.

بعد الاستقلال، قدم لي أحمد عكرون، أحد قدماء أعوانه، توضيحات عن سلوكه ومساره أثناء الحرب التحريرية. مما قال لي أن: "بلونيس كان في ضائقة نفسية، تجاه عناصر الحزب. عند اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954، ادعى بأنه على معرفة تامة بمفجري الانتفاضة، إذ كانوا من جملة رفاقه." وبالفعل فإن كريم بلقاسم وأوعمران كانا من جملة رفاقه. كان يرى بأنهم غير قادرين على إنجاح الثورة، مما دفع به – ربما من غير أن يصل إلى حد التفوه بذلك – إلى اتخاذ نفس المواقف التي اتخذها مصالي الحاج.

كان أحمد عكرون حذرا، فلم يصدر عنه أي رد فعل تجاه كلام بلونيس، خاصة أنه قد حصلت له معرفة سابقة عن مخالطاته مع الشرطة. بعد مدة من ذلك، جاء النقيب سعيدي[4]، ليستوقف عكرون قائلا:" إن الإدارة الاستعمارية تحاول تجنيد بلونيس، إلى جانبها. فلنعمل على انتزاعه من بين الأيدي الفرنسية". باءت محاولة النقيب سعيدي بالفشل. توجه بلونيس، في وقت لاحق، إلى عكرون أيضا، ليلوح له، بكلام يكاد يكون صريحا، بأنه يمكن "الحصول على الملايين بالاستجابة للعروض الفرنسية. خلص عكرون إلى النتيجة التالية: "أدركت منذ ذلك الوقت، بأنه قد اختار صفه نهائيا".

يعلم الجميع، العواقب الوخيمة التي آلت إليها قصة ذلك المنشق الذي كان عرضة لتلاعب المصالح المتخصصة في الجيش الفرنسي، إذ قذفت به "جنرالا" على رأس ما كان يزعم "بجيش تحرير وطني" تم تمويله وتجهيزه من طرف حكومة باريس. عندما انتهى أمره، ولم يعد يصلح لشيء، تم إعدامه بينما جرد عسكره من سلاحهم وتم التخلي عنهم، لمواجهة مصير مجهول. من جهته صدرت عن مصالي مبادرة لم تكن في محلها حين صرح، إثر موته، عن موت "جنرال في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، بعد أن سقط في ميدان الشرف"، في حين بات مؤكدا بأن

4. متقاعد من قدماء عسكر الجيش الفرنسي التحق بصفوف الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية. تم اختياره من طرف الحزب، لعضوية النيابة في المجلس الجزائري.

بلونيس لم يتصرف باسم تلك الحركة، وفاءً لمصالي. والذي يبدو لنا، هو أنه لم يطق صبرا بتعيين ناس، كانوا من قدماء أتباعه، على رأس جبهة التحرير الوطني. وهو الأمر الذي دفع به إلى الوقوع في وضعية أقرب إلى لعبة الاستعمار الفرنسي و"الحركة الوطنية الجزائرية". وهكذا، لم يعد الجنرال المزعوم، ذلك الوطني الملتزم الذي عرفتُه طوال ما يقرب من خمس سنين. ينبغي البحث في نظري، عن سبب انقلابه على أعقابه، ثم المآل المحزن الذي انتهى إليه، في شغفه بالتشريفات، في طموحه السياسي المبالغ فيه، وفي بعض النهم إلى تحقيق الأرباح المادية؛ يضاف كل هذا إلى مشاعر الكراهية التي كان يضمرها لمن كانوا، في زمن ما، من جملة أتباعه في السلّم القيادي.

مصالي في بلاد القبائل

لنعد إلى سنة 1947. بعد إطلاق سراحه، قام مصالي في أواخر الخريف، بجولة كبيرة في بلاد القبائل. أخذت منطلقها من مدينة دلس، حيث كنت مسؤولا. كان عليّ، بهذه الصفة، أن أقوم بتنظيم مضمار زيارته، وباختيار أماكن التجمعات، والتأكد من توفر الأمن والمدد. نظم التجمع الأول في بغلية، في يوم اثنين أي يوم السوق الأسبوعي. كما كان متوقعا، فقد رفضت الإدارة أن تسخر لنا قاعة الحفلات، مما اضطرنا للجوء إلى ملكية أحد المناضلين، وهي عبارة عن مرج واسع جدا، يحمل تسمية "مرجة لحناش". كان التجمع ضخما، وقد انبهر الحاضرون لخطاب القائد. كان مصالي، والحق يقال، قد حظي بمدح الناس، وهو الشخص الأكثر حظوة في قلوبهم بصفوف الحزب. كانوا يكنون له مشاعر تعبدية.

كان علينا، بعد انتهاء الاجتماع، أن ننتقل إلى تيڤزيرت. قررنا التوقف في منتصف الطريق لتناول الغذاء على شاطئ البحر. كنت قد أمرت بنقل المؤونة الضرورية على متن بغال أوتي بها من تاورغة. بعد الاستراحة في صفحة حجرية كبيرة تشرف على البحر، كان علينا أن نتوجه إلى مدينة تيڤزيرت حيث عزمنا على عقد تجمع ثان. عند وصولنا قرر المسؤول الإداري لبلدية تيڤزيرت المختلطة منع

ذلك التجمع بصفة قطعية. كان علينا أن نواصل السير إلى "ماكودا"، التي تنتمي إلى نفس البلدية، حيث عقد التجمع في حقل وضع تحت تصرفنا من طرف أحد المناضلين في الحزب. كان السي الجيلاني، أحد قدماء نجم شمال إفريقيا، من جملة الشخصيات التي انتقلت مع الوفد. تناول الكلمة في الرتبة الثانية، متوجها إلى الجموع بكلام مباشر، صريح، قاس، واضح، مصرحا بأن " الحرية لا تعطى لا تمنح، بل تنتزع. وسنحصل على استقلالنا بعد أن تسيل أودية من الدماء فوق هذه الأرض !." عند انتهاء التجمع، التفت إليه مصالي قائلا: " يا سي جيلاني، الناس هنا في أوج الغليان، كنت شخصيا أسعى لتهدئتهم، فإذا بك تذكي النار من جديد !". كان رد صاحبه دون لف ولا دوران: "اسمع سيد الحاج ! أنا أكره مغالطة الشعب. وأتوجه إليهم بالحقيقة التي يفهمونها، لأصارحهم بما ينتظرهم، وهذا لكي لا يظن الناس بأنهم قد غلّطوا." طوال هذا التجمع، كان مصالي يبسط أفكاره بالعربية وبالفرنسية؛ بينما كان سي جيلاني يتحدث بالفرنسية وبالقبائلية. ومن حسن الحظ أننا لم نتعرض لأي حادث، رغم أن رجال الدرك كانوا، بالطبع، قد وضعونا تحت الرقابة طوال الرحلة. كانوا يراقبون الأمور من بعيد دون تدخل. أثناء الطريق، كان مصالي يتأمل قمم الجرجرة التي تنتصب في الأفق البعيد، ثم صاح قائلا: "ما دام سكان هذه الجبال قد تحركوا، فإن الاستقلال سيكلل مشوارنا المضني." بعد ماكودا، جاء دور تيزي وزو، حيث تكفل التنظيم المحلي باستلام المشعل لبقية الدورة في بلاد القبائل العليا التي خرجت عن نطاق مسؤوليتي. في نهاية المطاف، اعتبرت هذه الجولة نجاحا كبيرا للحزب.

انتخابات 1947

جرت انتخابات المجلس الجزائري، في سنة 1947. أي جاءت بعد العفو الشامل الذي تم الإعلان عنه في مارس 1946، والذي بموجبه تم إطلاق سراح السجناء. كان عليّ، بصفتي مسؤولا عن منطقة دلس، أن أشرف على عملية الانتخاب باسم حزب الشعب الجزائري. كان الحزب محظورا دائما، غير أن ذلك لم يمنعه من تقديم قوائم

باسم "الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية" (MTLD). وكما هو شأن الانتخابات كلها، فقد كان على أعضاء المكتب، قبل بدء علمية الانتخاب، أن يفتحوا الصناديق حتى يتأكد الحضور بأنها فارغة. لقد جرت هذه العملية بشكل عادي في دلس وفي كافة بقية البلديات، ماعدا سيدي داود، (Abbo). ورد إليّ بأنه قد رفض القيام بإجراء فتح الصندوق، في مكتب التصويت "الساحل"، الذي نصب في مزرعة Paterno، من غير تقديم أي تفسير لذلك. نتيجة لهذا، فقد رفض الناس التقدم للتصويت، إلى أن تصلهم إرشادات في الموضوع. توجهت فورا إلى برج امنايل للقاء مسؤولي في السلم الإداري بن لونيس وتلقي التعليمات المناسبة. رد علي بقوله: "أنت هو المسؤول هناك، عليك أن تتخذ القرارات التي تراها." كنت بالفعل، متحصلا على توكيل مكتوب باسم قائمة مرشحينا. عدت إذن إلى سيدي داود، ووصلتها في منتصف النهار.

كان رئيس بلدية Abbo، الذي يدعى بنفسه Abbo، يستحث الجموع من أجل التوجه للتصويت. غير أن هذه الأخيرة ظلت متمسكة برفضها. تدخلت قائلا لرئيس البلدية، بأنني معتمد من أجل مراقبة عملية الانتخاب. رد علي بقول: "هكذا إذن! شيء جميل. قل لهم إذن أن يتوجهوا للتصويت. في الإمكان أن نفتح الصندوق حتى يطمئنوا إن أردت." كنت شخصيا مقتنعا بأن الصندوق كان فارغا. قلت له: "تريد أن يتقدموا للتصويت؟ قال "نعم".

توجهت إذن بكلام مقتضب إلى الجموع التي شرعت في التصويت. لم يتوصل رئيس البلدية بعد ذلك إلى أن يغفر الإعراض عن نداءاته الملحة، بينما كانت كلمة واحدة من ممثل الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، كافية كي تسير عملية التصويت بشكل عادي.

تلقينا تعليمات تستحثنا على البقاء يقظين وقت فرز الأصوات، بعد إغلاق المكاتب. كان واردا أن تستغل فرصة تعطيل كهربائي مصطنع، والمناورة في الظلام من أجل سحب الصندوق الأصلي واستبداله بصندوق تمت تعبئته مسبقا بأوراق

صوتت لصالح مرشح الإدارة. اتصلت بابراهيم بن ابراهيم، الذي عين مسؤولا عن مكتب التصويت. "اسمع يا ابراهيم، يجب أن تحرص على أن لا يفاجئونا بادعاء التعطيل الكهربائي في المكتب ! رد علي مطمئنا:

- أترك الأمر لي."

وكما كان متوقعا، ففي زمن المساء، وحلول موعد فتح الصناديق، انطفأت الأضواء فجأة ! غير أن ابراهيم مع مناضلين كانا برفقته، أشعلا مصباحا يدويا كانا قد تجهزا به للمناسبة. تسرب أحد الأشخاص متأبطا صندوقا، كان دون شك، معبأ بأصوات لصالح مرشح الإدارة. غير أن المتسرب لم يسلم من نيل ما يستحق من تأديب. بعد فرز الأصوات، كان مزغنة، ممثل الحزب، هو الذي انتخب، متقدما بكثير "بن تونس"، الذي ادعى بأنه مرشح حر، والمدعوم من طرف الإدارة. كان انتصار الحزب واسعا، لأن أغلبية الشعب كانت متضامنة مع الوطنيين.

بعد مدة من ذلك، في سنة 1947 دائما، أجريت الانتخابات البلدية التي ساهمت فيها الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية أيضا. بصفتها حزبا مستحدثا، فقد رسمت الحركة لنفسها هدفا تمثل في العمل بكيفية مشروعة باسم حزب الشعب الجزائري الذي كان يعمل في السر دائما. بصفتي مرشحا لانتخابات المجلس البلدي في بغلية، فقد تم انتخابي عضوا، ثم نائبا ثانيا لرئيس البلدية. فورا، قام رئيس البلدية Guibau - وكان أوروبيا بالطبع - بإفهامنا بأن عهدتنا لن تكون فرصة للراحة. كنا نتلقى أحيانا استدعاءات لحضور اجتماع المجلس في منتصف الليل، في عز شهر جانفي ! ونظرا لعدم توفرنا وقتها على وسائل النقل، فقد كنا نأتي إليها من تاورغة[5]، القرية الجاثمة في سفح الجبل، على بعد اثني عشر كيلومتر من مقر البلدية. كان ذلك بالنسبة لمعظم النواب المنتمين إليها، سفرة ليلية شاقة في كل مرة. وقد يحدث لنا أن نسير أثناءها عبر مسالك مليئة بالثلوج والأوحال. كان رئيس البلدية يهدف، بواسطة تلك الحيل إلى التخلص من مضايقة

---

5. تاورغة تابعة لبلدية بغلية، التي كانت المقر.

منتخبي الفئة الثانية، رغم كونهم يمثلون الأقلية، بموجب القانون الخاص بسير أمور البلدية. وبالفعل، فقد كان المجلس البلدي مشكلا بثلثين من الأوروبيين الذين يمثلون الفئة الأولى، وثلث من "المسلمين" يمثلون الفئة الثانية. بذلك، كان الفرنسيون يفرضون إرادتهم حتما، مما جعل دور نواب الفئة الثانية، رغم أنهم يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان، يقتصر، بكيفية "مشروعة"، على مجرد الحضور. وبالرغم من تلك المظالم القانونية، وبالرغم من مناورات القاضي الأول في البلدية، فقد التزمنا بحضور كافة الجلسات، مما أحبط مساعيه في إرغامنا على التخلي.

بشكل ما، كانت التجربة التي عشناها في المجلس البلدي مفيدة لنا. كانت المصادقة على الميزانية، تستوجب أن يتوفر على الأقل صوت واحد من منتخبي الفئة الثانية، كي يكون التصويت مشروعا. تلك ثغرة قانونية توصلنا إلى استغلالها أثناء "التفاوض" على أصواتنا دفاعا عن مصالح البلدية، أو بالتحديد عن مصالح السكان المحليين. كمثال على ذلك: تعرض رئيس البلدية، بمناسبة إجراء تصويت، لذكر "السنتيم الإضافي"[6]. لم نكن ندري ما المقصود بذلك. ونظرا لكوني أمثل العضو المتعلم، في مجموعة الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، فقد سألني أحد نوابنا قائلا: "ما المقصود بالضبط من السنتيم الإضافي؟ ". طبعا لم يكن المسؤول بأعلم من السائل في هذا الشأن. عبرت له عن إحساسي تجاه الموضوع: "اسمع، الحكاية هي مجرد سنتيم، لكن لن نصوت عليه ! فإن صدق ظني، فإن رئيس البلدية لم يطالب بالموافقة عليه، إلا لأنه يخدم مصالح المستوطنين. الواقع أن المبالغ المحصل عليها من ذلك "السنتيم الإضافي" تعد بالملايين !

الخريطة السياسية للمنطقة

بصفة عامة، كان اهتمام "أوروبيي" منطقة دلس بالتطور السياسي محدودا. كان اهتمامهم منحصرا أساسا في تطوير مردودية مزارعهم وحقول العنب التي

6. ضريبة إضافية تتناسب طردا مع المبلغ الأساسي.

يملكونها. بالمقابل، كان هم بعضهم منحصرا في الدفاع بصرامة على هيمنة مواقعهم وامتيازاتهم كمستوطنين. من هؤلاء، وُجدت شخصيات بارزة، على غرار Abbo، رئيس بلدية سيدي داود – سيناتور، وشخصية سياسية كبيرة في الجزائر الاستيطانية – وكذا الشخصيات التي تنتمي إلى "نادي" "السادة المئة في الجزائر الاستيطانية"، مثل Amedré Froger رئيس بلدية بوفاريك، وDuroux وBlachette وGermain وBorgeaud، وغيرهم... كانت تلك الشخصيات تملي على الحاكم العام السياسية التي ينبغي اتباعها، عن طريق المجموعات الضاغطة التابعة لهم، والتي تتمتع بسلطة نافذة في البرلمان الفرنسي. في يوم من الأيام، في فترة انتخابات المجلس الجزائري، كنت في سيدي داود، واقفا قبالة حانوت بقال يملكه مناضل يدعى، سعيد تشيكوح، وكان بجانبي سي محاند، ممثل الكنفدرالية العامة للعمل[7]، وأصله من "تالا توغراست"، في بلدية تيڤزيرت. مثل أمامنا فجأة، Abbo وزوجته فاطمة، وهي تسمية تحيل، حسب الاستعمالات الأوروبية في ذلك الوقت، إلى المرأة ذات الأصول المغاربية. فاطمة Abbo، جزائرية من تلك المنطقة، كانت أول الأمر، قيمة في دار المدعو Abbo، ثم تزوج بها بعد ذلك. من خصوصيات رئيس البلدية هذا، أنه كيّف "قانون الأهالي" حسب هواه، وفرض على الجميع أداء واجب التحية له أثناء مروره أمام مقهى، أو مسجد، أو في الرصيف. كان مفروضا على الأهالي أن يقفوا أمامه في حالة استعداد لتحيته. وحيث أنني لم أكن أرغب في أن أتعرض لمثل تلك الإهانة، تنحيت داخل الدكان، ونبهت سي محاند: "أدخل بسرعة، وإلا اضطررت لتحيته."

– أنا أحييه ! إنه مخطئ في حسابه."

عند مرور "السيد Abbo"" وفاطمة Abbo قدام البقال، وقف الجميع، باستثناء سي محاند، الذي ظل مصرا أمام الجميع على البقاء جالسا. عندئذ، وقفت فاطمة Abbo قبالته باستفزاز ولطمت خده بصفعة كادت أن تسقطه من كرسيه. "قم وحي

---

7. CGT يشرف عليها الحزب الشيوعي.

سيدك، أيها القذر !". امتثل السي محاند، فقام للتحية. بعد مرورهم قال لي: "والله عندك الحق!". هذا نموذج من السلوك الذي كان يفرض علينا من طرف الإدارة الاستعمارية.

في الواقع، كانت منطقة واد سيباوو، غرب دلس، بالنسبة للمعمرين منطقة مؤمّنة، قد بسطوا نفوذهم عليها تماما ويقومون باستغلالها دون أي تخوف من مشكل طارئ. غير أن هدوءها الظاهر، كان يخفي في الحقيقة، نواة مشكلة من مجموعة من أبرز المناضلين أثناء ثورة التحرير. ليس ثمة من شك في كون الأوروبيين على وعي تام بما يتأجج في صفوف "المسلمين" من غضب مكبوت. غير أنهم كانوا يعتقدون بأن في متناولهم ما يكفي من الرجال الخاضعين، وبأنهم مستمسكون بزمام الأمور بشكل لم يدع فيهم أي تخوف مبالغ فيه من المستقبل. غير أنهم عجزوا في نهاية المطاف، عن وضع أي حاجز أمام الدفق التاريخي. والواقع أن الذين كانوا يظنون بأن هذا التاريخ سيكشف لهم عما قريب، عن مفاجأة كبيرة، كانوا قلة لا تكاد تذكر.

كانت الاتجاهات السياسية كلها متواجدة إلى جانب المستوطنين في المنطقة: الشيوعيون والعلماء وأحباب البيان، والحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية. كان حزب (UDMA) "الاتحاد الديموقراطي من أجل البيان الجزائري" بزعامة فرحات عباس، يضم إليه البرجوازية الصغيرة التي كانت تتميز بمستوى فكري واجتماعي [فوق المتوسط]. تشكلت أساسا من المعلمين، ومن بعض الموظفين، والتجار الذين يمثلون النخبة في الأوساط الشعبية التي يغلب عليها طابع الفقر والجهل. كنا ننظر إليهم، كفئة تصر في الدفاع عن سياسة إصلاحية ليس لها أي حظ منالنجاح بحضرة نظام كولونيالي مصر على فرض نفسه بالقوة والعنف. كنا – نحن حزب العامة من الناس البسطاء – في نظر قيادة العلماء، وl'UDMA، ناسا متهورين، من شأننا أن نرمي بمواطنينا في مغامرة ذات عواقب أشد من انتفاضة 1871 و1945. كان علينا أن ندرج في الحسبان، أن دلس،

المدينة المحافظة في المجالين الاقتصادي والديني، هي أميل إلى العلماء وإلى l'UDMA. كان حزب الشعب الجزائري، يعزز صفوفه من الأوساط الشعبية، وبصفة أخص، من فئة الشباب التي كانت لها نظرة واقعية ثورية للأمور. كان النقابيون (CGT) والشيوعيون منضوين في منظور غربي يدافع عن العصرنة. غير أن الأيديولوجية الأممية التي كانت تميز الحزب الشيوعي الجزائري، لم تكن تتطابق مع توجهاتنا كحزب وطني. لم يكن الشيوعيون يؤمنون بالجنسية الجزائرية، وكانت الجزائر في نظر Maurice Thorez "أمة في طور التكوين"، مصيرها مرتبط بتطور الأوضاع الفرنسية. وهكذا، لن تطرح قضية استقلال الجزائر، إلا يوم وصول الشيوعيين إلى الحكم، في البلد الأم. بدا لنا ذلك نمطا استعماريا جديدا مضمرا، جعلنا نتوخى الحذر من الشيوعيين. وهو ما جعل منطقتنا لا تضم عددا يذكر من الشيوعيين، بل من النقابيين التابعين ل CGT. كنت أعرف أحدهم، وهو السي محاند، الشخص الذي ذكرته سابقا، الذي يتميز بالحيوية والروح القتالية، غير أنه لم يتوصل إلى تعبئة عدد معتبر من النقابيين، ولا إلى نشر أفكار حركته في الأوساط الشعبية.

أثناء سنة 1947، واصلت عنايتي بالفلاحة وكذا بمعصرتنا العائلية، موازاة مع نشاطي في الحزب. وهكذا فإنني لا زلت أذكر أنني تسببت في إنشاء تعاونية في تاورغة، لقيت نجاح كبيرا. بدأت الفكرة التي أخذت مسلكها إلى التحقق بالتساؤل التالي: لم لا ننشئ تعاونية تضم مالكي حقول الزيتون ؟ تحقق ذلك، بفضل ثمانية منخرطين من تاورغة، كان كل منهم يتمتع في التعاونية بأسهم متناسبة طردا مع إسهامه المالي. عرفت التعاونية بداية مشجعة، ولا تزال مستمرة إلى غاية يومنا هذا، أي بعد ستين سنة من إنشائها. لقد توفي معظم الأشخاص الذين أنشؤوها، غير أن ورثتهم قد واصلوا المشوار. تعد القرية اليوم، أربعة أو خمسة معاصر أخرى. وحتى وإن كانت هذه الأخيرة عصرية أكثر، فإن المعاصر القديمة تواصل أداء وظائفها ويواصل القائمون بها استخلاص فوائد معتبرة منها، كل عام.

أزمة "الانتماء البربري"

عرفت سنوات 1949–1950 انفجار ما سوف يدعى ب"أزمة الانتماء البربري". تلك قضية تورط فيها بالخصوص مثقفون شباب من القبائل العليا، تحت قيادة "بناي وعلي". كان ولد حمودة، مسؤول المنظمة الخاصة (l'OS) على كافة بلاد القبائل، واحدا منهم. كانت لي معهم اتصالات في المجالات التنظيمية، من غير أن أطلع على محتوى مشاريعهم الخاصة بال"انتماء البربري". وقع بيننا خلاف بصدد تقسيم إقليمي، يتعلق بمنطقتنا. فبعد تأسيس المنظمة الخاصة، حرص مسؤولو ناحية القبائل العليا على أن يضموا إليهم بلدية تيڤزيرت. عارضت ذلك بحزم. وبصفتي مسؤولا عن المنظمة الخاصة بالمنطقة، فقد كان تبريري في ذلك هو ضرورة توفر المنظمة على مناطق غابية، تجعلها في حالة استعداد للعمل عند اندلاع العمل المسلح. وتعتبر غابة مزغنّة، الكائنة في بلدية تيڤزيرت، الملاذ الكفاحي الوحيد الذي يكتسي أهمية استراتيجية. كان من الضروري إذن أن تظل الغابة تابعة إقليميا لتراب القبائل السفلى. وبعد جدل حاد، تم التوصل إلى اتفاق مفاده: أن تربط الجهة الشرقية للطريق الرابط بين تيڤزيرت وتيزي وزو بالقبائل العليا، والجهة الغربية للقبائل السفلى، بما فيها غابة مزغنّة.

لقد أعد مسؤولو القبائل العليا، مشروع وثيقة لم أطلع عليه سوى بعد مدة زمنية، بالرغم من كوني عضوا في قيادة الحزب. لقد تم إعداد النص – هو نص كان محتواه ماركسيا أكثر منه وطنيا – خصيصا ليعرض للمناقشة أثناء انعقاد اللجنة المركزية، أو في مؤتمر الحزب.

أكد واضعوه بأن قصدهم من عملهم ذلك، هو فقط: أن يطرحوا مسألة سير الحزب: الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية. كانوا يطالبون بديموقراطية أكبر، وبإدراج البعد البربري في المهام المنوطة بالجزائر المستقلة.

بعد أن عرفت أفكارهم بداية شروع في التنفيذ، طرحت المسألة في أجواء مكدرة. ثارت ثورة الحزب، بسبب الحادث الذي تسبب فيه تعيين رشيد علي يحي،

كمسؤول لفدرالية فرنسا للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية. فقد قام، بصفته كذلك، بتحرير وثيقة تتعلق بتنظيم الحزب في فرنسا. سلمت الوثيقة لمناضل كان متوجها إلى الجزائر، مع تكليفه بتسليمها إلى "عمار". ومن المعلوم أن عمار، هو تسمية نضالية ل"ولد حمودة". لم يفهم المناضل ذلك، فسلم الرسالة إلى عمار حداد. لم يفهم هذا الأخير بدوره ما الذي يراد فعله بهذه الوثيقة، وظن أنها من الأمور التي تهم الحزب. سلمها إلى لحول حسين، الذي كان بحضرة خيضر في مكاتب الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، في ساحة Chartres. يبدو بأن الرسالة تعرضت للحديث عن توفر معطيات من شأنها أن تسمح بتطوير عمل ثوري مواز. عند قراءة الوثيقة، اعتقدت قيادة الحزب بأن ذلك تقرير صادر من تنظيم مواز، مما تسبب في تفجير الأزمة[8]، مما أدى إلى اتهام واضعي مشروع الوثيقة من طرف الحزب، بكونهم يجنحون إلى "العمل الطائفي".

لا زلت أتذكر مجريات لقاء تم وقتها، في هذا الصدد، أثناء شهر رمضان المعظم. كنت مارا بنهج Jules Ferry (عبد الرحمن عيبود حاليا) بمدينة الجزائر، أمام مقهى بورحله حيث تعود أبرز المسؤولين في الحزب على الاجتماع حول الشاي. التقيت هناك الحاج شرشالي ولحول حسين والنقيب سعيدي، وشخصية رابعة نسيت اسمها. استجابة لدعوتهم، جلست لتناول الشاي، فسألني سعيدي إن كنت "ذا نزعة بربرية"، إذ كان أمري في هذا الصدد، مبهما لم تتوصل قيادة الحزب إلى تبيانه. شرحت له رأيي في الموضوع قائلا: " أنا لا أرغب في معرفة إن كانت الجزائر بربرية، عربية أو فرنسية. فالذي يهمني بالدرجة الأولى، هو أن أهوى الجزائر، أن أحمي الجزائر، وأن أموت من أجل الجزائر، إذا اقتضى الأمر ذلك، باختصار، أن أكون جزائريًا... هل يكفيك هذا ؟"

رد علي بقوله:

– لست مقتنعا.

---

8. لم اطلع على الرسالة، بل أطلعت على الخبر من طرف عمار حداد. كانت ثقتي تامة في كلام عمار حداد، إذ قمت بتسجيله في صفوف حزب الشعب الجزائري، في أول عهوده، بصفته صديقا. لقد ناضلنا معا في المنظمة السياسية وفي الحركة الشبه عسكرية في ذلك الوقت.

لم يكن عدم اقتناعه بالأمر الذي من شأنه أن يقلقني. لقد كانت مشاركتي، الوحيدة، في اجتماع مع المتهمين ب"النزعة البربرية"، بعد مدة زمنية من ذلك. دعيت وقتها، لجلسة عقدت في بعض غرف الطلبة في نهج Mulhouse. أذكر بوضوح أنني التقيت فيها بـ: يحي هنين، وصادق هجرس، ومبروك بالحوسين، وأشخاص آخرين. كانوا يحاولون بسط مشروعهم، بالتأكيد على أن حزب الشعب الجزائري قد أخفق في مهمته، وبأن الحل الوحيد يمكن في الالتحاق بالحزب الشيوعي الجزائري. لاحظت وجود إحدى الوجوه المناضلة المعروفة في الحزب الشيوعي الجزائري يدعى "أوكانا". ثرت في وجه الحاضرين قائلا: "كل هذا إذن من أجل الالتحاق بصفوف الحزب الشيوعي الجزائري ! ما الداعي إلى القيام بكل هذه المناورات من أجل الارتماء في حزب Maurice Thorez ! كان من الأليق لو أعلمتمونا بذلك مسبقا. كل هذه هي في نظري أمور تفتقر إلى الجدية، وداعا !". قلت ذلك مغادرا المكان.

المنظمة الخاصة : الأمل الخائب

بعد انعقاد مؤتمر الحزب سنة 1947، تقرر إنشاء هيئة جديدة: المنظمة الخاصة الشبه عسكرية (l'OS). تم تعييني مسؤولا فيها عن القبائل السفلى. قد تبدو هذه التعيينات منافية لقواعد التنظيم الأساسية للمنظمة، المبنية على السرية والكتمان، إذ كنت وقتها شخصا معروفا جدا. وحيث تم انتخابي عضوا في المجلس البلدي ممثلا للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، فإن شخصي لم يكن بالأنسب لذلك النشاط. غير أن المسؤولين قد أوضحوا لي رغبة في طمأنتي، بأن الإدارة الفرنسية على علم تام بهذه القواعد. والذي لا يمكن أن تفترضه هو أن عوضا في المجلس البلدي، قد يسمح لنفسه بالتواجد، في نفس الوقت، في تنظيم شبه عسكري. زيادة على ذلك، كما قالوا، فإن صفة المنتخب، تمثل خير غطاء يسهل علي المهام، ويفسر سر نشاطاتي المختلفة. منذ ذلك الوقت، كنت في اتصال دائم مع ولد حمود، المسؤول الأعلى للمنظمة السرية في مجموع بلاد القبائل. واصلت

حضوري في جلسات المجلس البلدي، لكن ونظرا لكوني أشغل منصب نائب ثان لرئيس البلدية، وكون منصب النائب الأول مشغولا من طرف فرنسي، فإن الحاجة إلى خدماتي لم تكن ضرورية، مما ترك متسعا كافيا من الوقت لنشاطاتي الأخرى. صرت عندها، عضوا دائما في الحزب، أحمل صفة مزدوجة، باعتباري مسؤولا إقليميا على الحركة السياسية (PPA-MTLD) ومسؤولا عن الحركة الشبه عسكرية (l'OS). كنا نتقاضى وقتها، منحة "دوام" شهرية، بقيمة 12.000 فرنكا قديما، أي ما يعدل متوسط أجرة العامل. بعد مدة قصيرة من ذلك، تم تعيين نائبي، محمد بوغانم، مسؤولا إقليميا للجناح السياسي ل (ح-ش-ج/ح-ا-ح-د).

كنت مرتاحا لتواجدي في كنف المنظمة الخاصة. كنا نرى بأن العمل المسلح الجاد، لا يمكن أن يتحقق إلا بفضل منظمة مثل تلك. لقد عشنا تجربة مؤلمة مع 23 ماي 1945، وإجهاض الانتفاضة العامة، حيث اندفعنا فيها – كما وصفنا – مثل الغنم المتوجه إلى المسلخ. في مثل تلك الظروف، كان الفشل، قدرا محتوما. ومع إنشاء المنظمة الخاصة، فقد كانت الأوضاع مرشحة للتغير، مما دفع بي إلى تحمل تلك المسؤولية الجديدة بثقة تامة. كان علينا، قبل كل شيء، أن نجري تربصا، على المستوى الوطني، لمدة خمسة عشر يوما. أجري التربص في مزرعة محاذية لشاطئ صغير في "الشنوة"، مسيرة من طرف أحد المواطنين. كان مضيفنا يجهل تماما طبيعة النشاط الذي كنا نقوم به. كان علينا أن نرتدي بذل الكشافة ونتظاهر بإقامة مخيم كشفي على شاطئ البحر. كان الموقع مناسبا جدا لطبيعة نشاطنا، إذ هو عبارة عن جون صغير أشبه بمغارة تشرف عليها صخرة كبيرة. في ذلك الشاطئ، كنا نتابع دروسنا، نعد أكلنا ونقضي ليالينا. كانت الدروس تتطرق إلى مواضيع شتى. بداية: درس في حرب العصابات، مستخلص من كتاب خاص بذلك تم إعداده في الهند الصينية، ثم قراءة في خرائط للأركان، وأخيرا كيفية استعمال الأسلحة. بالطبع، جرى ذلك دون تمارين في الرمي، حتى لا نثير انتباه الناس من حولنا، مما قد يفضي إلى إخطار رجال الدرك. غير أن ذلك، لم يمنعنا من أن نتعلم كيف نستعمل قطعة السلاح أي كيف نعبئها، نفرغها، نفككها ثم نركبها. كان بحوزتنا لهذا

الغرض أسلحة بسيطة، بنادق رشاشة بصفة خاصة. تعلمنا أيضا تقنيات في وضع الألغام، وفي الطريقة التي ينبغي إتباعها عند مهاجمة قافلة عسكرية. كان القائم بالتمارين، عضوا في المنظمة الخاصة، وهو من قدماء العسكر يحمل تسمية "الجيلالي". كان الفوج مشكلا من خمسة رجال، لا يعرف أحدهم عن جاره شيئا، وكنا نحمل جميعا أسماء مستعارة. لم أتعرف عن هوية بعضهم، إلا في وقت لاحق، على غرار عمر بن محجوب وعلي محساس، وكذا هوية مناضلَين من الشرق القسنطيني، لم أعد أذكر اسميهما. لقد حققنا تقدما كبيرا أثناء ذلك التربص، وختمناه بتمرين أجري لنا، يتمثل في التوجه انطلاقا من قراءة خارطة للأركان. كان علينا أن نلتحق بنقطة معينة موجودة في جبل الشنوة. انطلق كل منا من نقطة مغايرة، في يده بوصلة وخارطة. ثم التقينا نحن الخمسة، في الموقع المحدد، مع فاصل زمني يقارب نصف الساعة. بعد قضاء الليل في مكان اللقاء، عدنا إلى الطريق، مرتدين لباس الكشافة دائما، حيث انتظرتنا سيارة صغيرة لنقل البضائع، مغطاة بالقلاع، لتوصلنا إلى العاصمة.

بعد عودتي من التربص، تفرغت لمهامي باعتباري مسؤولا شبه عسكري. كنت في سن الثالثة والعشرين، وعلى كاهلي تجربة في العمل السياسي والتنظيمي، وممارسة مهام النائب البلدي. بموجب ذلك، كلفت بمهمة جديدة، تمثلت في إقامة جهاز شبه عسكري خاص. كان التجنيد في المنظمة الخاصة، يتم داخل الحركية السياسية. طلبنا من قيادة الحزب، انتداب أفضل عناصره، من أجل إنشاء اللجنة القاعدية للمنظمة السرية، في المستوى البلدي، ثم المنطقة. كان على المناضل أن يقطع كل صلة له بالعمل السياسي، فور الانضمام إلى المنظمة الخاصة. لقد صار خاضعا للتكوين والانضباط العسكري، يشارك في تجمعات للتحضير، أسبوعية وشهرية، منتظمة وإجبارية. كان العمل يستوجب التزام الانضباط والسرية بصفة صارمة. تضمن البرنامج أخيرا، تدريب المجندين على ممارسات في حرب العصابات، في المراكز الحضرية، أو في المساحات القروية الشاسعة. كنا نقدم للأعضاء الجدد، ما تعلمناه أثناء التربص. وهكذا، كانت منطقتي تتوفر على مئة

وخمسين رجل، شاب وعازم. سيتحول العديد ممن تم تعيينهم مسؤولين عن القطاعات التي تم إنشاؤها عندنا، إلى مجاهدين في صفوف جيش التحرير الوطني[9]. وعلى سبيل المثال أذكر السي صالح زعموم، الذي سيرتقي إلى رتبة عقيد في الولاية الرابعة أثناء حرب التحرير.

المؤسف، هو أننا لم نتوصل إلى إنهاء هذا التحضير، بسبب سوء التفاهم الذي وقع داخل الحزب، سنة 1950. وقد نجم الشرخ داخل المنظمة بسبب ما دعي ب"قضية تبسة"، على إثر خطأ ارتكب من طرف بعض أعضاء المنظمة الخاصة، تجاه عنصر مشتبه فيه. تم اكتشاف المنظمة من طرف الشرطة، التي قامت بإلقاء قبض متسلسل، أدى إلى تفكيك العديد من الهياكل التي تم وضعها[10]. بموجب ذلك، قررت قيادة الحزب، أن تلتزم الحذر من المنظمة الخاصة، ثم حلها. سيثبت التاريخ في السنوات الموالية أنه، وبالرغم من العواقب السيئة ومن خيبة الأمل التي نجمت عن هذا القرار، وعن الأزمة التي أحدثها ذلك في صفوف ح. ش. ج./ ح. ا. ح. د، فإن التكوين الذي تم إجراؤه داخل المنظمة الخاصة، لم يذهب سدى: سوف يحدث مفعوله بعد أربع سنوات من ذلك، في صفوف جيش التحرير الوطني. بعد مدة من حدوث ذلك التصدع، تغير المناخ العام بشكل محسوس. صار المسؤولون في الحزب، يتوجهون بكلام غريب إلى أعضاء المنظمة الخاصة، على غرار هذا: " ليس هناك ما يدفع عضو المنظمة الخاصة إلى التخوف من أن يلقى عليه القبض. فإذا تقدمت العناصر التي يتم البحث عنها، إلى الشرطة، فإنها ستقضي خمسة أو ستة أشهر في الحبس، ثم يطلق سراحها". دب الشك في صفوف المناضلين. تفرق الذين لم يكونوا من بينهم مستهدفين ببحث من طرف الشرطة، لغيبوا عن الأنظار. ركن بعضهم إلى النشاط السياسي، داخل ال: ح.ا.ح.د. بينما ضاع آخرون ممن فقدوا

---

9. المنبثق من جبهة التحرير الوطني.

10. تم التفكيك على إثر اختطاف عبد القادر خياري، وهو مناضل من تبسة، بعد أن اتهم بالخيانة، من طرف كومندو يسيره بن عودة، احد عناصر المنظمة الخاصة. تعرضت السيارة التي استعملت للاختطاف لحادث مرور، تمكن خياري من الفرار وتسليم نفسه للشرطة المحلية التي كشف لها عن كل ما في حوزته من معلومات عن المنظمة الخاصة.

الثقة في كل شيء، فلم يعودوا يجدون لهم موقعا ما، في مكان ما. كانت خيبة أملهم كبيرة، وإحساسهم بالمرارة شديدا، غير أن أنظارهم ظلت مثبتة في أشياء قد ترتسم في الأفاق المستقبلية. بينما التحق آخرون بالجبال، خاصة في بلاد الأوراس وبلاد القبائل.

شكوك، حول مسؤول في المنظمة الخاصة

تميزت سنة 1949 عندنا بموجة من الاعتقالات، بدأت بشخص بناي وعلي. كان البحث عنه جاريا، فتم إيقافه في ميناء وهران، وهو يتأهب للركوب إلى فرنسا، يحمل أوراقا مزورة. اعتقل بعد ذلك، كل من ولد حمودة، وعمر أوصديق، وهاشمي حمود، وفي الأخير أنا. لم تكن تلك الاعتقالات وليدة الصدفة. فقد وضعت الوشايات خطوات الشرطة على آثارنا، مما تسبب في إثارة الشكوك حولنا وإرباكنا. قبل مدة من ذلك، استرعى انتباهي حادث، أثناء اجتماع لإطارات المنظمة الشبه عسكرية بالشراقة. كان جيلالي مفتشا عاما وعضوا في أركان المنظمة الخاصة. توجه إلينا يوما بكلام محير، مثل قوله: " لا ينبغي التخوف من الشرطة. إن تلقيتم استعداء من طرفها، فاستجيبوا، لكن لوذوا بالصلابة أثناء الاستنطاق. إن فررتم، فإن ذلك سيعتبر تأكيدا للتهمة الموجهة ضدكم!". في وقت سابق، كان ينصح بما يلي: " يجب على العضو أن يتجنب الوقوع في القبض، مهما كان الثمن." تسبب تغيير التعليمات بهذا الشكل الغريب في تكدير صفو تفكيري.

أثناء تلك الفترة، باح لي ولد حمودة، المسؤول التي أرتبط به، بمحتوى مشروعه الرامي إلى تمكين بناي من الهروب. كان هذا الأخير موجودا وقتها بين أيدي قيادة الأمن الإقليمي (DST)، ثم وردت للحزب معلومات مفادها أنه سيتم نقله إلى تيزي وزو. تهدف العملية إلى اختطافه أثناء الطريق. تضمنت الخطة الرامية إلى تهريبه تقسيم المسار بين مدن الجزائر-تيزي وزو، إلى شطرين. كان على جمعة أرزقي وأخي منصور مسؤولية التكفل بالشطر الأول الجزائر Ménerville (الثنية)، بينما أتكفل أنا بالشطر الثاني، ثنية-تيزي وزو. حدد موقع التدخل في ذراع بن خده. كان

المكان ملائما ويكفل للعملية أقصى حدود النجاح إذا نفذت في المنعطف الطويل المحفوف من الجهة اليسرى بغابة كبيرة من أشجار الكاليتوس. شكلنا مجموعتين تتكون كل واحدة من ثلاثة أشخاص مكلفين بتنفيذ الهجوم. تلقت الفرقة الأولى المتموقعة أوامر بالتصدي لأبطال مفعول الحامية التي من المحتمل أن تسبق السيارة الرئيسية، وكان على المجموعة الثانية أن تتدخل من أجل اختطاف بناي. انتظرنا مرور الموكب سدى... والواقع، أنه لما نصبنا الكمين، كان بناي قد وصل بعد إلى تيزي وزو. تبين بأن المعلومة التي وردت إلى قيادة الحزب بخصوص تاريخ التحويل، كانت خاطئة. النتيجة أن بناي لم يتمكن من الهروب، ولن ألبث بدوري أن التحق به في السجن بعد وقت قصير !

حدث ذلك في شهر أفريل، أثناء عطلة الفحص. كنت يومها في مدينة الجزائر، حيث تلقيت طردا يتضمن كتيبات تحمل تعليمات شبه عسكرية، موجهة إلى منطقتنا. جلالي هو الذي مكنني من الطرد، أثناء اجتماع عقدناه بالشراقة. توجهت إلى Bastion central – بجانب حديقة Bresson التي تدعى اليوم بور سعيد – من أجل استقالة الحافلة التابعة لشركة النقل "Auto-Traction de l'Afrique du Nord" التي كانت تغطي المسافة بين الجزائر وتيقزيرت، مرورا ببغلية ودلس. بينما كنت واقفا لانتظار وصول الحافلة، مر ابن عمي محاند بوداود صدفة من المكان. كان وقتها قد عزم على التوجه بالسيارة إلى تاورغة ليرافق ابن أخيه محمد، وهو طالب بمدينة الجزائر[11]. عرض علي أن أذهب معهم، فقبلت الدعوة ممنونا. أثناء الطريق، أوضحت له بأنني لن أذهب إلى غاية قرية تاورغة، وبأنني سوف أنزل في Mirabeau (ذراع بن خدة حاليا) على بعد بعض الكيلومترات من بغلية حيث توجد مزرعة سليمان علي والحاج، التي اتخذت نقطة لقاء بين أعضاء المنظمة الخاصة، محاطة بالسرية التامة. بعد نزولي في Mirabeau، واصلت الطريق راجلا إلى غاية المزرعة الموجودة بعيدا نسبيا عن القرية، من الناحية الشرقية. عقدت الاجتماع المقرر،

11. سوف يستشهد هذا ابن الأخ الشاب، الدكتور بوداود، في الجبل أثناء حرب التحرير، ضحية لحملات التصفية التي عرفتها الولاية الثالثة.

وزعت الكتيبات على المسؤولين المعنيين، وقضيت الليلة في المزرعة. عند عودتي إلى تاورغة، في يوم الغد، التقيت بسعيد عطوشي، المناضل في المنظمة الخاصة الذي التقيت به الليلة الماضية في محطة الحافلات بمدينة الجزائر. كان عليه أن يستقل الحافلة التي من المفروض أن أركبها بدوري قبل مرور ابن عمي. أطلعني على الأمور التي لاحظها، وكان مقتنعا بأنني قد انفلت من عملية كانت تهدف إلى إلقاء القبض علي. عند وصول الحافلة في بغلية، تمت الإحاطة بها من طرف رجال شرطة المخابرات العامة، من بينهم حميدي، وهو مفتش أصله من دلس. اقتحم رجال الشرطة الحافلة بعنف، ليجولوا بالنظر حول المسافرين. صاح حميدي: "لم يأت هذا النذل !". كان حميدي بالذات من جملة الشرطة الذين نفذوا عملية إلقاء القبض عليّ، قبل ثلاث سنوات خلت. للإشارة، فإن الجيلالي كان، باعتباره مسؤولي المباشر في السلم التصاعدي، هو الشخص الوحيد المطلع على اليوم الذي سأسافر فيه وفي أية حافلة، مزودا بالوثائق التي سلمها لي. توخيا للحذر، لم أقض الليلة في داري في اليوم الموالي ولا في اليوم الذي تلاه. بعد ثلاثة أيام، التقيت في طريقي أحد أخوالي وكان قادما إلى القرية لزيارة أمي. وحيث أن الوقت وقت غذاء، دعوته إلى الدار، وكنت أقول في نفسي: " إذا قررت الشرطة إلقاء القبض علي، فإن ذلك لن يتم في وسط النهار، لكن في الصباح الباكر، كما تعودت فعله دائما." غير أنني نسيت بأن المدعو Louis Tiberti[12]، كان موجودا في تاورغة، حيث كانت زوجته تعمل قابضة في مكتب البريد، وكان أخوه Victor يعمل مفتشا في المخابرات العامة. لا شك في كون Tiberti قد أخبر الشرطة حين شاهدني داخلا منزلنا، لأننا لم نكد نفرغ من تناول الغذاء، حتى أحيط بدارنا. بعد أن ألقي القبض علي، هناك، وجدت نفسي في مقر الشرطة القضائية بمدينة تيزي وزو.

حين تأملت أمر إلقاء القبض علي، مر بذهني تساؤلات عديدة: من الشخص الذي كان مطلعا على نيتي استقالة الحافلة المتوجهة إلى بغلية ؟ من الذي كان مطلعا

12. تم تنفيذ حكم الإعدام على Louis Tiberti من طرف جبهة التحرير الوطني في تاورغة أثناء الحرب التحريرية.

على حيازتي كتبا تتضمن تعليمات عسكرية؟ طبعا حامت شكوكي حول شخص جيلالي. علمت في وقت لاحق، بأن هذا الجيلالي كان وراء إلقاء القبض على شخص عمر أوصديق. كنت، قد تغذيت معه، بضعة أيام من قبل، في مطعم شعبي بشارع Randon، بمدينة الجزائر، يملكه المدعو "شايب الراس". قضينا وقتا ممتعا معا، ثم انصرف أوصديق إلى حديقة Marengo، حيث كان له موعد مع هذا الجيلالي المذكور، فتم إلقاء القبض عليه هناك. حدثني في السجن، عن مجريات العملية التي أسفرت عن توقيفه. كان عليه أن يقدم لجيلالي صورا لمناضليْن كان البحث عنهما حثيثا من طرف الشرطة، قصد إعداد بطاقات مزورة لهما. عند اقترابه من الجيلالي، أشار إليه هذا الأخير بعدم التقدم نحوه. وبالفعل، فقد استهدفا بمتابعة من طرف شخصين مشتبه في أمرهما؛ فتبين بأنهما شرطيان في زي مدني، طلبا منهما في الحين تقديم أوراق تعريفيهما. بعد المراقبة، أعادا الأوراق إلى الجيلالي، وأمرا أوصديق باتباعهما. كان طريقه مسطرا بعدها: محافظة الشرطة، المحكمة، وكيل الجمهورية، قاضي التحقيق، و... السجن.

عند استعراضي للظروف التي تم فيها إلقاء القبض علي شخصيا، حاولت المقاربة مع الظروف التي ميزت توقيف أوصديق. تبادرت إلى ذهني أسئلة كثيرة بخصوص جيلالي. بدا لي عندها، شخصا غريبا، يرتدي دوما لباسا فاخرا، وقبعة باسكية. كان يتمتع بثقة تامة وضعت فيه من طرف قيادة الحزب. غير أن ذلك لم يمنعني من الشك في خيانته لنا.

في تلك الفترة، تسببت عمليات التوقيف والظروف التي ميزت مجرياتها، في حيرة مناضلي المنظمة الخاصة بمنطقتنا، مما أجبر بعضهم على الالتحاق بالجبال اجتنابا لدخول السجن.

إلقاء القبض عليّ، للمرة الثانية

أجبرت على البقاء في مقر الشرطة القضائية بتيزي وزو، لمدة ست وعشرين يوما، مع العلم أن القانون قد حدد مدة الحجز القانوني بثمان وأربعين ساعة. كان

ولد حمودة، وعمر أوصديق لا يزالان هناك. في قرابة الساعة العاشرة من إحدى الليالي، أدخل الشرطة المكلفون بالحراسة أحد الموقوفين في الزنزانة التي كنت فيها. دفع بي الفضول إلى التعرف على هويته. عند مغادرة الشرطة، همست في أذنه: "اعلاماش جابوك ؟". تواصل الحوار بالعربية، بصوت خافت. علمت بأنه قد تم إيقافه في قضية مكتب بريد مدينة وهران[13]، التي كنت أجهلها آنذاك. كان مهمته فيها، تتمثل في القيام بدور سائق السيارة التي أقلت الجماعة. وكان الشخص الذي اضطلع بالدور الرئيسي في تخطيط وتنفيذ الهجوم، فيها هو أيت أحمد. بعد أيام قليلة من ذلك، وجد الشخص نفسه في قبضة الشرطة، وهو يخرج من قاعة سينما Marignan بباب الواد. كان متيقنا بأنه راح ضحية وشاية، مما دفع به إلى الكشف عن كل المعلومات التي كانت بحوزته. ومن ذلك اعترافه بكون عمار حداد من جملة منفذي الهجوم على مركز البريد. لم أكن أعرف هوية الموقوف معي. سأعرف في وقت لاحق بأنه كان يدعى محمد خيضر[14].

يوم اليوم الموالي لإلقاء القبض علي، زارني أخي الصغير لوناس، وكان قادما يومها إلى تيزي وزو من أجل إجراء امتحان نهاية الدروس الابتدائية. كنا وقتها في موسم الكرز، فاشترى كمية منه عند خروجه من المدرسة من أجل تسليمها لي في مقر الشرطة القضائية. قبلت الشرطة بإدخاله إليّ. اهتبلت الفرصة لأهمس في أذنه بصوت خافت، محتوى رسالة عاجلة، تتعلق بالوشاية التي راح ضحيتها السجناء معي، وكان عليه أن يبلغها على عجل إلى منصور وهو الأخ الذي يكبره، ويحرص هذا الأخير على إبلاغها إلى عمار حداد. انتقل لونيس فورا إلى الجزائر، مما مكن عمار حداد، الذي كان البحث عليه حثيثا لوقائع سياسية أخرى، وكان مختبئا بعد، في مكان آمن، من أن يأخذ مزيدا من الحذر.

---

13. وقع تنفيذ الهجوم على مركز بريد وهران من طرف كوماندو تابع لحزب الشعب الجزائري، يتكون من عمار حداد، ورابح أورجيوي، وسوداني بوجمعه، لهدف تمويل صندوق المنظمة الخاصة. ارتفعت الحصيلة إلى 3 ملايين فرنك.

14. ينبغي الاحتياط بعدم الخلط بينه وبين محمد خيضر النائب في البرلمان الفرنسي باسم مجموعة الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، والذي سيتولى لاحقا مسؤوليات باعتباره من جملة المسيرين الخارجيين لجبهة التحرير الوطني، ممن ألقي القبض عليهم يوم 22 أكتوبر 1956، أثناء تحويل الطائرة التي وضعت تحت تصرفهم من طرف الملك محمد الخامس.

ركزت الشرطة القضائية على مساءلتي عن وجود حركة شبه عسكرية. لما واجهتهم بالصمت، اعتقد رجال الشرطة بأن الوقت هو الكفيل بأن يدفع بي إلى الاعتراف؛ وهو ما يفسر طول مدة حجزي، في مكاتبهم. لقد تحولت مختلف أصناف التعذيب إلى ممارسات معتادة، أثناء الاستنطاق. غير أن الجلادين قد لجؤوا هذه المرة إلى أسلوب جمع بين اللا-أخلاقية والقذارة. بعد أن تم توقيفه لعدة أيام، تزامن وجود والدي مع وجودي في مقر الأمن. كانوا يلجؤون، بعد كل حصة تعذيب، إلى حيلة تتمثل في تقديمي عاريا بحضرته، أملا منهم في أن يفضي الحياء من تلك الممارسة المنحطة إلى إرغامي على الاعتراف. في نهاية الأمر، لم يتوصل معذبيّ - وتجدر الإشارة إلى وجود جزائريين من بينهم - إلى أن يحصلوا مني على أي اعتراف. كانت تصريحاتي منحصرة في تأكيد انتمائي إلى الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، أي إلى حزب متحصل على شرعية قانونية. بعد ذلك "الحجز" اللا-محدود، تم إيداعي أخيرا في الحبس الاحتياطي، والزج بي في سجن تيزي وزو، بتهمة "تشكيل رابطة تم حلها". وحيث أن تهمة واحدة، لم تكن تبدو كافية لتأكيد "جرمي"، ونظرا لكونهم قد وجدوا في حوزتي سلاحا قديما لم يعد صالحا للاستعمال، فقد وجهت إليّ أيضا تهمة "حيازة السلاح بوجه غير قانوني"!.

عند وصولي إلى سجن تيزي وزو، زهاء منتصف النهار، كان جميع الموقوفين موجودين داخل قاعات مغلقة شبابيكها. مروا بي في وسط البهو. كان عمر أوصديق من جملة الموقوفين. ونظرا لوجوده في مقر الشرطة القضائية أثناء استنطاقي، ولسماعه صيحات العذاب وصرخات الألم المنبعثة مني، مع الأسئلة التي كانت تطرح علي بخصوص التنظيم الشبه عسكري؛ هتف نحوي بالفرنسية: L'OS, l'OS ؟ فأجبته بقولي:

- اخلاص، كلش افرات".

فهم من ذلك، أنني قد كشفت عن كل شيء، فوبخني بشدة. وفي قرابة الساعة الثانية بعد الظهيرة، عند خروج المحبوسين إلى الساحة، تمكنا من التحدث بارتياح. عاد إلى مساءلتي من جديد: " ما الذي صرحت به؟"

- لا شيء، ولا كلمة !
- "صحّيت" !

مكثت في سجن تيزي وزو لمدة سبعة أشهر. التقيت مع رفاق الكفاح، ولد حمودة، عمر أوصديق، وغيرهم. تم تقديمي للعدالة، فحكم علي بالسجن لمدة سنة. استأنفت الحكم، فتم تحويلي إلى سجن بربروس. وفي المحاكمة الثانية بعد الاستئناف، تم تأكيد الحكم الأول: سنة حبس نافذة.

كان كل شيء قد تغير في "سركاجي" منذ توقيفي لأول مرة سنة 1945. فور وصولي، قام كاتب الضبط بحشري مع سجناء "الحق العام". وحيث سبقت تجربة في هذا الشأن، فقد طالبت بحقي كسجين سياسي. أمام رفض كاتب الضبط، أحدثت صخبا كبيرا. عند سماح صوتي، تدخل محمد سعيد معزوزي، وامحمد يزيد بصفتهم ممثلين عن السجناء، من أجل المطالبة بأن يطبق علي نظام السجن السياسي.

- "وجدنا بحوزته سلاحا !
- ليكن، فإن ذلك لن يجعل منه سجينا "للحق العام" ! لقد ألقي القبض عليه لأسباب سياسية !

تم حشري في آخر الأمر مع السجناء من فئة "X"، وهو الحرف الذي اختارت العدالة الكولونيالية الفرنسية، أن تنعت به الجزائريين، بعد إصرارها على عدم الاعتراف بحقوقهم كسجناء سياسيين، واعتبارهم في منتهى الخطورة.

في سركاجي، التقيت من جديد بقدماء المناضلين ممن كنت أعرفهم. علاوة، على معزوزي ويزيد، التقيت أيضا بلونيس وأوصديق، وعلي بناي، وولد حمودة، وطاهر لجوزي وآخرين. كان معزوزي يبدو بمثابة العميد. لقد تم إلقاء القبض عليه مع زروالي منذ 1945. صاح به أحد السجناء، مرة: " يا موح السعيد، متى موعد إطلاق سراحك؟". رد عليه بقوله: "أرأيت يا هذا، إن قضيتي مرتبطة بقضية الجزائر! ". كان محقا في ذلك، لأنه لن يطلق سراحه إلا عند استقلال البلد في سنة 1962، بعد أن قضى سبعة عشر سنة في السجن!

كان السجناء داخل المؤسسة العقابية، منتظمين ومسيَّرين من طرف "لجنة السجناء" المنتخبة من طرف السجناء أنفسهم، تشكلت من: لجوزي الطاهر، ومعزوزي محمد، وبلونيس محمد، ويزيد امحمد وأنا. كان سجناء "الحق العام" يحترمون "السياسيين". كنا، من جهتنا، نحاول قدر الإمكان القيام بتجنيد عضويات منهم للعمل السياسي. كانت الأخبار الخارجية تردنا بسهولة بفضل زيارة الأقارب، وبفضل المحامين. غير أنني بصفة عامة، لم أجد تلك الأجواء التي عرفتها سنة 1945. كان كل شيء وقتها نظيفا. في هذا المرة، ساد في الجو نوع من الارتباك. هل يعود السبب في ذلك إلى مسألة الانتماء البربري، التي سبق أن تحدثت عنها ؟ كان جميع المناضلين المنتمين إلى بلاد القبائل، متلبسين ببعض الشبهة. من هؤلاء، وجد البعض ممن تم تعيينهم كمسؤولين عن حركة "الانتماء البربري"، وآخرون ممن لم ينددوا بهم. كانت الشكوك بخصوص الوشايات التي أدت إلى إلقاء القبض على مسؤولي المنظمة الخاصة، تحوم حول نفس تلك المصادر. كانت الأجواء منذ ذلك الوقت جد معتمة. لا نشاط ثقافي، ولا حديث سياسي، ينظم كما كان عليه الأمر في 1945. لكل قراءته الخاصة. وطبعا، لم يكن الحديث يدور حول المنظمة الخاصة، لأنها كانت من جملة الأمور السرية ! لن يطلع الكثير عنها إلاّ في وقت لاحق، عندما تتكشف "قضية تبسة" في وضح النهار، سنة 1950. كانت المحادثات السياسية مقتصرة على العموميات. كنا نجتنب التطرق للمسائل المتعلقة بالحزب، بتنظيمه وقيادته. كنا نتظاهر بتجاهل ذلك. والحقيقة، أن الثقة التي كانت سائدة قد تزعزعت أركانها.

الفصل الرابع

البلبلة والمنفى
(1954-1950)

الارتياب والبلبلة

عند خروجي من السجن، سنة 1951، كنت قد أضعت وجهتي السياسية، وقلصت نشاطي ضمن المنظمة الخاصة. في الأثناء، سررت لرؤية ابني مصطفى، الذي ولد أثناء مدة حبسي. بعد مدة قصيرة من ذلك، حظيت بميلاد ثان، يتعلق بابنتي مليكة.

بعد عودتي إلى تاورغة، عدت إلى نشاطي كفلاح، والاشتغال بأموري العائلية، غير أنني واصلت اتصالي بالمناضلين في الحركة السياسية، وبأعضاء المنظمة الخاصة. لكن في نظري، لم يعد هناك ما يمكن فعله في هذا المجال: لقد تحطمت المنظمة التي اعتمدت عليها لمدة طويلة من أجل تفجير الكفاح التحريري! فبعد أن تحقق التسرب إلى صفوف المنظمة الخاصة، فقد حكم عليها بالفشل. مررنا وقتها بفترة من البلبلة، لأن آمالنا كلها كانت معقودة في قدرات ذلك التنظيم. وما زاد من عمق استيائنا هو توصلنا إلى القناعة التامة بأن استقلال الجزائر، لن يتحقق سوى بحمل السلاح. لقد أفضت المحاولات السياسية السابقة إلى كارثة 8 ماي 1945. فبينما كان الناس في فرنسا، وكان الحلفاء في كل مكان، يحتفلون بسقوط النازية، فإن الجزائريين الذي حاربوا النازية، داخل صفوف الجيش الفرنسي، وساهموا بدمائهم في تحرير فرنسا، قد تفاجؤوا بمرارة مواجهة المجازر التي راحت ضحيتها عائلاتهم في سطيف، وخراطة، وقالمة. كان ذلك بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس! وكان ذلك

هو الوقت الأنسب لانبثاق فكرة الحرب التحريرية التي ظلت تختمر لمدة تقارب التسع سنين، قبل أن تصبح واقعا. واقعا سيتولد عنه 1 نوفمبر كجنين خرج من رحم أمه مكرها. وبالفعل، فقد كان على الحزب الذي فجر الثورة أن ينشطر بدوره إلى اثنين. وهذا الانقسام هو الذي دفع بجماعة من الرجال، ينتمون أساسا إلى التنظيم الشبه عسكري، إلى شق الطريق نحو الحرب التحريرية.

عند خروجي من السجن، وجدت المنظمة الخاصة، قد تفككت بشكل خطير، حتى وإن لم ينكشف أمرها تماما. فلئن عانى مناضلوا الشمال القسنطيني كثيرا من المداهمات التي أفرغت بها الشرطة صفوفهم سنة 1950، فإن مناضلي بلاد القبائل وبلاد الأوراس، قد أصيبوا بضرر أقل. فبفضل صمود ولد حمودة أمام التعذيب، فإن سلسلة الإيقاف قد انقطعت عند حده. في أماكن أخرى، لم يصمد مناضلوا المنظمة الخاصة أمام التعذيب، فكشفوا عن مكنون صدورهم، إلى درجة أن الشرطة قد تمكنت من انتزاع معلومات دقيقة حول الحركة.

الأخطر في الأمر، هو أن قيادة الحزب قد قررت حل المنظمة الخاصة – أو ما تبقى منها – على إثر "مؤامرة تبسة. بل لقد ذهبت إلى حد تحريض الفارين إلى الجبال، الموجودين في قوائم الشرطة، على تسليم أنفسهم، لأنهم، حسب تأكيدات مسؤولي الحزب، سيتم تحريرهم بعد فترة إيقاف قصيرة.

بعد تفكيك المنظمة الشبه عسكرية، كان العديد من المناضلين يعتقدون جازمين بأنه لم يعد هناك مجال لأمل ما في عمل جاد يمكن القيام به. من كان منهم طليقا، التحق بالحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، أو تخلوا صراحة عن الحركة. لقد تزعزع الإيمان اللا–مشروط في مبادئ الحزب. فقد انحرف هذا الأخير عن برنامجه الأصلي في نظر المناضلين. بالطبع، لم يكن يعتقد في أية خيانة في هذا الصدد، وإنما كان ذلك في نظرهم بمثابة هوان لحق بيقظة القيادة. في القاعدة، كان مناضلوا المنظمة الخاصة يرون بأن الحزب قد ضل الطريق، فلم يعد هدفه هو تحقيق الاستقلال عن طريق الكفاح المسلح. بل لقد حدث العكس، إذ

عاد إلى سابق خياراته المتمثلة في النضال السياسي. والأمر الذي ساهم في تأكيد هذا التحليل، هو التجربة المعاشة في بلدية الجزائر، حيث تعاون مسؤولو الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، مع Jaques Chevalier رئيس البلدية "الليبرالي". كان البعض يرى بأن المتسببين في انحراف ح.ا.ح.د، هم إطارات الحزب، الذي كانوا يعيشون في أوضاع مادية مريحة، مما كرّه في نفوسهم المجازفة بخوض حرب مسلحة، وحبّب إليهم الميل إلى العمل السياسيوي. ربما كان هذا التأويل مخطئا، لكن الناس كان يرون الأمور من هذا المنظور.

كانت الأوضاع في المنطقة التي أسكنها، سيئة للغاية. لقد دب اليأس إلى نفوس المناضلين، مما جعلهم أميل إلى الانشغال بخاصة أمورهم، بينما ظهر على الذين التحقوا بصفوف الحزب، أنهم لم يقوموا بذلك عن قناعة. هناك، من بين الأشخاص الذين افلتوا من حملة التفتيش والقمع، من اختار الدخول في السرية والالتحاق بالجبال، على غرار عمار حداد، وأوعمران، وموح الطويل، وآخرون. وعلى إثر قضية "الانتماء البربري"، تمت تنحية جميع الفئة الأولى من المسؤولين، وتعويضهم بمناضلين آخرين من الملتحقين بالجبال. هكذا تم تعيين كريم بلقاسم على رأس بلاد القبائل. كانت اللجنة الولائية مشكلة من : بلقاسم كريم، عمار أوعمران، عمار حداد، وسعيد واعلي، وسي موح الطويل و علي رابيع، المدعو "عزوف". كنت، عند لقائي بعمار حداد الذي تربطني به صداقة متينة، أجده دوما في حالة اضطراب نفسي كبير. كنا نلتقي لأسباب شخصية أكثر منها سياسية. كما سنحت لي فرصة ملاقاة كريم بلقاسم عدة مرات، غير أننا لم نتطرق صراحة لاستعراض الأوضاع.

كانت عائلتي تملك مخبزة في شارع Delta بقصبة الجزائر. اتخذ المحل، نقطة التقاء لبعض المناضلين المسؤولين، ممن وقع البحث عليهم، ومنهم كريم، وأوعمران، عمار نايت الشيخ، وهاشمي حمود وغيرهم. ظلت المخبزة بالنسبة إليهم مكانا آمنا، أثناء مقامهم بالعاصمة. فيما يخصني، كنت أقتسم وقتي بين الجزائر وتاورغة. اقتصر نشاطي الأساسي على الفلاحة... في انتظار ما سيسفر عنه تطور

الأوضاع. في منخفضات أحوال اليأس، كانت تعتريني أحيانا شبه قناعات مفادها: "لا، لقد انتهى كل شيء، وتولى من غير رجعة!". لم يبق لي من ملاذ وقتها سوى في الهجرة إلى مصر[1]، مرورا بفرنسا.

المنفى والمقام في باريس

قررت إذن، في بداية 1952، التوجه إلى فرنسا، أملا في مواصلة الطريق إلى غاية القاهرة، كي ألتحق بالمسؤولين الجزائريين الموجودين هناك. تم الإعداد لسفري من طرف هاشمي حمود، أحد الأصدقاء المقربين مني، وكان وقتها عضوا في اللجنة المركزية للحزب. اتصلت بامحمد يزيد (المدعو الزبير)، مسؤول فدرالية فرنسا ل ح. أ. ح. د، قصد تسهيل حصولي على جواز السفر الضروري من أجل التوجه إلى مصر. ولما تعطل سير الأمور، توجه أخي منصور إلى باريس من أجل الإسراع بها. بعد ستة أو سبعة أشهر من بعد، كانت الأمور لا تزال على حالها، ولم ينجز شيء. عند حلول صيف 1952، قمت بمبادرة التوجه إلى باريس بنفسي.

بعد نوفمبر 1954، انتقلت عائلتي للإقامة بحي بوزريعه في أعالي مدينة الجزائر، حيث كبر ولديّ. لقد تم عقد زواجي الأول، على الطريقة التقليدية، ولم يتجاوز عمري وقتها ثلاثا وعشرين سنة، فلم يكلل بالنجاح، مما أفضى بنا إلى الطلاق.

في أول عهدي بباريس، كنت أعيش وحيدا، بعائدات قليلة. وجدت هناك، العديد من الأصدقاء، والكثير من قدماء المناضلين الذين اختاروا الهجرة بعد حلول الأزمة. وجد من بينهم، مسؤولون معروفون أمثال عمر أوصديق، وعلي محساس، وعبد الحميد بن زين، وشخص آخر كان يدعى صحراوي، كان ينتمي إلى المنظمة الشبه عسكرية في الغرب الوهراني، وأشخاص آخرون. كنا نلتقي عادة في أحياء الباريسية الوسطى في الدوائر 3، 4، 18 و 19. كنت ألتقي أيضا برفاق من منطقتنا، ومن بلديتنا بل وحتى من قريتنا.

---

1. كانت القاهرة وقتها تمثل مهدا لمعظم الحركات الوطنية العربية.

كنا نجتمع أيضا بقدماء من نجم شمال إفريقيا، مثل السي جيلاني، وسرياح، وأكلي بنون، ومحاند أمقران، الذي غادر الحزب، بعد أن مست التهمة المتعلقة بالانتماء البربري معظم المسؤولين القبائل. كنا نتساءل عن مصير الجزائر، ونعلق على مجريات حرب الهند الصينية، والثورات التي تنفجر في جميع أنحاء العالم. كنا نتساءل عن الأسباب التي حالت دون نجاحنا: لماذا لم يحقق الحزب الهدف الذي أسس من أجله ؟ ما الذي يمكن القيام به ؟ كان المتسبب في ذلك بالنسبة إلينا، هو أيضا أعضاء اللجنة المركزية ومصالي. وهكذا كان الحزب، في سنوات 1952–1953، يتخبط في أزمة عميقة، ونحن كذلك.

ظل المناضلون في فرنسا أوفياء لزعامة مصالي. فقد وقفوا صراحة إلى جانبه أثناء الصراع. أما فيما يخصنا، فقد صرنا نشعر بأن موقعنا هو خارج الحزب، حتى وإن استمرت علاقاتنا بالمناضلين. كنا على اتصال ب"الزبير"[2]، كما كنا نتردد كثيرا على المطعم الصغير Xavier Privas في الدائرة الباريسية الخامسة، الذي كان نقطة التواصل مع كل من مزغنة وخيضر، والنواب الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي. وحتى وإن ظلت علاقاتنا طيبة مع المسؤولين في الحركة، فإنه لم يعد هناك نشاط سياسي مهيكل، كما لم نكن نساهم في المظاهرات التي تقام، على غرار استعراض 1 ماي. كنا نتابع الأمور من بعيد؛ ؛ كما كنا نعلق على الأحدث في المساء مثلا، عندما يعود صديقنا سعيد سليمي من المظاهرة. غير أن الحماس قد انطفأ في القلوب. اختار البعض، على غرار عبد الحميد بن زين، النضال في المنظمة النقابية CGT، قبل أن ينضم صراحة إلى الحزب الشيوعي.

توفرت لنا في باريس، فرص التعرف على فرنسيي اليسار، من نقابيين، شيوعيين، وتروتسكيين، ومسيحيين أحرار ورهبان عماليين. كانوا مهتمين بالقضية الاستعمارية، ومتفهمين أوضاعنا. وحتى وإن لم يقفوا كلهم إلى جانب الاستقلال، فقد كانوا يعلنون تأييدهم لتحرر الشعوب المقهورة، وتمكين المستعمرات من حكم ذاتي واسع

---

2. امحمد يزيد؛ مسؤول فدرالية الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية في فرنسا.

الصلاحيات. شكل ذلك أرضية تفاهم معتبرة. وفي الوقت الذي لم نكن فيه، نحن المناضلين القدماء، منشغلين بنشاط معين، كان البعض من أصدقائنا الجزائريين العاملين في المصانع مع الفرنسيين، يتعاطفون معهم. كنا نربط علاقاتنا مع المناضلين في التوجهات اليسارية الفرنسية، بواسطتهم. كنا نجري معهم حوارات طويلة في المقاهي وأحيانا في بعض المحلات الخاصة. مقارنة بمدينة الجزائر، كانت باريس تمثل في نظرنا مدينة الحرية. لم نكن فيها متصفين بالحذر من السلطة الاستعمارية، المركوب في جلدة "الأهلي". كان في وسعنا أن نسير حيث شئنا، محررين من الوسواس الذي يضع إلقاء القبض بين أعيننا دوما. كلٌّ كان منشغلا بأحواله، دون أية فكرة مسبقة عن جاره. بل على العكس من ذلك، كان الاتصال ميسورا سهلا. وهكذا بدأت شيئا فشيئا، أتعرف على فرنسا، ذلك البلد المثالي الذي كنا نقرأ عنه في الكتب المدرسية. وبقطع النظر عن العمران، والتاريخ والثقافة، كانت باريس في نظرنا، مدينة يحلو فيها العيش. كانت العلاقات الإنسانية متميزة فيها بكيفية مغايرة. تلك كانت، على الأقل، نظرتنا إلى الأمور. وحتى وإن لم تتزعزع قناعاتي ولم تتغير وجهة التزامي السياسي، فقد كان للمقام في باريس أثر أكيد في تفكيري وفي تصوري لطبيعة البشر، ولردود فعلهم وفق الامتيازات التي يتمتعون بها وتبعا لأفكارهم الفلسفية.

بعد وصولي إلى باريس، لم يلبث عمار حداد أن التحق بي. كان حداد، المدعو "زيو بلو" (Z-yeux bleus– العيون الزرق) والمحكوم عليه غيابيا، بالإعدام، مرتين، يحاول أن يلتحق بالقاهرة. كنا في أوضاع الكتمان، نبحث الاثنين، عن أرض تؤوينا. وقتها، كان سعيد سليمي، صديق الطفولة، يشد أزرنا ويساعدنا كثيرا في الإيواء المؤقت لدى بعض الأصدقاء الفرنسيين، الموثوق فيهم. من جملتهم، صديقة سوف تصبح لاحقا زوجة لعلي هارون. فقد وافقت على إسكاننا أثناء فترات العطل، في مسكنها الصغير الكائن في نهج Nationale في الدائرة الباريسية الخامسة عشر؛ ولم تكن بالطبع على دراية بأوضاعنا الغير القانونية تجاه العدالة الفرنسية. بقينا كذلك متلازمين طوال ما يقرب من ثمانية أشهر. وحيث توصلنا إلى الحصول على بطاقات طلاب مزورة، فقد وجدنا بعد ذلك سهولة في إيجار شقق لدى الخواص. بعد ذلك،

قرر الحزب، إرسال عمار حداد إلى مصر. أما فيما يخصني، فإنني لم أفهم قط السبب الذي منع فدرالية ال ح.ا.ح.د، من إيجاد حل لوضعيتي، ولم تمكني من جواز السفر الضروري للتوجه إلى القاهرة. تصورت لذلك مختلف الفرضيات، غير أنني لم أتوصل قط إلى إيجاد الجواب الملائم. عندما عبرت ل"امحمد يزيد" عن مؤاخذتي للفدرالية على ذلك، رد علي باقتضاب: " ما شي من عندي".

كان علي أن أبحث عن الوسائل التي تمكنني من مواجهة مقتضيات العيش. إلى حد ذلك الوقت، كانت العائلة تبعث إلى ببعض النقود، إذ كنا نتوفر على بعض المصادر المالية في مدينة الجزائر: مخبزة، بقالة، ومتجر لتحميص القهوة. غير أن ذلك لم يكن من شأنه أن يستمر لمدة غير محددة. قررت إذن أن أتكفل، بمساعدة شريكين، بتسيير أحد المقاهي. بعد المزاد العلني، تحصل رجل الأعمال (دندن) Denden، الذي يستغل أخواه حانة في الجزائر بساحة Bresson (بور سعيد)، على ملكية مؤسسة متواضعة في Issy-les-Moulineaux. تم الفصل في المزاد وقتها، بمبلغ 200 ألف فرنك. تكفل شريكيّ بتسيير التجارة. أما أنا فقد كنت أتردد إلى المكان بين الحين والآخر من أجل تناول الغذاء، وضبط المحاسبة. كان رقم الأعمال جد متوسط، لكنه كان يسمح لي بالرغم من ذلك، من تغطية مصاريف الإقامة. ومصداقا لمثل جزائري قديم يقول: "الشركة هلكة"، فإن مثل تلك الأوضاع تفضي دائما إلى سوء تفاهم، وكل ما هو آت، آت. اعتقد شركائي أنهم قادرون على مغالطتي حين لمحوا لي بمقدم مفتشين للشرطة من مدينة الجزائر، كانوا يقتفون أثري. وبعفوية تامة، غبت عن الأنظار، متخليا لهم عن حقوقي في الفوائد الناجمة عن سير المؤسسة. عندما عاد عمار حداد إلى باريس في وقت لاحق، لم يلبث أن تفطن للمخادعة، إذ كان على معرفة تامة بمكر الشريكين. وبذلك، تمكنت من استعادة ما اختلساه مني.

كان علي إذن، في نهاية 1953، أن أبحث عن مصدر آخر للارتزاق. مع اقتراب أعياد آخر السنة، كانت المتاجر توظف المستخدمين. تم توظيفي في المساحة الكبيرة "Au Bon Marché"، قرب مدخل مترو Sèvres Babylone؛ ثم كلفت بجناح شؤون

"التدفئة، والفلاحة، والطبخ، والخردوات". فكنت أبيع مختلف التجهيزات مثل آلات الطبخ والتدفئة، الخ. كانت السلع المصابة ببعض الخدش تباع بأسعار مخفضة. وكانت نسبة 15٪ من السلع المباعة تعود مباشرة للبائع. تكفلت بعملي بكل حزم. كان الجناح موجودا في الطابق، وكنت أتخذ موقعي قرب مخرج المصعد، أتكفل بالزبائن فور خروجهم منه، لأوجه الأشخاص المهتمين بالسلع المخفضة، أو التي تبدو ذات دخل محدود، مباشرة إلى الجناح الذي اشرف عليه. كنت أتوصل إلى إقناعهم بأنهم يحققون فوائد معتبرة باقتناء تلك المواد السليمة رغم بعض الخدوش التي لا تشكل أي ضرر، لأنه لا يمكن إيجاد فرص أسعار كتلك. كنت أوفق أكثر من زملائي، مما جعلني أحظى باحترامهم، وحتى باحترام القدماء منهم. لقد أسرني أحدهم، في يوم من الأيام، وكان يعمل في المحل منذ أزيد من سبعة عشر سنة، بأنه لم يسبق له أن شاهد عاملا يوفق في عمله بمثل تلك السرعة. بالطبع، لم أكن لأكشف لأحد عن السر في ذلك؛ وهو بسيط: تواجدي في الموقع الممتاز قرب مخرج المصعد. عملت لمدة ثلاثة عشر شهرا في متجر "Au Bon Marché" قبل أن أتخلى عن الوظيفة، عند اندلاع الثورة. راسلتني الإدارة لتعرض عليّ العودة إلى عملي السابق. قامت بذلك أربع مرات، لأنها تعرف دون شك، أنها قد فقدت بائعا ممتازا. "إن لم تعودوا إلى عملكم، في مدة أقصاها خمسة عشر يوما، فستعتبرون مستقلين." ذلك هو التهديد الذي جاء على لسان الإدارة. غير أن الوظيفة الذي كنت أنتظرها منذ سن المراهقة، قد وهبت نفسها إليّ، أخيرا.

اندلاع الثورة في نوفمبر 1954

من المفيد أن نبرز باختصار أهم المحطات التي عرفها تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية التي أفضت إلى اندلاع الثورة. في سنة 1926، تأسس حزب نجم شمال إفريقيا، الذي كان يهدف إلى تحرير بلدان شمال إفريقيا الثلاث من النير الاستعماري الفرنسي. كان مسيرا من طرف: حبيب بورقيبة، ممثلا لتونس، علال الفاسي ممثلا للمغرب، ومن طرف الحاج علي ومصالي كممثلين للجزائر. بعد أن تم حل "نجم شمال إفريقيا"، سنة 1937 من طرف حكومة الجبهة الشعبية (اليسارية)

في فرنسا، فقد تولد عنه، في نفس السنة بالجزائر، حزب جديد هو: حزب الشعب الجزائري. كان هدفه هو التوصل إلى إنشاء برلمان ينتخب عليه بالاقتراع الحر، دون تمييز عرقي أو ديني. تم حل حزب الشعب الجزائري بدوره، غير أنه واصل العمل في الكتمان. رسميا، تم تعويض ح. ش. ج. سنة 1945 بالحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية "ح.ا.ح.د"، وهو حزب معترف به، ساهم في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية. في سنة 1947، قرر مؤتمر ح.ش.ج/ح.ا.ح.د مواصلة النضال في واجهتين: واجهة رسمية تساهم في النشاط البرلماني، وواجهة سرية تمثلت في إنشاء المنظمة الخاصة الشبه عسكرية (l'OS) لهدف التحضير للكفاح المسلح الذي يؤدي إلى الاستقلال.

تسببت أزمة بداية الخمسينات الناجمة عن تفكيك المنظمة الخاصة من طرف الإدارة الفرنسية، وحلها من طرف الحزب، في حدوث انقسام في ح.ش.ج/ح.ا.ح.د. في تلك الأجواء المشحونة بالتوتر، قرر بعض قدماء إطارات المنظمة الخاصة – ممن لاذ بالجبال، مع بعض أعضاء الحزب – في سنة 1954، إنشاء تنظيم مستقل دعي باللجنة الثورية لوحدة العمل، "CRUA"[3]. كانت المهمة التي تكفلت بها هذه اللجنة هي ضم مختلف الاتجاهات الوطنية في جبهة مشتركة، تحضيرا للعمل المسلح. وعيا منه بأهمية نفوذه، على الصعيدين الوطني والدولي منذ أزيد من ثلاثين سنة، والذي تعزز أثناء الندوة التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة في نوفمبر 1951، فقد "اشترط" الزعيم مصالي أن تخول له الصلاحيات التامة على الصعيد الداخلي، رافضا كل شكل من المفاوضات مع مسيري اللجنة المركزية. كان يوجه إليهم اتهاما بالتلذذ بالمكانة المحصل عليها على الصعيد الحزبي، وبالانسياق مع لعب ورقة الانتخابات التي تعتبر خدعة استعمارية جديدة. حدث الانقسام نهائيا في صفوف ح.ا.ح.د.، أثناء المؤتمر الذي عقد بمدنية Hornu ببلجيكا، في جويلية

3. اللجنة الثورية لوحدة العمل، مشكلة من طرف بعض قدماء إطارات المنظمة السرية، بمبادرة من محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش، الخ. هي النواة التي انبثقت منها مجموعة ال "22" الشهيرة، التي ضمت أهم الوجوه التي فجرت ثورة 1 نوفمبر.

1954، حيث قرر مصالي إنشاء M.N.A (الحركة الوطنية الجزائرية)، تبعه مؤتمر المركزيين الذي عقد بالجزائر-بلكور في شهر أوت من نفس السنة.

أمام استحالة الجميع بين الجبهتين، استعدت اللجنة الثورية لوحدة العمل، لتحضير العمل المسلح، وذلك بإنشاء جبهة التحرير الوطني (FLN)، دون أي اعتبار لموقف القائد التاريخي مصالي. في بداية شهر جوان، شرع بوضياف والواحد والعشرين عضوا الآخرين في التحضير للانتفاضة المسلحة التي أدت إلى اندلاع الحرب التحريرية في نوفمبر 1954.

اطلعتُ على الحدث عن طريق الصحافة، يوم 2 نوفمبر 1954. التهمت يومها، جميع اليوميات التي صدرت. بدت لي سلسلة الأعمال الحربية التي تم القيام بها عبر التراب الجزائري، بمثابة قارب النجاة. قلت يومها في نفسي: " أيوه، الحالة راهي تتحرك!... في وسعنا أن نتنفس الآن!". ويومها أيضا، استعرضت الأيام التي كنت أمني فيها نفسي بتلك الحرب التحريرية التي طال ميعادها. كنت كالغريق الذي تم انتشاله من غمرة المياه. وكنت أقول في نفسي أيضا: "كلا ! لم نخطئ أبدا. لقد جاء اليوم الموعود أخيرا !". لم يعترِ ثقتي بنجاح القضية أي شبهة من شك. ونحن بباريس، لم نكن على دراية دقيقة بالأسماء التي بادرت للقيام بالعمليات المسلحة، لكن توصلنا إلى التكهن بها. كنا في السابق، في اتصال مع الهاشمي حمود، وكريم بلقاسم، وعمار أوعمران وعمار حداد. وبينما كان البعض يشرعون في تنظيم أنفسهم في صيف 1954، بمدينة الجزائر، كنا، من جهتنا نسعى للبقاء على اطلاع بذلك. تمثلَ أهم اتصال لي في هذا الشأن، في شخص هاشمي حمود، عضو اللجنة المركزية ل: "ح.ا.ح.د"، وعضو اللجنة الثورية لتوحيد العمل. بذل المبادرون بإنشاء هذه اللجنة الثورية، جهودا جبارة في التقريب بين المركزيين والمصاليين. وهكذا، فقد توجه كل من بن بولعيد وديدوش مراد، وهاشمي حمود إلى باريس من أجل إقناع مصالي. التقينا بهم بالمناسبة في مقهى "Lutèce"، في شارع سان مشال. لقد جاؤوا وكلهم ثقة تامة في نجاح هذا اللقاء مع الشيخ الزعيم، الذي كان يعتبر لقاء الفرصة الأخيرة. إثر الاجتماع، كان هاشمي حمود محبطا. لقد أظهر مصالي تصلبا لم يبق على أي بصيص من أمل، فلم

يعقد أي اتصال بالإخوة الأعداء، داخل أسرة الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية. قال لي الهاشمي حمود، والخيبة تقطع قلبه: سي عمر! بولحية لم يرد الإنصات إلى حديث الصواب. لم أعد أجد من حل للمسألة. بقي لي شيء واحد أقوم به، هو أن أعود إلى لبلاد، أبيع معزي وبقري، وأسلك طريق الشام أو القاهرة. كل شيء قد انتهى !". رد عليه ديدوش مراد غاضبا: "كيف ! تتحدث عن الذهاب، بعد أن وصلنا إلى هذا الحد ؟! لن تذهب إلى القاهرة ولا إلى سوريا ولا إلى أي مكان آخر ! سنعود إلى "لبلاد"، ونشعل النار في البارود. أما عن المسؤولين في الحزب، العاجزين عن التفاهم، فسيجدون أنفسهم في السجن. وحيث أنهم معروفون من طرف مصالح المخابرات، فسيتحملون تبعات الانتفاضة، أما نحن المجهولون، فسنفلت من ذلك."

فيما يخصنا، نحن قدماء المناضلين الموجودين في باريس، في معزل عن أعمال التحضير، فقد كنا على الأقل، على اطلاع بأن "شيئا ما" يتم الإعداد له. ماذا بالضبط؟ أين ومتى؟ كنا نجهل ذلك. كنا بالتقريب على يقين بأن العمل الميداني قد اقترب. كان من المعقول، غداة 1 نوفمبر، أن نسعى، نحن قدماء المنظمة الخاصة، للحصول على مزيد من المعلومات، وبصفة أخص أن نخوض المعترك، دون انتظار أية تعليمات من الجزائر. حاولت بمعية علي محساس، عفويا، أن نجمع قدماء المناضلين، بالرغم من أن جبهة التحرير الوطني لم تقم بعد بتأسيس أولى خلاياها. كان علينا أن نحتاط بمنتهى الحذر، لأن الأغلبية الساحقة من المهاجرين كانت في فرنسا، أكثر مما كان الحال عليه في الجزائر، وفية لزعيمها. كنا فيما يخصنا على دراية بأن مصالي كان غريبا عن المجموعة التي أرسلت الطلقة الأولى للثورة.

بعد مدة زمنية قصيرة، قمنا بإجراء اتصالات مع شخصيات في اليسار الفرنسي، في النقابات وفي الحركات الجمعوية. برمج سعيد سليمي، مندوب الحزب لدى الكنفدرالية العامة للشغل (CGT)، لقاءا في إحدى الحانات في الدائرة الباريسية الرابعة، قرب "Bazard de l'Hotel de Ville". حاولت بمعية سعيد واعلي، وسعيد سليمي، وثلاثة جزائريين آخرين، نسيت أسماءهم الآن، أن نشرح للحاضرين ما الذي يجري في الجزائر، ووجدنا صعوبة في إقناعهم بأن مصالي لم يكن المبادر بالانتفاضة.

وقبل أن نشرع في إقامة أي ارتباط عضوي بالجهة التي بادرت إلى حمل السلاح، فقد كنا على يقين بأن التفجير لن يصدر سوى عن قدماء رفاقنا في المنظمة الخاصة. وقبل تلقي أية معلومة محددة في هذا الشأن، فقد تكهنا بالأشخاص الذين كان في وسعهم أن يبادروا إلى اختيار هذا الشكل الجديد في الكفاح. هذا هو الأمر الذي دفع بنا إلى اتخاذ مبادرات من عندنا، إلى أن جاء اليوم الذي تدخل فيه محمد بوضياف. فبصفته مسؤولا سابقا عن فدرالية ح. ا. ح. د، في فرنسا، فقد كان على دراية بذوي الثقة من المناضلين الذين تربطهم به علاقة جادة. وهكذا فقد كلف مراد طريوش بإنشاء الخلية الأساسية لجبهة التحرير في فرنسا. أحاط طريوش نفسه بمجموعة عمل، وجد من جملة أعضائها: دوم، ومشاطي، وفراس، وعبد الكريم سويسي. وهكذا تشكلت النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني، التي ستنبثق عنها فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني.

في الوقت الذي شرع المناضلون الأوائل في تنظيم أمورهم، لم يكن محساس، مع مناضلين آخرين ولا كنت أنا، أعضاء في ذلك الهيكل الأساسي. بالمقابل، فقد كنا على اتصال ب"دواويرنا"4 الأصلية. كان العديد من المناضلين يبعثون بعد باشتراكاتهم إلى قراهم. كانوا يرون أن أفضل وسيلة للمساهمة بفعالية في الكفاح الذي شرع فيه، هي القيام بالتمويل المباشر "للخاوا في الجبال". فيما يخص جماعتنا، فقد غادر عمر أوصديق باريس فور اندلاع الثورة للالتحاق بمدينة الجزائر؛ كما توجه محساس إلى القاهرة استجابة لنداء بن بلة، الذي كان مرتبطا به منذ مدة طويلة. أما أنا، فقد قررت في أفريل 1955، مغادرة فرنسا بدوري. كنت قد برمجت وقتها أن ألتحق بالمجاهدين في الجبال مرورا بالمغرب.

---

4. الدوار تسمية تقليدية للمجموعة السكانية الريفية، واستعملت الكلمة أيضا، أثناء النضال، كتسمية لتقسيم إداري في المناطق الريفية.

الفصل الخامس

العمل النضالي في المغرب
(1957-1955)

عند وصولي إلى المغرب، في نهاية 1955، علمت أن بعض الجزائريين المتواجدين هناك، كانوا ينشطون بعد لصالح "الذين فضلوا الدخول في عراك مع العدو"، وهي طريقتهم في تسمية المجاهدين. يتمثل النشاط أساسا في تقديمهم المدد بالسلاح، إما بواسطة باعة الجملة للخضر والفواكه المتنقلين بين المغرب والجزائر، وإما بطرق مناسبة أخرى. كل كان يسعى بطريقته إلى تقديم العون للمكافحين في مناطقهم الأصلية.

فدرالية جبهة التحرير الوطني في المغرب

كانت "ودادية الجزائريين في المغرب" تعمل وقتها، مدعومة برعاية "الإقامة الفرنسية". بعد ذلك، حاولت مجموعة من الشباب الجزائريين، أن تعطيها توجها سياسيا مستقلا عن وصاية الحماية. استلزم تغيير القانون التأسيسي استدعاء جمعية عامة. كان الدكتور وجدي دمرجي المختص في طب العيون بالرباط - سيسقط لاحقا في ميدان الشرف - من جملة المبادرين إلى عقد ذلك التجمع الذي ضم موظفين في إدارة الحماية، وطلبة في جامعة القرويين، وعددا من قدماء المتقاعدين ممن سبق تجنيده في الجيش الفرنسي من أجل مواجهة عبد الكريم الخطابي، وبعض الملاك الصغار، الخ. تم انتخاب الدكتور دمرجي رئيسا للودادية وعلي هارون رئيسا لفرع فاس. سوف تستعمل هذه الودادية، تغطية من أجل

إنشاء أولى خلايا جبهة التحرير الوطني في المغرب. ذلك هو ما سهل عليّ مهمة الاتصال مباشرة بجبهة التحرير الوطني.

في نهاية 1955 – بداية 1956، تواجد محمد بوضياف والعربي بن مهيدي في الناضور، بمنطقة الريف المغربي. كانا على اتصال بجيش التحرير المغربي، لهدف تنسيق العمل مع جيش التحرير الوطني (الجزائري). كان الهدف هو القيام بعمل تحريري مشترك بين البلدين. إلا أن عودة محمد بن يوسف (الملك محمد الخامس مستقبلا) ودخوله في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل الحصول على استقلال المغرب، قد أفسدت ذلك البرامج. توقف جيش التحرير المغربي عن العمل المسلح. غير أن ذلك لم يمنع الملك من أن يطمئن المسؤولين في جبهة التحرير الوطني بأن المغرب المستقل، سوف يواصل مساندته للثورة الجزائرية. ومع تطور حرب العصابات، أحس الجزائريون بضرورة تنظيم أنفسهم بكيفية تمكنهم من تقديم الدعم بفعالية أكبر ل"الخاوا" المحاربين في الجبال، في كافة أنحاء التراب الوطني. في أفريل 1956، تم تنظيم لقاء بمدريد، ضم كلا من بن بلة، بوضياف ولمين دباغين من جهة، وعلال الثعالبي، الدكتور دمرجي، علي هارون و"أحمد فصله" من جهة أخرى. حضر اللقاء أيضا ممثل جبهة التحرير الوطني في أسبانيا Senor Angel (امحمد يوسفي). تم تأكيد السي علال في وظيفته كمسؤول عن فدرالية المغرب لجبهة التحرير الوطني، كما تم تكليف علي هارون بإدارة

جريدة "Résistance Algérienne, Ed. B"[1]، الذي سيشرع في طبعها بمدينة تيطوان المغربية. بعد المرور مرتين بالمغرب، تمكن محمد بوضياف، وكان مكلفا من طرف جبهة التحرير الوطني بالتنسيق بين الداخل (الجزائر) والخارج، من تعيين اللجنة الفدرالية. عندها، شرعنا في العمل، تحت إدارة السي علال، بشكل مهيكل ومنسق.

1. في جوان 1957، تم استبدال "Résistance Algérienne" ب "El Moudjahid"، فئة "B" بالنسبة للجزائر، وفئات "A، C" لكل من تونس والمغرب.

تمثلت مهمة فدرالية المغرب، في تأطير وتنظيم الجزائريين المقيمين في المغرب، وموازاة مع ذلك، في محاولة جمع كافة الأسلحة التي من شأنها أن تدعم الخاوا في الجبال. تمثلت المهمة الأولى في القيام بإحصاء يهدف إلى إدراج آلي، لكل الجزائريين الموجودين في جميع المساحة الترابية المغربية، داخل تنظيم موحد. لم تكن المهمة سهلة، نظرا لعدم وجود معارضة صريحة لجبهة التحرير الوطني، مما جعل العديد من الجزائريين الذين كانوا ينشطون بعد في تقديم السند للمحاربين في الجبال، يرتابون من أمر التنظيم الذي نقترحه عليهم، وفي صحة صدوره بالفعل من جبهة التحرير الوطني. كان البعض، بالرغم من ترفهم الظاهر، يترددون في مد أيديهم إلى جيوبهم. كان علينا أن نقوم بمحاربة ذوي السمعة السيئة، حتى تعم الثقة تدريجيا. عندها أذعن المترددون، والتزموا بتسديد مستحقاتهم بانتظام، ثم صاروا بعد ذلك، أفضل سند في تموين مخيم التدريب العسكري الذي أقيم في "اخميسات".

استعمل هذا المخيم، في أول الأمر، لتدريب جيش التحرير الوطني في المغرب. ثم لعب مخيم اخميسات دورا كبيرا، قل من يعرف أهميته معرفة مفصلة. في انتظار وصول بوضياف، تمت دعوة علي هارون من طرف مولاي الحسن بن ادريس العلوي – ابن عم وصهر الملك محمد الخامس وباشا مدينة مكناس – من أجل مساعدته على تنظيم "عمالته". تم تجهيز مصالح أمن الإقليم بأسلحة جديدة. التمس هارون، الذي كان يقوم بكيفية ما، بوظيفة الأمين العام مؤقتا، من مولاي الحسن، التنازل عن الأسلحة القديمة التي لم تعد صالحة للاستعمال "للخاوا الجزائريين في الجبال". وافق الباشا على ذلك. هكذا تم إيداع مقدار هام من البنادق القديمة في مخيم جيش التحرير المغربي في اخميسات، الذي تم إلغاؤه بعد أن أوقف المغاربة القتال. قام العقيد بن ميلودي، قائد المخيم، بتسليمها إلى منصور بوداود، الذي كان قائما بعد بمهام الدعم. تم نقل الأسلحة من المخيم إلى وجدة، من طرف لعرابي وعزوز العباسي، وكانا مقاولين في النقل. وحتى وإن كانت البنادق قديمة – يعود تاريخ صنعها إلى 1914– فقد تبين بأن هذا السلاح، قد أفاد المنطقة الخامسة في الغرب

الوهراني كثيرا (المنطقة التي ستتحول بعد ذلك إلى الولاية الخامسة بعد عقد مؤتمر الصومام سنة 1956)[2]. لقد تم تجنيد الكثير من المتطوعين، وكان عليهم أن يمروا على اخميسات من أجل تلقي التدريبات والتحضيرات العسكرية اللازمة لمباشرة حرب العصابات. منهم من كان مجاهدا مغوارا، كما سقط كثير منهم في ميدان الشرف.

مهدي معبد، عنصر متميز

لنعد إلى ما كنا بصدده، بخصوص نشاطنا في المغرب. تمثل جهدنا الأساسي في البحث عن استرجاع الأسلحة. لقد تم تعييني شخصيا في مناطق مكناس، وفاس، وفي جزء من الجنوب المغربي. هناك ب"تينغير"، التقيت بالمدعو شارف معبد (المدعو مهدي). يعود أصل هذا الشخص إلى Perrégaux (المحمدية الآن، بالغرب الجزائري). كان يعمل معلما في "ارفود"، ثم غادر المهنة بعد حصوله على منجم للرصاص. كان الأمر غريبا أن يقوم معلم باستغلال منجم للرصاص! حدثني معبد عن ذلك المسار الفريد من نوعه. أثناء نفي السلطان قامت الشرطة بمداهمات عديدة، أفضت إلى إلقاء القبض على كثير من الوطنيين المغاربة. بعد أن تم الحكم عليهم، وضعتهم السلطات الفرنسية تحت تصرف إطارات الإدارة "الشريفية" للقيام بما تراه من أعمال. بعبارة أخرى، كانوا يقومون بالأشغال الشاقة، دون أن يحكم عليهم بذلك. وبصفته معلما، إذن موظفا في التعليم العمومي، متزوجا فوق ذلك بمعلمة من جنسية فرنسية، فقد وضع تحت تصرفه أحد المحكوم عليهم من أجل تكليفه بالأعمال المنزلية. تعلق الأمر بمناضل في سبيل القضية الوطنية المغربية، وكان المعلم متعاطفا معها بقوة. كان "المحكوم عليه" يتمتع بحرية واسعة في تصرافته، بل ويسمح له بالذهاب أحيانا إلى أهله لزيارة عائلته، بموافقة وضمان "جلاده".

---

2. تم عقد مؤتمر الصومام في الواد الذي يحمل نفس التسمية، حيث تم ضبط أرضية سياسية، تتضمن إنشاء المؤسسات السياسية لجبهة التحرير الوطني، وتؤكد أولوية السياسة على العمل العسكري، والداخل على الخارج.

عندما تمت معاملته كصديق، اعترف السجين بجميل معبد، فصار يقربه بالأوساط الأهلية في المنطقة. كان الناس هناك يتولون، بشكل تقليدي عتيق، استغلال منجم للرصاص موجود على سطح الأرض. عندما وجد معبد نفسه أمام فرصة سانحة مثل تلك، لم يتردد في التخلي عن التعليم وتكريس نفسه كلية لاستخراج وبيع الرصاص. منذ ذلك الوقت، تحسنت أوضاعه المادية بشكل معتبر. عند اندلاع ثورة التحرير، لم يكن له، من موقعه البعيد في الجنوب، أي اتصال بجبهة التحرير الوطني. قام بتجهيز وتسليح حوالي خمسين شخصا، كانوا عازمين على الالتحاق بالجبال الجزائرية، فتعرفت عليه في ذلك الوقت بالذات. قمت فورا بربط اتصاله بالدكتور فنيش، المسؤول عن مخيم اخميسات. كان المنصور (المدعو ادريس) وقتها نائبا لفنيش. توافقوا على إلحاق الرجال الذين تولى معبد تسليحهم بالمخيم، من أجل استكمال تكوينهم العسكري قبل دخولهم إلى الجزائر. حين تم تعيينه في مصلحة العتاد، تبين أن معبد كان ذا فعالية كبيرة، بفضل السوابق التي كانت له مع Georg Puchert، وهو ألماني مقيم بطنجه، سبق له أن تكلف بتجهيز جيش التحرير المغربي بالسلاح.

أثناء صيف 1957، بعد مغادرة سي علال ثعالبي[3] إلى القاهرة، وتوجهي إلى باريس، تم تعيين عبد القادر معاشو (يجب التفريق بينه وبين ابن عمه الذي يحمل نفس الاسم، وهو عضو في قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين) مسؤولا جديدا عن جبهة التحرير الوطني في المغرب، فأحدث اضطراب داخل الإطارات المعينة، بعد قيامه باستبدالات وظيفية متسرعة، وتغييرات لم تكن في محلها. ومن المؤكد، نظرا لعدم حظوته بنضال سابق في المنظمة الخاصة، أن خبرته بذهنية الرجال الذين ضحوا بأنفسهم للاستشهاد، كانت محدودة. لقد اعتقد القدرة على فرض نفسه، باللجوء إلى أساليب سلطوية مبالغ فيها، لا محل لها. قام بتنحية وبسجن مناضلين انخرطوا منذ الساعات الأولى، ورجال سبق أن تولوا المسؤولية في العهود

3. اسمه الحقيقي طيب الثعالبي.

الأولى لجبهة التحرير الوطني، ولم يكن موفقا أيضا في الترقيات التي بادر بها. لا شك في كون معاشو قد اعتقد بأنه قد أحسن فعلا حين حول "معبد" إلى مصلحة "التنظيم"؛ فلم يكن بكل أسف بالشخص الملائم لتلك المهمة. كان تصرفه مع الرجال كتصرفه في الأسلحة ! وقد ارتكب غلطات أكبر، في "اخميسات"، إلى درجة أن البعض ممن كان متحمسا للالتحاق بالجبال، قد فتر حماسه، مما كان له الأثر الخطير على المعنويات العامة.

بمناسبة لقاء لي مع بوصوف، في وقت لاحق سنة 1958، وكان وقتها قائدا أعلى للولاية الخامسة وفدرالية المغرب (التي كانت تابعة لهذه الولاية)، التمست منه أن يتفضل بتعيين مهدي معبد في ألمانيا. بسطت له المزايا التي اختص بها رجل الأعمال هذا، الذي يتوفر على أساليب شيطانية في التصرف، وكنا نسميه بالمناسبة "شيطان". أشرت إلى بوصوف بأن الرجل كان أصلح للمتاجرة الصعبة والخطيرة بالأسلحة، منه لقيادة الرجال. بعد حصوله على موافقة بوصوف، انتقل مهدي إلى ألمانيا حيث سيلعب، بمساعدة عبد الصمد، دورا أساسيا وهاما جدا في مادة العتاد. اتسع مجال نشاطه، من شراء الأسلحة إلى تغيير تهيئة السيارات، إلى نقل الأسلحة والمتفجرات، وإلى الاتصالات العديدة بالبلدان الشرقية، مثل بولندا، المجر وبلغاريا، التي وافقت على تقديم المدد لنا.

عمل اللجنة الفدرالية في المغرب

بعد مدة زمنية من ذلك، تركت وظيفة العتاد لأصبح عضوا في اللجنة الفدرالية، مكلفا بالمالية. كان المقر الأساسي لهذه اللجنة في الرباط، تسهيلا للعلاقات مع السلطات المغربية. وبالرغم من سوء التفاهم السائد اليوم بين الحكومتين، فمن الواجب أن نعترف بأن القصر الملكي والمخزن قد أمدونا بعون معتبر. كانت الأبواب مفتوحة لنا على مصراعيها. وبعد عودة العاهل المغربي محمد الخامس من المنفى، فقد سهُلت مهمتنا بكيفية محسوسة. فبقدر ما كان حرصه على استقلال المغرب كبيرا، كان حرصه على استقلال بقية بلدان المغرب كذلك. كان الشيخ خير الدين،

المكلف من طرف جبهة التحرير الوطني بالعلاقات المباشرة مع المخزن[4]، يستقبل باحترام ومودة. كما قدم أيضا جزائريون كانوا يشغلون مناصب عالية في القصر الملكي، مساهمة جادة من أجل إنجاح مهمته.

تزايد نشاط اللجنة الفدرالية بشكل محسوس. مع مرور الوقت، اكتسبنا خبرة كبيرة في كيفية النفاذ إلى الجالية الجزائرية وتعرفنا على طباعها. كانت في معظمها، مشكلة من الطبقة المتوسطة، وأساسا من تجار صغار، وموظفين في العدالة أو التعليم، في الإدارة الشريفية السابقة. جاء الكثير منهم من غرب البلاد، وبصفة أخص من تلمسان ومن ندرومة. أما الذين جاؤوا من بلاد القبائل ومن الشرق الجزائري فقد كانوا متجهين أكثر إلى القطاع الفلاحي والتجارة. تم إحصاء بعض الملاك الكبار، لكنهم كانوا قلة. كانت اللجنة الفدرالية في بداية نشاطها تقدم تقاريرها إلى بوضياف، وبعد تحويل الطائرة في أكتوبر 1856، صارت تقدمها إلى بوصوف. بعد ذلك، تم ربط فدرالية المغرب بلجنة التنسيق والتنفيذ(CCE)[5]، وبعدها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[6]. موازاة مع ذلك، فقد ظلت مرتبطة (وظيفيا) بمركز قيادة الولاية الخامسة بوجدة. كما كان ارتباطها مباشرا بوزارة التسليح والعلاقات العامة (MALG) (المسيرة من طرف عبد الحفيظ بوصوف) في المسائل المتعلقة بالشؤون العسكرية والتسليح.

اختطاف "الخمسة"

كان من المقرر أن يعقد اجتماع هام في تونس، يوم 22 أكتوبر 1956، بين قادة كل من المغرب وتونس والجزائر، من أجل استعراض آفاق التفاوض مع فرنسا. توجهنا إلى المطار، من أجل توديع "الخمسة": أيت أحمد، وبن بلة، وبوضياف، وخيضر،

---

4. السلطة المغربية.

5. تم إنشاء مؤسسات الثورة في مؤتمر جبهة التحرير الوطني بالصومام في أوت 1956: كان الجهاز التنفيذي للجبهة هو CCE لجنة التنسيق والتنفيذ، مقرها موجود بمدينة الجزائر، إلى غاية خروجه من التراب الوطني، بعد "معركة الجزائر"، حيث تمت إقامته بالقاهرة.

6. (GPRA) تم الإعلان عن الجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958.

ولشرف. كانت مفاجأتنا كبيرة عندما شاهدناهم يصعدون على متن طائرة ثم ينزلون منها لاستقالة أخرى. لقد كادوا يتوجهون خطأ إلى وهران ! عندها قلت لخيضر: "إنكم تمنحون فرصا من ذهب للمخابرات الفرنسية. فهل أنت مسلح على الأقل؟"

- نعم، رد علي وهو يبدي لي مسدسا تحت إبطه. ضحكنا معا لذلك. غير أن الذي ضحك في نهاية المطاف، بعد بضع ساعات، هي قيادة أركان الجيش الفرنسي، في مطار الجزائر، حيث أُجبرت طائرة الخطوط الجوية الملكية على النزول.

أقلعت الطائرة أخيرا. في نواحي الساعة الثالثة صباحا، طرق عليّ باب الغرفة في الفندق الذي نزلت به بالدار البيضاء. لقد بلغ بي التعب درجة، خلت وقتها بأنني كنت أحلم. بعد أن اشتد الطرق على الباب، استفقت. كان لحبيب جعفري واقفا بعتبة الباب. أطلعني على النبأ: لقد اختطف "الخمسة". عرفت مدينة الدار البيضاء برمتها غليانا كبيرا في ذلك اليوم. قرر المغاربة القيام بمظاهرات عارمة، لشعورهم بالإهانة الكبيرة التي لحقت بشرف الملك، والإدارة والشعب المغربي، والمتمثلة في تلك العملية النكراء المستعصية عن الوصف. لقد كان القادة الجزائريون الخمس ضيوفا رسميين لدى جلالة الملك، وانطلقت الطائرة التي تحمل شارة "الخطوط الجوية الملكية المغربية"، من المطار المغربي الرباط-سلا نحو تونس، قبل أن تعترضها القوات الجوية الفرنسية، وقد خرقت بذلك جميع الأعراف والاتفاقات الدولية. في مكناس، أفضت المظاهرات إلى سقوط العديد من الضحايا، واتخذت منحى مأساويا، على إثر اغتيال السي عبد السلام، مسؤول الشرطة المحلية، الذي كان ضابطا سابقا في جيش التحرير المغربي. كان موجودا على رأس موكب المتظاهرين ضد اختطاف القادة الجزائريين. عند بلوغهم المدينة الجديدة تم اغتياله بطلقة رصاصة. تسلط المتظاهرون على من اعترض سبيلهم من الفرنسيين المتواجدين في المدينة، مما أدى إلى عدة عشرات من القتلى.

لا زلت أذكر اللحظات التي عشناها في الرباط، حيث كنا نتحدث عن اقتراب موعد لقاء تونس، الذي من المفروض أن يجمع بين محمد الخامس، وبورقيبة ووفد جبهة التحرير. كان بن بلة متفائلا جدا بذلك، حين صرح قبل مغادرته قائلا: "سندخل "لبلاد" في السنة المقبلة...المهم قبل انقضاء ستة أشهر من اليوم!". كان "الخمسة" جادين في اعتقاد توصلهم إلى اتفاق مع الحكومة الفرنسية. كان بوضياف هو الرجل الوحيد الذي أظهر بعض التحفظ، لأنه كان متشككا في إمكانية التوصل إلى اتفاق. مهما يكن من أمر، كان الاتفاق، يلوح في الآفاق، وبدا احتمال نهاية الصراع واردا، نظرا لضمان ذلك من طرف المسؤولين المغاربيين. لكن المؤسف هو أن اختطاف "الخمسة" قد قلب العملية رأسا على عقب، وتبخرت الآمال لمدة ست سنوات. غير أن المفارقة تكمن في كون قيادة الجيش الفرنسي، بإقدامها على تحويل الطائرة المغربية في ذلك اليوم من 22 أكتوبر 1956، قد قدمت خدمة جليلة لاستقلال الجزائر. فهي لم "تقطع رأس التنين"، كما هتفت له وسائل الإعلام الفرنسية، بل بالعكس، فقد عملت على تقوية عزم المجاهدين، وتعزيز صفوفهم، وبالتالي جذرت الصراع، وذهبت به إلى أبعد حدوده.

في صباح 23 أكتوبر 1956، هتف إلينا بوصوف وطلب منا التوجه في الحين إلى تيطوان من أجل حضور اجتماع هام. فورا سلكنا الطريق المؤدي إلى المدينة المذكورة. كان الدكتور فنيش يسوق السيارة. بينما كان منصور، وبن ابراهيم، وأحمد شاوي، عضو لجنة التنظيم وأنا نتحدث. كانت تيطوان موجودة في المنطقة الأسبانية وكان بحوزتنا الوثائق الضرورية لاجتاز الحدود. بالرغم من التعب الذي نالنا منذ الليلة السابقة، فإننا لم نكف عن محاولة تقدير عواقب الاختطاف الذي تم بالأمس. كنا نحس بوخز الضمير، فلم ننفك عن استعراض كل التدابير المتخذة لضمان سفر "الخمسة". من جهتنا، لم يبد لنا أننا أهملنا شيئا.

وحيث أن بوصوف قد استعجلنا فقد كان فنيش يمضي بالسيارة في سرعة فائقة. وعلى بعد حوالي ثلاثين كيلومتر من تيطوان لم يحسن عملية الدخول في

أحد الجسور، فاصطدمت السيارة بالحاجز، وقفزت في الهواء بكيفية وضعتنا بعد ثوان قليلة وسط الوادي الصغير. لحسن الحظ لم يسفر الحادث عن ضحايا، عدا بعض الإصابات الخفيفة: أصيب فنيش ببعض الضربات، وأحمد شاوي بكسر في الذراع، وبن ابراهيم بعدة ضربات في الصدر، وكنت الأكثر إصابة بكسر في الكتف وفي الضلوع. كان منصور هو الوحيد الذي خرج سالما. صعد إلى الطريق محاولا توقيف سيارة توصلنا إلى تيطوان، فلم يتوقف أحد. وحيث كان بحوزتنا بندقية رشاشة فقد وجهها صوب السيارة الموالية. تعلق الأمر بشاحنة، كان سائقها أسبانيا. وعند انتباهه لاستعجال الوضع، فقد ذهب بنا إلى أقرب قرية، حيث قام "القايد" بتقديمنا الإسعافات الأولية في مركز صحي. نقلنا بعدها إلى مستشفى تيطوان ونقلت منه إلى المركز الطبي بطنجه، حيث اعتني بمعالجة عظم كتفي. وبعد خضوعي لعملية جراحية، تم تحويلي للنقاهة عند بن سعيد، المسؤول المحلي لجبهة التحرير الوطني. غير أن أموري الصحية سوف تزداد تعقيدا. فقبل وقوع الحادث، كنت أجر بقايا إصابة كبيرة في اللوزتين. تدهورت أحوالي الصحية نتيجة لمكوثي مدة زمنية في مياه الوادي الباردة. أصبت بالتهاب حاد في الكلية، ويحتمل أن المتسبب في ذلك هو فيروس اللوزتين. ازدادت خطورة المرض بسرعة. كنت أنتفخ من كل الجهات، ولم أكن بعد متبينا حقيقة وضعي الصحي. ارتفعت نسبة الألبومين والأوريا بشكل كبير. تم نقلي من جديد إلى مستشفى طنجة. يجب أن يزول النفخ. كنت مصابا بعطش شديد، وكنت أحلم وقتها بجميع الينابيع التي مرت بطفولتي. كنت أستعيض المشروبات التي منعت عني ببعض الفواكه. بعد مدة زمنية، بدأ انتفاخي يزول، ما عدا في الذراعين حيث وضعت نوع من الجبيرة. كان الألم عنيفا لا يطاق، متبوعا بعلاج جاد. علقت بي تبعات ذلك، من التهاب كلوي حاد، وصفير في الآذان. بل لقد كدت أصاب بالصمم التام، بسبب كثرة المضادات الدوائية التي ملأت جسدي (la streptomycine). عليّ أن أعترف هنا، بكون الأطباء الأسبان يتمتعون وقتها بكفاءة عالية، وبأخلاق مهنية مثالية. عند عودتي إلى مكناس، قضيت فترة النقاهة عند العباسي عزوز، المسؤول المحلي لجبة التحرير الوطني. في نهاية الأمر، كنت في حالة عجز تام عن العمل لمدة قرابة خمسة أشهر.


لقاء مع عبان رمضان

علمت بواسطة مسؤولنا سي علال، في شهر ماي 1957، بتواجد عبان رمضان بالمغرب. على إثر ما يدعى ب"معركة الجزائر" تخلى مجلس التنسيق والتنفيذ عن العاصمة؛ فالتحق [رئيسه] عبان رمضان بالحدود الغربية مرورا بالجبال. من جهته التحق كريم بلقاسم بتونس. عند مروره بتيطوان، اجتمع عبان بي. فور بداية اللقاء، تم التعرض للحديث عن أوضاع جبهة التحرير بفرنسا، فأطلعني بما قام به من إرسال تعليمات بالشروع هناك، في عمليات عسكرية وفق ما تسمح به الإمكانيات المحلية. غير أن تلك التعليمات قد ظلت حبرا على ورق. كان يبدو عليه الاعتقاد بأن بعض أطر الفدرالية كانوا واقعين تحت تأثير قسم من اليسار الفرنسي المعارض للعمل المسلح. دام لقاؤنا لمدة ساعتين. أوضحت له بأنني لم أزل وقتها مريضا: "لعل تحسن أحوالي الصحية يحتاج إلى شهرين أو ثلاثة. لا زلت متعبا." كان رده مقتضبا: " سنرى!". وحيث أنني عدت إلى مكناس، فقد وردت إلي بعد يومين من ذلك، رسالة مستعجلة تطلب مني العودة إلى تيطوان. وجدت هناك كلا من بن خدة وعبان اللذين أكدا لي: "لقد صدر القرار المتعلق بالصدد الذي كنا فيه! هاهو ذا قرار نقلك، الذي اتخذ من طرف مجلس التنسيق والتنفيذ، وتم بموجبه تعيينك مسؤولا على فدرالية فرنسا، مع جواز سفر مغربي، ومبلغ 200.000 فرنك [قديم]، وعنوانان يشكلان مأواك الأول في باريس." سلم لي بن خدة العنوانين مع كلمات السر. لم يعد المجال منفتحا لحديث، لقد صدرت الأوامر بالذهاب، حالا ! رغم ذلك فقد سألته : "ما العمل، كيف السبيل إلى السفر؟" - "ذلك شأنك. تصرف !". لم يبق لي من الوقت، سوى المدة اللازمة لإطلاع رفاقي في اللجنة الفدرالية، والمناضل الذي يؤويني، وأخي منصور.


قبل لقائي بعبان، فقد سبق أن تعارفنا اسميا، وسمعت عنه. من جهة أخرى، كان أوعمران، وكريم، ولمين دباغين، يعرفاني منذ مدة طويلة. أما بخصوص بوصوف، فقد كان المسؤول عنا، في أعلى المراتب الإدارية بالمغرب. كنت قد احتفظت

بعلاقاتي بقدماء الحزب أو المنظمة الخاصة، ممن كنت أعرفه مباشرة أو غير مباشرة. كنا نسأل بعضنا عن مستجد أخبارنا، ولم يتقطع التواصل بيننا قط. يبدو أن ذلك، هو السبب الذي دفع بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى اتخاذ قرار تعييني على رأس فدرالية فرنسا، وكلف عبان بتبليغي ذلك. إذن لقد دام مُقامي في المغرب مدة عامين.

في اليوم الموالي للقاء ثان جمعني بعبان، كنت ماضيا في الطريق إلى مدريد. عند وصولي العاصمة الأسبانية، طلبت من Angel (امحمد يوسفي)، الممثل السري لجبهة التحرير الوطني بالمغرب، أن يساعدني على المرور إلى فرنسا، بواسطة بعض الأسلاك المختصة، فتبين لي أنه كان مجردا تماما من أية وسيلة إلى ذلك. لم يبق لي سوى مواصلة سفري، بواسطة القطار، معتمدا على جواز سفري المغربي المزور، وعلى لطف الأقدار. عند وصولي إلى Hendaye، بدت لي عملية تفتيش وثائقي من طرف شرطة الحدود، إجراء غير متناه. وأخيرا أعيدت لي أوراقي ! الحمد لله! لقد صار في وسعي أن استقل القطار متجها إلى مدينة بوردو ثم إلى باريس.



المناظل فرانسيس
جونسون



القس روبير دافيزي
المدعو «مارتان».



عبان رمضان - تونس، صيف 57.

FRONT DE LIBERATION NATIONALE

C.C.E.

- MUTATION -

Par décision du C.C.E. en date du IO Juin I957 le frère OMAR est désigné comme responsable de la Fédération de France. Le frère SADDEK qui assure actuellement l'intérim du frère [illegible] arrêté récemment devra passer tous les pouvoirs au frère OMAR qui devra rejoindre PARIS sans délai ./.

Quelque part, le I5 JUIN I957

P. le C.C.E.

Ramdane

DESTINATAIRES :

OMAR

Archives

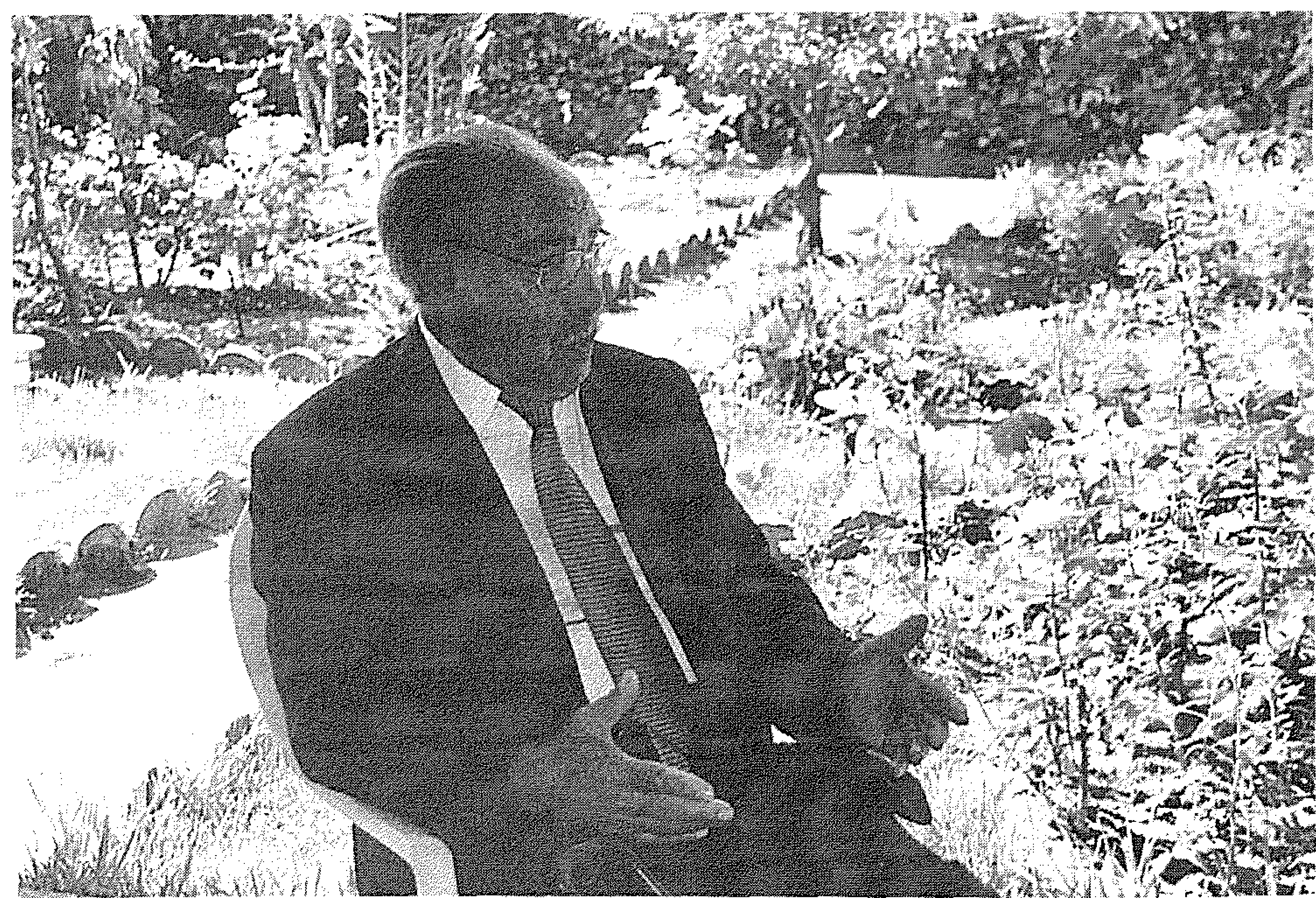
وثيقة التعين المؤرخة في يوم 15 جوان 1957.
الموقعة من قبل عبان رمضان.



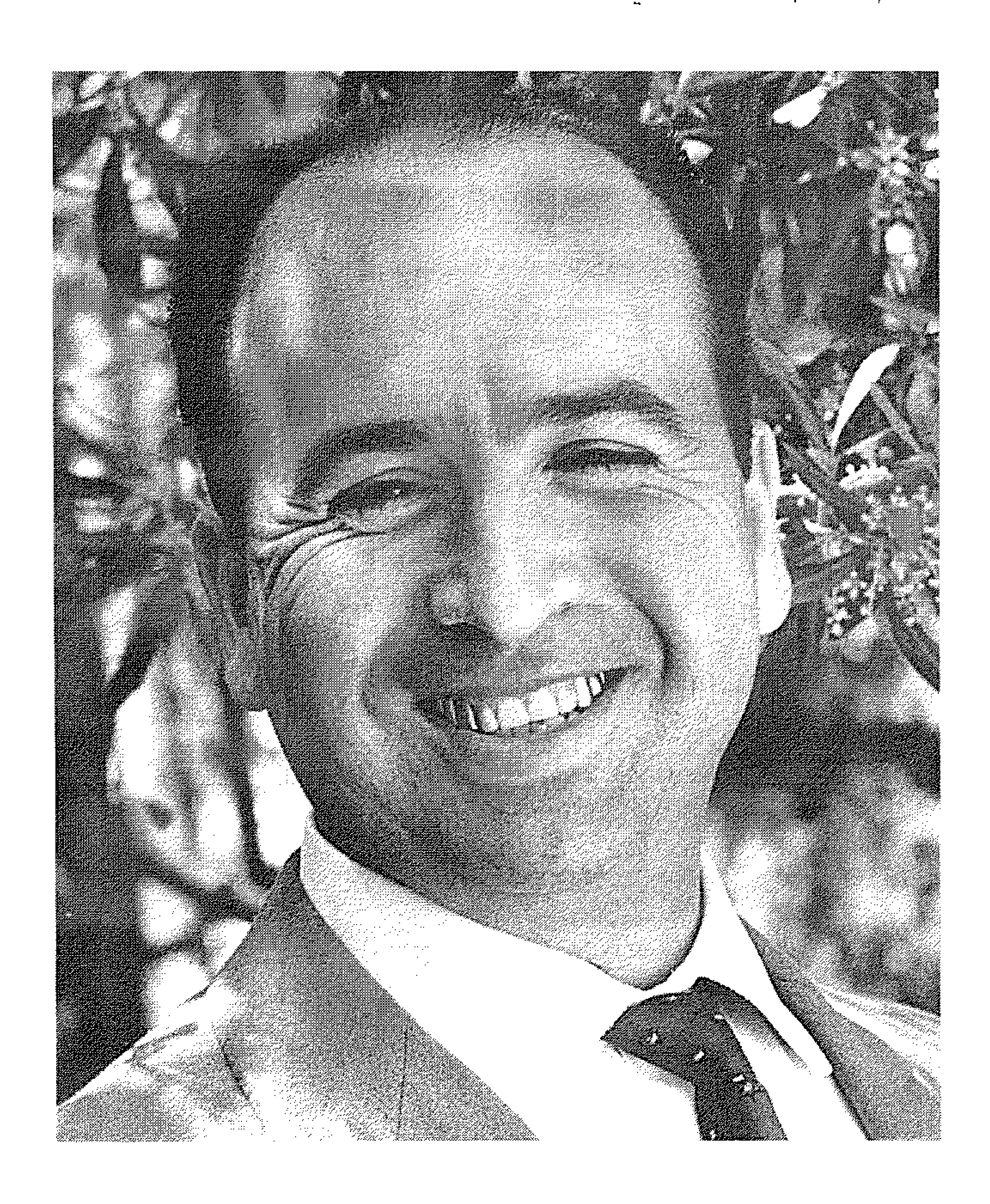
عمر بوداود، سنة 1957.



عمر بوداود،



من اليسار : عمر بوداود - كريم بلقاسم والرائد قاسي. أحذت الصورة عشية مفاوضات ايفيان.



كريم بلقاسم، سنة1961.



بعد اطلاقهم خلال توقيف الحرب بالمغرب. من اليمين إلى اليسار :
بيطاط، محمد خيضر، بن بلة، بوضياف وحسين آيت أحمد.

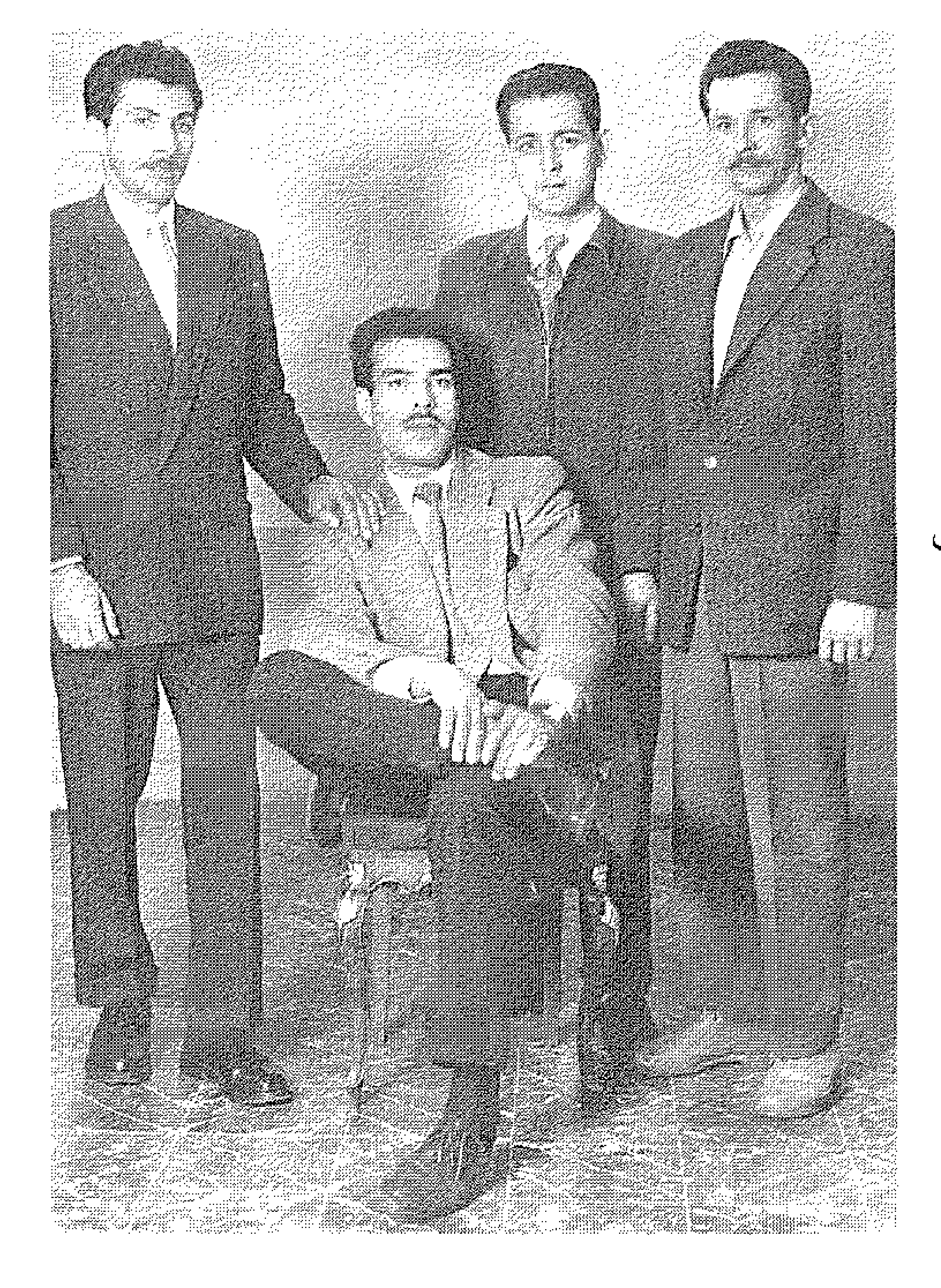


اما مدخل المنزل العائلي ببوزريعة بالعاصمة. الوالد والوالدة.
من اليسار إلى اليمين : أخي منصور، الوناس، والأخ الأصغر علي وأنا.

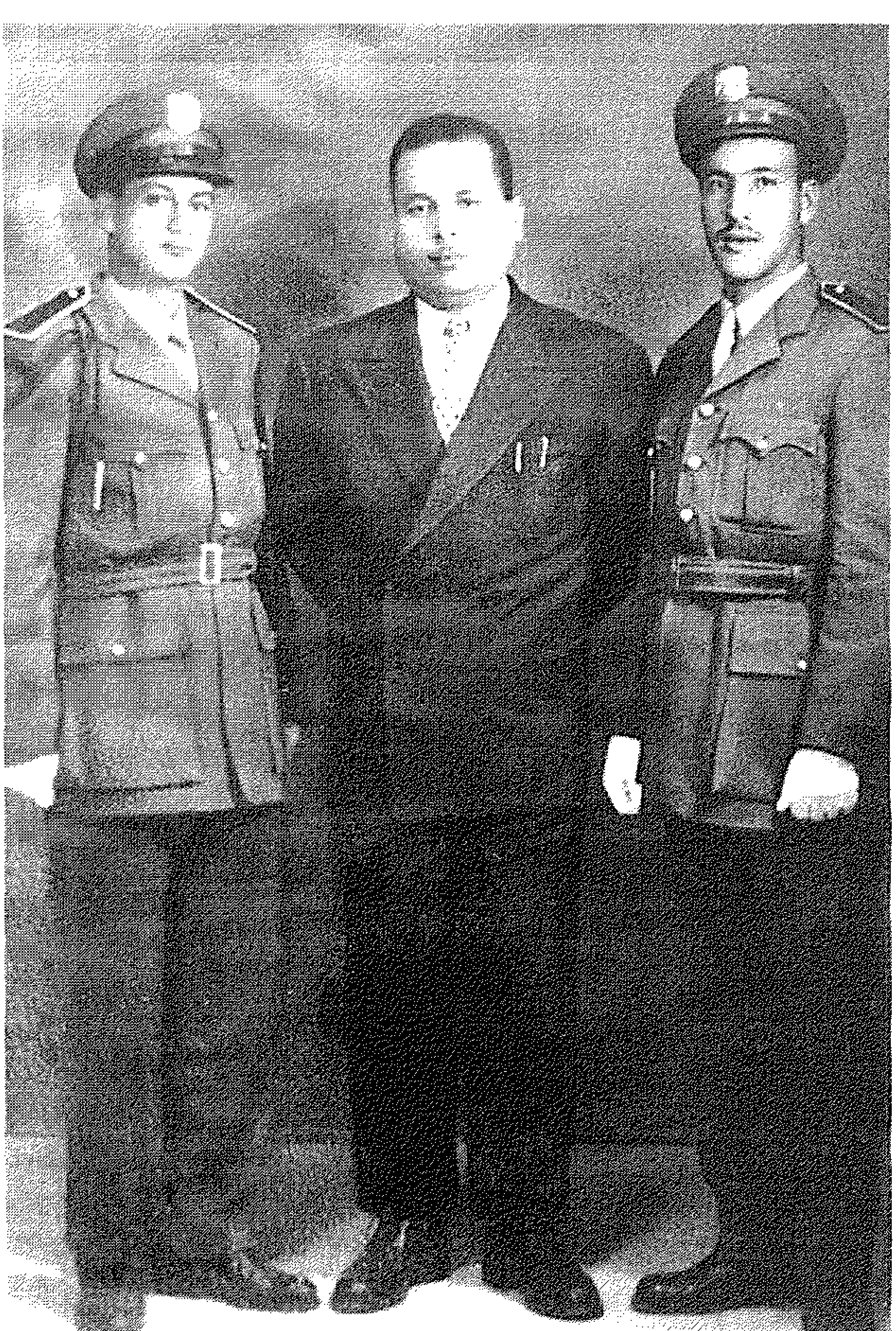


من اليسار إلى اليمين : عمر بوداود، عبد الكريم سويسي، علي هارون
قدور العدلاني، السعيد بوعزيز

في إيسين (ألمانيا الغربية سنة 1960). من اليسار إلى اليمين : سويسي، آيت مختار، عمر بوداود، السيدة بوعزيز.
علي هارون، السعيد بوعزيز وقدور العدلاني.



الوقوف من اليسار : عمار حداد، علي هارون، ومهدي معابد، الجالس : منصور بوداود.
أخذت الصورة في تيطوان (المغرب) سنة 1957.



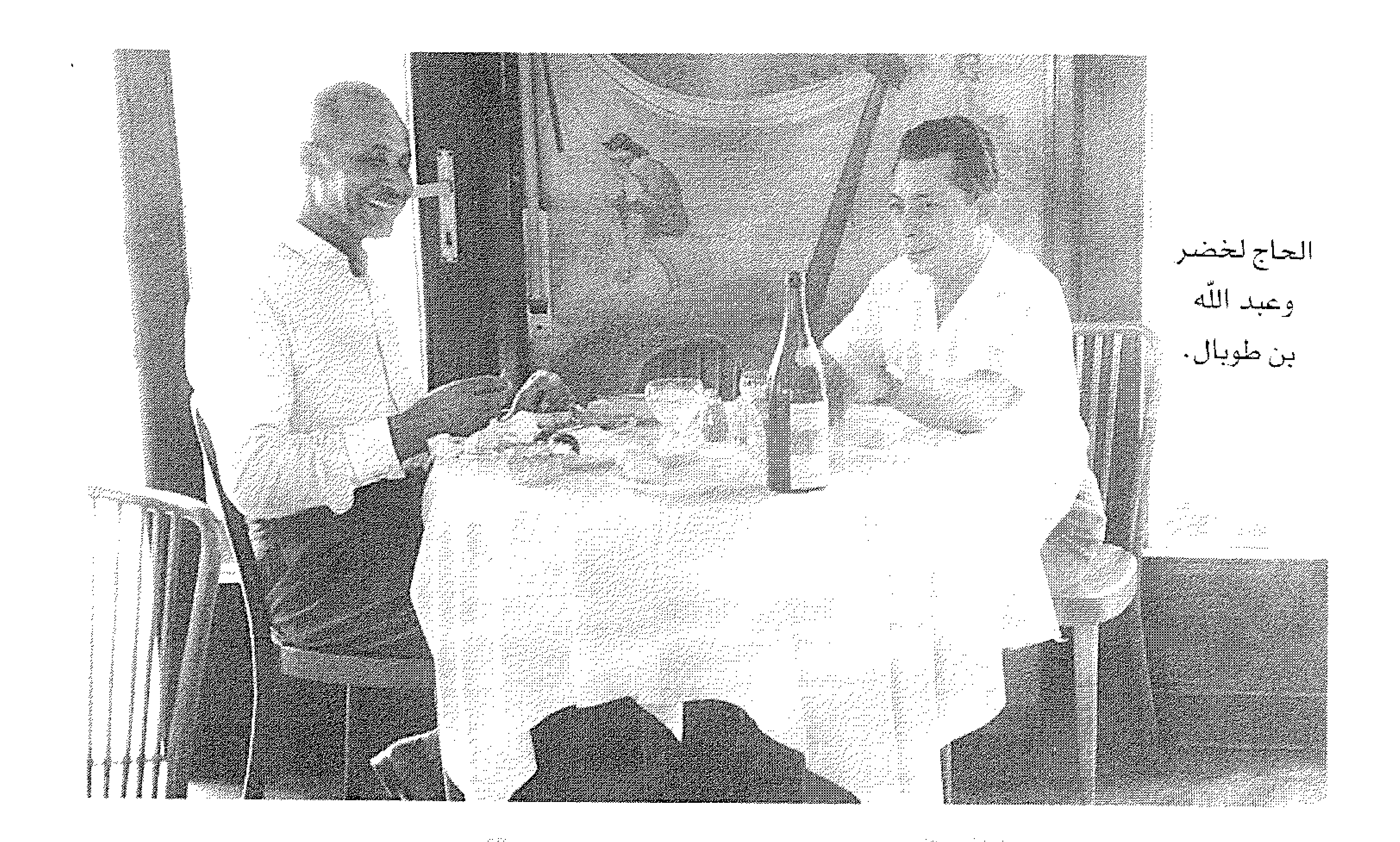
العقيد اوعمران يتوسط الوناس بوداود يساراً وكمال شيخي يميناً.

إحدى الدفعات الأولى للطيارين الجزائرين المتخرجين.

من اليسار إلى اليمين : الشيخ خيير الدين، فرحات عباس، أحمد فرانسيس وخليفة لعروسي،
(طرابلس، فندق المهاري).



من اليسار إلى اليمين : علال
الثعالبي، حسين قادري، عبد
الحميد مهري، سعيد محمدّي
وكريم بلقاسم .
(طرابلس فندق المهاري).



الحاج لخضر
وعبد اللّه
بن طوبال.

من اليمين إلى اليسار : عمر بوداود، احمد مدغري،
الصادق (العقيد دحليس)، والرائد عز الدين، والعقيد عثمان.

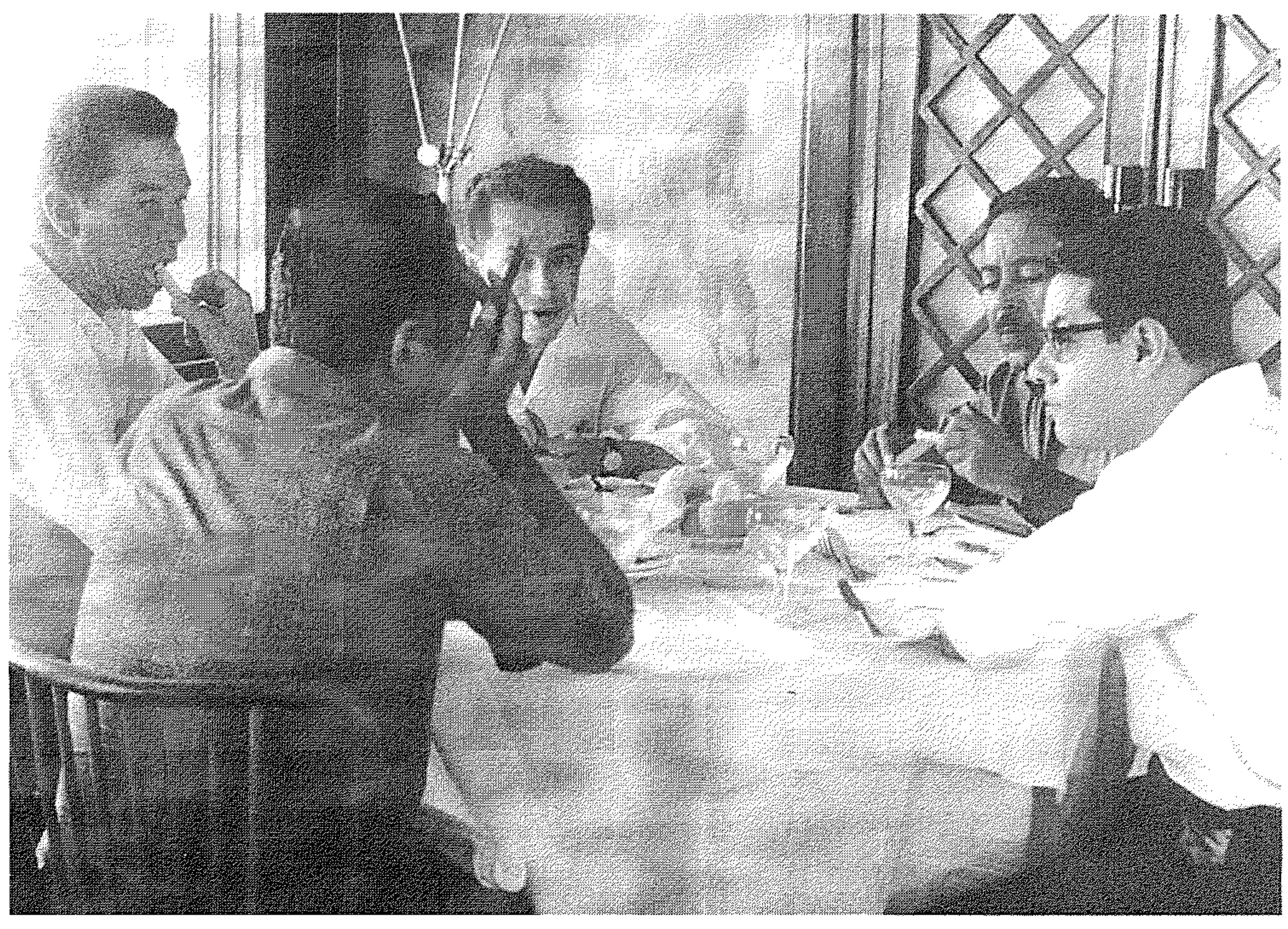


الواقفون من اليسار إلى اليمين : العقيد دحليس، العقيد عثمان (الولاية 5) وأحمد مدغري.
الجالسون من اليسار إلى اليمين : عمر اوصديق. والرائد عزالدين.
أخذت الصورة بطرابلس في فندق المهاري.



من اليسار إلى اليمين : سعيد بوزورن الملقب (بريروش) وبن طوبال الملقب (الشينوة)، حسين قادري، العقيد عثمان، عبد الحميد مهري، ورضا مالك. أخذت الصورة خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس، فندق المهاري.

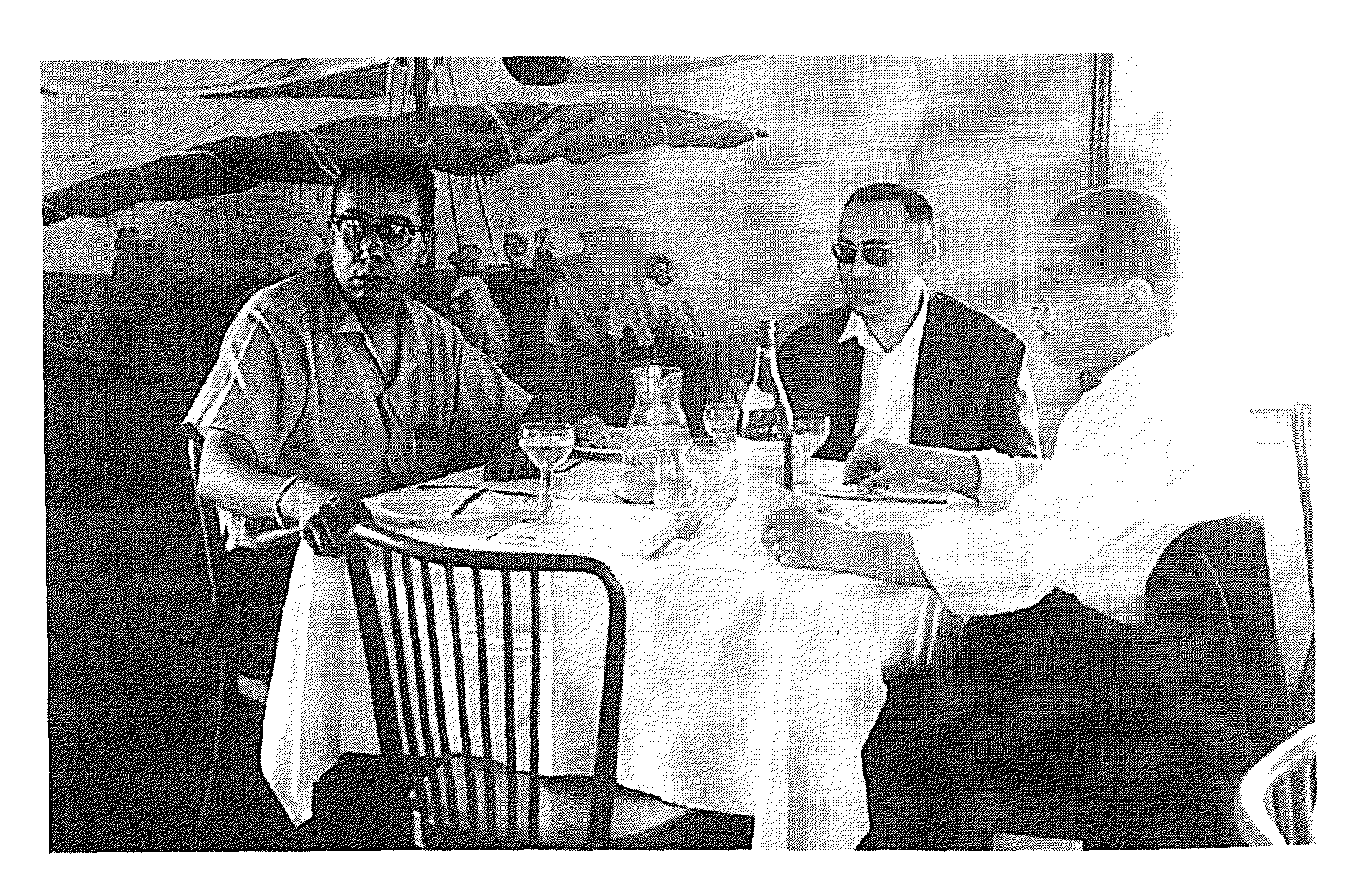
من اليسار إلى اليمين : خليفة لعروسي، العقيد لطفي، العقيد علي كافي،، عمر بوداود .



في الخلف من اليسار إلى اليمين :عمر دوداود، محمد الصديق بم يحيى، سعيد دحلب.

أخذت الصورة في طرابلس بفندق المهاري.

محمد يزيد واوعمران.



يوسف بن خدة يتوسط محمد يزيد واوعمران.



الوقوف يسارًا : مراد
طربوش، قدور العدلاني،
محي الدين موساوي، علي
هارون، رابح بوعزيز ونور
الدين بن سالم.
الجلوس : عبد الكريم
سويسي، مسعود قصراني.
أخذت الصورة سنة 1962
في طريقهم إلى طرابلس
لحضور اجتماع المجلس
الوطني للثورة الجزائرية.

من اليسار إلى اليمين : الرئيس علي كافي، العقيد لطفي، خليفة لعروسي. عمر بوداود.
أخذت الصورة خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس.



زيارة تفقدية إلى قاعدة بن مهيدي بطرابلس سنة 1962.
من اليسار إلى اليمين : قدور العدلاني،الحاج لخضر، عبد الحفيظ بوصوف، عمر بوداود، عبد الكريم سويسي وعلي هارون.



عمر بوداود يتوسط علي هارون
وسويسي عبد الكريم.



من اليسار إلى اليمين : بن يوسف (دانيال)و عمر بوداود،
عبد الكريم سويسي، العدلاني، محمد قليسي،
سعيد بوعزيز وعلي هارون.



الهاشمي حمود



تلاميذ مدرسة الإطارات بهيڤن (المانيا الغربية 1959 -1960) الجالسون من اليسار : زين العابدين منجي، ومن اليمين الأستاذ عبد الكريم شيتور.
الواقفون على اليسار : مراد طربوش وعلى اليمين بلقاسم بن يحيى.



تلاميذ مدرسة الإطارات بهيڤن (المانيا الغربية 1959 -1960) الصف الأول من اليسار إلى اليمين : عمر بوداود. عبد الكريم شيتور، بلقاسم بن يحيى. الجالسون من اليمين. مراد طربوش المسؤول الأول لجبهة التحرير بفرنسا فور اطلاق سراحه.

القسم الثاني

فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

(1962-1957)

الفصل الأول

مسؤوليتي على فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

نزلت بباريس في نهاية جوان 1957. تكفل صديقي كريستيان، الذي عرفته أثناء مقامي السابق، بإيوائي في الليلة الأولى. فور اليوم الموالي توجهت إلى أحد العناوين التي قدمت لي من طرف بن خدة. بعد الضغط على زر الجرس، فُتح لي الباب من طرف امرأة عجوز. بعد التحية، همست لها بكلمة السر، فردت عليّ متفاجئة: "من فضلك ؟". واصلت الحديث وتعرضت من جديد لكلمة السر. ردت علي: "لست أفهم ما الذي تقصد. ربما وجد من تبحث عنه في الطابق العلوي !". في الطابق الأعلى، لم أجد الاسم المذكور. صبرا، فلا يزال العنوان الثاني في جيبي. في هذا العنوان أيضا، تفاجأت بنفس النتيجة. فما العمل؟ لم يبق لي من ملاذ سوى لدى صديقي في المواطنة: سعيد سليمي، وهو مناضل متحمس دوما للقضية الوطنية. أعرف بأنه يسكن في رقم 10 من شارع du Temple، بجانب القصر البلدي. كانت الفرحة بملاقاتنا كبيرة. عرض علي سعيد ضيافته لمدة أيام معدودة، ثم جعلني فورا في اتصال مع بلقاسم بن يحي، شخص آخر من معارفي. كانت ثرثرتنا تدور حول أوضاع الجزائريين في فرنسا، فتعرضت لذكر أحمد بومنجل، وأنا أعلم بأنه عضو في قيادة جبهة التحرير. قال لي بلقاسم فورا: " يا للصدف ! إنني على موعد معه غدا في "شاتلي" (Chatelet). كذلك تم اتصالي ببومنجل، فأطلعته بفحوى المهمة التي جئت من أجلها. أعلمني بأنه أشعر بوصول مسؤول جديد. في اجتماع يوم الغد،

وجدت كلا من: طيب بولحروف، وقدور (عمار العدلاني)، ومنجي (زين العابدين)، وعبد الكريم (سويسي) و سعيد (رابح بوعزيز). كشفت عن رسائل التعيين الصادرة عن مجلس التنسيق والتنفيذ، واكتفيت بالسماع والملاحظة. وصلت إذن إلى باريس، وتم الاتصال بمسؤولي الفدرالية. كل شيء على ما يرام.

انحصرت مهمتي، كما حددها عبان رمضان، في ثلاث نقاط:

1 – التحكم في أوضاع المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا
2 – تعزيز مالية جبهة التحرير الوطني
3 – نقل الكفاح المسلح إلى أراضي الخصم.

غير أن تحقيق تلك الأهداف، كان يستوجب البدء بوضع حد لعدم الاستقرار في القمة، وذلك بتشكيل قيادة منسجمة ومتينة. كان كل شيء مرتبطا بتوفر هذا العامل.

اللجنة الفدرالية

لم أكن أعرف من أعضاء اللجنة سوى زين العابدين منجي، لكن لم تكن أسماء كل من بومنجل وبولحروف بغريبة عني. التقيت لأول مرة بعمار العدلاني – الذي سنطلق عليه، حسب الظروف، تسمية قدور، أو صالح أو Pedro –، كذلك الأمر بالنسبة لرابح بوعزيز (المدعو سعيد) وعبد الكريم سويسي. ستتغير تشكيلة اللجنة، بعد حوالي خمسة عشر يوما من وصولي، وذلك لأسباب خارجة عن إرادتي: أخبرني طيب بولحروف بأنه كان متعبا ويرغب في التوجه إلى الخارج. حاولت إقناعه بالبقاء، نظرا لكونه أدرى مني بحالة الفدرالية، ومعا ستكون فعاليتنا أكبر... لكنه أصر. فهمت عندها بأنه لا جدوى من إكراهه على البقاء، فغادرنا. غير أن شيئا ما في نفسي كان يقول لي بأن الرجل قد صدم لعدم تأكيده في المنصب الذي كان يشغله مؤقتا لمدة أربعة أشهر. لماذا لم يقم مجلس التنسيق والتنفيذ بذلك؟ لست أدري. فهل يعود السبب إلى الأحاسيس التي يضمرها مسيرو جبهة التحرير الوطني تجاه

"المركزيين" وبولحروف منهم ؟ ربما. مهما يكن من أمر، فبعد أن تم اعتقال أعضاء اللجنة الفدرالية السابقة، المسيرة من طرف محمد لبجاوي، تكفل بولحروف بالتنسيق بكفاءة عالية، رغم الهزات الارتدادية الناجمة عن الزلزال الذي ضرب اللجنة الفدرالية.

بعد ذهاب بولحروف، تبعه بومنجل. التحق الرجلان بتونس، ليضعا نفسيهما تحت تصرف لجنة التنسيق والتنفيذ. وبعد أن تم إلقاء القبض على سويسي في أوت 1957، انحصر عدد أعضاء اللجنة الفدرالية إلى أربع. باقتراح من منجي، والعدلاني وبوعزيز، قررنا ترقية عضوين جديدين هما: مسعود قدروجي، ومحمد حربي. لم أكن أعرف هذا ولا ذاك. كان الأول مسؤولا عن ولاية شمال فرنسا، بعد أن باشر مسؤوليات في مدينة ليون. وبصفته مناضلا سابقا في حزب الشعب الجزائري في منطقة سكيكدة، فقد التحق بفرنسا في صيف 1955، بعد شهور قضاها محبوسا في الجزائر. أما عن الثاني، فقد تم تكليفه بلجنة الصحافة والإعلام (CPI). وصل عدد أعضاء اللجنة إذن إلى ستة أشخاص.

كان عليّ أن أتخذ لنفسي بسرعة، فكرة عن كل رفيق في اللجنة. كنت في أول الأمر، أنصت كثيرا، مما مكنني من الإطلاع على أمور كثيرة تتعلق بسلوك كل منهم. وهكذا، بدت فضائل العدلاني بسرعة: قدراته في التنظيم، طبعه المتعقل، هدوءه، وتحفظه المرفق بسرعة تنفيذ نادرة جدا. كان يصغي باهتمام، ويتصرف بسرعة. كنت مطمئنا. لقد وجد فرع التنظيم القائد اللائق به.

لم أكن أعرف رابح بوعزيز. لقد سبق تحويله من الجزائر، سنوات من قبل، قصد التكفل بالتنظيم الخاص بالأعمال العسكرية. كنت في انتظار الحصول على معلومات محددة أكثر، بخصوص قدراته، نظرا لعدم شروعه بعد في النشاط.

أما عن منجي، فقد كلف بالإشراف على هيئتين فرعيتين هما: الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، والجمعية العامة للعمال الجزائريين (AGTA).

كان لأصغرنا سنا، عبد الكريم سويسي، سوابق في النضال بعنابة وفي فرنسا. لكن المؤسف هو أنه قد أبطل مفعوله، بعد أن ألقي القبض عليه. ولن نتمكن من استعادته إلى بعد تحريره في ماي 1958.

الهيكل التنظيمي

كان النمط التنظيمي الذي تبنته جبهة التحرير الوطني في فرنسا مؤسسا على عناصر بشرية ثلاثة: المناضلين، المنخرطين، والمتعاطفين. ذلك هو الخزان البشري الذي مكن مختلف فروع التنظيم من اختيار العناصر التي كانت تعزز مختلف مصالحها. يعتبر تنظيم جبهة التحرير الوطني، نسخة طبق الأصل لما كانت عليه ال"ح. ا. ح. د"، وكان من الواجب ملاءمته باستمرار مع مقتضيات الأوضاع التي فرضتها الحرب، منذ اندلاعها في أول نوفمبر. تمثل دور الفدرالية في السعي قدر الإمكان، إلى هيكلة كافة الجالية الجزائرية المهاجرة، داخل جبهة التحرير الوطني.

من المفروض أن يخضع التقسيم الإداري للأقاليم الفرنسية، لكثافة العمال الموجودين في مختلف المناطق: وهكذا، ففي سنة 1957، كانت جبهة التحرير الوطني موزعة إلى مناطق ثلاثة: منطقة باريس المركز والضواحي، منطقة وسط وجنوب فرنسا، منطقة شمال وشرق فرنسا. تم تحويل تلك المناطق بعد ذلك إلى ثلاث ولايات، ثم إلى ست ولايات، في سنة 1961، مع تعيين ثلاثة مراقبين، يشرف كل واحد منهم على ولايتين.

لئن كان التقسيم الترابي، الذي كان يغطي كافة التراب الفرنسي، محددا ومهيكلا كما يجب، فقد تبين أن تنظيم مجموع الجالية الجزائرية المهاجرة، كان أمرا أعقد من ذلك بكثير. لقد تميزت الجالية الجزائرية في فرنسا بنفس الخصوصيات التي تميز مناطقها الأصلية في الجزائر، وكذا مختلف المجموعات الألسنية. فهي لم تكن تشكل كلا منسجما، رغم اشتراكها في ثقافة دينية واحدة. والواقع، أن العامل الجزائري، كان يهاجر إلى فرنسا، لهدف وحيد، هو تحسين أوضاعه الاجتماعية

والاقتصادية. كان إذن حريصا على المحافظة على التقاليد والأعراف التي تميز وسطه العائلي ومنطقته الأصلية. وهكذا، تشكل كل مجموعة، جماعة على حدة، منفردة بفنادقها وبمقاهيها ومطاعمها. فكيف العمل من أجل تعبئتها من أجل الانخراط في جبهة التحرير الوطني، هذه الجبهة التي أسست لهدف ضم جميع الجزائريين، سواء كانوا داخل الوطن أو خارجه ؟ تأثرت التجربة المعاشة من طرف المهاجرين في فرنسا، بعد ثلاث سنوات من اندلاع الحرب، بما عرفته من قمع وحشي، من مداهمات واعتقال، وصدور أحكام. لم يكن ذلك ليساعد على إحلال الطمأنينة في أوساط السكان المهاجرين. وفقد ظل معظم المسنين في تلك الأوساط أوفياء "لزعيمهم"، الشيخ الذي قاد الحركة الوطنية الجزائرية وناضل منذ حوالي ثلاثين سنة خلت، بعزم شديد، بالرغم مما كلفه ذلك من سجن، ومن أشغال شاقة، ومن نفي ومنع من الإقامة، سلط عليه من طرف الإدارة الفرنسية. ومن منطلق عدم توفرهم على المعلومات الكافية، لفهم أصول الصراع السياسي الذي واجه مسيري الحزب بمصالي، منذ سنة 1950، فإن معظم القدماء في الجالية المهاجرة، قد واصلوا نضالهم في إطار "الحركة الوطنية الجزائرية" MNA.

كيف السبيل إلى إقناع أولئك المناضلين المصاليين، بأن جبهة التحرير الوطني هي التي قامت بتفجير الثورة ؟ كيف السبيل إلى كسب ثقة المهاجرين العمال والتجار، وقد ظل معظمهم وفيا لأفكار مصالي؟ لم يكن في نية قائدهم أن يقدم يوما ما، على إدراج الجموع التابعة له في صفوف الجبهة، إلا أن تخضع لإرادته المطلقة. وهكذا فقد جعل منهم، بوعي أو بغير وعي، كتلة مضادة لهذه الجبهة المشتركة، مما انجرت عنه صدامات دموية بين الإخوة، دامت إلى غاية استقلال الجزائر، سنة 1962.

أما عن الفئات الاجتماعية الأخرى من الجزائريين المتواجدين بفرنسا – من ثانويين، وجامعيين، ومهن حرة وغير ذلك –، المنتمية للهياكل السياسية القديمة، فقد كان أعضاؤها أحسن اطلاعا على مجريات الأمور، من خلال الصحافة، أو النشرات الإخبارية، أو لكون بعضها جزءًا لا يتجزأ عن النظام، وأيضا بواسطة

الأصداء التي تعكسها الحركات التقدمية. كانت أغلبية هذه الجماعات مؤيدة لجبهة التحرير، وتساندنا في كفاحنا من أجل نصرة برنامج جبهة التحرير الوطني، الجهاز الرسمي الذي يضم كافة الجزائريين في مواجهة المحتل الكولونيالي.

أثناء السداسي الثاني لسنة 1957، كان هدفنا الأساسي، هو الإسراع في تنظيم الجالية المهاجرة. حرصت قبل كل شيء، على التأكد من تمركز النظام عبر كافة التراب الفرنسي. كان معظم أفراد الجالية متواجدا في باريس وفي الضاحية الباريسية. وفقا للأهداف التي حددتها لجنة التنسيق والتنظيم، فقد ركزت جهدي الأساسي على نقطة تمثل أولوية لا مناص منها في إنجاح مهمتنا: ألا وهي استمالة الجالية المهاجرة إلى جانب جبهة التحرير الوطني. بعد مناقشة المسألة في إطار اللجنة، بدا لنا أمرا ضروريا ملحا أن نقوم بتأطيرها كي نتمكن من التحكم في أوضاعها. كيف السبيل إلى ذلك ؟ كان لابد من القيام بعمل تمشيطي يغطي أكبر قدر من المربعات الاجتماعية. عمليا، تمثل الأمر في تشكيل فرق "طائرة"، تكلّف بالتوجه في أيام السبت والأحد، وفي أيام عطل العمال، إلى الفنادق الجزائرية في باريس وفي ضواحيها، حيث يعيش المهاجرون المنتمون إلى قرية معينة أو دوار من دواوير الجزائر. فبفضل ما توصل بعض مواطنينا إلى جمعه من رأسمال صغير، طوال سنوات من الكد، فقد تمكنوا من الاستثمار في تسيير محلات تجمع بين نشاطي المقهى والفندقة، وتوصل بعضهم، في وقت لاحق، حتى إلى اقتناء مؤسسات خاصة بهم. عند وصول المهاجرين الجدد إلى فرنسا، فقد كان ملاذهم الطبيعي لدى أقاربهم المنتمين إلى نفس القرى. وهكذا، يضمن لهم المأوى والمأكل، في انتظار إيجاد شغل. بهذه الكيفية، فقد أعيد تشكيل الجماعات القروية الجزائرية من خلال الفنادق الجزائرية في باريس. كان من الضروري إذن، أخذ تلك الظاهرة بعين الاعتبار، للتوصل إلى تنظيم ومراقبة تلك المؤسسات التي كانت تنتمي إما إلى الحركة الوطنية الجزائرية، أو إلى جبهة التحرير الوطني. طبعا كان جهدنا مركزا على الذين أفلتوا من القبضة المصالية. فلا مجال للتعايش بين التوجهين. كان الأمر كذلك في المقاهي-المطاعم.

كانت خطتنا تتمثل في إسكان مناضلينا، الذين لم يتعرف المقيمون بعد على توجههم السياسي، في الفنادق التي يشغلها جزائريون لم يتم تأطيرهم بعد. كانت المجموعة المكلفة بالتمشيط، تنتقل وفق برمجة تم وضع تفاصيلها مسبقا. عند وصولهم إلى المقهى، يقوم مناضلونا بجمع الزبائن، ليشرحوا لهم الأوضاع السائدة في الجزائر، ثم ليقنعوهم بأن الوقت قد حان للمساهمة الفعلية في الثورة وذلك عن طريق الانتظام وجمع الأموال الضرورية لدعم الحرب التحريرية. وإذا كان الحوار إيجابيا في نهاية الاجتماع، تقترح المجموعة إنشاء خلية لجبهة التحرير الوطني لدى سكان الفندق، وتلتمس متطوعين لذلك. وحيث أنهم يؤخذون على غرة، فإنهم يترددون عادة. عندئذ، يتدخل أحد المناضلين في جبهة التحرير الوطني، المندسين داخل الجمع: "بودي أن أقترح عليكم أسماء: ما قولكم في فلان، وفي فلان؟". يقترح أسماء لأربعة أو خمسة من مناضلينا المقيمين، من أجل تكوين خلية جبهة التحرير الوطني. يقع الترحيب بالإجماع على ذلك بتصفيق الحاضرين. وهكذا يتم تنصيب الخلية !

في السابق، كان نمط توزع الجزائريين في المهجر، سواء في أحياء أو مقاه، يستجيب للمرجعية الجغرافية، وقد فرض ذلك نفسه عفوا. عند وصول المهاجر إلى باريس، فقد كان يعرف مسبقا الجهة التي يتوجه إليها. فإذا جاء مثلا من بني ينِي في بلاد القبائل، فهو يعرف أن أبناء قريته مجتمعون في Issy-les-Moulineaux فيلتحق بهم فورا. فهذه الممارسات السابقة في القدم، تعتبر ضمان انسجام وقوة، وروابط عائلية وقروية، تعزز التضامن في المهجر. فإذا استغلت سياسيا، فإنه يمكن لهذه المعطيات أن تشكل أرضية تنظيم صلبة. فعلى سبيل المثال: كان بعض المواطنين يدفعون اشتراكاتهم في دواويرهم الأصلية، مما جعلهم يرفضون أن يدفعوا أي مبلغ لجبهة التحرير الوطني في فرنسا. وحيث كانوا على اتصال مباشر بقراهم، فقد اعتقدوا بأنهم كانوا يحسنون صنعا. أمام هذه الوضعية، وبطلب من فدرالية فرنسا، فقد كتب مجلس التنسيق والتنفيذ إلى مسؤولي الثورة في الجبال الجزائرية، أن يراسلوا المهاجرين ممن كان أصله من تلك المنطقة، لدعوتهم إلى

وضع أنفسهم تحت تصرف جبهة التحرير الوطني في فرنسا. وهو ما وقع. على إثر ذلك، صار العدد الأكبر يلتزم بتنفيذ تلك التعليمة. وفي الواقع، فإن الذين لا يمتثلون لذلك، يدفعون في فرنسا وفي دواويرهم الأصلية، مما أجبرهم لفترة معينة، على دفع اشتراكين.

بعد ذلك، طُلب من المناضلين، عن طريق مناشير أو إصدار تعليمات داخلية، الاجتماع مع خلايا أحيائهم أو مكان إقامتهم، وبدفع اشتراكاتهم لدى نفس الخلايا. عندما تم تنفيذ الطلب أخيرا، ساد جو من الثقة بين المناضلين، إذ مكن ذلك من هيكلتهم على أساس تقسيم التراب الفرنسي. وقد أدى ذلك أيضا إلى إحلال الروح الوطنية محل الروح الانتماء إلى الدوار، إذ يتواجد مهاجرون من جميع أنحاء الجزائر، متواجدين في جميع أنحاء باريس. وتعزيزا للروح الوطنية، فقد كان ضروريا أن يتعارفوا ويشعروا بالتضامن من أجل كفاح واحد، قضية واحدة ووطن واحد.

بهذا توصلنا في ظرف ثلاثة أشهر، إلى التحكم في أقصى عدد من الجزائريين في باريس وفي الضاحية الباريسية. وكما نصت عليه تعليمات اللجنة الفدرالية، فقد تكفل العدلاني مسؤول التنظيم بتلك المهمة. بعد ذلك، قمنا بتوسيع الحملة، لتشمل التراب الفرنسي كله. تجسدت حصيلة هذا النشاط في تطور العائدات المالية. وهكذا، فبعد أن كانت الاشتراكات لا تكاد تكفي لتسديد مصاريف سير الفدرالية، فقد ازدادت بشكل محسوس. يمكن إذن أن نؤكد بأنه قد تم، من الناحية التنظيمية، وضع قاعدة نظامية متينة منذ نهاية 1957. غير أن سنة 1958، هي التي ستعرف هيكلة القسم الأكبر من الجالية الجزائرية المهاجرة إلى فرنسا، ضمن فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا. صار التنظيم يتمتع "بمجموعات للصدّ" مكلفة أساسا بحمايته، وبالرد على تجاوزات الشرطة، أو على الهجمات المسلحة التي يقوم بها المصاليون. كانت مجموعات الصد هذه، مرتبطة بالولايات الفرنسية الأربعة، وتعمل كل منها، استجابة لحاجيات هياكلها المحلية.

المنظمة الخاصة (OS)

لئن كان في وسعنا أن نثق في جدوى القاعدة النظامية التي توفرت عليها جبهة التحرير الوطني، فور نهاية 1957، فالأمر لم يكن كذلك بالنسبة "للمنظمة الخاصة" (الشبه عسكرية) (OS)، المكلفة بالعمليات العسكرية الهامة. لقد كلف سعيد بوعزيز بتسيير تلك المنظمة، غير أنها لم تكن عملية بعد في الميدان. وحيث سبق أن تابعت تكوينا شبه عسكري في الجزائر، في زمن حزب الشعب الجزائري، فقد توفرت لي فكرة عن متطلبات مثل تلك العملية وما تتضمنه من صعوبات. أردت إذن التعرف عن حقيقة القدرة التي تتمتع بها تلك الهيئة في التكفل بالمهمة المنوطة بها، فجاء الحادث الذي أكد لي ما تميزت به المنظمة الخاصة من نقص في التحضير. بعد وقت قليل من دخولي التراب الفرنسي، شرعت باريس في التحضير لاحتفالات 14 جويلية 1957، ومنها الاستعراض العسكري في حدائق الإليزي. عرض بوعزيز فكرته المنطلقة من المعطى التالي: حيث أن الجنرال ماسو سيساهم في الاستعراض، فإن في وسع المنظمة الخاصة أن تقوم بتنفيذ عملية مثيرة بالمناسبة. كان يكفي تحضير سيارة صغيرة لنقل البضائع، مزودة بقلاع، وبندقية رشاشة، من أجل اغتيال ماسو. كنت متحيرا لما تمثله العملية من تعقيد، متسائلا عن المكان الذي يمكن أن توقف فيه السيارة، نظرا لكثافة الجموع المتراكمة في أرصفة الشارع، والرقابة الصارمة المضروبة على كافة المضمار من طرف مصالح الأمن. طمأنني سعيد بجدوى التدابير المناسبة المقرر اتخاذها. ونظرا لحداثة وصولي إلى باريس، فقد قلت في نفسي: لا شك أن المنظمة الخاصة تتوفر على إمكانيات أجلها. غير أنني كنت في حيرة من ذلك الأمر. وصل موعد 14 جويلية. تحصل سعيد على سيارته المزودة بالقلاع وبندقيته الرشاشة. لكن في مساء 14 جويلية، كان ماسو حيا يرزق ! في الاجتماع الموالي طلبت من سعيد ما الذي جرى؟ رد علي بقوله:" واش اتحب ؟ الله غالب". استخلصت من ذلك العبر الضرورية التي دفعتني إلى مراقبة جادة للتنظيم الشبه عسكري. وبالفعل فإنه لم يكن في وسعه أن يقوم

ببرمجة عمليات ناجحة. استلزم الأمر إذن الانطلاق من جديد، على أسس متينة وبرجال مؤمنين بالقضية، ومزودين بالتكوين العسكري المناسب.

علمت بأن "المنظمة الخاصة" قد استعانت في حصولها على العتاد اللازم بخدمات لصوص مختصين في تهريب السلاح. وبعد أن قبض هؤلاء المتشردين مبالغ معتبرة، فقد قدموا للمناضلين مسدسات قديمة مغشوشة، كانت أولى أن توضع في متحف من أن تستعمل في عملية ما. كان من الضروري إذن ضبط استراتيجية جديدة. توجت إلى المغرب، لألتقي بعبد الحفيظ بوصوف، وأشرح له ضرورة دعمنا برجال يملكون البراعة في العمليات الفدائية في الأوساط الحضرية، وبرمجة عمليات محددة مضبوطة. باختصار قلت له إنني في حاجة إلى "فدائيين". قدم إلى بوصوف قائد مخيم التدريب في "العرايش"، في المغرب الأسباني سابقا[1]. أبرمنا اتفاقا بمقتضاه، سيتلقى عناصرنا المعينون في "المنظمة الخاصة"، التكوين المناسب هناك.

كان عليهم أن يتوجهوا إلى القاعدة، بمجموعات صغيرة. رافقت المجموعة الأولى إلى غاية الحدود الفرنسية- الأسبانية، التي كان عليهم أن يجتازوها، خفية. تكفل بهم أحد أصدقائي وهو ابراهيم بن ابراهيم، المسؤول السابق للمنظمة الخاصة في سيدي داود، وذهب بهم إلى المغرب. كان سائقا يتمتع بخبرة كبيرة، شجاع ورزين، هادئ وحذر. باختصار هو مناضل أثبت جدارته في الميدان. هو الذي تكفل إذن بالغدو والرواح بين المغرب والحدود الأسبانية الفرنسية.

لم تلبث المنظمة الخاصة، أن تحصلت على تنظيم معتبر. بقيت مسألة الحصول على الأسلحة ! كنا في حاجة إلى مسدسات، مسدسات رشاشة، متفجرات (بلاستيك)، الموجهة خصيصا للأهداف الاقتصادية. توصلنا بفضل وساطة معبد، إلى الحصول على بعض المسدسات وبعض القنابل اليدوية، غير أن الكمية كانت

---

1. كانت منطقة الريف المغربية وقتها تحت السيطرة الأسبانية.

تافهة. توجهت إذن إلى القاهرة للقاء أوعمران، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ المكلف بالتموين والتسليح. قام بضبط النقاط الهامة الواردة في العرض الذي قدمته له عن الوضعية، وضرب لي موعدا في ألمانيا مع أحد الرفاق القدماء، وهو عمار حداد، المكلف تحديدا بالعتاد في إدارة أوعمران. بعد أيام من ذلك، التقيت به في كولوني (Cologne). كان حداد مرفقا بامرأة ألمانية، كانت تبدو ذات خفة ونشاط، قالت لي بلغة فرنسية سليمة:

"إنني رهن خدمتكم، ما الذي تحتاجون إليه؟"

- مسدسات 9 مم. مسدسات رشاشة، وبلاستيك.

- كم عدد المسدسات؟

- من 400 إلى 500

- لا يا سيدي. فإن آلة التسليم لا يمكن أن تتحرك إذا لم تحصل على طلب شراء يقل عن 5000 قطعة.

- متفقين إذن على 5.000. ما هي المدة اللازمة للتسليم؟

- خمسة عشر يوما.

في اليوم الخامس عشر، كانت سلعتنا جاهزة. توفرنا إذن على السلاح الضروري. تمت الاستجابة لحاجياتنا وتم بعث الفائض إلى الجزائر، في سيارات مجهزة خصيصا لنقل مثل تلك البضائع. هكذا تحصلت الجزائر على كمية معتبرة من السلاح.

أفراد "المنظمة الخاصة"

من هم هؤلاء الأعضاء في المنظمة الخاصة ؟ لم نلبث طويلا أن علمنا بأن مصالح الشرطة تقوم بتوظيف عدد كبير من المخبرين في الأوساط الإجرامية الدنيئة. كان علينا إذن أن نقي أفراد هذه الأوساط من كل جنوح إلى التعامل مع الشرطة، وذلك عن طريق تنظيمهم في هيكلة مناسبة. للتوصل إلى ذلك، فرض علينا

اللجوء إلى تنفيذ فكرة، مفادها إنشاء تنظيم يخضع لرقابة جبهة التحرير الوطني، لكن يسير من طرف أحد "أفرادهم"، يقوم بالتعبئة في ذلك "الوسط"، وبتأطير تلك الفئة الخاصة. كان الهيكل، بكيفية ما، تنظيما منغلقا على نفسه، ليست له أية علاقة بالمنظمة الأم. كان الاتصال يتم في "القمة" فقط، مع المسؤول المعين من طرف المنظمة السياسية لجبهة التحرير الوطني. كانت المدن الكبيرة مثل: باريس، ليون، مرسيليا، ليل، وبوردو، تتوفر على هياكل خاصة بها. بصفة عامة، أسفرت المبادرة عن نتائج جيدة. لقد توصلنا إلى الحد من عملية توظيف المخبرين المتواطئين مع الشرطة الفرنسية. زيادة على ذلك، كان هؤلاء الأفراد الملتبس في أمرهم، خاضعين لرقابة صارمة من طرف جبهة التحرير الوطني. كانوا يدفعون اشتراكاتهم، يخضعون للتعليمات الصادرة، ويحترمون الانضباط المفروض على كافة الجزائريين. هل كانت طاعتهم لنا، من منطلق قناعة ذاتية، أو خوفا من فرق الصد التابعة لنا ؟ من الصعب تأكيد هذا أو ذاك. مع العلم أنه لم يكن في نيتنا أن نقوم بصفة دائمة بمبادرات وعظ تهدف إلى أخلقة هذه العناصر، إلا ما تعلق بحالات خاصة ثبتت إمكانية استرجاعها. كنا نتعامل معهم حسب الأحوال التي يوجدون عليها، بعيوبهم وفضائلهم، المهم هو أن يظلوا خاضعين لتأطير محكم، وأن لا تتمكن الشرطة من التلاعب بهم كعادتها من قبل. لم نكن إذن، مجبرين على القيام بعمليات معاقبة جذرية. فقد كانت المشاكل تحل بينهم، وكنا راضين بذلك. ومع ذلك، فإنه من الضروري أن نسجل هنا، بأن بعضا منهم، وصحيح أنهم كانوا قلة، قد اهتبلوا الفرصة التي أتيحت لهم من أجل التخلي نهائيا عن السلوك المتردي. وجدوا أنفسهم، مجندين في صفوف المقاومة بالمغرب، في تونس وفي فرنسا. كما تم إنقاذ بعض النساء بهذا الشكل أيضا. كان بعضهن يناضلن من أجل القيام بواجبهن تجاه الوطن. كان علينا أن نبقي الباب مفتوحا في وجه كل واحد. في الأحياء الساخنة، مثل "باربيس" (Barbès)، تمت العملية بسرعة، وفرضت سلطة جبهة التحرير الوطني هيمنتها على "قانون الوسط"، مما سمح لنا باجتناب الوقوع في حالات خيانة سافرة، أو التعامل مع "الحركه" الموجودين في باريس. لقد وصل الأمر

ببعض العناصر المعروفة بسمعتها الكبيرة في مجال اللصوصية، أن تعقلوا، وفضلوا مواصلة العمل النضالي في صفوف جبهة التحرير الوطني. كان البعض ممن كان مشهورا في الساحة بأسماء بارزة مثل : "صالح Vespa" أو "Philippe le dingue"، قد أقلعوا نهائيا عن الأعمال الإجرامية. وبعد التحاقهم بالمنظمة، تحولوا إلى مناضلين مخلصين للقضية الوطنية، في أواخر سنوات الحرب. كان عليهم أن يقوموا بمهام جليلة في مصالح الشرطة بعد الاستقلال، في عهد بن بلة وبومدين.

الصراع مع المصاليين

أشرت سابقا إلى أن قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، قد حددت لي توجيهات ثلاثة، منها التحكم في أوضاع الجالية المهاجرة التي كانت تحت رحمة القوتين المتواجدتين في الميدان: جبهة التحرير الوطني (FLN)، والحركة الوطنية الجزائرية (MNA). كانت المواجهة بين التوجهين أمرا محتوما. تحقيقا لأهدافهم، لجأ المصاليون إلى استعمال القوة، ثم دخلوا صراحة في العمل المسلح. لم يكونوا راضين بأن تصدر الإشارة بالشروع في الكفاح المسلح، من طرف شخصا آخر، غير الشيخ الزعيم مصالي. كانت أعمالهم العنيفة تزداد شراسة، كلما فرغت صفوفهم لصالح جبهة التحرير الوطني. كانت عدوانية هذه الأخيرة من جهتها، تتضاعف تبعا لتعزيز صفوفها، وكانت أساليبها في استعمال العنف لا تقل في شيء عن التي لجأ إليها منافسها.

عند وصولي إلى فرنسا، كانت المواجهة الدموية الشنيعة قد بدأت بعد. سالت دماء كثيرة. اتضحت الوضعية في نظر المناضلين، بمناسبة حدث هام: هو إضراب الثمانية أيام[2]" في شهر فيفري 1957. فبينما حددتها قيادة الجبهة بثمانية أيام، نادت الحركة الوطنية الجزائرية بإضراب لمدة يوم واحد فقط. كان المهاجرون يتابعون باهتمام كبير مجريات الأمور بالجزائر، فلاحظوا أن الإضراب هناك قد

2. هو الإضراب الذي دعت إليه لجنة التنسيق والتنفيذ في جانفي 1957، دعما للمطالب الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة. كانت عاقبته قمعا شرسا. هو الفترة المعروفة باسم "معركة الجزائر".

تمت برمجته واتباعه لمدة ثمانية أيام، مما جعلهم يستخلصون بسرعة بأن الشعب يسير وفق التعليمات الصادرة إليه من طرف جبهة التحرير الوطني، وبأن الجبهة هي التي تقود الكفاح في الميدان. لما تبين ذلك بالبرهان الملموس، خرج المناضلون من صفوف الحركة بأعداد كبيرة. لم يبق مع الحركة سوى المتشددين، كما هو الشأن في شمال فرنسا، حيث ظلت مدن كاملة مثل Tourcoing وLille، و Valencienne، تحت رقابة المصاليين. في مناطق الشرق، مثل Strasbourg، دامت سلطة الحركة الوطنية الجزائرية لمدة محددة. بالرغم من هذا التطور الإيجابي، فقد كانت المواجهة، تمثل منذ بداية الثورة، إحدى الانشغالات الأساسية للفدرالية. تراجع عدد العمليات العسكرية، غير أنها ظلت أمرا واقعا في الميدان. أما فيما يخصنا، فقد حاولنا أن نضع حدا لتلك المجازر، بواسطة المناشير السرية، والنداءات وغير ذلك، دون جدوى. فكلما اغتيل فرد أو اثنين من مناضلينا، ردت الجبهة بالمثل باغتيال مناضلين أو ثلاثة من الحركة. في الفترة التي عرفت تعرض "مقاهي الجبهة" لنيران المسدسات الرشاشة، اضطررنا إلى المعاملة بالمثل والقيام بعمليات انتقام شنيعة، إلى حد أننا قررنا التوقف عن تلك التصفية الأخوية المأساوية، كما هو شأننا عندما قررنا التخلي عن مدينة ليل، لصالح المصاليين.

خلافا لما روج له البعض، فإن الأوامر لم تصدر إليّ من طرف قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، بتصفية جسدية لكافة الأعضاء القياديين في الحركة المصالية. كانت العمليات التي قمنا بها، أولا وقبل كل شيء، عمليات دفاعية. كانت منظمة جبهة التحرير الوطني تدافع عن نفسها ضد الهجمات المتكررة التي كانت تستهدفها. لم ننس أبدا أن المصاليين كانوا من قدماء رفاقنا في حزب الشعب الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، وأحيانا أصدقاء وإخوة في الكفاح. شاءت الأقدار أن يتواجدوا في الجهة الأخرى من الشق الذي فصل ال"ح.ا.ح.د". لقد قتلوا لنا مناضلين فعلا. غير أننا فعلنا من جهتنا مثل ذلك. ولعل الفرصة سانحة اليوم للتذكير بما بذلته الإدارة الفرنسية من جهد لمساندة الحركة الوطنية الجزائرية، لغرض إضعاف جبهة التحرير الوطني. وحسب المعلومات التي جاء بها البعض، مثل

محمد حربي، فإن للجنة الفدرالية قد تهاونت في بذل الجهود الضرورية لاستغلال فرص التفاهم المتاحة مع المسيرين المصاليين، وكانت، حسب روايتهم دائما، متوفرة إلى غاية 1957، أي أشهر قليلة فقط بعد وصولي. بل لقد تم التأكيد على أن اجتماعا مع عبد الله فيلالي، أحد المسيرين في الحركة الوطنية الجزائرية، قد تم إفشاله من طرفنا. وهذا خطأ فادح وكلام لا أساس له من الصحة. لقد وقعت بالفعل محاولة لإجراء لقاء بيننا وبين ممثلي الحركة، قصد التوصل إلى هدنة ريثما يوضع حد للصراع. والحقيقة أن الاجتماع لم يقع قط، ولا تم الاتصال بيني وبين فيلالي، بعد أن أعطيت موافقتي على المحادثات. لا زلت أجهل السبب أو الأسباب. بالمقابل، جرى، في خريف 1957، حديث أثناء اجتماع للجنة الفدرالية، كان موضوعه توقيف جميع العمليات المسلحة ضد الحركة الوطنية الجزائرية، لمدة شهر. كانت المبادرة من طرفنا، تعبيرا عن حسن نوايانا. تم توزيع المقترح بواسطة المنشورات السرية، في كل الأوساط. وخلافا لما كنا نرجوه، فقد واصلت الحركة هجماتها المسلحة ضد مناضلينا وإطاراتنا. لم يبق بعد ذلك أمل في شيء. مع العلم أن قرار تعليق العمليات المسلحة، قد تم اتخاذه رغم التحفظات التي أبداها قدور العدلاني، مسؤول التنظيم. كان يخشى أن يخرج مناضلونا عن طاعة اللجنة الفدرالية إذا استمر الاغتيال. غير أننا توصلنا إلى اتفاق قضى بفك الهدنة التي أعلنا عنها إذا استمرت الحركة في اغتيال عناصرنا. وحيث أن العدلاني كان يمثل الأقلية فقد رضخ للقرار الصادر. المؤسف هو أن مجريات الأمور سوف تظهر بأن رأيه كان الأصح. بدوره كان شناف ابراهيم، الإطار السابق في حزب الشعب الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، مؤيدا لفكرة عدم الرد على الحركة الوطنية الجزائرية بنفس الأسلحة. وبعد إطلاق سراحه من السجن، فقد تم تعيينه في الشرق. كان إنسانا حكيما، ورعا، يكره الانتقام. غير أنه اضطر إلى الاعتراف أثناء اجتماع للجنة التنظيم، تم عقده بعد شهرين أو ثلاثة أشهر من ذلك، بأن التصفية الجسدية لإطارات قطاعه متواصلة، ويسقط الواحد تلو الآخر. رغم الحسرة التي ملأت قلبه، فقد رضخ لالتماس الأسلحة الضرورية للدفاع عن مناضليه.

ستتواصل هذه المواقف المعادية من طرف المصاليين إلى غاية شهر أوت 1958، تاريخ فتح "جبهة أخرى"، أي الشروع، من 25 أوت إلى 27 سبتمبر، في العمليات الواسعة ضد الأهداف الاقتصادية والعسكرية المحلية. منذ ذلك التاريخ، تساءل الكثير من المناضلين المصاليين عن السبب الذي ترك جبهة التحرير الوطني وحيدة في حربها ضد الإمبريالية في الأرض الفرنسية. وقتها سجلت الحركة الوطنية الجزائرية تخلي كثير من مناضليها النشطين ميدانيا عن صفوفها للالتحاق بجبهة التحرير الوطني. قام معظم أعضاء مكتب الحركة الوطنية الجزائرية بنفس الأمر. وهكذا فقد تقدم مسؤول المنظمة، "أحمد نسبة" بتسليم أرشيف الحركة، واشتراكات الشهر السابق للجنة الفدرالية. كان واضحا بأن المصالية قد خسرت الرهان في المجال السياسي. غير أنهم منوا أنفسهم بالأمل في إنقاذ ما أمكن إنقاذه، والإيهام بأنهم لا يزالون موجودين. لم يعودوا يعبرون عن تواجدهم الميداني سوى من خلال صراعهم ضد جبهة التحرير الوطني، وهو الأمر الذي توافق مع حسابات الإدارة الفرنسية؛ وجعل من الحركة الوطنية الجزائرية، حليفا موضوعيا للإمبريالية. وهو موقف كان بمثابة برهان إضافي في تقدير الجالية الجزائرية المهاجرة.

العمال الجزائريون في فرنسا وفي أوروبا

يمثل العمال، أغلبية المهاجرين الجزائريين المتواجدين في فرنسا. كانوا إذن موضوع استقطاب معظم النقابات العمالية الفرنسية (FO, CFTC, CGT). بعد سنة 1957، تساءلنا هل ينبغي إبقاؤهم هناك، أو إنشاء منظمة نقابية خاصة بالجزائريين، لن تمثل في الحقيقة سوى تفرعة من (AGTA) الودادية العامة للعمال الجزائريين، التي سبق أن تم إنشاؤها بعد في مدينة الجزائر سنة 1956. أليس من الأنسب أيضا، إنشاء ودادية خاصة بنا ؟ كانت قيادة الفدرالية أميل إلى هذا الخيار الأخير. ستعتبر الودادية العامة للعمال الجزائريين، بمثابة تمثيل للعمال الجزائريين لدى النقابات الفرنسية، من أجل الدفاع عن حقوقهم المادية والاجتماعية. كانت AGTA، زيادة على مهامها النقابية، مدعوة لدعم عمل الجبهة في المجالات

السياسية والمادية: الاتصالات، إسكان العناصر التي يجري البحث عنها، تنظيم الدروس المسائية للمهاجرين، إعلام الرأي العام الفرنسي، حول الحرب الدائرة في الجزائر، من خلال جريدتها الشهرية "L'ouvrier algérien" (العامل الجزائري)، الخ.

لعبت الودادية أيضا دورا هاما خارج التراب الفرنسي: في بلجيكا، وفي ألمانيا بصفة أخص. لقد أدى القمع الأعمى الممارس ضد المهاجرين الجزائريين إلى مغادرة أعداد كبيرة منهم التراب الفرنسي. كان البلد الذي استقبلهم في المقام الأول، هو جمهورية ألمانيا الفدرالية. كان العمال يستقبلون فيها من طرف وفد الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكان المسؤول عنه وقتها هو حفيظ كيرامان. لقد أقيمت مكاتب الوفد المذكور، في محلات سفارة تونس في باد غوديسبرغ (Bad Godesberg). لم يكن يحق للعمال أن يقيموا هناك أزيد من شهر، تحت كفالة الفدرالية. كانت هذه الأخيرة، تدفع أيضا ثمن النقل بالنسبة للراغبين منهم في الالتحاق بالمغرب أو تونس. بالنسبة للراغبين في الإقامة في ألمانيا، فقد تم اتصال ممثلي الودادية العامة للعمال الجزائريين، باتفاق مع الفدرالية، بالنقابات الألمانية (DGB Deutscher Geverskschaftsbund) أو IG- Metall، من أجل التدخل لدى المؤسسات لألمانية في مختلف المناطق الصناعية، لهدف تشغيلهم.

وبحكم عملهم في مختلف المعامل الألمانية، فقد توصل العمال الجزائريون في كثير من الأحيان، إلى ربط اتصالات جيدة مع زملائهم الألمان، مما ساهم بشكل معتبر في توعية العمال المنخرطون في النقابات، بمشروعية كفاحنا التحريري.

مدرسة للإطارات

كان المستوى التعليمي لمختلف العمال المهاجرين متواضعا جدا. وجد بينهم كثير من الأميين. كان محكوما على الجزائري القادم إلى فرنسا دون تكوين أو تحصيل معرفي، بأن يسخر قوته البدينة للعمل؛ ومن المعلوم أنه لا يمكن الحصول على هياكل فعالة دون توفر إطارات مكونة خصيصا لذلك. لقد أصيبت منظمتنا

بإفراغ كبير لصفوفها نتيجة لحملة الاعتقالات الواسعة التي وقعت في أوت 1958، على إثر العمليات الحربية التي وقعت في فرنسا. كان من الضروري إذن العمل على إنشاء مدرسة للإطارات كفيلة بأن تقوم بمهمتي التعليم القاعدي الهام، والتكوين الجيد الضروري.

تم إنشاء المدرسة في بداية 1959. تحقق تجهيز مقرها بإعانة سخية من طرف أصدقائنا في الشبيبة الاشتراكية الألمانية "Die Falken"، التي تتوفر على محلات في مختلف مناطق ألمانيا، يقيم فيها أعضاؤها اجتماعاتهم وجلساتهم العامة. وهكذا، فقد وضعوا تحت تصرفنا، محلهم الكائن في هاقن (Hagen) وهي مدينة صغيرة موجودة في رينانيا–ويستفاليا، Rhénanie-Westphalie. لم تلبث المدرسة أن هيئت لاستقبال المتعلمين، تحت إدارة منجي. أسندت مهمة التدريس فيها أساسا لأعضاء لجنة الصحافة والإعلام، وهم: علي هارون، وعبد الكريم شيتور، وبلقاسم بن يحي، وزين العابدين منجي وسليم (حسين بوزاهر). قام كل منهم بتحضير درس حول موضوع معين، ثم ضم الكل في كتيب، شكل مجموعة المعارف التي يطلب من المتعلم الحصول عليها أثناء التربص. علاوة على ذلك، كان لأعضاء اللجنة الفدرالية الحق في حضور الدروس وتقديم التوضيحات التي يرونها ضرورية في مجال اختصاصهم. وبصفتي مسؤولا عن اللجنة، فقد كنت أتدخل بدوري، لكن قبل تخرج الدفعة عموما، كي أقدم عرضا عن تاريخ الحركة الوطنية، وتاريخ حزب الشعب والحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، منتهيا بميلاد جبهة التحرير الوطني وأهدافها. لم يكن يستعان بأي مدرس أو محاضر خارج أعضاء المجلس الفدرالي. كانت كل دفعة تتابع تربصا تكوينيا لمدة شهر. يعود المتربصون بعد ذلك إلى فرنسا، وفق التراتيب الموضوعة من طرف شبكتنا السرية.

في نهاية التربص الأول، طرح علينا مشكل لم يكن في حسباننا من قبل. كان اختيار المناضلين المرشحين للتكوين، قد تم من بين مناضلي القاعدة. عند عودتهم إلى مواقعهم في الهياكل المعتادة، فإنهم وجدوا أنفسهم أكثر "اطلاعا" من قادتهم،

مما تسبب في حدوث صدامات بين المسؤولين في الميدان، وأتباعهم الذين استفادوا بتكوين في المدرسة. وصل الأمر في بعض الأحيان، ببعض المسؤولين الغيورين على نفوذهم، إلى فرض أنفسهم، دون مراعاة لمعقولية الاعتراض الذي تقدم به المناضل. تحتم علينا، بداية من الدفعة الثانية، أن نغير طريقتنا في تعيين الأعضاء المرشحين لمتابعة التربص، واستدعاءهم وفق مقاييس تدرج في اعتبارها المستوى الذي يشغله المرشح في سلم المسؤوليات. غير أن ذلك لم يمنع أن يطرح مشكل آخر، تعلق بتحديد المستوى الدراسي الأدنى الذي يفترض الحصول عليه من أجل متابعة التكوين. فهل سيطلب من المرشح أن يحسن القراءة والكتابة ؟ من المعلوم أن المناضلين الذين لم تكونوا يتجاوزون مرحلة التعليم الابتدائي أو أقل، قد تمكنوا من الحصول - داخل المعامل أو في الممارسات النقابية - على معارف حول المبادئ السياسية يعبرون عنها شفويا. وهكذا تم إدراج هذا المعطى في تكوين كثير من الدفعات، مما ساهم في ترقية ملموسة في مستوى إطارات الفدرالية. من بين الفوائد الأخرى الناجمة عن تنظيم تلك التربصات، العلاقات التي كانت تقام بين متربصين جاؤوا من مختلف الجهات ومن مختلف الأوساط. وهكذا لم يكن شهر التكوين بمثابة شهر عطلة واستراحة. بعد الفراغ من العمل المكثف في الصباح، كان على الطلبة أن يشاركوا بنشاط في ندوات المساء.

بعد الاستقلال، تمكن العديد من المناضلين الذين تابعوا تكوينا في المدرسة، من تحمل مسؤوليات في مختلف قطاعات النشاط، وبصفة أخص في المجال الاقتصادي. فإذا كلفوا بتسيير مؤسسات اقتصادية، فقد كانوا بصفة عامة، يتولون ذلك بنجاح، لأن التكوين قد ساهم في تمكينهم من الثقة في النفس ومن الكفاءة التي سمحت لهم برفع التحديات اليومية.

وحسب ما كانت تقتضيه قواعدنا التنظيمية، فقد كانت السرية، مفروضة في كل المستويات. كان المتربصون على جهل تام، بأية معلومة تتعلق بمدرسيهم. كانوا يجهلون أسماءنا، ومسؤولياتنا داخل التنظيم. أثناء التربصات كانت تطرح علينا

مختلف الأسئلة. في يوم من الأيام، وبعد أن انتهيت من تقديم العرض المتعلق بتاريخ الأحزاب السياسية السابقة في الجزائر، بالعربية الدارجة، تقدم إلي أحد المتربصين بالاعتراض التالي:

"سيدي، أنا لم أفهم الدرس !

– لكني تحدث بالعربية.

– أنا لا أفهم العربية.

– سأتحدث إذن بالقبائلية.

– أنا لا أفهم القبائلية أيضا.

– أنت لا تفهم سوى الفرنسية. فأنت إذن فرنسي ؟

– لا، أنا جزائري !

سألت الجميع:

– هل تفهمون الفرنسية كلكم،

– نعم"

عندها أعدت الندوة بالفرنسية. أوردت هذا، لأشير إلى أمر مفيد، وهو أن الناس في ذلك الوقت، لم يكونوا يهتمون كثيرا أن يعرفوا من الذي يقول ماذا، وبأية لغة يقول ذلك. كان الجميع يرحب بكل شخص تطوع للكفاح من أجل استقلال الجزائر. كان الشخص يتحدث باللغة التي يعرفها، لأن الأهم هو التفاهم من أجل التوصل إلى استعاد الهوية المفقودة. فنحن قادرون على حل المشاكل الأخرى في الوقت الملائم لذلك. تلك هي الروح التي كانت سائدة في المدرسة. أما فيما يتعلق بالمسائل الدينية، فإنه لم يكن يمر بخلد أي واحد فينا أن يطرحها. لم نكن نتحدث عنها، لأنها لم تخطر ببالنا.. بكل بساطة. كانت الجزائر أرضا مسلمة يسكنها الجزائريون. بلد يتكون من عرب، قبائل، شاوية، بني امزاب، توارف، وغيرهم. كنا نحارب جميعا من أجل استقلال هذه الجزائر، أقصد بذلك: الجزائر الثرية بتنوعها، وبكل الفئات البشرية التي تكونها. كان التساؤل الوارد بيننا يدور حول البحث عن

أنسب الوسائل التي تمكن من تحرير شعبنا وجعله في مستوى القرن الذي يعيش فيه. أثناء الليالي الطوال التي كنا نقضيها في الحديث عن هذا الشأن، فقد كنا مجمعين طبيعيا على نقطة واحدة مفادها: أن نأخذ أفضل ما في المجتمع الأوروبي، فنكيفه وفق حاجياتنا، وأعرافنا وفلسفتنا، أن نرفض التقليد المهين. كما نرفض وضع القبعة الأجنبية على رأس البلد، خشية أن نبرزه بطاقية الجهلة المنجرفين مع سيول الغرب. هذا، دون أن يمر ببالنا أبدا أن نلوذ بالكبر أو القناعة، فننبذ مخترعات من سبقنا فيها.

تلك هي الأحاديث المتبادلة، والأفكار المتداولة، والتصورات التي كانت تطرح من طرف أولئك المواطنين. مواطنون لم يكونوا يتمتعون بثقافة عالية، لكنهم كانوا على وعي تام بمتطلبات الجزائر المستقلة. كانوا ينتظرون من جبهة التحرير الوطني - التي وفقت إلى أن تجند في صفوفها فئات بشرية متعددة، من ديموقراطيين، مسيحيين، يهود، لا دينيين، ووطنيين من مختلف البلدان - [كانوا ينتظرون منها إذن] أن تشرع فورا في إرساء قواعد لجزائر متسامحة؛ جزائر غيورة بقيمها، لكن متفتحة على التقدم والعصرنة... باختصار، جزائر تحترم الإنسان، وفق المواصفات التي كان يحلم بها الجزائري، الأهلي، المستعمر، المحروم من أبسط حقوقه.

تقديم الدعم للمعتقلين

من بين أولى اهتماماتي، عند وصولي إلى باريس سنة 1957، أن أكفل للجميع أكبر قدر ممكن من العدالة. كنت قد وضعت دوما نصب عيني المقولة المشهورة التي "أطلقها" وستون تشرشل في عز ظروف الحرب: "إذا سادت العدالة، صلح كل شيء [1]". ففي السجون مثلا، كان المعتقلون يتلقون كل ما يحتاجون إليه من كتب ونقود لاقتناء ما يحتاجون إليه من مأكل، من وثائق ومن الوسائل لتي تساعدهم على الدراسة. قبل 1957، ضبطت مبالغ معينة قدرت ب: 5.000 (فرنك فرنسي قديم) لكل معتقل، و 10.000 فرنك للمسؤولين. تفاجأت بهذه التدابير، فطرحتها للنقاش أثناء اجتماع اللجنة. أوضحوا بأن الإطار يتقلى مقابل أوقات دوامه مبلغا رمزيا، لا يسمح له بأن يقتصد شيئا، أما بالنسبة للعامل فإن الأمر يختلف. لم أقتنع بهذا الاستدلال الذي أبقاني مرتابا في الأمر، من

منطلق أن الحاجيات في السجن هي نفسها بالنسبة للجميع. اقترحت إذن توحيد مبلغ الإعانة وجعله 5.000 فرنك للجميع. وبدلا من تسليم المبلغ مباشرة لكل معتقل، فقد كلفت لجنة ممثلة لمجموع المعتقلين، انتخبت من طرفهم، بالتكفل بالتوزيع العادل للمداخل العامة. أما فيما يخص المعتقلين الخمسة، وحيث أن دعمهم قد تم تحديده من طرف الحكومة المؤقتة، فقد كنا نكتفي بتنفيذ الأوامر.

كانت الفدرالية تقف إلى جانب المناضل، فور تعرضه للاعتقال. يتكفل "النظام" في الحين، بمتابعة أموره ودعم عائلته. فإذا كانت له تجارة يسيرها، فإن جبهة التحرير الوطني تضمن سيرها الحسن. وهكذا، كان المناضلون السجناء، يضعون ثقتهم التامة في جبهة التحرير الوطني. قرر مؤتمر الصومام تحديد روزنامة مبالغ تقدم لنساء وأطفال المعتقلين أو المسجونين. غير أن المبالغ المقدرة كانت غير كافية في فرنسا. تم إصدار تعليمة عامة ودائمة، تؤكد في حرصها على أن لا تكره عائلات مناضلينا على اللجوء إلى التسول أبدا. كان قائد القطاع مفوضا في تكييف تنفيذ هذه التعليمة، وفق المقتضيات المحلية، وكان عليه أن يقدم بانتظام تقارير مفصلة عن ذلك للفدرالية. كان الأمر بالنسبة إلينا، مسألة عدالة وقيام بالواجب.

ظهرت محتويات العدالة التي رافعت عنها جبهة التحرير الوطني في فرنسا في بادئ الأمر في القرارات الصادرة عن "لجان العدل" التي كانت تتولى التحكيم في الخلافات الناجمة بين مختلف أجهزة التنظيم. لقد بلغت عدالة الأحكام الصادرة، والتي تبلّغ بانتظام إلى اللجنة الفدرالية في التقرير الشهري، درجة عالية جدا، جعلت حتى الفرنسيين من ذوي الدخل المحدود الذين يسكنون في الأحياء ذات الأغلبية الشمال إفريقية، لا يترددون في اللجوء إليها، نظرا لثقتهم التامة في العدالة الموازية التي يتولاها "النظام".

كان حرصنا كبيرا على استدامة التضامن مع المساجين، من منطلق وعينا بأهمية ذلك. لقد سبق لي، من جهتي أن أقمت في سجون سركاجي و تيزي وزو، مما جعلني أتفهم الحالة النفسية التي يعيشها السجين. كان في وسعي أن أضع نفسي

ذهنيا، في موضع المسجون الواثق من السند المضمون له مهما كانت الظروف، مما يكسبه قوة السبع. ومن المفيد بالمناسبة، أن نبرز مدى الخطأ الكبير، الذي تقع فيه السلطة الاستعمارية، حين تقوم بالزج بالآلاف المناضلين في السجون؛ لأنهم ببساطة، يخرجون منها بمعنويات أكبر بأضعاف مضاعفة.

مجمّع المحامين

تولى الأستاذ استيب (M. Stibbe) مع قرابة عشرة محامين آخرين مهمة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين في السجون الفرنسية. كان الأستاذ استيب يتولى الإشراف على مجمع المحامين اللبراليين؛ وهذا منذ عهد حزب الشعب-الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، بالتعاون مع اللجنة الفدرالية للحزب، للدفاع عن المناضلين الجزائيين لدى المحاكم الفرنسية.

ابتداء من سنة 1958، وعلى إثر العمليات المسلحة التي تم القيام بها في التراب الفرنسي، قامت القوات الاستعمارية بحملة قمع واسعة وشديدة جدا. أمام العدد المتزايد من المعتقلين، لم يكن في مقدور الأستاذ استيب ومجمع المحامين، أن يستجيبوا لطلبات كافة المعتقلين. التمسنا منه توسيع مجمعه ليشمل العديد من المحامين اليساريين الذين عرضوا علينا المعونة سابقا. رفض استيب أن يضم إليه محامين لم يوظفهم بنفسه. بعد أن تشاورنا في هذا الصدد، داخل اللجنة الفدرالية، اتخذنا قرارا قضى بإنشاء مجمع "جزائري" للمحامين، وجد على رأسه الأستاذ بن عبد الله، ومراد أوصديق، وولد عودية[3]، وبن ديمراد، وفيرجيس. تكفل بشير بومعزة، بالمهام المتعقلة بالعلاقة مع مجمع المحامين، وبتقديم الدعم للسجناء. بعد إلقاء القبض عليه، تم تعويضه بـ: "بوبكر بلقايد، الذي ألقي عليه القبض بدوره. تلاه في المهمة حسين المهداوي إلى غاية سنة 1962. كان هذا المجمع تابعا لعلي هارون. ابتداء من سنة 1960، تكفل مجمع بلجيكي للمحامين، وبصفة أخص محام شاب يدعى

3. تم اغتياله بعد مدة قصيرة من تعيينه.

الأستاذ سيرج مورو (Serge Moureaux)، بمساعدة مجموعة من المحامين الفرنسيين والبلجيكيين بمهام الدفاع عن مناضلينا المعتقلين في سجون شمال وشرق فرنسا.

لقد تم تكييف الأساليب المتبعة في الدفاع عن المناضلين الجزائريين، لتتلاءم مع الوضعية الجديدة المتولدة عن اندلاع حرب التحرير في سنة 1954. كان الاتهام مؤسسا، إلى غاية ذلك الوقت، على التصور التالي: يعتبر جميع المحاربين الجزائريين إرهابيين، ولصوصا متهمين بالإخلال بالنظام العام. تم إتباع قواعد جديدة في المثول أمام العدالة. ينبغي على كل مناضل جزائري، أن يعتبر نفسه جنديا ثوريا، ويتقدم أمام القضاة بصفته محاربا، تحت إمرة السلطة الجزائرية المشروعة، المتمثلة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. يترتب عن ذلك أنه يطلب من محاميه أن يرافع من أجل تطبيق الاتفاقات الدولية المبرمة في جنيف، [المتعلقة بأسرى الحرب]. وإلى غاية نهاية الحرب، فقد ساهم أزيد من مئة محام، ينتمون إلى المجمع، في الدفاع عن عشرات الآلاف من المناضلين في فرنسا وفي الجزائر. يكفي شرفا لهؤلاء المدافعين عن القانون الذي أديس من طرف السياسيين الاستعماريين، أنهم لم يعبئوا بتعريض حياتهم للخطر، بانتهاجهم أساليب دفاعية موحدة، مكيفة بحسب الأوضاع الاستثنائية السائدة وقتها.

دور الصحافة

فور اندلاع الثورة، تبوأت مصلحة الإعلام المكانة الهامة اللائقة بها داخل التنظيم السياسي قصد العمل على توضيح السياسة المتبعة من طرف جبهة التحرير الوطني، وكانت أنشطتها موجهة للجبهة الداخلية أو للصعيد الدولي على السواء. واصلت لجنة الصحافة، أداء مهامها من شهر أوت 1958، إلى غاية الاستقلال، تحت مسؤولية علي هارون، وباتصال دائم مع اللجنة الفدرالية. كان كل رئيس ولاية، مرفقا بمندوب للصحافة والإعلام لدى الولاية، مكلفا بطبع وتوزيع المناشير، والبيانات والمعلومات الأخرى الصادرة من اللجنة الفدرالية، في مختلف القطاعات. كانت القاعدة من جهتها، ترد على ذلك، بتقديم مختلف التقارير التي تعبر عن انشغالات المناطق.

وهكذا، فبفضل تلك التقارير الصادرة عن القاعدة، فقد كنا على دارية تامة بما يجري في أدنى مكان بفرنسا، مما يعتبر أمرا ضروريا، قبل اتخاذ أي قرار هام.

أما بخصوص العلاقات مع البلدان الأجنبية، على غرار الدول المجاورة لفرنسا، وأيضا الاتحاد السوفيتي، الصين، الولايات المتحدة، وغيرها من البلدان، فقد كانت اللجنة تتوجه إليها خصيصا ببيانات وجرائد، وبلغتها، في بعض الأحيان. تم تخصيص منشورات إعلامية لذلك، تضع الرأي العام على اطلاع بأوضاع الجزائريين، في مواجهة المستعمر. وهكذا، فقد انتهزنا فرصة زيارة رئيس الكريملين خروتشيف لباريس بدعوة من الجنرال دو غول، من أجل إيفائه برسالة[4]، أولاها كل الاهتمام.

فلئن كانت الحرب المسلحة ضرورة لا مراء فيها، فإن عملية توعية الجمهور لصالح الكفاح من أجل الاستقلال، بواسطة الإعلام، قد شكلت بدورها انشغالا أساسيا بالنسبة للجنة الفدرالية.

العلاقات مع الطلبة

بعد التوصل إلى عزل مسألة المصاليين، تمكنا من التواصل مع مجموعة الجالية الجزائرية المهاجرة، فور انتهائنا من بسط شبكتنا لتشمل تغطية القطاعات التالية: العمال والتجار والطلبة والرياضيين، والمهن الحرة، والضباط الجزائريين العاملين في صفوف القوات الفرنسية. في بداية الأمر، لم تكن العلاقات مع الطلبة الجزائريين المتواجدين في فرنسا وفي أوروبا محددة بوضوح. لقد واجهتنا بعض الصعوبات مع الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، فقد اعتبر الاتحاد من طرف مسؤوليه، تنظيما موازيا لجبهة التحرير الوطني، مع العلم أنه كان مدعوما ماليا من طرف اللجنة الفدرالية. عند وصولي إلى باريس، كان بعض الطلبة، على غرار، بن عدودة، يشتكون من رئيسه مولود بلهوان، الذي كان يمتنع عن عقد

4. أنظر ملحقات ٤، رسالة إلى خروتشيف.

المؤتمر. ومن المعلوم أن الطلبة كانوا في حالة إضراب منذ الاستجابة للنداء التاريخي الصادر في ماي 1956.[5]

حين تقدم بلهوان بطلب الحصول على دعم مالي، انتهزت الفرصة كي أطلعه على استياء بعض الطلبة الذين يطالبون بعقد مؤتمر لتوضيح موقف الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، تجاه الهيئة القيادية للثورة. رد علي بأنه لا مجال لعقد مثل ذلك المؤتمر، لأن الاتحاد يرفض أن يوضع تحت سلطة الفدرالية. كان ردي، بأن الأمر كذلك في الجزائر. أما في باريس، فإن رأى الاتحاد أن بوسعه أن يقوم بتغطية حاجياته، فذلك شأنه ! بعد مدة قصيرة من ذلك اللقاء، كان عليّ أن أتشاور مع بوصوف في المغرب. عند التعرض للمسألة، أطلعني بموقف الجبهة في هذا الصدد. اقترحت عليه أن تقوم لجنة التنسيق والتنفيذ بإبلاغ الفدرالية وإدارة الاتحاد، في باريس، بنص القرار الرسمي لجبهة التحرير الوطني في هذا الصدد. أعلمت لجنة التنسيق والتنفيذ، بأن الطلبة كبقية الجزائريين، مهيكلون تحت سلطة جبهة التحرير الوطني. عند عودتي إلى باريس، جاء بلهوان من جديد يطالب بدعم مالي. رغبت في التعرف، عما إذا ورده قرار لجنة التنسيق والتنفيذ. كان رده على سؤالي: "نعم، سي عمر. غير أن الطلبة غير راغبين بعد في عقد هذا المؤتمر." غير أنه اعتراف بعد التفاهم، بأنه لا يمكن للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين أن يظل خارجا عن الجبهة. هكذا، تم عقد المؤتمر المشهود للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين أخيرا، في أوضاع من السرية التامة، في نهاية ديسمبر 1957، بباريس. تم انتخاب مسعود أيت شعلال رئيسا له.

بعد شهر من ذلك، أعلنت الحكومة الفرنسية عن حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين. كان الطلبة مستهدفين برقابة صارمة من طرف السلطات الفرنسية، منذ إضراب ماي 1956. استعدادا لمواجهة الوضعية الجديدة، واجتنابا

---

5. في 19 ماي 1956، أرسل فرع جامعة الجزائر، بيانا دعا فيه إلى شن إضراب غير محدود، لمساندة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني. لقد حال هذا الإضراب دون تقدم الطلبة لامتحانات نهاية سنوات 1956-1957، غير أنه مكنهم من الالتحاق بمختلف هياكل الثورة.

لما يتوقع من اعتقالات في صفوف الطلبة، قررت اللجنة الفدرالية إنشاء هيئة سرية، بجانب قيادة الاتحاد، دعيت ب: "الفرع الجامعي"، كانت تضم الطلبة المناضلين في صفوف جبهة التحرير الوطني. كانت مهمة هذا الفرع، تتمثل في التكفل بالطلبة المسجلين في أوروبا، في المجالين المادي والسياسي. من المعلوم أنه على إثر إضراب الطلبة في 1956، غادر العديد منهم الجامعات الفرنسية، لمواصلة دراساتهم في ألمانيا، في بلجيكا، وفي سويسرا، أو في بلدان غربية أخرى. تلقى معظمهم، إلى غاية انتهاء الحرب، منحا دراسية من طرف فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني.

رغم هذا، فقد تواصل تواجد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خارج فرنسا. كان الاتحاد يمثل الطلبة الجزائريين لدى المنظمات الدولية، متكفلا بتوضيح أطروحاته بخصوص الجزائر المقاتلة، ومتكفلا بالمطامح النقابية لطلبتنا. أما الفرع الجامعي، فقد تكفل بصفة أخص بنشاطهم السياسي. كان يعمل تحت رقابة عبد الكريم سويسي. تطوع العديد من مناضليه للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني، وتمت ترقيةِ العديد منهم في رتبة ضباط أو محافظين سياسيين. لم نسجل، في نهاية الأمر، حدوث أي خلاف ولا مشاكل حقيقية مع الطلبة. فقد كنا نشجعهم في دراساتهم بمنح، عند حصولهم على نتائج معتبرة في امتحاناتهم، وكنا نسجل بارتياح أن الأمر كان كذلك في معظم الأحيان. سوف يسجل التاريخ بأن الطلبة قد ساهموا بشكل جاد في نشاط جبهة التحرير الوطني في أوروبا، وبصفة خاصة في فرنسا.

فيما يخص الإطارات، فقد كان تدخل الفدرالية في محله، كما هو الشأن أيضا في المجال العسكري. لم يرفض جزائريو المهجر أي نوع من المساهمة في ثورة التحرير، والتحق كثير منهم عفويا بالجبال. من المعلوم أن الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، قد دعا الطلاب "للصعود" إلى الجبال، كما أن كثيرا من مناضلي الفرع الجامعي قد تطوعوا للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني. لقد سقط بعضهم في ميدان الشرف، وظلت أسماؤهم منقوشة في الذاكرة الوطنية. إن أعداد الثانويات والمتوسطات والمستشفيات التي تحمل أسماء هؤلاء الشباب الذين

استشهدوا في ساحة القتال، كثيرة جدا. عندما انتهى الإضراب، التحق بعض الطلاب ممن كان في فرنسا، بجيش التحرير الوطني، فارتقى تدريجيا في سلم المراتب، إلى أن وصل إلى رتبة عقيد[6]. لقد توجه العشرات إلى تونس، وعدد أقل إلى المغرب، حيث التحق كثير منهم بمصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة، وقد سبق لعبد الحفيظ بوصوف (مسؤول هذه الوزارة) أن قام بتعبئة الطلبة في الأقسام النهائية بالنسبة للمقيمين بالمغرب. لقد أسهمت هذه الدفعة الأولى في تكوين مستعملي جهاز الاتصال بالراديو، وأعوان في المخابرات والتجسس.

عندما وجد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، سنة 1960، ضرورة تعزيز صفوف جيش التحرير الوطني بإطارات متعلمة، وجهت فدرالية فرنسا نداءا إلى طلبة الفرع الجامعي لجبهة التحرير الوطني في فرنسا. فلئن كان للطلبة، ولنخبة المستقبل أمل مشروع في الطموح إلى شغل المكانة المخصصة لهم في الجزائر المستقلة، فقد كان عليهم أن يقوموا بأداء واجبهم في محنة الحرب. استجاب الكثير منهم للنداء، وذلك بالالتحاق طواعية بقواعد التكوين المؤسسة من طرف جيش التحرير الوطني.

فرقة كرة القدم التابعة لجبهة التحرير الوطني

لقد ساهم العديد من لاعبي كرة القدم الجزائريين، في صنع أمجاد الأندية الفرنسية. كانوا على اتصال دائم بالمسؤولين المحليين لجبهة التحرير الوطني، الذي عملوا على ضمهم إلى صفوف الجبهة، مثل أغلبية الجزائريين. كانوا نجوما في الأندية الكبيرة ذات المستوى العالي، أمثال: مخلوفي، وزيتوني، وبن تيفور وآخرون، ولم يكونوا خاضعين لقواعد الضبط كبقية المناضلين. وبالفعل، فقد كان علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أوضاعهم المهنية الخاصة، ونحذر من الرقابة اللصيقة التي كانوا مستهدفين بها. لذا فقد أفرد لهم تنظيم خاص بهم.

---

6. تعتبر هذا الرتبة أعلى المراتب في جيش التحرير.

كانت الحكومة الفرنسية وقتها، تبذل جميع جهودها من أجل إخماد الحركة التحررية وتحاول ما استطاعت أن تصرف الأنظار عن حقيقة " أحداث الجزائر". كنا من جهتنا نبذل جهودا مضنية من أجل توضيح نشاطات جبهة التحرير الوطني في فرنسا وفي أماكن أخرى. لقد فكرنا في القيام بعملية مثيرة، تهدف إلى استجلاب أنظار العالم نحو الأوضاع المأساوية المفروضة على الجزائريين، نتيجة لاستمرار حرب الاحتلال الكولونيالي. كانت للاعبي كرة القدم الجزائريين شعبية كبيرة في فرنسا، ومن شأن انسحابهم فجأة، وبكيفية منسقة جماعية، أن يكون محل تساؤل مثير، ليس فقط في العالم الرياضي، لكن أيضا في أوساط الفرنسيين المتوسطين الشغوفين بالكرة المستديرة. عندما تم الاتصال بهم لهذا الغرض، أبدى رياضيونا موافقة فورية على ذلك. كان علينا أن نقوم بتنظيم خروجهم من التراب الفرنسي. كان على من استطاع منهم، أن يخرج بوسائله الخاصة، وعرضنا على من لم يستطع، خدمات شبكاتنا الخاصة. فضلوا التكفل وحدهم بذلك. قدمنا لهم كل الضمانات المتعلقة بالتكفل بعائلاتهم وبالممتلكات التي يخلفونها وراءهم في فرنسا. تم لقاء أخير في باريس، في فندق الإخوة بودينار، مع قدور العدلاني، وسعيد بوعزيز، بحضور لعريبي، بومزراق وبوبكر المتحدثين باسم لاعبي كرة القدم، من أجل الاتفاق على ضبط تاريخ خروجهم.

في يوم من أيام أفريل 1958، كانت النجوم الجزائرية في كرة القدم الفرنسية قد تواعدت على الالتحاق بتونس، عن طريق جنيف وروما. عندما حدث ذلك، أحدث دويَ صاعقةٍ اهتزت لها أجواء الحياة اليومية الرتيبة في فرنسا. حدث لم يسبق له مثيل... لقد استيقظت فرنسا، وهي ميتمة بفقدان أفضل لاعبيها، في الوقت الذي كانت تستعد لنهائيات كأس العالم في السويد. لقد ظل الحادث، خالدا في ذاكرة الشغوفين بكرة القدم بعد أزيد من أربعين سنة من حدوثه. ومع ذلك، فقد كنت أخشى أن لا يتفهم مسؤولونا في تونس الأبعاد الحقيقية لتلك العملية الإعلامية الهامة، فانتقلت إلى عين المكان. كنت مطمئنا حين تبين لي كيف تم استقبال لاعبينا بكيفية جادة من طرف "القاعدة"، أي من طرف المكتب المحلي لجبهة التحرير في

تونس، تحت مسؤولية "الرائد قاسي". غير أن سوء تفاهم قد تسبب شيئا ما، في تعتيم الحدث. كان لجبهة التحرير وجيش التحرير الوطني فريق محلي سابق في الميدان، فوجد في تلك النجوم القادمة من فرنسا منافسين، قد يحجبوا عنه الأضواء. عقد اجتماع لتوضيح المسعى، فتبددت المخاوف. تم اتفاقهم فورا على أن يتشكل في التراب التونسي فريق قوي لجبهة التحرير الوطني، مدعو لمواجهة بلدان أخرى، مما سيشكل سندا إضافيا في نشر صورة الجزائر عبر العالم. بالطبع، لم يكن واردا أن يجري الفريق مقابلات في فرنسا أو في البلدان التي منعته "الفدرالية الدولية لكرة القدم" من دخولها. هكذا تكون الفريق الأسطوري للجزائر المقاتلة، الذي ترك بصماته راسخة إلى الأبد في تاريخ هذه الرياضة الشعبية. لقد وفق في إبهار الهواة في البلدان العربية، والبلدان الاشتراكية وامتد صيته إلى غاية الأبعاد الصينية. وبفضل تفوقه الرائع على أندية ذات مستويات عالمية عالية، فقد ساعد على إذكاء لمعان كفاحنا التحريري.

شكل خروج محترفي كرة القدم، معطى جديدا أثار اهتمام أولئك الذين كانوا يدرجون الحرب الجزائرية في آخر مراتب اهتماماتهم. ما الذي أدى برياضيين في النخبة، يتمتع كل منهم برغد عيش مع عائلته في دار مريحة وسيارة، إلى التخلي عن كل شيء، والالتحاق بجبهة التحرير التي كانت تنعت بعصابة من الخارجين عن القانون، من اللصوص، من الذباحين، وباختصار، من..."الفلاقة"؟ وهكذا لم تعد الصور المشينة التي كانت تروج لثورتنا التحريرية، تجد قبولا سهلا لدى الرأي العام. في الأشهر الموالية، صار تجنيد المتعاطفين الفرنسيين في شبكات الدعم أمرا ميسورا أكثر. يتساءل البعض اليوم، عن الجهة التي اتخذت قرار إخراج لاعبي كرة القدم، وقامت بتنظيم العملية، وهناك العديد ممن يتبنى المبادرة. والواقع، أن أية عملية مظفرة أو مثيرة، تم القيام بها في إطار كفاحنا التحرري، لا يمكن أبدا أن تنسب إلى شخص أو مجموعة معينة. فقد تولدت من رحم الثورة ذاتها. وما العملية الناجحة، في الحقيقة، سوى حصيلة جهود مستترة، وتضحيات متواضعة. فمن العبث إذن التساؤل عن الشخص الذي حاز على باكورة الفكرة أو احتكر تنفيذها.

والحقيقة أنها، حصيلة جهود كافة المناضلين المهيكلين في الفدرالية. فلا يمكن لأولئك الذين يتبجحون دون استحياء أو تحفظ في الكتب والجرائد، بحيازتهم على فضل القيام بذلك، أن يغالطوا أحدا. ومن المعلوم أن فكرة تجنيد الرياضيين تحت راية جبهة التحرير الوطني، لم تكن بالأمر المستجد، إذ سبق أن تشكل فريق كرة القدم لجيش التحرير الوطني في تونس، من طرف لاعبين أتوه من داخل التراب الجزائري. كذلك كان الأمر بالنسبة للفنانين – مطربين، موسيقيين، وممثلين – الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الثورة، من أجل أن يكونوا سفراء لها عبر العالم. لقد ساهم كل واحد في حرب الاستقلال، بلبنة وضعها في صرح تحرير البلاد، عفويا، شخصيا، أو جماعيا. ولم يكن في وسع الرياضيين أن يظلوا بمعزل عن تلك الحركة الوطنية.

النساء المقاتلات المهيكلات في الفدرالية

لم يكن يوجد في تنظيم جبهة التحرير الوطني، هياكل خاصة بالمناضلات. فباعتبارهن طرفا في جميع مصالح الفدرالية، فقد تولت المناضلات مسؤوليات كن يقمن بها بفعالية.

هناك مناضلات في اللجنة الفدرالية على غرار فاطمة فراح – التي توفيت، ودفنت في مربع الشهداء بالعالية– كما كلفت نادية أوراف وسليمة صحراوي بأمانة الفدرالية، بتنظيم نقاط التلاقي والروابط العامة. وليس في وسعي أن أكتفي بأسماء تلك المناضلات في تعرضي لذكر كافة المساهمات في مصالح فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وتكلفهن بأدق المهام، وتعريض أنفسهن لمخاطر كبيرة عند المساهمة في عمليات في منتهى الخطورة، مثل بايه أقطاي، وعائشة بوزار والعديد من الأخريات.

وإذ أتحدث عن تلك النساء، فإنه لا يمكن لي أن أسكت عن اللواتي دفعن حرياتهن ثمنا لالتزامهن إلى جانب القضية الوطنية، أمثال زينه حرّايف، وفاطمة حمود،

وقرابة عشر نساء أخريات ينتمين إلى شبكة جانسون فرنسيات من أمثال: هيلين ڤينا، وجاكلين كاري، ومونيك كاهين، وسيسيل ماريون؛ وأمريكيات مثل غلوريا دو هيريرا، ألمانيات مثل إنج هوسكولتز، وجيزيلا مختار، وغيرهن أيضا. لقد تمكنت أربعة أو خمسة منهن من الفرار من سجن "لا روكيت" (La Roquette). كما أخطرنا مجمع المحامين بوجود 22 امرأة في سجن "بو" (Pau)، تم تحويلهن من الجزائر، من بينهن نساء حكم عليهن بالإعدام مثل جميلة بوحيرد، وزهور زيراري، وقد سجنت جميلة بوعزة في سجن "نيور" (Niort). وفي سجن بو، سجنت أيضا، (سنة 1960) : جوهر أكرور، وفتيحة بلقاسم، وفلة الحاج محفوظ، وبايه حسين، وزاهية غرفالله، وفطومة مزيان، وزهية تاغليت، وجاكلين ڤروج ومليكة قريش. لقد حكم على جميع تلك المسجونات بالإعدام، أو بالسجن لمدد طويلة بالجزائر. إزاء هذا الكم الهائل من التضحيات، فقد بدت الجهود المبذولة من طرف اللجنة الفدرالية من أجل التكفل بهن، ومهما كانت أهميتها، تافهة. كانت أعداد المناضلات في جبهة التحرير وفي شبكة الدعم، أهم من ذلك بكثير. فلتعذرني أولئك اللواتي لم أوفق إلى تذكر أسمائهن. فقد مضت خمسون سنة على ذلك، ومن المعلوم أن للذاكرة محدوديتها.

لقاء بالصدفة

في نهاية شهر أوت 1957، التقيت بالمدعوة إنڤبيرڤ، وهي طالبة ألمانية شابة، كان تقيم بباريس. لم يكن يخطر ببالي قط وقتها، بأن الفتاة، ستكون زوجة لي، وبأن قراننا سيسمح بإنجاب ستة أولاد، هم مصدر سعادتنا وغبطتنا اليوم.

وبحكم أصولها العائلة المنتمية إلى الأوساط الاشتراكية، وبعلو نظرتها للعدالة، فإن إنڤبيرڤ – وتدعى أيضا لويزة ومارڤوتون – قد انضمت قلبا وقالبا إلى قضية استقلال الجزائر. لقد انخرطت في صفوف الثورة الجزائرية بصفتها عون اتصال بين ألمانيا وفرنسا، كما قدمت لنا مساعدة فعالة في مجال الدعم. لقد رافقتني طوال تنقلاتي المجازفة، بشجاعة كبيرة، وعزم ثابت. تزوجنا سرا، في جانفي 1958، تحت إشراف اللجنة الفدرالية لجبهة التحرير الوطني. لقد تم الاعتراف

بزواجنا، من طرف قوانين الجمهورية الجزائرية المستقلة، بعد 1962، كما هو الشأن بالنسبة للكثير من المناضلين الذين كانوا يعيشون في أوضاع السرية. لقد بلغ أولادنا الآن سن الرشد كلهم، ويمارسون المهن التالية: فريد مهندس، يمينة طبيبة، حليمة دلاكة طبية، صافية صيدلية، كريم اقتصادي، وليندة مهندسة معمارية. أنني مدين لزوجتي وممتن لها بتكفلها التام بتربيتهن وقد وفقت في ذلك، وبعدم ادخارها أي جهد في المساهمة في ازدهار حياتنا العائلية، وتوفيقها في إحلال جو من الانسجام، جعلتني أقرب ما أكون إلى الأجواء التي كانت تكتنف طفولتي في تاورغة، حيث كنت أعيش سعيدا في كنف والدي وإخوتي وأخواتي.

الفصل الثاني

هياكل الدعم

أول اتصال مع فرنسيين تقدميين

لم يكن السند الذي قدم لكفاح الجزائريين من طرف شبكات الدعم المشكلة من فرنسيين، تعبيرا عن تنديد عبرت عنه بحماس أغلبية فرنسية، كانت ترغب في وضع حد "لأحداث الجزائر". فما يلاحظ هو أن هذا الشعب قد جنح، مع مر السنين، إلى التكتم دون استحياء، عن "الغلطات الفاحشة" المرتكبة أثناء الحرب الاستعمارية. لم يكن الجزائري ليخفي عن أنظار الناس في فرنسا، وبحكم سمرته وهيئته الخاصة، فإنه لم يكن إنسانا "كسائر الناس". ومن منطلق سهولة التعرف عليه، فقد كان عرضة لمساءلات الشرطة الفرنسية باستمرار. لذا، فقد بدا من الأنسب إسناد بعض المهام إلى ناس لم تلتصق بهم شبهة "اللون المخالف". وهكذا، فقد كانت المهام المتعقلة بنقل المناضلين المتسترين والإطارات التي كانت موضوع بحث من طرف الشرطة، بالمالية، بالعتاد، "بالأدبيات" - مناشير، نداءات، بيانات، صحافة - كل هذه المهام إذن، قد أوكلت إلى أصدقاء فرنسيين، معادين للاستعمار، وإلى أجانب منتصرين لقضيتنا. غير أنهم كانوا يشكلون أقلية قليلة.

عند وصولي إلى باريس، كانت اللجنة الفدرالية، قد توصلت بعد إلى ربط اتصالات مع بعض الأصدقاء الفرنسيين، الذين سعوا لتقديمنا العون بشكل أو بآخر. غير أننا، وللأسف، لم نكن قادرين على الزج بهم في المواقع الأمامية، ليس لعدم

ثقتنا بهم، لكن لاعتبارات أمنية، إذ كانت تلك الشخصيات بعد معروفة في الأوساط البوليسية. وهكذا، فإن موريس بارات، الذي يحظى إخلاصه وقناعته بعدالة قضيتنا بكل تقديرنا واحترامنا، والذي انتقل لتحقيق استجوابات مع المجاهدين، قد ألقى بنفسه في قلب العاصفة. كذلك كان الشأن بالنسبة لزوجته دونيز (Denise)، وبالنسبة لناس آخرين كانوا ينشطون في المجالات الإعلامية. كان علينا أن نلتزم بأقصى ما يمكن من الحذر في علاقاتنا بهم، لأنهم يشكلون، عن غير قصد منهم، حبالا أكيدة، يمكن أن توصل الشرطة إلى قلب تنظيم جبهة التحرير الوطني في باريس. بدأتُ إذن باجتناب كل مقاربة.

شبكة جانسون

بعد الاحتياط باتخاذ أقصى ما يمكن من حذر، تم لي الاتصال الأول مع "فرنسيس جانسون". قبل مغادرة بولحروف، في جويلية 1957، قدم لي صديقا له، دون أن يحدد لي هويته. بعد محادثة قصيرة، سألته إن كان "هذا السيد" يرغب في النضال [معنا]، ويريد أن تسند إليه مسؤولية ما.

"ألم تتعرف عليه ؟ إنه فرنسيس جانسون، وليس في نيته أبدا أن يقوم بشيء مما تظن.

– هكذا إذن ! كنت أخاله جزائريا !". كنت قد قرأت بالطبع "الجزائر الخارجة عن القانون" (L'Algrieé hors-la-loi)، المحرر من طرف كوليت وفرنسيس جانسون، غير أنني لم أتعرف على صورة هذا الأخير. اتفقنا على عقد لقاء جديد، نتحدث فيه، على انفراد، لمدة أطول. بعد التطرق إلى ما كان أحدنا ينتظره من الآخر، دار الحديث عن مساكن لبعض الإطارات، و"ملاذ" لبعض المستهدفين بملاحقة الشرطة، وعن مشكلة نقل الأموال والرجال، وأيضا عن توزيع أدبياتنا. لقد حرصنا منذ الوهلة الأولى، على تأكيد التفاهم في أن يظل تدخل أحبابنا منحصرا في حدود تقديم السند لسياسة الاستقلال التي تحددها وتسيرها جبهة التحرير الوطني.

ظلت علاقاتنا سليمة لم يشبها أي كدر، إلى غاية الاستقلال. وكنا نلتقي في مناسبات عديدة.

بعد هذا اللقاء الأول التشاوري، شرعت الفدرالية في تعاون مثمر مع شبكة جانسون. وفور تعزيز هياكلها، تم تقسيمها إلى فروع نشاط عديدة: فرع الإسكان، وفرع الأسلاك المكلفة "بالتمرير"، من أجل الدخول إلى فرنسا والخروج منها عبر الحدود، والفرع المكلف بنقل الأموال.

عند مقدمي إلى فرنسا، وجدت أن الآلية التي من شأنها أن تحل المشكل الشائك المتمثل في نقل المبالغ المالية المتحصل عليها من الاشتراكات، نحو الخارج، قد تم ضبطها بعد. ومع ذلك، فقد كان علينا أن نحسن أداءها باستمرار، تبعا لتزايد المبالغ التي ينبغي تحويلها، مما استلزم وضع هياكل متطورة أكثر. فكان على شبكة جانسون أن تساهم في ذلك بقوة.

إن قصر الحديث، عند التعرض لذكر شبكة جانسون، على "ناقلي الحقائب"، معناه التغاضي عما هو أعمق من ذلك، فيما يتعلق بمهام جانسون. إن نقل الطرود أمر مهم حقا، غير أن إقناع الرأي العام بما تتعرض له الشعوب المستعمرة من مظالم، وبعدم جدوى الحرب الدائرة في الجزائر، هو أمر أساسي أكبر. لقد كانت الجهود التي بذلها جانسون في إطلاع الرأي العام على واقع هذه الحرب، تستحق أكثر من مجرد التقدير. فعلاوة على إنجاز كتب، مثل "الجزائر الخارجة عن القانون" أو "الحرب التي نتبجح بها" (Notre guerre)، فقد كان مصدر الهام للعديد من المقالات الصادرة في "الأزمنة الحديثة" (Les Temps Modernes) ومجلات ملتزمة أخرى، مثل "الحق والحرية" (Vérité et Liberté). قامت الشبكة بإصدار دورية بعنوان "الحقيقة الهادفة" (Vérité Pour)، كانت تقوم بجمع كل الأخبار التي تم السكوت عنها، كان جانسون محررها الأساسي. لقد كان للتصريحات التي أدلى بها أثناء "محاكمة شبكة جانسون"، بالمحكمة العسكرية في "شيرش ميدي" (Cherche-Midi)، بباريس، وزنا ذا أهمية كبيرة، خاصة عند قيامه بتحرير وثيقة

التضامن التي وقع عليها جان بول سارتر، والتي تحمّل الفيلسوف مسؤوليتها. بعد أن حكم عليه غيابيا بالسجن لمدة عشر سنوات، تجرأ جانسون على عقد ندوة صحفية سرية في قلب باريس، والتي تسببت جوانب الإصرار فيها في إثارة فضول الإعلام. وقد بلغ العبث أوجه، حين صدر الحكم ضد جورج أرنو (Arnaud Georges)، الذي حضر الندوة، بتهمة "عدم الإخبار عن أشرار"، لأنه لم يقم بإخطار الشرطة، أثناء استقبال جانسون للصحفيين. لم يفت على الصحافة أن تتخذ ذلك موضوعا لسخرية تم التشهير بها بشكل واسع. تفطن الناس تدريجيا لعبث ما كان يتغاضى عنه خلف عبارة "أحداث الجزائر"، وكيف أنها عبارة نفاق، القصد منها التستر عن الطبيعة الحقيقية للحرب الكولونيالية.

أما بخصوص عملية تمرير الرجال نحو البلدان المجاورة، فسيتم ضبطها فور نهاية 1957، ثم تطوير أساليبها في السنوات الموالية. تعلق الأمر، في البداية، بالعبور خلسة، عبر أسبانيا. لقد طورنا تقنية ذلك في ربيع 1958، حين قمنا بإرساء شبكات أخرى نحو ألمانيا، وسويسرا، وبلجيكا. لقد عمل فرع أسلاك المرور، ضمن شبكة جانسون بإحكام تام، طيلة خمس سنوات، حيث تم التمرير عبر الحدود الألمانية والبلجيكية والأسبانية، دون حادث يذكر.

لقد تم وضع هذا السلك، بعد موافقتي عليه، من طرف جانسون، الذي أوكل مسؤوليته إلى صديق طفولته: "جاك فينيس" (Jacques Vignes)، الملقب في السرية ب "دانييل" (Daniel). عقدنا أول اجتماع ضمنا، نحن الثلاثة، بالجنوب الغربي لفرنسا في ماي 1958. كان دانييل مشتهرا بالدقة والصرامة، فقد قام بتنظيم طريقة للتهريب، محض فرنسية في أول الأمر، ثم قام بعد ذلك، بدعمها بواسطة رفاق بلجيكيين، سويسريين، وغيرهم. طبعا لم أكن أعرفهم جميعا. فقد فَرضت عليّ مقتضيات الأمن، الاكتفاء بمعرفة المسؤولية عن الشبكة، خاصة فرانسيس ودانييل. سيعمل ضمن الشبكة أيضا شخصيات معتبرة، منها "رهبان عماليون" من أمثال: داوزني (Dawzni)، مانيين (Magnin)، شيز (Chaise) وشخصيات أخرى

أمثال سيسيل ماريون (Cécile Marion) وهيلين غينا (Héléne Géunat). لقد قدم الجميع للقضية الجزائرية مساهمة عفوية غير مشروطة.

غير أن هذه الشبكة لم تكن الوحيدة. فعلى صعيد التراب الفرنسي، توفر جميع المسؤولين (قادة الولايات، والمناطق، والنواحي، والقطاعات) على شبكات الدعم المحلية، الخاصة بهم، كانت تكلف أساسا بمهام الإسكان، والاتصالات الداخلية (نقل الأموال، والمناشير، والجرائد، وكثيرا ما تكفلت أيضا بنقل مناضلينا). لم نكن نعلم بوجود هذه الشبكات "المحلية" إلا بعد الإعلان عن تفكيكها، عندما تقوم الصحافة بحملات التنديد "بتواطؤ الخونة المعادين لفرنسا، مع الثوار". وفي الوقت الذي كانت فيه الشبكات المحلية تعمل باستقلالية تامة، ولم تكن مرتبطة بينها، ولا مع المستوى الوطني، فقد كانت شبكة جانسون تعمل باتصال دائم باللجنة الفدرالية. كانت تشرف على مجموعة مندسة عبر كافة التراب الفرنسي، وقامت بتوسيعها إلى بلجيكا وألمانيا. كان أصدقاؤنا الفرنسيون هم الذين يتولون، في الواقع، مهمة تعبئة البلجيكيين والألمان، وتكليفهم بالتدخل عند أداء المهام التي تتم ببلدانهم. كان وفي وسع شبكة جانسون أيضا أن توظف الإمكانيات المتوفرة لديها، عندما نلتمس منها أن تساعد شبكة تابعة لمنطقة ما، أو شبكة محلية في عمليات العبور عبر هذه الحدود أو تلك.

لنعد إلى الحديث عن جانسون بالذات. لقد تحقق تواصلنا الإنساني بسرعة كبيرة، فتأصلت بيننا صداقة عميقة، رغم اختلاف مساراتنا، باعتباره مثقفا ينتمي إلى أوساط كبار الفلاسفة، على غرار جان بول سارتر، سيمون دو بوفوار، كلود بودي، (Claude Boudet) جورج أمادو (George Amadou) وغيرهم؛ وباعتباري مناضلا ينتسب إلى ماض من النضال الوطني السري، ومقيما سابقا في السجون الكولونيالية، فربط بيننا العمل المشترك حبالا من علاقات متينة. كان جانسون متأثرا بصفة أخص بالأبعاد التقدمية والشمولية التي كانت الثورة الجزائرية تطمح إلى تطويرها في ذلك الوقت. يبدو بأن القرارت المنبثقة عن أرضية مؤتمر

الصومام، قد ألفتت إليها اهتمام الكثير من المثقفين، ومن بينهم جانسون بصفة أخص، مما سهل أقامة علاقاتنا الأولى. كما توسعت نظرتنا للمستقبل وتحددت بدقة أكبر بفضل الاتصال به. وقد تعلم أعضاء شبكته منا مختلف القواعد التي تضبط العمل السري، من سرية، وفصل بين الخلايا العاملة...، باختصار، مختلف المعطيات التي تمكن من إنجاح تنظيم مجبر على العمل وهو في حالة إخلال بالقوانين السائدة. لقد عملت علاقاتي بفرنسيس، وبصفة أعم بكافة أعضاء الشبكة، على إحالتي إلى الصورة التي كنت أتخذها عن فرنسا، في صغري، والتي تعود إلى 1789، وما كنا نقرأ عن ذلك في الكتب المدرسية. لقد كنا نواجه في الجزائر استعمارا رجعيا شرسا، غير أنه وجد فرنسيون كانوا يحاربونه إلى جانبنا، مجازفين بذلك بفقدان حريتهم. كان ذلك بالنسبة إليّ أمرا هاما، إذ لم يسبق لي أن التقيت في الجزائر مع فرنسيين من تلك النوعية. مع جانسون، لم يكن هناك أي مجال لغموض. كانت جميع أمورنا شفافة ناصعة. حدث أن تحدثت معه مرارا وساءلته عن الأسباب التي دفعت به إلى اعتناق قضيتنا والالتزام بجانبنا. أدركت مدى الأهمية التي تمثلها بالنسبة إليه المحافظة على المثل التي صنعت بلد حقوق الإنسان، المثل التي أشعت مفهوم الحرية والعدالة إلى جميع أصقاع العالم، والتي احتفظت بها الشعوب الرازحة تحت السيطرة، حية في الأذهان. لقد صرح لي هو شخصيا بذلك: "لست معكم باعتباري مناضلا في الجبهة، وإنما وفاء لفرنسا الخالدة، ولمثلها في الحرية والعدالة والديموقراطية." هي أمور شفافة واضحة بحق.

كان جانسون على علم بأن الحرب سوف تنتهي عاجلا أم آجلا. كان حريصا على أن لا يرى الجزائريون في الفرنسيين أعداء دون تمييز. كان عليه أن يحضّر لهذا المستقبل.

وإذ أقوم بسرد تلك الأحداث اليوم، فإنني أشاهد قدماء شبكة جانسون، وقد وجهت لهم دعوة أخوية لزيارة الجزائر، يستقبلون من طرف الصحافة والإذاعة،

ويكرمون من طرف الجميع. من حسن صنيع الأقدار أن تتمحي الذكريات المشؤومة التي خلفها كل من ماسو (Massu)، أوساريس (Aussaresses)، بابون (Papon) وغيرهم، بتوفر فرنسا على مثقفين أمثال فرنسيس جانسون الذين التزموا معنا بمكافحة الاستعمار الفرنسي.

شبكة كوريال (Curiel)

من المعلوم أن الإعانات المقدمة لنا من طرف أصدقائنا من فرنسا ومن غيرها من البلدان، تأتي من مصادر مختلفة، غير أن أكثرها فعالية، هي شبكة جانسون وشبكة كوريال. لقد تشكلت هذه الأخيرة، بعد تشكيل شبكة جانسون، وأحيانا من عناصر كانت تابعة لها. كانت الشبكة مشكلة أساسا من رجال ومن نساء ينتمون إلى اليسار السياسي. كان كوريال يتكفل في بعض الأحيان بمهام التمرير عبر الحدود، غير أن نشاطه الأساسي كان يتمثل في تحويل الأموال من فرنسا إلى الخارج. كان هنري كوريال الرجل الأنسب لمثل تلك المهمة. فباعتباره ابنا لأحد رجال البنوك في الإسكندرية، وشيوعيا مصريا، فقد أجبر على اختيار المنفى من طرف نظام عبد الناصر، غير أنه ظل على اتصال بالمسؤولين السامين في عالم البنوك، وقد ارتبط بها بفضل أصوله العائلية. لم يكن في وسعنا إذن أن نجد مرشحا أكثر كفاءة منه للقيام بالمهمة.

كانت الأموال التي يتم جمعها شهريا من كافة الولايات الفرنسية، تصل إلى باريس، حيث تتم عملية حساب أولية. بعد القيام بعملية حساب ثانية، تتم المراقبة والتصريح بمصداقيتها بعد التثبت من موافقتها لما ورد في التقرير المالي، بحضرة المسؤول المالي، ممثلا للجنة الفدرالية. وبمساعدة أحد أعضاء الشبكة، يقوم هذا الممثل بإيداع الأموال في مكان مركزي، حيث تخضع من جديد لعملية حساب بحضرة ممثل البنك الذي يقوم بتسلمها. تودع الأموال في باريس، ثم تتواجد، بعد يوم أو يومين من ذلك، في مكان ما خارج التراب الفرنسي، وعموما في جنيف. عندما قمنا بأول التحويلات الهامة عن طريق شبكة جانسون، لم نكن نعلم أن

عناصر من جماعة كوريال، كانوا يتكفلون بمهمة التحويل بالذات. لقد تم اكتشافنا لهم على إثر حادث تسبب في استنفارنا. لقد أوقفت الشرطة، شخصا مشتبها فيه في نظرها. ومع ذلك، فقد كانت تجهل انتماءه إلى شبكة جانسون. توخيا للحذر، قررنا اللجوء إلى خدمات شبكة أخرى، من بين الشبكات التي كنا قد احتفظنا عليها كذخيرة بديلة. عندها أخبرنا بوعزيز بأن كوريال قادر على التكفل بذلك التحويل. استنجدنا به، فتمت العملية بكل سلام. عندما قمنا بتغيير شامل للشبكة بعد إلقاء القبض على أحباب جانسون في أفريل سنة 1960، تبين لنا في نهاية المطاف أن نفس البنك ونفس الأشخاص كانوا يقومون بتلك العمليات. ونظرا للفواصل الموجودة بين الخلايا العاملة في الميدان، فإن اليد اليمني كانت تجهل ما تقوم به اليد اليسرى، وكانتا في الواقع تتكفلان بنفس المهمة. تم إلقاء القبض على هنري كوريال في وقت لاحق، في أكتوبر سنة 1960، غير أن عمليات التحويل قد استمرت بكيفية عادية أثناء مقامه في السجن. المهم في ذلك، هو أنه قد ربط اتصالنا بالبنك. كان الشخص المعين من طرف الفدرالية على تسليم الأموال "للسيد س"، يجد دوما نفس الشخص الذي استمر في أداء مهمته دون أية متاعب. لم يتم تجميد شبكة كوريال بعد إلقاء القبض على هذا الأخير. لقد التحق أعضاؤه بكل بساطة بشبكة جانسون. وقع نفس الأمر، عندما وقع البحث على جانسون، إذ تواجد العديد من عناصره في شبكة كوريال. كان من مصلحة الفدرالية أن تتكامل الشبكتان، مع التمسك بالالتزام التام بقواعد العمل في السرية.

غير أن ذلك لم يمنع حدوث نوع من المنافسة بين الهيكلين. صحيح أن جانسون، قد بدا لنا مستاء بعض الشيء لمعاينة أهمية الأبعاد التي اتخذها كوريال، في الوقت الذي كان فيه شخصيا، مجبرا على الاستراحة لبعض الوقت. فبعد أن انكشف أمره تماما بالندوة الصحفية السرية التي عقدها، فقد كان عليه أن يغادر فرنسا ويقطع كل صلة بذويه. لقد اقترحت عليه الفدرالية ذلك، فوافق عليه. مهما يكن من أمر، فقد سارع كوريال إلى تعبئة رفاق جانسون، الذي لم يرقه هذا التصرف بالطبع. اجتمعنا بكوريال مرات عديدة لمحاولة تسوية تلك الخلافات. لقد تعززت شبكة

كوريال بعد ذلك، وتكفلت بمهام أخرى غير تحويل الأموال، مقدمة أيضا مساعداتها في الاتصالات والإيواء. غير أن علاقاتي بكوريال كانت مقتضبة عموما، لأنني لم أكن متيقنا من عدم احتمال اصطدام آرائنا السياسية.

يقال إنه كانت يطمح إلى استعمال شبكته من أجل إنشاء تيار سياسي للضغط على الحزب الشيوعي الفرنسي. لم يكن ذلك بالأمر المستبعد. فباعتباره شيوعيا أمميا، فقد كان يطمح لتأسيس حزب شيوعي يخضع لمواصفاته، أي عادلا ومقاتلا. كان يرى بأن الحزب الشيوعي الفرنسي لم يعد حزبا ثوريا، وفيا لمبادئه الأساسية. لم تتح لي، من جهتي، أية فرصة للتحدث عن الموضوع معه. كنا ننتظر منه مساعدة عملية فقط، ولم يسَعَ رفاقُه أبدا إلى مقاسمتنا تحليلاتهم السياسية، ولا أن يقدموا لنا نصحا معينا يتعلق بعملنا في فرنسا. لقد تصرف كل منا، مع الاحترام التام لاستقلالية الآخر.

باعتباره، موضوعيا، رجلا ذكيا جادا، حاسما، حريصا على تبليغ آرائه، ومرنا إلى حد التواضع من ناحية الشكل، فقد كان كوريال يتصف بفعالية نادرة النظير. رغم كونه مناضلا يساريا، شيوعيا، وكان يصرح بذلك جهرا، فإنه كان يبدي استعداد دائما للحديث والتبادل. كان يجتنب المواجهات العنيفة، ويتحدث بصوت هادئ، بتحفظ بل وبخجل وتهيب يلاحظه من لم يكن على اطلاع بالطاقة الكبيرة التي يختزنها ويحسن التحكم فيها. وبفضل الاتصالات التي أقامها في فرنسا، وعلاقاته الهامة في أوروبا وفي بقية أنحاء العالم، فلا مراء في كون كوريال رجلا ذا قدرة معتبرة.

مهما يكن من أمر، فقد كان رجل سلم. كانت أصوله اليهودية، مع مولده في مصر، وأيديولوجيته الشمولية، كلها معطيات رشحته لأن يكون الشخصية الملائمة للمساعدة على إيجاد حل عادل ونزيه للصراع الإسرائيلي العربي. يبدو لي أن تلك القناعات كانت ترتسم له في الآفاق البعيدة – بقطع النظر عن عمق إيمانه بالمبادئ الشيوعية – ولم تكن غريبة عن التزامه بالوقوف إلى جانب الجزائريين.

شبكة رابتيس (Raptis)

وفاء لمبادئها، فقد أظهرت الأممية الرابعة مبكرا تعاطفا فعالا مع المقاومة الجزائرية. لقد تم اللجوء إلى طلب خدمات شبكته، من أجل الحصول على أوراق مزورة، بطاقات هوية وغيرها من الوثائق. الواقع أن تلك الخدمات لم تشكل ضرورة ملحة، إذ تتوفر الاتحادية على مصالحها الخاصة بالطباعة. غير أن ذلك لم يمنع بابلو رابتيس وجماعته من تقديم مساهماتهم في مجالات عديدة، دون حدوث أية مشاكل، إلا في قضية أوراق "العملة المزورة" ل أوسنابروك Osnabruck التي ستطرح لاحقا، وحيث تورط فيها رابتيس شخصيا[1].

لقد تعكر صفو الثقة التي وضعنا في الشبكة، قبل حدوث هذه القضية، بسبب مقدم شخص يدعى أوليفيي (Olivier) من بلجيكا. تعلق الأمر برجل من أصل فرنسي، كان يدعي أنه يمتهن الصحافة. أتصل كما قال، بأحد المسؤولين في الشبكة البلجيكية لمساندة جبهة التحرير الوطني، من أجل الحصول على أوراق هوية مزورة. كان يدعي أنه ملاحق من طرف الشرطة الفرنسية بسبب علاقاته بالجبهة. وكبيان عن حسن نيته، فقد عرض للمسؤول البلجيكي، صورا فوتوغرافية، تم أخذها بالمغرب، وكان بحضرة مناضلين معروفين في جبهة التحرير الوطني. وبعد أن وثق به المسؤول، رافقه مباشرة إلى أمستردام، حيث صنع له أحد أعضاء الأممية الرابعة، أوراق هوية. بعد ذلك، توجه إلينا صديقنا البلجيكي بتقرير عن الموضوع، مرفق بصورة هوية "للصحفي". عندما تبين له أن القضية مستعجلة جدا، فقد اعتقد بضرورة الاستجابة للطلب، دون حاجة إلى معلومات مسبقة. عند رؤية الصورة، كانت المفاجأة كبيرة بالنسبة إلي، حين تعرفت على المزعوم "أوليفيي" الذي سبق أن التقيت به في المغرب عند الأستاذ فصلة. حكى لنا وقتها أنه قد تم

---

1. لقد لجأت مصالح الأممية الرابعة إلى التماس خدمات أحد التقنيين الهولنديين، كان يدعى هوبيرتوس هومب (Hubertus Hompe) فتبين بأنه كان مخبرا للشرطة الهولندية في قضية صناعة أوراق النقود المزورة في Osnabruck في ألمانيا. تم إلقاء القبض على رابتيس شخصيا في هذه القضية.

طرده من الجزائر، بعد أن ألقي القبض عليه وسُجن في وهران، بسبب مواقفه المؤيدة لجبهة التحرير الوطني. أدعى بأنه كان شاهدا على أشياء مريعة، أثناء مدة سجنه. كما ادعى بأنه قد حضر في ساحة السجن، بحضرة العديد من المساجين، مشاهد إعدام مباشر من غير محاكمة. بعد استعلامنا عن تلك الأمور الخطيرة لدى مناضلين ومحامين من وهران، لم يكن أحد منهم على اطلاع بها. عبرت للأستاذ فصله، عن انطباعي بخصوص هذا الشخص. كنا نشك في كونه عونا في المصالح الفرنسية، كان يسعى للتسرب في صفوف جبهة التحرير الوطني.

وبالفعل، بعد صدور أمر بتفتيش مقر الأممية الرابعة، بعد وصول المزعوم أوليفيي، وجدت الشرطة الهولندية فيه وثائق سرية للجبهة. فما هي طبيعة تلك الوثائق؟ هي كما يلي: لقد رغب أحد الوزراء الخمسة الموقوفين في فرنسا، أن تقدم له توضيحات بخصوص سير "مجلس المحامين" الذي كان ينشطه في ذلك الوقت كل من الأساتذة: عبد السلام بن عبد الله، مراد أوصديق، فيرجيس وبن ديمراد. وجهت له الفدرالية في موضع سجنه برقية سرية، لا يمكن تفكيك رموزها إلا بالحصول على جدول مرقوم. غير أن رابتيس الذي مر وقتها من ألمانيا، أخبرني أن في وسع زوجته أن تتكفل بالمناسبة، بحمل البريد وهي في طريقها إلى باريس. بعد تقليب النظر، بعثت له بالجدول المرقوم، في ظرف مغلق وموقع عليه، مع علمي أن هذا المفتاح لا يمكن أن يصلح لشيء، في غياب نص الرسالة. غير أنه تبين، بأن النص المذكور، قد مر على يد أحد أعوان الاتصال التابعين لرابتيس. بعد اكتشاف البرقية من طرف الشرطة الهولندية، تم إلقاء القبض على محامي المجمع، مما أعطى للصحافة التابعة لجهات معينة، فرصة للتبجح. تم سجنهم في محتشد لارزاك (Larzac)، باستثناء فيرجيس الذي تمكن من الهروب إلى سويسرا.

كان علينا إن ننتبه إلى بداهة ما وقع: لقد قام الأشخاص المكلفون من طرف رابتيس بربط الاتصال الضروري لتحويل البرقية والجدول، باستخراج نسخة من تلك الوثائق السرية، وقاموا بتفكيك جزئي لهذه الأخيرة، واحتفظوا بها في

أمستردام. لقد لعب رابتيس في نظرنا في القضية دورا غامضا. والأخطر هو أن احتفاظه بوثائق في مقره الرئيسي، المستهدف بشكل خاص بمراقبة جميع الشرطة الأوروبية، يعتبر نقصا فادحا للجدية.

كان واضحا بالنسبة إلينا، أنه يجب أن نظل دوما يقظين، عند الاستعانة بشبكة الأممية الرابعة، خاصة أن التوجه التروتسكي في فرنسا كان منقسما إلى تيارين كبيرين متعاديين: البابلوين (les Pablistes نسبة إلى بابلو، وهي تسمية مستعارة لرابتيس) واللمبرتستيين (أتباع لامبير). وقد انتصر هؤلاء للمصاليين.

ما قدمته الشبكات من خدمات

كانت تربط مسؤولي الشبكات بالفدرالية علاقة ثقة عمياء. ولا مراء في كونهم قد ساهموا بخدمات جليلة في كفاحنا. تميزت صفوفهم بحساسيات مختلفة. هناك أولا الشيوعيون الذين تخلوا عن حزبهم لأسباب مختلفة. كان الحزب الشيوعي يعيش دوما تحت هاجس صدور قرار حله بالإكراه، لذا، فعندما يتبين له أن أحد مناضليه قد قدم لنا مساعدة مهما قل شأنها، فإن الحزب يقوم فورا بسحب بطاقة الانخراط منه، خشية أن يتهم بالتواطؤ مع جبهة التحرير الوطني. كنا نعدّ أيضا في صفوف المنتمين إلى شبكات الدعم، شخصيات لبرالية، من مسيحيين كاثوليكيين وبروتستانتيين، ويهود، ومفكرين أحرار، وقدماء المقاومين للنازية، وآخرون أيضا لم يكن لهم أي انتماء سياسي ولا ارتباط حزبي. نفس النوعيات من الأنصار، وجدت أيضا، خارج فرنسا، في كل من بلجيكا وألمانيا وغير ذلك. كان الواقفون إلى جانب الجزائريين مقتنعين بأن كفاح الشعوب المستعمرة، يدخل في إطار من العدالة، قصد حصولهم على حريتهم المسلوبة. مع العلم أن معظمهم، قد عاش التجربة المريرة أثناء الاحتلال النازي.

من المسموح لنا أن نشير إلى أن الفدرالية لم تكن لتؤدي مهمتها بمثل تلك الفعالية، لولا سند الشبكات. كانت ستواجه عقبات جمة، لن تكون مستعصية عن

الحل بكل تأكيد، لكن ستشكل متاعب حقيقية. كما لا ينبغي أن يغيب عن أنظارنا أن فعالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، مشروطة بالسرية، وهذه الأخيرة مرتبطة بالدعم المتوفر في عين المكان، من هياكل مكلفة بإيواء الإطارات، بتنقل المسؤولين، ومرورهم عبر الحدود. كما لعبت الشبكات دورا لا يمكن تقدير قيمته في تحويل الاشتراكات – التي تصل مبالغها إلى عدة مئات الملايين شهريا – والتي ينبغي نقلها من المناطق الداخلية إلى باريس، ثم من باريس إلى ما وراء الحدود.

لقد قام أصدقاؤنا بنقل الأسلحة في سيارات مهيأة خصيصا لذلك، حتى وإن كانوا يجهلون ذلك في معظم الأحيان. كانت السيارات تنطلق من ألمانيا إلى باريس، حيث يتم إفراغ حمولتها "من السلع الثمينة"، من طرف فريق آخر، في غياب السائق. كان على هذا الأخير أن يعود إلى المكان المذكور، غدا صباحا. تسلم له السيارة من جديد بعد أن أفرغت من حمولتها، لكي يعود بها إلى مكان الانطلاق في ألمانيا. وهكذا، لم يكن هناك أي اتصال بين حلقة السلسلة وحلقة أخرى.

لقد تعرضت هذه النسوة وتعرض هؤلاء الرجال، وكانوا شبابا في كثير من الأحيان، من "حملة الحقائب" ممن أريد أهانته، في كثير من الحالات لحملات التنديد بهم بغية دفعهم إلى هامش الأمة، من طرف 'المجتمع الفرنسي الذي يفكر كما يجب". وبالرغم من شرفهم المداس، فقد كانوا يمثلون أولا وقبل كل شيء "حملة الأمل" في استتباب تفاهم أمثل بين الشعوب، وفي حلول احترام متبادل مخلص ونزيه.

مساهمة فردية

خارجا عن الشبكات المذكورة، فقد شكل أدولف كامينسكي (Kaminsky Adolphe) – الذي يلقب ب"جو" في السرية – قد شكل فرقة محدودة العدد لكن فعالة. يعتبر "جو" شخصية تميزت في الحياة بمسار كثير التقلبات، لقد مارس لمدة طويلة صناعة الأوراق المزورة؛ وهي مهنة اكتسبها أثناء المقاومة في فرنسا، الخاضعة للسيطرة الألمانية. فباعتباره عدوا لدودا للنازية، فقد عمل بفضل

ممارسته الفنية، على مساعدة وطنيين يهود وشيوعيين على الإفلات من مخالب البوليس الألماني. لقد اتصل بجبهة التحرير الوطني بواسطة أحد أعضاء شبكة جانسون، قبل وصولي إلى الفدرالية. تبين بأن الخدمات التي قدمها كان جليلة، وذات نفع منقطع النظير، في صناعة جوازات السفر، وأوراق التعريف، والأوراق النقابية، والترخيص الإداري بالخروج من الجزائر، ورفع تدابير الحبس، الخ. لم يتم التعرف أثناء التفتيش أو المراقبة البوليسية على جوانب التزوير في أية وثيقة من الوثائق المتخرجة من أيدي صديقنا "جو" الماهرة. لقد عمل "جو" مباشرة معنا، من ديسمبر 1957 إلى غاية نهاية الحرب، سنة 1962. كانت لي فيه ثقة تامة، وظلت علاقاتنا ممتازة بعد ذلك. بعد الاستقلال، أسندت له مهمة تسيير مدرسة التصوير التابعة لشركة "سونتراك" في الجزائر. لقد عاش فيها لمدة ست أو سبع سنوات، وتزوج بابنة من الجنوب الجزائري، وأنجبا كثيرا من الأولاد. ظل "جو" وفيا في صداقته للجزائر المستقلة.

مساندة البلدان المتاخمة لفرنسا

لقد اشتملت الهيكلة التنظيمية التابعة لفدرالية فرنسا، في البلدان الواقعة في حدود هذه الأخيرة، على منطقتين في بلجيكا، وثلاثة مناطق في ألمانيا: واحدة في منطقة "سار"[2] وواحدة في سويسرا.

بحكم توفر حدود بلجيكا على ممرات عديدة، نحو شمال فرنسا ونحو جنوب ألمانيا، فقد ساهم سكان هذا البلد بشكل معتبر في مختلف عملياتنا الكفاحية. وبحكم انتماء معظمهم إلى اليسار، وقناعتهم العميقة بصواب ما يقومون به من مجهود وضرورة المضي إلى الأمام في تقليص الفوارق بين الشمال والجنوب، فقد ناضل أحبابنا البلجيكيين بصدق من أجل وضع حد للهيمنة الكولونيالية. وبفضل التزامهم باتباع للتعليمات الصادرة من إدارة الفدرالية، فقد قدموا لنا مساعدات

2. تم ضم منطقة "سار" إلى ألمانيا الاتحادية سنة 1957.

فعالة، سواء من حيث العتاد، أو في الدفاع عن مساجيننا. أوكلت مهمة الدفاع عن مساجيننا في بلجيكا أو في شمال وشرق فرنسا،، بل وأحيانا في الجزائر، إلى مجمع من المحامين البلجيكيين الشباب، من أمثال الأساتذة: سيرج مورو (Serge Moureaux)، ولوقا سمارهاوسن (Luc Sommerhausen)، ومارك دو كوك (Marc de Kock)، وأندري ميرشي (André Merchi) وسيسيل درا (Cécile Draps). رغم مجازفتهم بالتعرض لكل المخاطر الناجمة عن مثل ذلك الالتزام، فقد عملوا، بفضل مساعدة العديد من الأصدقاء الآخرين لثورتنا، من أمثال سوزي وأندري ثوي (Suzy et André Thuy)، على تنظيم شبكات في فرنسا، ساهموا في أخفاء ومعالجة لاجئين جزائريين، اجتازوا الحدود البلجيكية الفرنسية سرا. لقد وضعوا تحت تصرفنا ملاجئ لمناضلينا، وسهلوا بذلك مختلف الاتصالات واللقاءات. أذكر أننا عقدنا اجتماعا في بروكسيل، مع ستة أو سبعة مسؤولين، في مسكن الزوجين مورو (Moureaux). احتاطت هنريات (Henriette) بتوفير كل شيء، كي تسمح لنا بالإقامة في نفس المكان لعدة أيام، وتجنيبنا التحركات التي قد تتسبب في لفت أنظار الشرطة المتربصة دوما بأدنى حركة مريبة.

من أجل التمكن من القيام بعمل إعلامي لدى الحكومة البلجيكية، المنحازة وقتها بشكل واضح للمواقف الفرنسية، فقد أنشاء المتعاطفون البلجيكيون لجنة للسلم سنة 1958. كان جورج لابيرش (George Laperche)، وهو أستاذ مادة التاريخ في مؤسسة كائنة قرب مدينة لييج، يناضل في هذا التنظيم، فذهب ضحية انفجار طرد مفخخ، أعد له من طرف المصالح السرية الفرنسية (اليد الحمراء)، التي ارتكبت أيضا عمليات في ألمانيا. وقد نجا أستاذ آخر، في اللحظات الأخيرة، من عدوان مماثل في بروكسيل. في نفس الفترة، تم اغتيال الطالب الجزائري أكلي عيساوي، عضو جبهة التحرير الوطني. لقد تسببت هذه الأحداث في إثارة استياء بلجيكا برمتها. ورغم المخاطر، فقد كان بوسعنا الاعتماد على العديد من الأصدقاء البلجيكيين ممن وقفوا إلى جانب حق الشعوب في الاستقلال.

من أجل تحسيس مسؤولي ألمانيا الفدرالية (RFA) بعدالة نضالنا التحرري، فقد نظمنا تجمعات شرح في العديد من المدن الكبيرة في هذا البلد، مثل اشتوتغرت، كولوني، هامبورغ، وبرلين. كان القصد من ذلك السعي هو إلفات النظر للواقع الكولونيالي الذي يعاني الشعب الجزائري منه، وإلى الأساليب اللا إنسانية الممارسة من طرف الجيش الفرنسي في الجزائر، مثل أعمال التعذيب.

سوف نكتشف في الوزير الاشتراكي هانس يورغن ويشناوسكي (Wischnewski Hans Jurgen) مدافعا متحمسا لعدالة كفاحنا التحريري، لقد شكل بلاشستين (Blachstein) نائب مدينة هامبورغ، مع شخصيات عديدة من مختلف الأوساط، لجنة للدعم، مع إنشاء نشرية باللغة الألمانية، سميت بـ "Freies Algérien" (الجزائر الحرة). بهذا تمكن الألمان من الحصول على معلومات أخرى، غير التي كانت تبثها السلطات الرسمية الفرنسية. سنتحصل على مساعدة فعالة من طرف منظمات مثل: الشبيبة الاشتراكية، المنخرطين في التنظيم النقابي DGB (Deutscher Gewerkschaftsbund)، و"Arbeiterwohlfahrt" التابعة للحزب الاشتراكي الديموقراطي، و"الخيرية الكاثوليكية (Caritas catholique) والتنظيم البروتستانتي "Evangelisches Hilfswerk". كانت أوضاع المستشار الألماني كونراد أديناور، تجاه الصداقة الفرنسية الألمانية، جد حرجة. غير أن تواجدنا المتستر كان مسموحا به، شريطة أن نحترم القوانين السائدة في البلد.

لقد أدت الحملات الإعلامية إلى إحداث دفعة من التضامن سوف تمتد بعد ذلك إلى البلدان المنخفضة، وإلى البلدان الإسكندنافية، وإلى غاية الضفة الأخرى من بحر المانش، في المملكة المتحدة، دون أن ننسى سويسرا، البلد المحايد الذي سبق له أن أتخذ موقفه مبكرا من القضية، بإنشائه للجنة تأييد للعمل ضد العنصرية والاستعمار. وقد ظل اتصالنا مستمرا مع هذه البلدان إلى غاية نهاية الحرب، حيث ظلت مقراتنا التي كانت الفدرالية تتكلف بها، موجودة فيها.

الفصل الثالث

إعادة هيكلة الفدرالية
(1962-1958)

تعديل في تشكيلة اللجنة الفدرالية

سوف تتعرض تشكيلة اللجنة الفدرالية لتغييرات هامة أثناء سنة 1958. وهي تعديلات ستعطي ثمارها.

أفرج عن عبد الكريم سويسي مؤقتا بعد أن ألقي عليه القبض بتاريخ 1957، فلم تثبت إدانته، مما جعله يعود إلى شغل وظائفه في اللجنة الفدرالية (المالية، والفرع الجامعي، والودادية العامة للعمال الجزائريين). من جهته أفرج عن منجي، بعد عدة أشهر من إلقاء القبض عليه، فتم تعيينه في مدرسة تكوين الإطارات. بخصوص محمد فروج وعبد الكريم منصوري فسيتم نقلهم الإداري إلى المغرب. وهكذا، بقينا نحن الأربعة: العدلاني،و بوعزيز، وسويسي وأنا. في مارس 1958، تم نقل علي هارون إداريا إلى اللجنة الفدرالية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ. وهذه التشكيلة الجديدة هي التي ستباشر تسيير الفدرالية إلى غاية الاستقلال.

لقد قيل كلام كثير، وكتبت أشياء كثيرة عن الأسباب التي أدت إلى تعديل اللجنة والعوامل التي سمحت لها بالتمتع بالاستقرار والانسجام طوال تلك المدة (من 1958 إلى 1962)، هذا، بالرغم من المخاطر الجمة، من التحديات ومن الصعوبات المختلفة التي كان عليها أن تتصدى لمواجهتها. لذا فقد وجدنا أن من الضروري تقديم بعض التوضيحات المتعلقة ببعض الحالات التي عاشتها الفدرالية السابقة.

حسين ومنجي

كان منجي عضوا في اللجنة إلى أن تم إلقاء القبض عليه في مارس 1958. بعد أن أودع السجن، شُرع في التحضير لمحاكمته. كانت الفدرالية وقتها قد أوكلت مهمة الدفاع عن المناضلين إلى مجموعة من المحامين، تحت إشراف الأساتذين بن عبد الله وأوصديق، الذان كانا يرافعان وفق التوجيهات السياسية المقدمة لهم من طرف جبهة التحرير الوطني. ومن منطلق تشكله من محامين منتصرين للقضية، من ديموقراطيين، ومن مسيحيين وتقدميين، فإن ذلك المجمع كان يسير وفق الخط المرسوم من طرف الجبهة، فيما يخص استراتيجية الدفاع المتبعة. فضل منجي اختيار تكسيي فينيانكور (Tixier-Vignancourt) المحامي المعروف بانتمائه لأقصى اليمين، والذي سيتولى لاحقا مهمة الدفاع عن الجنرال صالان (Salan) وعن كبار المسؤولين في منظمة الجيش السري. ربما أحسن فعلا، لأنه انتزع حريته. غير أن ثقة المناضلين تجاه عضو اللجنة الفدرالية قد تعرضت لزعزعة كبيرة. حفاظا على صورة الفدرالية وصورة منجي، كان من اللازم اتخاذ التدابير المناسبة. تم تعيينه على رأس مدرسة الإطارات، التي أنشئت في ألمانيا الفدرالية. سيظل هناك إلى غاية الاستقلال. عمل إلى جانبه مدرسون آخرون أمثال بلقاسم بن يحيى، وعبد الكريم شيتور (سيشغل الاثنان منصب سفير للجزائر بعد الاستقلال)، كما درس فيها أيضا عزيز بن ميلود وسليم (حسين بوزاهر).

محمد حربي

بعد مغادرة أحمد بومنجل وطيب بولحروف، اقتُرح تعيين محمد حربي - الذي كان يقوم بتنشيط لجنة الصحافة والإعلام رفقة جمع من المناضلين، من بينهم أحمد الحاج علي، ومبروك بلحوسين، وعزيز بن ميلود- [اقتُرح إذن] تعيينه في إدارة الفدرالية من طرف كل من قدور وبوعزيز. التحق باللجنة الفدرالية أثناء صيف 1957. لم أكن أعرفه شخصيا. كانت لي فرصة تقدير خصاله الحقيقية في إطار قيامه بمهامه على رأس اللجنة. بعد مغادرة منجي، كلف أيضا بالاتحاد العام للطلبة

المسلمين الجزائريين، وبالودادية العامة للعمال الجزائريين. كان الأهم هو التكفل بالمهمة بكفاءة. غير أنه تبين لي شيئا فشيئا أن توجهه السياسي، كان مناقضا في بعض الأحيان لخط جبهة التحرير الوطني. فمن حقه، من منطلق كون جبهة التحرير الوطني جبهة، أن يكون له رأيه الخاص به، غير أنه ليس في وسعه التنكر لقوانينها بعد انخراطه فيها. لا يوجد أي شخص مفوض لتعديل استراتيجية القتال المرسومة من طرف جبهة التحرير الوطني. فالانخراط في حركة ثورية، يعني الموافقة مسبقا على النظم التي تضبطها، وتنفيذ تعليماتها. غير أنه انطرح مشكل مع حربي، بخصوص الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، المنظمة التي حلت من طرف الحكومة الفرنسية. عند عودتي من مهمتي في القاهرة، المتمثلة في اللقاءات الدورية مع لجنة التنسيق والتنفيذ، سألت متحيرا عن مصير طلبتنا، فأخبرني حربي بأنهم قد أقاموا بسويسرا. صدمت بذلك، فسألت عن الشخص الذي اتخذ هذا القرار. أكد لي بأنه حاول مرارا إقناعهم بالعدول عن ذلك، غير أنهم قد اظهروا الإصرار على مغادرة فرنسا. لم يبق للجنة الفدرالية بعد ذلك، سوى أن تسجل إصرارهم ذلك، وتقوم بتعيين لجنة مؤقتة بديلة تسير الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وقد كنا مقتنعين بأنهم قد تخلو عن ساحة المعركة. عند سماعه للخبر، عاد أيت شعلال، رئيس الاتحاد، فورا إلى باريس ليقدم احتجاجه لقدور العدلاني مؤكدا على أن إدارة الاتحاد كانت تفضل البقاء في فرنسا لكن حربي قد أمرها بالمغادرة، وكان يلومها بالإصرار على الغرق مع السفينة كما يفعل الربان بباخرته المهددة. عندها قررت مساءلة حربي أثناء اجتماع اللجنة الفدرالية. انحصر رده في قوله: "سوف نستدرك ذلك". غير أنه كان على الفدرالية أن تبرر موقفها تجاه الطلبة، لما حام حولهم من شك غير مؤسس. كان من الضروري تقديمهم كل التوضيحات المتعلقة بهذا الشأن، خشية أن يفقدوا كل ثقة بالفدرالية.

بعد مدة زمنية من ذلك، عقد اجتماع هام للطلبة الجزائريين المتواجدين في فرنسا وفي أوروبا الغربية، في مدينة كولوني بمحضر أعضاء اللجنة الفدرالية - بما فيهم حربي - وكذا المنخرطين في الاتحاد العام للطبلة المسلمين الجزائريين

ومكتبهم. لم يكن مسموحا بأية ضبابية تعتم السير، أو أن نترك الشكوك تحوم حول هذا الشخص أو ذاك. تبرئة لساحة اللجنة الفدرالية، قدمت القضية كما أوردها حربي، وكان وقتها مسؤولا على الاتحاد. من منطلق ثقتنا بأقواله، قمنا بتعيين مكتب مؤقت، نظرا لكون اللجنة المنتخبة قد تخلت عن مهمتها. إزاء التصحيحات التي تقدم بها أيت شعلال ورفاقه، فإن حربي لم يبد أي احتجاج، بل لم تكن له أية ردة فعل. منذ ذلك الوقت، انقطع حبل الثقة الذي كان يشد علاقتنا به. كان الأمر خطيرا، غير أنه لم يتسبب في أية عقوبة.

طرح مشكل آخر مع حربي، بعد عدة أشهر من ذلك. تعلق الأمر هذه المرة، بالعمليات الحربية المقررة في فرنسا، بمناسبة فتح "الجبهة الثانية". صدرت إلينا الأوامر في هذا الشأن من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ، ولم يترك لتقدير اللجنة التنفيذية سوى اختيار الوقت والوسائل. أعلن حربي عن معارضته لتلك العمليات، على غرار ما فعل موريس طوريز (Maurice Thorez) في مؤتمر إفري (Ivry) الذي عقده الحزب الشيوعي الفرنسي، حيث صرح بأن من شأن ذلك أن يحرمنا من دعم الطبقة الشغيلة. ومن منطلق رفضي لمعارضة كل قرار صادر عن لجنة التنسيق والتنفيذ، لمح حربي بأنني أتصرف كدكتاتوري يرفض كل فكرة مناقضة. بل اقترح عقد اجتماع، يضم أعضاء اللجنة الأربعة، في غيابي، كي يحرر تقريرا في شأني موجه للجنة التنسيق والتنفيذ، يندد فيه بتجاوزاتي. أطلعني أعضاء اللجنة على الكلام الذي تفوه به، فرأوا فيه شخصا خطيرا لأنه يحاول زرع الفرقة في صفوف الفدرالية. عندها صدر ونفذ قرار إقصائه من اللجنة الفدرالية.

التحق حربي بسويسرا ثم بتونس. انتقل بعدها إلى مصر، ثم إلى غارديماو، لدى قيادة الأركان العامة. في نهاية الأمر طاف حربي بكافة تنظيمات جبهة التحرير الوطني، واصطدم حيث حل بعدم التفهم. غير أنه كان له فضل الجمع والمحافظة على عدد كبير من الوثائق، التي سمحت له بتأليف كتبه. وهذا شيء إيجابي بالنسبة للتاريخ. شريطة طبعا، أن لا يستعمل المؤرخ مادته من أجل تصفية حساباته الخاصة.

مسعود فدروج

لم أكن أعرف فدروج أيضا. عند وصولي إلى باريس، أعطيت موافقتي على اقتراح تعيينه في عضوية اللجنة الفدرالية. غير أني كنت أجهل خطورة المشكل الذي واجهه باللجنة الفدرالية السابقة. كان فدروج وقتها، مسؤولا في مدينة ليون، وكان عليه أن يوزع نسخا كثيرة من النصوص المتعلقة بأرضية مؤتمر الصومام، وقد تلقاها لذلك الغرض، وطبعت في سويسرا خصيصا للمنظمة. عندما طلب منه إعادة المطبوعات التي لم توزع، أكد بأنه لم يعد في حوزته أي نص من النصوص التي تلقاها. بعد أسابيع من ذلك، تم احتجاز عدد كبير من النسخ أثناء مداهمة للشرطة، تبعها صدور أمر بالتفتيش، مما تسبب في إلقاء القبض على العديد من الأشخاص. كنا هنا بحضرة غلطة مزدوجة، قد تبدو بسيطة أثناء السلم، لكنها لا تغتفر في ظروف الحرب والسرية. سواء كان ذلك عن قصد أم لا، فقد حرم فدروج بقية المناضلين من الإطلاع على نص أساسي، يشكل مرجعيتنا ودليلنا أثناء الحرب. زيادة على ذلك، فقد تسبب تهاونه في ألقاء القبض على العديد من رفاقنا. منذ ذلك الوقت، لم يكن من الممكن أن نضع فيه ثقتنا المطلقة. تقرر إذن نقله إداريا إلى المغرب. يبدو أنه يكون قد خالف أيضا النظم الصارمة المتبعة من طرف جبهة التحرير الوطني، أثناء أداء وظائفه الجديدة، حيث تعرض لعقوبة، وتم توجيهه إلى مخيم لعرايش، حيث تلقى تكوينا عسكريا مدة معينة، وبقي في المغرب إلى غاية 1962.

عبد السلام منصوري

وجهت انتقادات أيضا إليّ، بخصوص عملية نقل إداري آخر إلى المغرب: كان المعني بهذا هو منصوري عبد السلام، الذي لم يكن عضوا في اللجنة الفدرالية. كان يمثل عضوية هامة في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري /الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، قبل 1954. لم يسبق لي أن التقيت به قط في السابق. كان نائبا للعدلاني، فجاء يطلب لقائي من أجل أن يشرح لي بأن تنظيم الفدرالية "مهمة عويصة جدا" وبأن العدلاني لن يكون أهلا لها، وبأنه من الأفيد التفكير في تعويضه

بشخص آخر، الخ. رددت عليه بتهرب. لم أكن وقتها أعرف العدلاني جيدا، غير أنني كنت أقدر بعد خصاله التنظيمية. بعد أيام من ذلك، حاول منصوري إقناع العدلاني بذلك، مكررا سرد "مخاوفه". أخذ العدلاني يشعر من جهته بأحاسيس تنتابه في هذا الشأن، فلمح إلي بأنه متعب، وبأنه يرى بأنه ليس أهلا لتحمل تلك المسؤوليات، وربما كان أصلح في منصب آخر. فهمت رد فعله الذي يمكن تعليله ببساطة: كان منصوري عضوا في اللجنة المركزية للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، في الوقت الذي كان فيه العدلاني مجرد مناضل في قاعدة الحركة. رددت عليه دون تردد: "اسمع لي امليح يا قدور! أنا لم أؤاخذك على شيء. فلا أريد أن أسمع منك إذن، أي شيء. أنك تشغل وظيفتك كما يجب. يوم تتخلى عن ذلك، فسيتم تعويضك بشخص آخر. أنت تعرف أن هذا يصدق عليّ أيضا." تفهم موقفي بسرعة وظلت الأمور على حالها. بعد ذلك، أحس منصوري أن شكوك الشرطة تحوم حوله، فظل منغلقا على نفسه في داره لمدة شهر. أفهمنا بعد ذلك أن وضعيته صارت غير محتملة: فهو لا يقدر على الخروج ولا على العمل. ونظرا لكونه يعتبر نفسه غير صالح، قد "أبطلت قدراته القتالية"، اعتقد أن من واجبه مغادرة التراب الفرنسي. فكرنا في ضرورة نقله إلى المغرب، وهو ما حدث. التحق من جديد بصفوف التنظيم، وبقي هناك إلى غاية 1962. بل لقد تمت ترقيته مسؤولا عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين في المغرب. وخلافا لما أورد حربي من تأكيدات في شأنه، فإنه لم يتعرض لأية عقوبة من طرف الفدرالية.

تلك هي إذن الظروف التي تمت فيها عمليات التعديل التي وقعت في اللجنة الفدرالية سنة 1958. فلا محاباة، ولا عصبية ولا محسوبية. عندما كان الأمر يتعلق بتسيير الرجال، فقد كان هدفنا الدائم، هو أن نعين على رأس الفدرالية مجموعة منسجمة، موثوق بها، في وسعها أن تعمل من أجل انتصار القضية.

اللجنة الفدرالية تواصل القيام بمهامها

ستواصل اللجنة الفدرالية إذن - المشكلة من بوعزيز، وهارون، والعدلاني، وسويسي وأنا -، أداء مهامها إلى غاية تحقيق الاستقلال. في وسعي الآن أن أشهد

على أنها قد أشرفت على سير أمور الفدرالية بفعالية، طيلة أزيد من أربع سنوات، بفضل الانسجام الذي ساد بين أعضائها وحسهم المتطور بأهمية المسؤولية المنوطة بهم. سيفتح الاستقرار والاستمرارية المحصل عليهما، المجال واسعا للفدرالية، أو بالتحديد للهجرة الجزائرية في فرنسا وفي بقية البلدان الأوروبية، لتقديم مساهمة ثمينة وحاسمة في إنجاح القضية الوطنية، خاصة أثناء السنتين الأخيرتين من الحرب. هذا هو العامل الذي يفسر كيف قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1]، أثناء دورته المنعقدة في ديسمبر 1959 جانفي 1960 ترقية فدرالية فرنسا قانونيا إلى مرتبة ولاية، تمثَّل لدى المجلس الوطني من طرف خمسة ممثلين، في نفس المرتبة مع بقية الولايات الستة في التراب الوطني.

لا شك أن المجال مفتوح الآن للتساؤل عن الأسباب التي أدت إلى هذا المسار الموفق وإلى النتائج المتحصل عليها. ما الذي مكن من تسيير وتنسيق نشاطات ناس جاؤوا من آفاق متباينة، ذوو مستويات تكوينية مختلفة، لكن متكاملة، عملوا في تناسق تام في إطار اللجنة الفدرالية ؟

الأهم هو توفر شرط، لا مناص منه: لقد سادت ثقة تامة مطلقة، بيننا نحن الذين كنا نتقاسم نفس الخيار السياسي ونفس النظرة للمستقبل. كانت وجهات نظرنا في شأن سير ووجهة الثورة متطابقة. كنا نؤمن بجبهة التحرير الوطني، ونتبع الخط الذي رسمته، بالرغم من الحيرة والمخاوف والتقلبات التي شهدتها حرب كانت آفاقها تبدو بعيدة. كان لنا إيمان راسخ بجبهة التحرير الوطني. هناك عامل آخر: لقد برهن معظم أعضاء اللجنة الفدرالية على جدارتهم كمناضلين في الحركة الوطنية. كان كل واحد فينا مروضا على ما ينتظر منه من مهام في القطاع الخاص به. وأخيرا، لقد جمعت بيننا أخوة المقاومة، كمناضلين وكأحباب. كانت قرارات اللجنة مشتركة. كنا نتناقش، بشدة أحيانا، مع تمسك كل واحد بجوانب الصواب في رأيه. يعرض كل منا رأيه بحرية

1. (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) (CNRA) هي سلطة تشريعية، سمحت بميلاد هيئة تدعى لجنة التنسيق والتنفيذ. يدخل إنشاء المجلس المذكور، ضمن القرارات المتخذة أثناء مؤتمر الصومام في أوت 1956.

مطلقة، ويتخذ القرار، عموما بالإجماع. فإن تعذر ذلك، نلجأ إلى التصويت. الواقع أن حالات اللجوء إلى تلك الوسيلة كانت نادرة جدا. لكن إذا عقد العزم على قرار، فإن تنفيذه لن يشوبه تردد. الآن، نقدم كل واحد من أعضاء اللجنة بكلمة مختصرة.

قدور العدلاني

نظرا لمهام التنظيم التي مارسها منذ أن شرع في نشاطاته باعتباره عضوا دائما في الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، فقد تبين أن العدلاني كان "متخصصا" وخبيرا في هذا المجال. لقد تحصل على كل الخصال الضرورية لممارسة هذه الوظيفة. كان رجلا تأن وتفكير، يحسن الإصغاء ويتخذ قراراته دون اندفاع، لكن بدون رجعة أيضا. في المجال العملي، لم تكن مهنة التنظيم تخفِي عنه أي سر من أسرارها. كانت معرفته بالرجال، بالميدان وبالهياكل المناسبة جيدة، دقيقة. ما عدا في بعض الجزئيات، فقد كانت تقنياته في التنظيم مطابقة للأسلوب المتبع في حزب الشعب الجزائري/الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية. كان رجلا متواضعا، واعيا بالكفاءات الضرورية التي ينبغي أن يتحلى بها المسير، وحريصا على استكمال نقائصه، مما سمح له في السنوات الأخيرة، بتحرير تقارير عامة في المجالات السياسية والتنظيمية، جديرة بالمتخرج من الدراسات العليا.

سعيد بوعزيز

باعتباره مسؤولا عسكريا، كان بوعزيز يتكلف خصوصا بمهام الاستعلام، والعتاد والتنظيم الخاص (OS). كان له مساعد مباشر هو ناصر الدين أيت مختار. لقد تابع ذلك الطالب في الطب، تكوينا عسكريا جديا. كان يتمتع بكفاءة عالية، وبالحذر، والمثابرة وبالشجاعة؛ وقد أثبت جدارته الكبيرة في الميدان. بعد تحقيق الاستقلال، عاد أيت مختار لمواصلة دراسته، فقدم أطروحة الدكتوراه في الطب، ثم ارتقى إلى مستوى أستاذ مبرز في الطب. عاد إلى مدينة الجزائر، لتولى منصب رئيس مصلحة في المستشفى الجامعي مصطفى، ثم في مستشفى بارني.

كان الرجلان متكاملين. لقد تكون أيت مختار خصيصا للعمل العسكري، بينما كان بوعزيز نابغا في مجال الاستعلامات. كان البحث عليه من طرف الشرطة جار على قدم وساق؛ وكانت صورته منشورة في صحافة الإثارة، وتحمل عبارة: "هذا الرجل خطير، ينبغي قتله فورا". ادّعت إحدى الصحف الباريسية أنه قد تخرج من مدرسة مختصة في الحرب المدمرة وحرب العصابات في بعض البلدان الشرقية. لقد استفاد حقا بتحضير عسكري عال لعدة سنوات، في الفترة التي كان يزاول فيها دراساته في كلية الطب بباريس. لقد تابع إذن حقا دراسات عسكرية عليا، لكن في باريس بالذات.

تم إلقاء القبض على بوعزيز سنة 1956، ثم أفرج عنه لعدم ثبوت الإدانة، فالتحق بالولاية الرابعة (منطقة الجزائر). فضل العقيد صادق (سليمان دهيليس) إرساله إلى فرنسا، لتعزيز اللجنة الفدرالية، قبل أشهر من وصولي. لكن، علي أن أعترف بأنه قد حصل بيننا سوء تفاهم في بعض الأمور. فعلى العكس من بقية الأعضاء، فقد كان بوعزيز يكره أن يقدم للجنة الفدرالية تقارير مكتوبة، وكان يبدو أميل إلى التقارير الشفوية. كان مهتما بصفة أخص بالاستعلام، فتوصل إلى تنظيم جماعة من المخبرين، تمكنوا من النفاذ إلى الدوائر التي يصعب جدا الوصول إليها، إلى غاية قلب الشرطة الفرنسية.

علي هارون

تعرفت بعلي هارون في باريس، بواسطة سعيد سليني. التقيت به بعد ذلك، صدفة، سنة 1956، في مكناس بالمغرب. التقيت به من جديد في تيطوان، حيث كان يقوم تحت إشراف محمد بوضياف، بتسيير جريدة "المقاومة الجزائرية" (Résistance algérienne Ed. B.) التقيت به، من جديد، أثناء تنقلاتي إلى تونس. كان في ذلك الوقت، عضوا في لجنة تحرير جريدة "المجاهد". من هنا تم نقله إداريا من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ إلى اللجنة الفدرالية، مكلفا بشؤون الصحافة والإعلام. كانت مهمته تتمثل في تحرير المنشورات، والبلاغات والبيانات الصادرة

من طرف الفدرالية. أما بخصوص التقارير الموجهة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد كنا نناقشها في جلسات اللجنة الفدرالية. كان النص النهائي عبارة عن ملخص لجملة التقارير الصادرة عن قاعدتنا، بعد المراجعة والتنقيح من طرف اللجنة الفدرالية. كان هارون مكلفا بالتحرير النهائي. وبصفته محاميا، فقد كلف أيضا بالعلاقة مع "مجمع المحامين" وبالموقوفين. كان يتمتع بقدرة فائقة على العمل، يتمتع بطواعية واستعداد دائمين، وكان ذا فعالية كبيرة في كل ما يقوم به.

عبد الكريم سويسي

كان أصغرنا عبد الكريم، من جملة الشباب الطلائعيين في الحركة الوطنية. لم يبلغ سن الرشد بعد، حين ألقي عليه القبض في مدينة عنابة بتهمة "النشاط المدمر" وقدم للمحاكم. تم تعيينه من طرف الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، كمسؤول عن جمعية البطالين الذين كانوا يستفيدون بإعانة من طرف الحزب. لقد بادر في باريس، رفقة مناضلين آخرين إلى إنشاء خلية عمل أو "مجموعة الصد". بعد أن حامت حوله الشكوك، ألقي القبض عليه، ثم أفرج عنه لعدم ثبوت الإدانة. طلبنا منه فورا أن يلتحق بألمانيا. فبصفته ملتزما منذ الساعات الأولى، فقد كان رجل قناعة ونشاط لا يعرف الكلل. وباعتباره عضوا في اللجنة الفدرالية فقد كلف بعدة مسؤوليات: بالودادية العامة للعمال الجزائريين، بالفرع الطلابي، وبالمالية بصفة أخص، وهو مجال برهن فيه عن جدية حقيقية في توخي الصرامة والنزاهة.

عـمـر بوداود

كانت مسؤوليتي، باعتباري رئيسا للجنة الفدرالية، تتمثل أساسا في تنسيق عمل الأعضاء، والحرص على تطبيق مبادئ جبهة التحرير الوطني، وتنفيذ قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعدها. كنا نناقش معا مختلف التقارير الصادرة من مجموع الولايات، وكذا القرارات التي ينبغي اتخاذها،

إما بطلب أو اقتراح من القاعدة، أو بمحض مبادرتنا، بحسب تطور الأوضاع. عند التعرض لصعوبة ما، كنت أعمل من أجل التوصل إلى توافق. وحيث أننا كنا نسير في نفس الخط، فقد كانت أشغال اللجنة الفدرالية تسير في كنف التفاهم والوئام. قد تحدث حالات يفرض علي أن أتخذ في شأنها القرار الملائم؛ غير أنها حالات نادرة جدا. فقد كانت الثقة التي تربط بيننا، هي التي سمحت لي بالتغيب لمدد تدوم أسبوعا أو أسبوعين، وأحيانا أكثر، من أجل تقديم عرض عن نشاطنا إلى قيادة جبهة التحرير الوطني، في القاهرة أو في تونس. كان تغيبي لأكبر مدة، قد حصل بمناسبة اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ل 1959-1960، في طرابلس والذي دام ثلاثا وثلاثين يوما. كان بوسع اللجنة أن تعمل دون حاجة إلى حضوري، خاصة وأن العدلاني، وهو النائب المكلف باستخلافي في غيابي، كان في مستوى المهمة المنوطة به. مع مرور الوقت، صرنا أصدقاء بحق. فلئن هزتنا أحيانا مناقشات محتدة، أثناء بعض الاجتماعات، فإن الصداقة لن تلبث أن تستعيد مكانتها، بعد ذلك.

تحويل القيادة إلى ألمانيا (الاتحادية)

بعد أن فكّرَت مليا، قررت إدارة فدرالية جبهة التحرير الوطني نقل مقرها إلى ألمانيا في ربيع 1958. نجم هذا التحويل عن العبر المستخلصة من تجارب اللجان الفدرالية السابقة ومن تجربتنا، بعد دراسة مختلف العوامل المحددة، ومن نظرة سياسية شاملة: إذ تبين أن المسؤولين الذين تعاقبوا قبلنا على رأس الفدرالية، قد تم إلقاء القبض عليهم، واحدا تلو الآخر، ولم يوفق أي منهم للصمود أزيد من ستة أشهر. فعندما تتوصل الشرطة إلى "التعرف" على أحد الأعضاء "الفدراليين"، فإنها لم تكن تتسارع إلى إلقاء القبض عليه؛ إذ تشرع في مضاعفة عمليات المتابعة، وفي جمع المعلومات المتعلقة باتصالاتهم، بأماكن تجمعهم، وبمخابئهم. كانت تقوم بنسج شبكتها بصبر وأناة. فعندما تقرر التدخل، تقع المجموعة كلها في المصيدة. ومع ذلك فقد كانت تحتاط دائما لاجتناب عضو أو عضوين كي "تحتفظ بالخيط"

ويمكنها من مواصلة المتابعات، مما يسمح لها بتصفية اللجان الفدرالية الجديدة، في أفضل الأوقات مناسبةً. وهكذا، فإنها لم تكن تتحين سوى "الثمار الناضجة". آخر مسؤول تم إلقاء القبض عليه، هو محمد لبجاوي. لم يلبث هذا الأخير في منصبه سوى مدة شهرين. فبعد وصوله من مدينة الجزائر، حيث تتعرض إطارات جبهة التحرير الوطني لمتابعات لا تلين، يقال إنه تراخى بعض الشيء في الالتزام باليقظة في باريس، حيث يبدو أنه ارتكب فيها أخطاء كثيرة: من اتصالات مكثفة، وعقد اجتماعات دون أخذ احتياطات كافية، وتسجيل عناوين وأرقام هاتف بشكل واضح في أجندته، الخ. حين قررت الشرطة التدخل، كانت بالطبع، قد احتاطت للإيقاع بكافة أعضاء اللجنة الفدرالية تقريبا. لم ينج من ذلك، سوى الذين أسعفهم الحظ بالبقاء خارج باريس بسبب المهام الداخلة ضمن نشاطهم، أثناء المداهمات. كذلك كان الشأن بالنسبة لمسؤول التنظيم قدور العدلاني، الذي دفعت به نشاطاته للتنقل إلى مدينة ليون، أثناء عمليات التوقيف. يعتبر العدلاني بحق، مختصا في "اختراق الحجب"، ومن الأطر النادرة التي استمرت لمدة طويلة في موقعها، بسبب التزامه الدائم باليقظة التامة. ومن منطلق تحكمه التام في هيكلة التنظيم في كافة المناطق الفرنسية، فقد تحول بحق، إلى ركيزة مركزية في اللجنة الفدرالية.

كانت العبرة التي وجب استخلاصها من مختلف عمليات إلقاء القبض واضحة: إن بقاء الفدرالية واستمرارية نشاطها مرهون بوضع إدارتها بمنأى عن إصابتها من طرف مصالح القمع الفرنسية. ومما زاد في عجالة الأمر، هو شروعنا في التحضير للقيام بعمليات مسلحة مبرمجة مسبقا. كان من الضروري، مغادرة التراب الفرنسي، على الأقل لمدد متقطعة، والتمركز خارجا، شريطة الاحتياط بالبقاء في اتصال دائم بالتنظيم. كان من الضروري الحرص على أن لا يتسبب هذا التحول في إضعاف نشاطات المصالح، وأن تظل سلطة جبهة التحرير الوطني فعلية، موجودة دوما في كل مكان.

بسطت هذه الفكرة للجنة التنسيق والتنفيذ في تونس. وافق "الباءات الثلاث" (بلقاسم كريم، وبوصوف وبن طوبال)، كما وافق أوعمران على الفكرة. زيادة على

ذلك، فإن بوصوف الذي كان متشككا في جدوى "الإدارات" السابقة التي انهارت قبل القيام بأي عمل جاد، لم يبد سوى ثقة متحفظة، بالمقترح الذي تقدمت به، وكان حريصا على أن يحذرني: "قوموا بما ترونه مناسبا. فأنتم وحدكم مسؤولون عن ذلك، وقدموا لنا تقاريركم عن ذلك، للمحاسبة." بعد عودتي إلى باريس، وإعلام أعضاء اللجنة الفدرالية بنتائج المهمة، غادرنا العاصمة الفرنسية، من أجل الاستقرار في ألمانيا (جمهورية ألمانيا الفدرالية). ومع ذلك، فقد اقتضت ضروريات تواجد السلطة قريبا من المنظمة، إقامة جهاز للمناوبة يسمح بتواجد مسؤول واحد على الأقل إلى غاية ثلاثة مسؤولين في باريس. وهكذا فقد اقتضى الشروع في عمليات 25 أوت 1958، تواجد كل من بوعزيز، وهارون، والعدلاني، في سو (Sceaux) بالضاحية الباريسية. كل كان منشغلا بالمهام المنوطة به، مع الحرص على تنفيذ الترتيبات العامة التي وضعتها اللجنة الفدرالية. كما تضمن الجهاز إمكانية إحضار أي مسؤول إلى باريس، في ظرف أربع وعشرين ساعة، إذا تبين بأن حضوره كان ضروريا. بهذه الكيفية، تسلم اللجنة، في أتعس الحالات، من الوقوع برمتها في شبكة العدو. كذلك وفقنا في النجاة من عمليات توقيف أخرى، وتمكنا من المحافظة على وحدة اللجنة الفدرالية، بالرغم من المخاطر التي تعرض لها المكلفون بالسهر على الدوام، وبصفة أخص العدلاني، الذي كان عليه أن يجتاز الحدود سرا، في كثير من المرات.

طرح مشكل محلات الإيواء بحدة، فور تنصيب اللجنة الفدرالية في ألمانيا. استفدنا في ذلك، وبسخاء كبير، بخدمات طالب جزائري يدعى مسعود. هو طالب درس الحقوق في بغداد، يتحدث اللغة الألمانية بطلاقة، ويتوفر زيادة على ذلك، على أوراق إقامة قانونية. وهكذا فقد قام مسعود باستئجار مكتب ذي غرفتين، باسم شركة مختصة في استيراد وتصدير العتاد الإليكترو-منزلي، كائن في عمارة موجودة بشارع "هوهنزوليرن رينغ" (Hohenzollern Ring) تشغلها شركات تجارية. شكل المكتب أول الأمر، نقطة تلاقينا، واجتماعاتنا، غير أننا لم نتخذه مركزا دائما. فحتى وإن كنا خارجا عن التراب الفرنسي، فقد كان علينا أن نأخذ حذرنا، لأن

مصالح التجسس، و"اليد الحمراء"، كانت وقتها نشطة جدا في ألمانيا. كنا نعرف أن رئيسها وقتها، كان شخصا يدعى "الكولونيل مرسيي" (colonel Mercier). وهكذا، فبينما كنت متوجه إلى المكتب، في يوم من الأيام، اقتربت من العمارة، فعاينت، حين جلت بالنظر حول الأرجاء كالعادة، شخصا كان ينتظر في موقف حافلة، موجود قبالة العمارة التي يوجد فيها مكتبنا. كان الشخص يثبت نظره في باب مدخل العمارة. تنحيت جانبا لملاحظته. عندما وصلت الحافلة، نزل ناس وصعد آخرون، غير أن الرجل قد ظل في مكانه. حافلة ثانية، فثالثة، فرابعة ! بدا لي تصرفه غريبا. حرصت على البقاء هناك إلى ساعة الخروج من المكاتب. جلست في سطح مقهى، سمح لي بمراقبة موقف الحافلة؛ فكنت أراقب تصرفاته. غاب صاحبنا، بعد مغادرة عمال المكاتب. لم يبرح "رجالنا" المكتب بعد، داخل العمارة. كان يعمل فيها، يومها، كل من عزيز بن ميلود، و"كيني" شيتور، وبلقاسم بن يحي، و... اثنان أو ثلاثة، لم أعد أذكر أسماءهم. في نفس اليوم، اتفق أعضاء المكتب الفدرالي على الالتقاء في كولوني من أجل استعراض مجريات المظاهرات المبرمجة ليوم 13 ماي 1958.[2] أعلمتهم بفحوى الشكوك التي كنت أضمرها، ودعوتهم، من منطلق مبدأ الاحتياط بأقصى الحذر، إلى مغادرة المدينة في الحين، توخيا للسلامة.

بفضل مساعدة أصدقاء ألمان، الذين زودونا بأسماء مستعارة، من أجل استئجار شقق صغيرة، تمكنا من التفرق عبر مختلف مدن رينانيا-ويستفاليا: بوعزيز في دويسبورغ، العدلاني وسويسي في إيسن، هارون في مولهيام رور، وأنا في ديسالدورف.

في الأثناء، استدعي مسعود من طرف الشرطة الألمانية التي طلبت منه المرافقة من أجل زيارة مكاتب الشركة. وجد المفتشون في عين المكان، مطبوعات ووثائق خاصة بالآلات الإلكترو-ميكانيكا، وأكواما من الصحف الفرنسية، منها "لوموند"،

2. برمجت مظاهرات كبيرة في الجزائر من طرف الفرنسيين في الجزائر، تنديدا بالسياسة المتبعة من طرف حكومة الجمهورية الرابعة الفرنسية، التي كانت تفكر في الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.

ليكسبريس" "لو فيغارو". لم يلبثوا أن فهموا حقيقة النشاط، فدعوا مسعود إلى الاكتفاء بدروسه الجامعية فقط، و إلا تعرض للإقصاء. ومن منطلق جودة علاقاتنا في ذلك الوقت، مع هانس يورغن ويخناويسكي، النائب الشاب في البرلمان، ممثلا للحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني (SPD)، التمسنا منه أن يتدخل قصد تجنيب مواطننا تبعات إخلاصه لقضيتنا. قام ويخناويسكي بما يجب في ذلك.

بعد استقرارنا، كان علينا أن نعمل لتطوير ظروف التنقل بين فرنسا والبلدان المجاورة. كان عدد المارين يتزايد ضرورة بسرعة، فكان علينا إزاء هذا النشاط المتزايد ذي المخاطر الكثيرة، أن نضمن في ذلك الاعتماد على أشخاص قادرين على التكفل بتلك المهمة، خاصة في الحدود مع سويسرا، وألمانيا، وبلجيكا، وأسبانيا. فيما يخص المرور السري، استعنا بأصدقائنا الأوروبيين، لأن الجزائريين ملفتين للنظر عند المرور. قام أعضاء شبكات الدعم، بمهامهم بشجاعة كبيرة واستعداد دائم، من غير أن يتهيبوا من احتمال توقيفهم في كل محاولة مرور. لقد شرع في تجريب طريقة لتحويل الإطارات المقبلة للمنظمة الخاصة إلى أسبانيا، ثم وقع تبنيها بعد تحسينها. وقع اختيارنا لاجتياز الحدود الفرنسية الأسبانية، على ممر في مقاطعة دانتشاريا (Dantcharia): وهي فيلا استأجرت على مقربة من الحدود، وكانت مشغولة من طرف السيدة بول بولو، (Paule Bolo) وأولادها. باعتبارها واحدة من أعضاء الشبكة، فقد كانت بول تعرف جميع مسالك الممرات في المنطقة. كانت ترافقنا إلى المكان المعين، فتخترق الحدود راجلين. عند وصولنا إلى الجهة الأسبانية، يتم التكفل بنا من طرف شخص عليه أن يقوم بمرافقتنا بدوره. وهكذا، كانت مجموعة المنظمة الخاصة، تقضي الليلة في الفيلا، وتجتاز الحدود يوم الغد، في الصباح الباكر. كان ابراهيم بن ابراهيم الذي استعنت به ينتظرهم من الجهة الأسبانية لمرافقتهم إلى المغرب. وقع اجتياز الحدود بنفس الطريقة عشرات المرات، دون أن نتعرض لأية مشكلة، ما عاد مرة واحدة، عندما فقد Robert Davzies، أحد أصدقائنا المكلفين بمرافقة رجال المنظمة الخاصة، جواز سفره الأصلي في تلك النواحي.

هناك حادث آخر - ويعتبر الحادث الوحيد الجدير بالذكر، الذي بقي عالقا بذاكرتي - وقد وقع بعد مرور مدة طويلة، أثناء المرور في منطقة حدودية أخرى. جاء محمد بن مقدم من تونس موفدا من طرف الرئيس بن خدة [3] لغاية التوجه إلى الولاية الرابعة. حاول اجتياز الحدود الفرنسية البلجيكية، دون الاستعانة بشبكتنا، فألقي القبض عليه. كان محمد حسين المهداوي وسيطنا لدى السلطات الفرنسية بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار[4]، تمثلت مهمته في التمييز بين الرجال المنتمين إلى جبهة التحرير الوطني، والمنتمين إلى الحركة الوطنية الجزائرية أو منظمة الجيش السري، كي تتخذ التدابير المناسبة. أخبرته السلطات البوليسية بأنها قد أوقفت هذا الصباح في الحدود الفرنسية البلجيكية، شخصا قال إنه عضو في جبهة التحرير الوطني. شك حسين في أمر الرجل: لم يحدث قبل ذلك، للشرطة أن أوقفت شخصا واحدا من مناضلينا. لكن هذه المرة كان الأمر صحيحا، فتم تحرير بن مقدم بعد تدخل حسين المهداوي.

وفي الواقع، لم يكن مرورنا نحو البلدان المتاخمة، يتسبب لنا في صعوبات تذكر. كانت السلطات المحلية، خاصة في أواخر الحرب، تخبرنا بأنها تشترط علينا التكتم، وعدم مخالفة قوانين البلاد فيما يتعلق بأمن الرجال والممتلكات. كانت تحرص بصفة أخص على عدم قيامنا بعمليات عسكرية، رافضة أن تكون بلدانها "ميدانا لتصفية الحسابات بين الشمال إفريقيين"، كما كان يحلو للإعلام الفرنسي أن يكرر. أما فيما يخص الأمور الأخرى، فقد كانت تسهل لنا المهمة عموما، خاصة بعد أن اعترف دو غول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم.

---

3. رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة.

4. تم التوقيع على وقف إطلاق النار في إيفيان، يوم 18 مارس 1962، من طرف وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) والوفد الفرنسي. لقد نصت اتفاقيات إيفيان على إجراء استفتاء لتقرير المصير، وقع بالفعل في بداية جويلية 1962، عبر فيه الجزائريون عن اختيارهم الاستقلال.

الفصل الرابع

ما قدمته الفدرالية للثورة

(1962-1958)

العمل المسلح في فرنسا

أخيرا، توصلنا في ربيع 1958، إلى التطرق للجوانب التطبيقية، المتعلقة بواحدة من التعليمات الثلاثة الصادرة عن لجنة التنسيق والتنفيذ، ألا وهي: نقل العمل المسلح إلى التراب الفرنسي. لقد انتهينا من مد شبكتنا، وتعبئة إمكانياتنا المالية والمادية، ووضع نظمنا وهياكلنا شبه العسكرية. لم يبق سوى التحضير لتنفيذ المهمة، ولمواجهة تبعاتها المرتقبة. كان العامل الأول لنجاح المهمة، يرتكز على المنظمة الخاصة (OS). رغم اعتبارها هيكلا خاصا من التنظيم شبه العسكري، فإن "المنظمة الخاصة" لم يكن في حسبانها أن تقوم بمهمة نقل الحرب إلى فرنسا، كما سارع بعض المؤرخين إلى كتابته، وإنما كانت مهمتها مقتصرة على القيام بهجمات ضد أهداف عسكرية واقتصادية محددة، وضد الأعوان الذين يباشرون أعمال القمع. من نتائج تلك العمليات أنها قد عطلت نقل عدد معتبر من العسكر الفرنسيين نحو الجزائر، وأدت إلى تخفيف العبء الذي كان جيش التحرير يتحمله منذ 1954. غير أن العمل العسكري، ومهما كانت طبيعته، لا يمكن القيام به، في حالة جهل بالوسائل المتوفرة لدى العدو. كان على الاستعلام إذن، أن يمهد للعمل المبرمج. يجب أن نضيف إلى ذلك أننا كنا نحتاط لسلامة رجالنا الذين لم نهدف في يوم من الأيام إلى التضحية بهم. لذا، فقد تم تقسيم المنظمة السرية إلى ثلاثة

فروع. يتخصص الأول في تخريب أهداف محددة وفي "العمل المباشر"؛ أما الثاني، أي المجموعات المسلحة، فكان يستهدف الخونة والشرطة المتميزين بممارساتهم التعذيبية المؤكدة؛ وكلف الفرع الثالث بالعتاد (السلاح، والمتفجرات) والاستعلام. ميدانيا، كانت المنظمة الخاصة، مقسمة إلى نواح عسكرية، يشرف على كل واحدة منها مسؤول جهوي. كلف أيت مختار، نائب سعيد بوعزيز، بالإشراف على تنفيذ الأوامر الصادرة من الفدرالية إلى القاعدة. عند التحاقي بباريس، لم يكن يتولى تلك الصلاحيات بعد، غير أننا لم نلبث أن اكتشفنا فضائله النادرة المتميزة، فقمنا بتكليفه بمسؤوليات هامة، باقتراح من سعيد بوعزيز. منذ ذلك الوقت، صارت المنظمة الخاصة تتوفر على الكفاءات وعلى الوسائل الضرورية التي تسمح لها بأداء مهامها. سوف نرى لاحقا، مدى فعالية هذه الهيئة في الميدان.

في منتصف سنة 1958، كنا على أتم استعداد للعمل في إطار التعليمات الصادرة لنا، أثناء تعييني على رأس اللجنة الفدرالية. كان التنظيم قويا، والأسلحة متوفرة، والرجال في أحسن دربة لذلك، والإيمان في أعلى مستوياته. يعود اختيار شهر أوت لرمزية هامة عزيزة علينا: شهر تميز بالهجمة العامة في 20 أوت 1955[1] في سكيكدة، وفي كافة الولاية الثانية، شهر يذكّر أيضا بتنحية سيدي محمد بن يوسف، (السلطان محمد الخامس)، كما أن مؤتمر الصومام قد عقد أيضا في أوت 1956.

كان القصد من العمليات المبرمجة، هو تحقيق عدة أهداف. أولا أن يعي الفرنسيون خطورة ما كان يدعى ب"أحداث الجزائر" والتي تصفها الصحافة والأجهزة الرسمية ب"عمليات شرطة" تهدف إلى إحلال الأمن العمومي، في حين تعلق الأمر بحرب حاولت السلطات التستر عنها. كان القصد من إصابة أهداف محددة بدقة، هو تحريك الرأي العام الفرنسي عموما، من أجل الوصول به إلى التأثير على حكومته من أجل حملها إلى تبني حل مشرف لصراع طال أمده. كان الهدف الثاني مرتبطا بقضية البترول الجزائري. وبالفعل، فقد كانت أولى البراميل

1. الانتفاضة العامة في الشمال القسنطيني التي قادها زيغود يوسف.

تصل إلى مرسيليا، وكانت الحكومة الفرنسية تستحث الشركات الأجنبية من أجل الاستثمار في التنقيب البترولي بالجزائر. كان هدفها هو أن نثبت بأنه ليس في وسع السلطة الفرنسية أن تقدم أي ضمان للاستثمارات المحتملة، وبأن الجزائر المستقلة وحدها قادرة على ذلك، وبأن جبهة التحرير الوطني هي الناطق باسمها.

كانت اللجنة الفدرالية، حريصة على تلقي موافقة لجنة التنسيق والتنفيذ على التعليمة العامة الصادرة في ماي 1957، قبل الشروع في العمليات المسلحة. قام كل من بوصوف، بون طوبال، وكريم، وأوعمران، ولمين دباغين بتقدير الآثار المتوقعة، ثم أعلنوا موافقتهم على التعليمات التي أعطيت من طرف عبان في تيطوان. نتيجة لذلك، قامت اللجنة الفدرالية باستدعاء رؤساء الولايات، ومسؤولي المصالح الكبرى في الفدرالية، من أجل عقد لقاء في كولن مولهيم، (Koln-Mulheim)، قرب كولوني. كان الاجتماع يهدف إلى فتح "الجبهة الثانية" وتوزيع المهام. عرض كل واحد من الحاضرين ما بحوزته من إمكانيات بشرية ومادية. كان الجميع موافقا على الشروع في العمليات المماثلة لما يقوم به الفدائيون في التراب الوطني. كانت رحى الحرب تدور منذ أربع سنوات، وقد عبر مناضلونا عن حرقتهم إلى المساهمة بأسلوب آخر، غير دفع اكتتابهم أو توزيع المناشير. لم يناقش أحد ضرورة الشروع في العمل في أقرب وقت، عدا واحد أظن، وهو رئيس الولاية الثالثة (ليون)، الذي وجد أن تنظيمه لم يكن على أتم استعداد لذلك، غداة تعرض أهم إطاراته لإلقاء القبض عليهم من طرف الشرطة، فطلب مهلة تحضير لمدة شهر، ضمانا لفعالية العملية. أجمع الحاضرون في الواقع على اتخاذ القرار، عندما تدخل محمد حربي من أجل التعبير عن عدم موافقته: فالعمل المباشر، والعمليات المبرمجة ضد الأهداف المدنية، ستفضي، حسب تأكيده، إلى إجماع الشعب الفرنسي على التنديد بها، وإلى تعبئة وسائل الإعلام، وإعطاء مبررات مسبقة لعمليات القمع الشرسة التي ستسلط على الهجرة الجزائرية. كان الشخص الوحيد الذي رافع في هذا الصدد. كنت أعتقد بأنني قد كلفت بمهمة، لم تكن منذ الوهلة، لتحتمل أية مراجعة. كنت مقتنعا بذلك، وكانت الإطارات المجتمعة بدورها مقتنعة. وحيث أن لجنة التنسيق والتنفيذ، هي

المسؤولة الوحيدة على الاستراتيجيا العامة لجبهة التحرير الوطني، فقد حددت خيارها المبدئي في هذا الشأن. فهي لم تترك للجنة الفدرالية، سوى قرار تحديد الوقت والكيفيات اللازمة لذلك. بعد مناقشة دامت أزيد من أسبوع، انتهى الاجتماع يوم 25 جويلية. حدد اليوم الموعود إذن بتاريخ 25 أوت 1958. سمحت المجموعة لنفسها بمهلة إضافية لمدة شهر، كي تضع اللمسات الأخيرة على أشغال التحضير.

شرع في العمليات في ليلة 25 أوت، في كافة التراب الفرنسي. ستسفر في ظرف شهر واحد، على القيام بـ242 هجوم على 181 هدف، والعمليات التي جندت الإعلام أكثر هي التي استهدفت معامل التكرير وخزانات البنزين في موربيان (Mourepiane) ولفيرا (Lavera) في الجنوب.

كانت العمليات قد حققت الأهداف المرجوة منها بشكل مستفيض. فلئن أخطأ بعضها هدفه، مثل حرائق الغابات – التي كانت تهدف إلى تذكير الشعب الفرنسي بما تتعرض له الغابات الجزائرية من حرائق بقنابل النابالم – بسبب الأمطار الغزيرة، فإن العمليات الأخرى على غرار إحراق معامل التكرير في بحيرة بير Berre، قد أعطت نتائج فاقت ما كنا نتوقعه. كان أهم العمليات من صنيع مجموعات "المنظمة الخاصة"، بمساعدة مجموعات الصد في المنظمة الأم، التابعة للعدلاني، في الحالات التي اقتضت تعزيز الوسائل البشرية.

الأصداء المترتبة عن 25 أوت

قامت الجرائد الفرنسية والصحافة الدولية، بتقديم تقاريرها عن هذه العمليات لمدة طويلة. كان لهذا التاريخ 25 أوت، صدى كبيرا. ففي الجزائر، استقبلت العمليات، خاصة في صفوف جيش التحرير الوطني، مثلما يَستقبل المغموم أنفاس الأكسجين. أولا شعرت مجموعات جيش التحرير، بالانفراج. حدثنا العقيد "صوت العرب"، قائد الولاية الثانية، في وقت لاحق، في هذا الشأن قائلا: "كان جيش التحرير الوطني وقتها في "قعر الموجة"، فجاءت عمليات 25 أوت، التي ترددت في

أجهزة المذياع المحمولة، لتنعشه." أجبر الكثير من العساكر المتوجهين إلى الجزائر - كان عددهم 80.000 رجل، حسب التصريحات الرسمية اللاحقة - على المكوث في فرنسا، من أجل تعزيز الرقابة على الهياكل القاعدية والنقاط الاستراتيجية الأخرى. ويعتبر هذا، في حد ذاته، إنجازا هاما. من جهة أخرى تحسنت صورتنا في نظر جيراننا في العالم العربي. كنا نعيش وقتها فترة، بدأ فيها الشك في قدرة جبهة التحرير الوطني على الوصول بالكفاح إلى الهدف المنشود، يعتري إخواننا المغاربة والتونسيين والمصريين، بعد أسابيع من ذلك، صرح لي بن طوبال في تونس بقوله: "شرفتمونا" (حمرتونا أوجوهنا)، وأضاف يقول: "التمسنا، منذ مدة، مقابلة لدى الرئيس ناصر، فلم يتفضل حتى بالرد علينا. طلب منا الرئيس بورقيبة، أن نقدم له لمحة عن الوضعية في الجزائر، قائلا: " يخيل إليّ بأن الوضعية قد تجمدت". واصل بن طوبال توضيحاته قائلا: " فعلا فإن بورقيبة لم يكن يرى مخرجا سارا لهذه الحرب. رغم احتجاجنا على ذلك، فإننا كنا، إزاء هذه العبارات المحبطة، نحني ظهورنا، لكن بعد ثلاثة أيام من 25 أوت، فإن ناصر هو الذي طلب لقاءنا، مانحا لنا الفرصة لكي نثبت له بأن جبهة التحرير الوطني، قادرة على القيام بذلك حتى في فرنسا بالذات. أما عن بورقيبة، فقد استقبلنا، لكن هذه المرة، ليقدم لنا الشكر. لقد بدأ أخيرا يقدر ويعي مبلغ قدرة وعزم جبهة التحرير الوطني."

لا مراء في كون تلك العمليات قد عززت موقف الثورة، في علاقاتها مع أقرب جيرانها، في الشرق الأوسط، وخاصة مع مصر. وبالفعل، فقد أحدثت حرائق خزانات البترول في موربيان وفي منطقة مرسيليا، صدى عالميا ضخما. فبينما كانت قيادة أركان الجيش الفرنسي، تؤكد بأن الحرب في الجزائر "هي في الواقع منتهية" وبأن الحكام المتعاقبين على السلطة في الجزائر، كانوا يعلنون دوريا عن وصول "ربع الساعة الأخير"، فإن النيران التي اندلعت في فرنسا وفي باريس بالذات، قد أثبت العكس تماما. وكما هو الشأن في كل عملية عنيفة، فمن المؤسف أن نذكر بسقوط ضحايا. كما تضمنت العملية جوانب إخفاق؛ لكن عموما، كانت العملية مرضية، سواء في المجال التقني أو السياسي. لقد علم الفرنسيون أخيرا أن

حكومتهم تقوم بحرب حقيقية في الجزائر، رغم ازدواجية كلامها ونفاقها. لقد تحقق القصد الأساسي من العملية. على الصعيد الداخلي، أثبت العمليات أن فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، كانت ولاية محاربة بحق، من حيث قدرتها على الكفاح، وما تتمتع به من تضحية، على غرار بقية ولاية التراب الوطني.

بعد الهجمات، والتخريب والحرائق، كان من الطبيعي أن ننتظر ازديادا في خطورة القمع. مست الاعتقالات بصفة خاصة، العديد من مسؤولي المناطق، فعانت المنظمة الخاصة من ذلك بالدرجة الأولى. أصدرت عدة محاكم أحكاما بالإعدام على مناضلين وتم تقديمهم إلى المقصلة. غير أن الشرطة قد ظلت عاجزة في محاولاتها الرامية إلى الاستيلاء على مخزون الأسلحة وإلى اعتقال أيت مختار[2]، وهذا أمر أساسي بالنسبة للمنظمة الخاصة. لقد أصيبت المنظمة الأم بدورها، إلى درجة أنه، في ديسمبر 1958، كان عدد الإطارات العليا لجبهة التحرير الوطني، الموجودة في السجون، يفوق المتواجدين في المنظمات المهيكلة. كان علينا أن نقوم بصبر بإعادة بناء ما تفكك وتهدم. في الواقع، لم يكن تفاقم عمليات القمع أمرا مفاجئا بالنسبة للمهاجرين، فقد كان القمع رفيق يومياتهم من 1954 إلى غاية نهاية الحرب. غير أن أحداث أوت، قد دفعت بالشرطة إلى تطوير أساليبها، وذلك بإنشاء مصالح جديدة، تم التعتيم عنها بتسميات لا معنى لها، وتحت عناوين عادية، على غرار "مكتب المساعدة الاجتماعية للشمال إفريقيين"، أو مكتب "أعوان الشرطة" - ويدعون ب"الشواشي الزرقاء" (Calots bleus) - المشكلين من رجال من "الحركى" جيء بهم من الجزائر، أو تم توظيفهم في فرنسا. ابتداء من أوت 1958، شرع هؤلاء الأعوان الجدد، الموضوعون تحت مسؤولية النقيب مونتانير (Montaner)، في ممارسة التعذيب كأسلوب تحقيق عادي، إلى درجة إثارة شخصيات سامية مثل كلود بوردي (Claude Bourdet) أو فونلوبت إسبرابير (Fontlupt-Esperaber). صارت الاعتقالات مطردة، ومتبوعة بعمليات التعذيب ضرورة. تواجد الجزائريون في كافة

2. طالب شاب، نائب عن مسؤول التنظيم شبه العسكري.

المعتقلات الفرنسية تقريبا، دون احتساب محتشدات الاعتقال الخمسة، ومن بينها المحتشد الذي حاز على الشهرة البائسة، ألا وهو محتشد لارزاك (Larzac).

صحيح أن هذا القمع المضاعف قد أوهن الفدرالية، غير أنه لم يمنعها من مواصلة مهمتها. لم يعرف نشاطها أي توقف أو تعطيل. لقد اعتبر تحويل مقر إدارة الفدرالية وجعلها في مأمن من عمليات المصالح القمعية، تجربة صعبة ومكلفة، غير أنه سمح لها بمواصلة نشاطها إلى غاية تحقيق الاستقلال. تم تعويض اللجان الجهوية التي فككت في فرنسا فورا، بفضل تطبيق مبدأ "الاستبدال الآلي". يحدث بالفعل، أن لا تدوم ممارسة بعض الإطارات أزيد من ثلاثة أشهر، يتعرض لا محالة للاعتقال، قبل انتهائها. من هنا تقرر تبني نظام التعويض. يلحق بكل مسؤول نائب يحل محله فورا في حالة اعتقاله. كذلك الأمر بالنسبة للنائب الذي يعين له مسبقا، نائب لنفس الغرض. هكذا تمكنت المنظمة من مواصلة مهامها دون انقطاع. من جهة أخرى، كان المسؤولون يغيرون المناطق أو القطاعات، خلطا للآثار المقتفاة، وتهربا من الشبكات الممدودة من طرف شرطة صارت بعد خبيرة في حربها ضد جبهة التحرير الوطني. مكنت هذه الممارسة من تخفيض عدد المعتقلين بشكل محسوس. لكن يمكن لنا أن نؤكد بأن عمليات القمع كان مكثفة ومستمرة، إلى درجة أن أقلية من الإطارات، سواء في مستوى الولايات أو حتى المناطق، قد سلمت منها.

من جهة أخرى، كانت الشرطة تقوم بمحاولات دائمة للنفاذ إلى صفوفنا. كنا نعرف ذلك. بل أذهب إلى حد القول بأن مقتضيات الحرب تستوجب ذلك. من جهتنا، وفقنا إلى التوغل في صفوفها، وإنشاء خلية شرطة مكلفة بإعلام جبهة التحرير الوطني. لقد تسبب الأسلوب المتبع من طرف مصالح الشرطة الفرنسية، والقاضي بإدخال عناصر "مستترة نائمة" تعمل لصالحها، في طرح مشاكل كان حلها مستعصيا جدا. حامت الشكوك حول مسؤول عالي المقام في السلم الإداري، بتعاونه مع الشرطة. كثير من المؤشرات كانت تجعل منه شخصا مريبا، غير أننا لم نتوصل إلى جمع الأدلة الكافية. كان محتالا، ذكيا يصعب الوقوع به، حتى ولو كانت

أثار سلوكه ظاهرة: اعتقالات مبهمة، أموال "مخبأة" تم اكتشافها هنا وهناك، الخ. غير أن اليقين بذلك لم يحصل. كيف السبيل، من جهة أخرى، إلى التعامل مع كنف التشكيك الذي يتولد عن مثل هذه الأوضاع داخل المنظمة؟ كان علينا أن نمضي قدما في البحث. وأمام عجزنا عن إيجاد أية بينة على تورطه من جهة، وأمام تعرض التنظيم للعواقب المخربة المنسوبة إلى ازدواجية لعبته، فقد فضلنا إبطال مفعول هذا المسؤول، عن طريق تحويله إلى المغرب، لأنه لا يمكن أن يسلط على مثل هذه الحالة عقاب آخر غير الإعدام.

لم تكن مثل تلك الحالات بالاستثنائية: في حالة الشك، وفي غياب الأدلة القاطعة، فقد فضلنا على الدوام اجتناب الأحكام الخطيرة، إذ ربما تكون جائرة. لم نكن نتوفر على سجون سرية في فرنسا. لم يبق لنا من عقوبات، كما هو الشأن في جميع حركات المقاومة، سوى العقاب الجسدي أو الإعدام. لقد تم تطبيق هذه العقوبة الأخيرة على إطار سام واحد في الفدرالية. كان الرجل مسؤولا في مرسيليا، ثم في ليون، فتم اعتقاله و"قلبه" من طرف شرطي ماكر. عندما صار متواطئا معه، ابلغه معلومات محددة، كانت كافية لاعتقال مسؤولين رفيعي المستوى، والاستيلاء على كميات هامة من الأموال. ذكر الشرطي في محاضره رقما أقل من المبلغ الموجود. اتفق الرجلان على تقاسم الفرق. كانت الأموال المجموعة بشكل غير قانوني، تمثل أحيانا اشتراك منطقة بأكملها، أي ما يمثل عدة ملايين من الفرنكات وقتها. بعد تحقيقات جادة، ومقابلات عديدة مع الأعوان الذين كانوا تحت مسؤوليته في السابق، تمت محاكمة هذا المسؤول من طرف محكمة لجبهة التحرير الوطني، فحكم عليه بالإعدام ونفذ الحكم. غير أنها حالة ظلت فريدة.

بالرغم من الاعتقالات، السجن، وتحويل المناضلين والإطارات إلى الجزائر، فقد واصلت الفدرالية نشاطها من سنة 1958 إلى 1962: كانت التقارير تصل بانتظام، وتقام التحليلات العامة للنشاط، وتجمع الاشتراكات التي ساهمت مبالغها الكبيرة في تعزيز المصادر المالية للحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية.

لا تزال بعض الكتابات إلى غاية يومنا هذا تتضمن بعض التحفظات، ويتساءل أصحابها عن جدوى وفعالية العمليات التي قامت بها جبهة التحرير الوطني في التراب الفرنسي. فليس من قبيل تضييع الوقت إذن العودة إلى المسألة من جديد، وتقديم توضيحات حولها.

كانت المبادرة، ثمرة قرار تم التفكير في شأنه واتخاذه منذ مدة طويلة. لقد صدرت أوامر لجنة التنسيق والتنفيذ، إلى أول المسؤولين على الفدرالية، كي يؤسسوا هيئة مسلحة، قصد القيام بالتدابير المناسبة. غير أنه لم يكن من الممكن تنفيذ المهمة في وقت مبكر، نظرا لتعرض اللجان الفدرالية إلى اعتقالات متتابعة. كلف عبان بتسليمي قرار تحويلي، مع التعليمات الثلاثة المنصوص عليها أعلاه. حدثني عبان عن المسألة طويلا قبل ذهابي إلى فرنسا. كنت أقاسم وجهة نظر مجلس التنسيق والتنفيذ: يجب حمل الرأي العام الفرنسي على التساؤل، لأنه يجهل واقع الحرب الدائرة في الجزائر، وثقل القمع الشنيع المتعدد الأشكال الذي يعاني منه الشعب الجزائري. كان من الضروري إطلاعه على ذلك، وتمكينه من مساءلة حكومته، من منطلق صحيح. تم التطرق أيضا لمعرفة ردود فعله بعد فتح "الجبهة الثانية". احتياطا من الوقوع في سلبيات هذا العمل، كان من الضروري الحذر من الأعمال العشوائية أو المرتجلة، التي تستهدف المدنيين مباشرة. لتحقيق ذلك، كان ضروريا إنشاء تنظيم موثوق به، منضبط، لا تمتد إليه الهفوات. تلك هي المهمة التي كان ينبغي التكفل بها، قبل المضي إلى مرحلة العمل المسلح. لذلك، فإن هذا الأخير لم يسفر عن أية قنبلة وضعت في بعض المقاهي المكتظة أو في المترو في ساعات التهافت، ولا برمي قنابل عمياء في الأماكن العمومية. كانت العمليات تستهدف تحديدا بعض الأهداف السياسية الاقتصادية، وكذا الشرطة الجلادين وأعوانهم ممن يُفضَّل الاستغناءُ عن وصفه. لم يكن الأمر سهلا. لقد وقف محمد حربي ضد العمل المسلح. من منطلق تحليل مخالف للوضعية، فقد كان يخشى بصفة أخص تأثير سلبيا على الرأي العام. سبق أن أوضحت لماذا لم نكن نشاطره هذا الرأي. من جهته، أسف فرنسيس جانسون على عدم إطلاعه مسبقا بالعملية، غير أن مبدأ الفصل بين الأشخاص والهيئات، والسرية التي

تميز الكتمان، قد حالت دون إطلاع أحد على ذلك، خارجا عن الإطارات السامية لجبهة التحرير الوطني، المعنيين مباشرة بذلك.

كانت النتائج، في نهاية المطاف، وخلافا للتكهنات المتشائمة، إيجابية بصفة عامة. لقد تسبب العمليات الحربية بشكل أو بآخر، في الاستفاقة الفعلية للمواطن الفرنسي، المخدر بالأكاذيب التي تنشرها الدعاية الكولونيالية الرسمية. بدأ عندئذ، في الوعي بواقع القضية الجزائرية، وضرورة إيجاد حل عاجل لها.

ربما تسارع البعض في مقارنة "أوت 1958" ب"معركة الجزائر" في فيفري 1957. مع أنه لا يمكن مقارنة الحدثين لا من حيث الحجم ولا من حيث العواقب. لقد ساهم الشعب برمته في إضراب "الثمانية أيام"[3]، وعانى من تبعاتها المعروفة. فليس ثمة ما يشبه ذلك في باريس. ففي قصبة الجزائر، كانت جبهة التحرير الوطني تعمل في وسط متضامن معها، بينما لم يكن في وسع الجالية الجزائرية المحدودة أن تشكل ذرعا واقيا، لا بد منه لتنفيذ العمليات الحربية في الأوساط الحضرية. زيادة على ذلك، فإن عواقب هذين الحدثين كانت مختلفة تماما. فخلافا لما وقع للمنطقة الخاصة بمدينة الجزائر، التي تعرضت من طرف المظليين الجلادين التابعين للجنرال ماسو، فإن هيكل الفدرالية، وحتى وإن تزعزع بفعل ضربات قاسية، قل ظل واقفا بثبات، وواصل كفاحه، ولو أن المنظمة الخاصة هي المستهدفة أساسا.

لئن قامت وسائل الإعلام بعرض مستفيض لتلك الهجمة، مستعينة في بعض الأحيان بتوضيحات كبيرة، عن طريق عرض خزائن البترول التي تذهب ضحية اللهب، فإن أغلبية الفرنسيين قد صدمت بحدث ذلك اليوم، لكن سرعان ما عادت إلى الاسترخاء الذي يميز شهر أوت، منشغلة أكثر بالمشاكل الاجتماعية التي تنتظرها عند الدخول الاجتماعي في سبتمبر. لقد وقف الحزب الشيوعي ضد مبادرة الجزائريين، ولم يكن ذلك بالأمر المستجد: ألم يكتشف مكتبه السياسي، في

3. تم الشروع في إضراب الثمانية أيام، في جانفي 1957، من أجل مساندة مطالب الجزائريين في هيئة الأمم المتحدة. ترتب عنها عمليات قمع شنيعة، وهو ما يدعى ب"معركة الجزائر" التي خاضها الجنرال ماسو.

انفجار 1 نوفمبر "أعمالا فردية، من شأنها أن تجر الماء إلى غرس غلاة المستعمرين، إن لم تكن مدبرة من طرفهم"؟[4] لن نتعرض هنا بالحديث عن غي مولي، رئيس حكومة الجمهوريين الذي فضل الغوص في الأوحال، تحت وقع الطماطم التي رمي بها في مدينة الجزائر، في تلك "الحرب الغبية، التي تفضي إلى مسلك مسدود"، ولا عن صديقه روبير لا كوست، الوزير المقيم، مخترع المقولة الشهيرة "الربع ساعة الأخير" الذي دام أزيد من أربع سنوات.

لقد استغلت الفدرالية الفرصة لتؤكد على أن جبهة التحرير الوطني، لم تعلن الحرب على الشعب الفرنسي لكن ضد النظام الكولونيالي فحسب. ذلك النظام الذي يصر على إبقاء الشعب الجزائري تحت نير تسلطه. باختصار، لئن كان وقع العمليات في الرأي العام الفرنسي ضعيفا عموما، فقد كان حاسما في أوساط الهجرة الجزائرية التي لم تعد تشك في قدرات جبهة التحرير الوطني، وفي عزمها على انتزاع استقلال الجزائر.

قضية النقود المزورة، في مطبعة أوسنابروك (Osnabruck)

لقد بدا لنا ملائما أن نقوم، بوسائل لم تكن مناسبة تماما، بإحداث اضطراب في الاقتصاد الفرنسي، والمساهمة بذلك في عملية استعادة بلدنا. تمثلت الفكرة[5] في طبع أوراق بنكية مزورة من فئة 100 فرنك جديد [6]، وتوزيعها في ظرف بضعة أيام عبر التراب الفرنسي. بدا لنا ذلك أمرا سهلا، نظرا لتوفر الفدرالية على شبكة مهيكلة بشكل جيد في فرنسا: كان علينا أن نكلف رؤساء الولايات بتوزيع تلك "الفرنكات الجديدة" على مناضليها المنظمين كي يدخلوها في النسق الاقتصادي الفرنسي.

---

4. بيان مكتوب للحزب الشيوعي في 8 نوفمبر 1954.

5. سبق للألمان، أثناء الحرب العالمية الثانية، أن طبعوا أوراقا من الجنيه الإسترليني، معدة لتوزع في إنجلترا.

6. تقرر في ذلك الوقت، سحب جميع الأوراق القديمة التي تبلغ قيمتها 10.000 فرنكا، من السوق، كي تنشر بدلها أوراق من نفس القيمة، لكن من فئة مئة فرنك جديد.

تم عرض المشروع على اللجنة الفدرالية قبل الشروع فيه. كان علينا أن نفكر مليا قبل ذلك: " فهل تعتبر مثل تلك العملية أمرا يتوافق مع الخيار السياسي لجبهة التحرير الوطني، ومع مثلها الثورية ؟ فهل ترى سنصنف نحن قادة الجبهة، ضمن المتهمين "بتزوير العملة" ؟ كيف سيكون رد فعل اليسار الفرنسي؟" توصلنا إلى خلاصة مفادها، ضرورة تحديد الهدف من العملية بشكل واضح. لم تكن هذه العملية موجهة لإثراء أي شخص، وإنما لتمويل حربنا التحريرية. في حالة النجاح، فستستفيد الجبهة من الامتياز السياسي المتمثل في إحداث أزمة مالية في الأوساط البنكية بفرنسا. نتيجة لذلك، تمت الموافقة على القرار بالإجماع. كان علينا ابتداء من ذلك الوقت، أن نتصرف بحذر كبير. أطلعت ميشيل رابتيس (الذي يدعى أيضا بابلو)، عضو الأممية الرابعة، الذي ساعدنا من قبل في صناعة أوراق الهوية ووثائق رسمية أخرى. قام من جهته بربط اتصالنا ب "سال سانتان" (Santen Sal)، أحد المختصين في هذا النوع من النشاط. واعدنا هذا الأخير بإيجاد "تقنيين" في مستوى المهمة. وجد من بينهم شخص يدعى "ألبيرتوس أولدريش (Albertus Oeldrich). سليل عائلة من الطابعين، مهنته الطباعة الحجرية والزنكية، فقد كان هذا الرجل، الذي جادت به الأقدار، صديقا لرابتيس من مدة طويلة، إذ يتقاسمان التعاطف مع التوجه اليساري. كما تم توظيف اختصاصيين في الطباعة الحجرية، وهما هولنديان شناويس (Schneeweiss) وهوبرتوس هومب (Hompe Hubertus). من جهتنا، كلفت أحمد عباس، الملحق بمصلحة العتاد في ألمانيا الاتحادية، والمقيم بكولوني، بمتابعة سير المشروع.

في فيفري 1960، قررنا بالإجماع أقامة مطبعة في أوسنابروك، وهي مدينة ألمانية صغيرة، محاذية للحدود الهولندية. من مزايا اختيار ألمانيا أنها تسمح بالحصول على عتاد طباعة من آخر طراز، يمكن الحصول عليه في عين المكان. من جهة أخرى، كنا نتوفر على أسلاك مرور عديدة نحو فرنسا، من أجل ضمان توزيع الأوراق. كانت الظروف متوفرة كلها إذن، من أجل إنجاح العمليات.

إلقاء القبض على رابـتيس، وأثر ذلك في الرأي العام

في يوم 10 جوان 1960، وقع كافة الفريق الذي تمت تعبئته في المشروع[7] في شراك شبكة تظافرت الشرطة الألمانية والشرطة الهولندية على نصبها؛ فأودعوا السجن. قبل أيام من الحصول على النتيجة النهائية لأشغال المطبعة، جاءت الخيانة على يد أحد التقنيين المدعو هوبيرتوس هومب. تبين بأن هومب قد سبق له أن عمل كمخبر للشرطة الهولندية - على غير علم من مسؤول الأممية الرابعة رابـتيس، ونائبه سانتان والتقنيين المختصين الآخرين في الطباعة الحجرية - مقابل الحصول على منحة[8].

قامت الشرطة الهولندية كذلك، بتفتيش شقة رابـتيس وحجزت كمية كبيرة من الوثائق المتعلقة بالأممية الرابعة، لم تكن لها أية علاقة بالأوراق النقدية المزورة. يبدو بأن الشرطة الهولندية قد أعطت أهمية زائدة لقضية لم تكن لها أية علاقة بالإخلال بالأمن في الأراضي المنخفضة، نظرا لكون الأحداث قد جرت في التراب الألماني وأن الأوراق قد برمج توزيعها في فرنسا.

لم تلبث ردود الفعل الدولية أن أسمعت صوتها في هذا الشأن. تعرضت الصحافة الألمانية للحديث عن بالتفصيل عن مختلف جوانب هذه القضية، وعن علاقتها بالكفاح التحرري الذي تخوضه جبهة التحرير الوطني، وهو كفاح كان مجهولا من طرف أغلبية السكان. غير أن إلقاء القبض على الأمين العام للأممية الرابعة، ميشيل رابـتيس، وعلى سال سانتان، من الفرع الهولندي قد أحدث ضجة عارمة، متبوعة بالمطالبة بتحرير المتهمين. كما اسمع الرأي العام اليساري صوته في

---

7 أثناء المحاكمة التي جرت في أفريل 1961، في مدنية كارلسروه (Karlsruhe) في ألمانيا الاتحادية، حكم على أحمد عباس وشناويس بالسجن لمدة سنتين، أولدريخ سنتين ونصف. كما قامت السلطات الألمانية بإلقاء القبض على ممثلي مكتب جبهة التحرير الوطني في باد غوديسبرغ، وحفيظ كيرامان ومولود نايت بلقاسم، المشكوك في مسؤوليتهما في تنظيم العملية.

8. لم يتابع هومب قضائيا. وجد الدليل على تعاونه مع الشرطة الهولندية، في أرشيف "لاند نيديرساشن" (Land Niedersachsen) (ساكس السفلى) التي يرتبط بها أوسنابروك، في تاريخ 5 ماي 1962.

أمريكا الجنوبية، بكل من البرازيل، الأرجنتين والتشيلي. نفس المرافعة لصالح المتهمين في القضية العادلة المتمثلة في كفاح الشعب الجزائري، قد دوت في بوليفيا، في البيرو، في الأوروغواي، إلى غاية زيلاندة الجديدة. أسمعت الشخصيات اليسارية ومثقفين من مختلف الأفاق صوتها في بريطانيا، وحتى في هولندا، داعية إلى مساندة القضية العادلة للشعوب المكافحة من أجل تحقيق انعتاقها، وحقها في الكفاح ضد جميع أشكال الهيمنة، لنفس الأسباب التي دفعت بالشعوب الأوروبية إلى الكفاح ضد الاحتلال النازي أثناء الحرب العالمية الثانية. وقف مثقفون فرنسيون على غرار جان بول سارتر، وسيمون دو بوفوار، وكلود بوردي، وفرنسيس جانسون، وآخرون غيرهم، إلى جانب تلك المطالب. وفي رسالة موجهة إلى حكومة مملكة الأراضي المنخفضة، أيد لوران شفارتز (Laurent Schwartz)، الأستاذ البارز في الرياضيات بجامعة السوربون، المناضلين المعتقلين المكافحين بشكل مشروع ضد الاستعمار، مؤيدا عدالة الكفاح الذي يخوضه الجزائريون. وقد أكد لورانس شفارتز في رسالته على ضرورة "عدم الخلط بين السياسة الاستعمارية التي تقودها الحكومة الفرنسية، سياسة رجال الجنرال ماسو، مع السياسة المعبر عنها من طرف معظم المثقفين، الجامعيين، وأغلبية شعب فرنسا الذي يرغب في إحلال السلم، ومنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال.

في نهاية الأمر، أسفرت قضية أوسنابروك بالنسبة إلينا عن فشل في المجال العملي، إذ تبخرت الآمال العالقة بها، وذابت كما يذوب الثلج تحت وهج الشمس. أما في المجال السياسي، فإن مطالب الجزائريين بالاستقلال، قد ظهرت من جديد في وضح النهار، بعد ست سنوات من الكفاح.

مظاهرات أكتوبر 1961، والإضراب عن الأكل

صارت أحداث 17 أكتوبر 1961، من جملة الوقائع المعروفة الآن. فقد شكلت مرحلة حاسمة في تاريخ كفاح الجالية المهاجرة. ما الذي دفع باللجنة الفدرالية إلى تقرير القيام بهذه الحركة ؟ كيف تم تنظيمها وتسييرها ؟ كيف قامت اللجنة

الفدرالية بمتابعة تحضيرها ثم تطورها ؟ ما هي النتائج التي ترتبت عنها ؟ ..من المفيد أن نذكر هنا، بجوانبها الأساسية.

لقد كانت مظاهرات 17 أكتوبر 1961، بمثابة حدث كشف الغطاء عن تصرفات السلطة البوليسية الفرنسية تجاه الجزائريين[9]. كان القمع أمرا يوميا واقعا منذ نوفمبر 1954. غير أن أحداث 17 أكتوبر 1961، كانت بمثابة منعطف في تاريخ الممارسات القمعية، ومن هنا، في تاريخ الحرب التحريرية، إذ حاول موفدو الحكومة الفرنسية وموفدو الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، الدخول في مرحلة جديدة من المفاوضات. كان الشروع فيها يبدو وقتها واعدا. غير أن غلاة المدافعين عن فرنسية الجزائر في بطانة الجنرال دو غول، قد أصروا على أن يبرزوا بأن جبهة التحرير الوطني التي "هزمت بعد" عسكريا في الجزائر، لا تزال قوية في فرنسا، مما يمكن التنظيم بالضروري من الأكسجين الذي يبقيه على قيد الحياة. ومن هنا ضرورة كسر تنظيم جبهة التحرير الوطني في فرنسا، قصد التفاوض من موقف القوة مع الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية.

قبل وقت قليل من الدخول في المفاوضات الجادة حول استقلال الجزائر، التي من المنتظر أن تجرى في إيفيان بين الوفدين الفرنسي والجزائري، اتصل بي عبد الرحمن فارس[10]، من أجل عقد لقاء هام. تم اللقاء في مدنية بروكسيل. أطلعني على رغبة الرجال المحيطين بالجنرال دو غول في إنجاح تلك المفاوضات، إذا رغب الجزائريون في ذلك. تسهيلا للاتصال، يأمل المسؤولون في السلطة الفرنسية، أن تدلي الفدرالية بتصريح صحفي، تعلن فيه عن وقف كافة العمليات العسكرية التي تقوم بها جبهة التحرير الوطني في فرنسا. كان ردي حاسما: لا. لا يمكن أن يتقرر

---

9. أنظر. مرفقات: جماعة من الشرطة الجهورية تصرح.

10- رئيس المجلس الجزائري سابقا، - بين سنة 1953 و 1955- قاد اللجنة التنفيذية المؤقتة المشكلة من فرنسيين وجزائريين، وكان مقرها في روشي نوار (بومرداس)، التي تم تعيينها في إطار تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وقد دخلت مهامه حيز التنفيذ ابتداء من 19 مارس 1962 وانتهت يوم 27 سبتمبر 1962، وهو التاريخ الذي سلم فيه للرئيس بن بلة سلطات اللجنة التنفيذية المذكورة.

وقف إطلاق النار سواء في الجزائر أو في فرنسا، سوى من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني، وتعلن عنه الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، بعد أن يحصل الاتفاق بين الوفدين الفرنسي والجزائري.

شكل هذا الرفض، أحد الأسباب التي دفعت ميشيل دوبري، رئيس الحكومة، وذراعه المنفذ محافظ الشرطة موريس بابون، (Maurice Papon)، وتوجههم السياسي، إلى اختيار ذلك الوقت بالذات، من أجل محاولة تحطيم منظمة جبهة التحرير الوطني في فرنسا. بتغطية من وزير الداخلية روجي فراي، (Roger Frey)، أعلن موريس بابون عن حظر للتجول خاص بالفرنسيين المسلمين، وكان يتوقع بأن جبهة التحرير الوطني لن ترد على ذلك، خشية تعكير صفو الاتصالات السرية التي كانت جارية وقتها. نص القرار على حظر التجول من الساعة 21 إلى الساعة 5 صباحا، وكذا منع تجمع أزيد من ثلاثة أشخاص. ومن المعلوم أن عمل جبهة التحرير الوطني يتم عموما ليلا: كانت اجتماعات المناضلين تتم في المقاهي أو في أماكن أخرى، كما يتم جمع الاشتراكات بعد الخروج من العمل والعشاء، ونفس الأمر بالنسبة لتوزيع "أدبيات" جبهة التحرير الوطني. أدركت المنظمة فورا الخطورة القصوى والعواقب الوخيمة الناجمة عن هذا القرار. لقد جاءت تقارير الولايات كلها ملفتة لنظر اللجنة الفدرالية: "[...] إن تنفيذ حظر التجول سيشكل عقبة لا يمكن اجتيازها، وسيفضي إلى شل كل نشاط. حاولوا أن تنظموا أي نوع من الردود." بل كنا نخشى أن تصدر ردود فعل ومظاهرات عشوائية غير منظمة، ضد تنفيذ حظر التجول؛ وهي نوع من التحركات التي لا تفضي إلى النتائج المرجوة، بل مآلها الفشل، الذي يتسبب في سقوط ضحايا من الأبرياء. منذ ذلك الوقت، قرر تنظيم مظاهرة منظمة سلمية.

تضمن المخطط برمجة عمل يدوم ثلاثة أيام. في اليوم الأول، يقوم الرجال والنساء بالتظاهر في أزقة باريس ابتداء من الساعة 19، مع أولادهم. وما دام الجنرال دو غول قد صرح ب"الجزائر الجزائرية"، ففي وسع المتظاهرين أن يطالبوا

بمفاوضات مع الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. في اليوم الثاني تتظاهر النساء للمطالبة بإطلاق سراح الأزواج أو الأولاد، الذين قدرنا أن يتم اعتقالهم بالأمس. في اليوم الثالث يقوم العمال والتجار بإضراب عام، تعبيرا عن تضامنهم مع المتظاهرين ومع عائلاتهم المنكوبة. كنا قد أدرجنا في الحسبان وقوع حملة اعتقالات واسعة في صفوف المتظاهرين؛ لكننا كنا واثقين بالطابع السلمي للمظاهرة، مما جعلنا نتفاجأ بالهمجية والبشاعة التي ميزت القمع الذي أعقبها. ليلة المظاهرة، ورد إلينا تقرير من المنظمة يسائلنا: " ما هو الرد المناسب، إذ لجأت الشرطة إلى استعمال أسلحتها؟". ذكرنا الجميع بالجانب الإلزامي للتعليمة: يحضر القيام بأي رد. يحظر حظرا باتا حمل أي نوع من الأسلحة حتى ولو تعلق الأمر بمجرد سكين لتقليم الأقلام. كما صدرت الأوامر، من جهة أخرى، لمسؤولي الولايات، المناطق والنواحي بالتواجد في أمكنة المظاهرات مع منعهم منعا قاطعا من التظاهر داخل الصفوف. فلا ينبغي المجازفة بإفقاد المنظمة أطرها، بتعريضهم للاعتقالات التي لا مناص منها.

رغم السلوك السلمي للجزائريين، فإن رد فعل الشرطة الباريسية قد تميز بالعنف والخشونة الإجرامية، وفقا للتعليمات الصادرة من طرف موريس بابون، وأسفر عن عدد كبير من الضحايا. لقد أحصينا 200 قتيل وقتها. غير أننا نعلم الآن بأن العدد كان أكبر من ذلك بكثير. وبالفعل، فإننا لم نأخذ بالحسبان سوى الأرقام الواردة في تقارير المنظمة، وهي في الواقع أكثر، دون احتساب المفقودين. لم نكن نعلم بالتحديد، من الذي رمي به في نهر السين من بين المفقودين، ومن الذي اعتقل، وتم تحويله إلى الجزائر، بواسطة الرحلات الجوية التي نظمت لذلك، فور 20 أكتوبر.

لقد تحولت المسيرة السلمية التي نظمت رغم تعليمات حظر التجوال الصادرة، إلى استعراض للقوة التي كانت جبهة التحرير الوطني تتمتع بها، بتأييد من طرف الأغلبية الساحقة للجالية الجزائرية المهاجرة. فلئن عملت حكومة ميشيل دوبري على التقليل من شأن المظاهرة، فقد كان رد فعل الرأي العام الفرنسي عموما إيجابيا؛ حيث أنه لم تصدر منه أية شتيمة تجاه المتظاهرين، ولم يتردد الفرنسيون الذين كانوا شهودا على

المجازر المرتكبة، في التطوع من أجل إسعاف الجرحى والمحتضرين. انقسمت الصحافة في هذا الصدد. فالصحافة اليمينية، على غرار الورقة العرقية الساخرة "الصباح الباريسي" (Paris jour)، قد اكتفت بترديد تصريحات بابون التي تحدثت عن سقوط قتيلين، في عملية "تصفية حسابات بين شمال إفريقيين..."! ولم يغب عن صحافة الإثارة، أن تستغل المناسبة من أجل البرهنة بالبيان القاطع[11]، على "تكيتك تطويق العاصمة من طرف فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني" المتطرفة، التي تعمل على عرقلة بوادر مفاوضات إيفيان. غير أن الفرنسيين الذي حضروا المظاهرة، وبالأخص الديموقراطيين منهم، قد شهدوا على همجية القمع الأعمى. لقد تم، بعد إعطاء موافقتنا، تسجيل فيلم من طرف ميشيل فيرك، كان من شأنه أن يقدم الدليل على نوعية النوايا التي كنا نضمرها. انفكت الأكمام من الأفواه شيئا فشيئا، وبعد أسبوع من وقوع الأحداث، اكتشف الرأي العام بشاعة ما جرى من مجازر. عندها انبرى هؤلاء الذين تسببوا في إصدار قرار حظر التجول - والمسؤولين إذن عن التقتيل الشنيع الذي تبعه – من أجل اتهام الفدرالية بتصرفها اللامسؤول، بتطبيقها لسياسة الهروب إلى الأمام وتفضيل دفع الأمور إلى أسوأ الحالات، وبالذات في زمن الشروع في المفاوضات. لقد برمجت العناصر اليمينية المتواجدة في الحكومة الفرنسية، تلك العناصر التي وقفت دوما إلى جانب بقاء الجزائر فرنسية، إفشال المفاوضات الجارية، وعزمت في حالة استمرارها رغم كل شيء، على إضعاف موقف الوفد الجزائري، من أجل حمله على قبول الحلول التي تكون لصالحها.

من جهتنا، لم يكن في نيتنا أبدا، عند القيام بمظاهرات 17 أكتوبر، أن نعرّض المفاوضات المرتقبة لأية مخاطر سياسية. والواقع، هو أننا أجبرنا على التصرف بتلك الكيفية. ربما كان ذلك فخا تم تصبه من طرف اليمين الفرنسي، من أجل دفعنا إلى ثورة تدور الدائرة فيها ضد جبهة التحرير الوطني. لكن كان علينا أن نرد بالكيفية الملائمة. زيادة على ذلك، كانت الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، على اطلاع بالمبادرة. لقد قال لي بن طوبال – وزير الداخلية المسؤول وقتها على

11. أنظر ملحقات: 7.

الفدرالية - ما معناه: "ذلك شأنكم. إن وفقتم فسيكون التوفيق حليف الثورة. إن فشلتم فستدفعون ثمن قراركم." كان ردي كالتالي: "لقد فهمت جيدا. إذن سنتحرك." في نهاية الأمر تلقينا التهاني من طرف الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، لأن تأثير المظاهرات على الصعيد العالمي كان إيجابيا، تجاوز توقعاتنا. بل يمكن التأكيد على أن عواقبه كانت أهم من العمليات المسلحة التي تم القيام بها في أوت 1958 في فرنسا. يجب أن نتذكر كيف كان اليمين المدافع عن فرنسية الجزائر، في تلك الحقبة يقدم جبهة التحرير الوطني على أنها جمع لشتات من الثوار الذين يمارسون إرهاب إخوانهم. فإذا به يجد نفسه هنا أمام استعراض منظم، جند الرجال والنساء والأطفال المنتمين إلى جميع الفئات المتواجدة في الجالية الجزائرية في باريس. كانت المظاهرة استمرارية لمظاهرات ديسمبر 1960 في الجزائر، وتعبيرا شعبيا عارما عن تأييد الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. كان ذلك بمثابة التزام واضح للجالية المهاجرة الجزائرية، من أجل العمل تحت إمرة جبهة التحرير الوطني، وتزكية للحكومة المؤقتة، التي أعطيت لها مشروعية أخرى من أجل التفاوض مع الحكومة الفرنسية.

على إثر تلك المظاهرات، طلب مسؤولو الحزب الشيوعي الفرنسي، ملاقاتنا. جرى اللقاء في بروكسيل، بين مسؤولَيْن في الحزب الشيوعي الفرنسي، وهما "ليون فيكس" - المسؤول عن شؤون ما وراء البحر - ويبدو لي بأن الثاني هو رئيس تحرير جريدة لومانيتي (L'Humanité) الناطقة باسم الحزب؛ ومن جهتنا كان علي هارون وأنا. كنا في بداية جانفي 1962. عرض علينا ممثلو الحزب الشيوعي الفرنسي مساعدة الحزب للفدرالية. لم يكن في وسعنا أن نرفض هذا لعرض، لكن المؤسف هو أن التأييد الرسمي لحزب التضامن العمالي العالمي، قد تم التعبير عنه... بعد سبع سنوات من اندلاع ثورة التحرير، وعلى مقربة من وقف إطلاق النار. أذكر، بصدد العلاقات مع الحزب الشيوعي الفرنسي، بأن وفدا من جبهة التحرير الوطني كان حاضرا في جنازة موريس طوريز، وبأننا قمنا بزيارة أرملته، جانيت فيرميرش. حدث ذلك بعد سنة 1962. قالت لي أثناء المحادثة التي جرت بيننا:

" فيما يتعلق بفترة الحرب، يا سيد عمر، أرجو أن لا تؤاخذونا كثيرا. أؤكد لكم بأننا قمنا بما وسعنا القيام به.

- سيدتي، إنني قدمت لحضور جنازة زوجك موريس طوريز، ولم أطرح الموضوع. إن موقفكم يعنيكم. وليس من حقنا أن نحكم عليه.

الواقع هو أننا وجدنا موقف الحزب الشيوعي الفرنسي، موقفا غير عادي. غير أني أحيي هنا جميع المناضلين الشيوعيين الذين هبوا لمساعدتنا بحق، مضحين بذلك ببطاقة انخراطهم، التي كان الحزب يجبرهم على إعادتها.

لنعد إلى 17 أكتوبر. لقد مرت سنوات عديدة، قبل الاعتراف أخيرا بالتضحية التي قدمها غرقى نهر السين، وقنال سان دوني، (Saint Denis)، والمشنوقين في غابة فانسان (Vincennes)، وقبل أن يعطى لهذا التاريخ المكانة المستحقة له في الذاكرة بجعله "يوما وطنيا للهجرة". غير أن عدد القتلى في مظاهرات 17 أكتوبر، لا يمثلون سوى أقلية مقارنة بآلاف المهاجرين الذين قتلوا من طرف البوليس أو من طرف إخوانهم السابقين المنتمين إلى الحركة الوطنية الجزائرية، من الذين تم إعدامهم في السجون، أو شنقهم في أشجار الغابات من طرف مصالح القمع، ثم ألصقت بهم الفرية المشهورة "خائن لجبهة التحرير الوطني".

بعد أقل من شهر من تلك المظاهرات، قامت الفدرالية بعملية كبيرة أخرى: ألا وهي إعلان الإضراب عن الطعام من طرف المعتقلين في سجون فرنسا والجزائر. كانت المؤسسات العقابية تعج بالمعتقلين، خاصة بعد الحملات التي تم القيام بها على إثر العمليات المسلحة التي تمت في أوت 1958. وقد بلغ عددهم في فرنسا قرابة العشرين ألف. كانوا خلف القضبان، في المحتشدات، غير أن ذلك لم يمنعهم من المساهمة في الكفاح بما وجدوا في متناولهم من وسائل. من نتائج الإضراب المنظم في جوان وجويلية 1959، أنهم قد انتزعوا تحسينا في ظروف اعتقالهم. غير أن التراجع على تلك المكاسب بعد ذلك، قد نجم عنه تدهور مأساوي لأوضاعهم. لم تسفر العمليات التي تم القيام بها في مختلف السجون، دون علم من الفدرالية، عن أية نتائج. فبحكم افتقارها

إلى التنظيم وإلى السند الخارجي، فقد كان مآلها الضروري هو الفشل. كان لا بد إذن من الإعداد لعملية عامة ومنسقة، تشمل كافة المسجونين في فرنسا وفي الجزائر. كانت تلك العملية منسقة كي يكون لها تأثيرا أكبر من الإضرابات الفردية المندسة هنا وهناك، وتهدف إلى انتزاع الاعتراف للمناضلين الجزائريين المسجونين، بحقهم في أن يعاملوا كسجناء سياسيين - وهو اعتراف أهم من مجرد تحسن مادي لظروف الاعتقال، لأنه يدخل في طبيعة الكفاح الذي يفرض نفسه: أي كفاح سياسي، مع كل ما يترتب عنه من تبعات قانونية، على الصعيدين المحلي والعالمي.

عند التحقق من استعداد الجميع، صدر الأمر بالقيام بإضراب غير محدود عن الطعام، والذي ينبغي أن يدخل حيز التنفيذ يوم 1 نوفمبر 1961. دام الإضراب عشرين يوما. كان إضرابا تاريخيا، حيث بدأ الشروع فيه ب"فريسن" (Fresnes)، وتردد أصداؤه في هيئة الأمم المتحدة التي ستصوت على لائحة مؤيدة لمطالب الجزائريين. اعتبر ذلك سابقة تاريخية: لقد دعت هيئة الأمم المتحدة الحكومة الفرنسية إلى الاعتراف بحقوق المعتقلين، وطالبتها بإيجاد حل سياسي للنزاع، وذلك عن طريق التفاوض مع الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. كانت عاقبة الإضراب إذن سعيدة، بالرغم من أنه أوشك على التعرض إلى عملية إجهاض. لقد طلبنا من الوزراء الخمسة الموقوفين في حصن توركان (Turquant)، أن يعطوا إشارة الانطلاق في الإضراب، تأييدا لمطالب السجناء، فشرعوا في الإضراب فعلا، لكن بتقديم مطالب تتعلق بأوضاعهم الخاصة. لقد انقلبت الأمور إلى درجة أن هذا الإضراب الفريد من نوعه من حيث الحجم - إذ شمل السجناء في فرنسا وفي الجزائر - قد تحول في أعمدة الصحافة إلى "إضراب بن بلة ورفاقه" المطالبين بتحريرهم. كادت الحركة أن تحيد عن هدفها الأصلي، على حساب عشرات الآلاف من الرجال والنساء المسجون في 80 معتقلا و 5 محتشدات المتواجدة في فرنسا، دون احتساب ما هو موجود بالجزائر. سيستفيد منها "الخمسة" وحدهم إذن ! لذا، فقد كان لزاما على الفدرالية أن تتدخل من أجل وضع حد لهذا الانزلاق - ويحتمل أنها تعود إلى سوء تفاهم، أكثر منها إلى حسابات سياسية - وتطلب من الوزراء الموقوفين توضيح موقفهم كي يقدموا للحركة سندا خال من كل لبس. بعد إصدار ذلك التوضيح، تحول الإضراب الكبير إلى نجاح

باهر، وإلى تحسن حالي في أوضاع المسجونين. لقد اعترف لهم الوزير الفرنسي للعدل بالحق في اعتبارهم من فئة "A"، وهي تورية تهدف إلى تعيين السجناء السياسيين من غير التصيص بذلك حرفيا. لقد لعبت لجنة ممثلي المساجين في هذه الحركة دورا أساسيا، وذلك بالتكفل بإدارة الإضراب في كل سجن. بالطبع تجند مجمع المحامين للقضية، فكان بمثابة دعم لا يمكن تقدير قيمته. تكفلت الفدرالية من جهتها بالتنسيق بين مختلف مواقع الاعتقال، بتنظيم المساندة الدولية بواسطة الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، ومواصلة تقديم الأخبار المتعلقة بسير الإضراب، من أجل حمل الرأي العام العالمي على التدخل في اتجاه حل سياسي للقضية المطروحة. لقد تمت تغطية الحادث إعلاميا بجدية وكفاءة عالية، سواء من طرف وزير الإعلام في تونس، امحمد يزيد، أو من طرف ممثل الحكومة المؤقتة في نيويورك، عبد القادر شندرلي، مما ساهم بشكل كبير في إنجاحها على الصعيد الدولي.

هل ينبغي الإشارة هنا إلى أن ممثل فرنسا في هيئة الأمم المتحدة، هيرفي ألفان (Hervé Alphand) قد أجبر على الخروج من الجلسة أمام رد فعل الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة، المؤيدة لمطالب الجزائريين، بينما ظل متشبثا بأطروحته البالية والتي تصر على أن "الجزائر شأن من الشؤون الفرنسية الداخلية".

في وسعنا أن نعتبر هذا الإضراب الكبير عن الأكل الذي وقع في نوفمبر 1961، وكذا مظاهرات أكتوبر في باريس، والأعمال المسلحة في التراب الفرنسي، كمساهمات أساسية لفدرالية فرنسا ولمناضليها، في حرب الاستقلال الوطني. فبفضل تأثير هذه العمليات على الرأي العام، وتجنيدها المكثف للجالية المهاجرة، وأصداء ذلك في الصعيد الدولي، فقد كان لها وزن حاسم في الإسراع بالدخول في مفاوضات بين الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، والحكومة الفرنسية.

تمويل الولايات وإمدادها بالأسلحة

من بين المجالات التي لا تقل أهمية عن ذلك، فإن المساهمة المالية للفدرالية قد كان لها وزن حاسم، حتى وإن كانت تغطيتها الإعلامية محدودة. لقد شكلت

الفدرالية، بكيفية ما، البنك الذي كان يمول نشاطات الحكومة، والخزينة التي تمول الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. فقد كانت تلك المنة المالية تغطي ميزانية سيرها بنسبة تزيد عن 80٪[12]. بذلك، كانت الحكومة حرة في تصرفاتها، وفي وسعها أن تتصرف دون ضغوط خارجية، إذ لم تكن تحت تأثير الحاجة التي قد تجبرها على الانهزام، أو ملزمة بقبول إعانات مالية مشروطة من أي طرف كان، وبالأخص إلى مد يدها إلى "البلدان الشقيقة والصديقة". عندما تأكدت من قدرتها على تلبية مستلزمات الكفاح بكل حرية، مكن لها ذلك من سن السياسة الخاصة بها، دون تدخل الممولين الساعين إلى تحقيق مصالحهم، كما مكنها من الاحتفاظ بمكانتها بين المعسكرين الشرقي والغربي، واختيار عدم الانحياز.

لسنا نعلم المبالغ التي تدفع إلى الولايات من جملة الأموال التي تحول إلى الحكومة المؤقتة. بالمقابل، فإن المساعدة المباشرة التي قدمتها الفدرالية لجيش التحرير الوطني، لم تكن محدودة، إذ تم تبليغ جزء من المبالغ المجموعة، بوسائلنا إلى الجبال. أثناء دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، سنة 1960، طُرح مشكل الأموال التي لم تكن تصل إلى الولايات، بسبب صعوبة وسائل الاتصال عبر التراب الوطني، كما يبدو. عرضتُ حلا يضع حدا لتلك الحالة. أعطيت لنا الإشارة الخضراء وقتها، فانشغلنا بوضع الشبكات الضرورية لتحويل الأموال، فتوصلنا إلى ذلك دون عناء كبيرة. كان قائد الولاية المعنية، يسلمنا وصلا بتسلم المبلغ، فور قبضه، ونحن نوجهه بدورنا إلى الوزير، مع الاحتفاظ بنسخة في أرشيفنا. ذلك ما مكن الدكتور فرانسيس، وزير المالية، من تحرير محضره بذلك إلى الحكومة المؤقتة. ابتداء من 1960، كان تمويل جزء من حاجيات الولايات الجزائرية، من صلاحيات الفدرالية. كانت هذه الأخيرة تقوم بعدة دفعات تتراوح من 200 إلى 300 مليون فرنك للواحدة. كانت المبالغ تبعث نقدا إلى مختلف مناطق البلاد، وتصل إلى مختلف نقاط الاستلام المحددة من طرف الولاية. وهكذا فبالنسبة للولايات 1 و 2، فإن الأموال كانت تصل إلى سطيف. لقد تطوع موثق في

12. لا ينبغي أن نخلط ذلك مع مجموع الميزانية الضرورية لتغطية حاجيات كل ولايات التراب الوطني أثناء الصراع.

المدنية، هو الأستاذ "سرفاتي"، صديق الأستاذ فارس، للقيام بدور الوسيط، الذي يقصده المراسل. بالنسبة للولاية 3 فإن المبلغ المتفق عليه كان يصل إلى مقر الولاية. كذلك كان الشأن بالنسبة لبقية الولايات. لقد سارت هذه الطريقة، دون صعوبة كبيرة تذكر، ما عدا بالنسبة للولاية 5، حيث أن المبلغ الأول – 300 مليون فرنك قديم – المبعوث إلى أحد تجار الذهب، في شارع ألزاس لوران، في وهران، لم يتقدم أي واحد لتسلمه من مكان الإيداع، وذلك بسبب نقص في التنسيق كما يبدو. لم يصل إلى الجهة المقصودة إلا لاحقا بعد التأكد من كلمة السر.

كما يجهل أيضا إن فدرالية فرنسا، قد قامت أيضا بتوصيل أسلحة إلى الجبال، وهذا منذ سنوات 1958–1959، وحيث أن الأمر قد كان سريا، فإنه لم يكن معروفا إلا بشكل محدود. منذ بناء السدود المكهربة في الحدود التونسية والمغربية، فإن اجتياز الأشخاص والعتاد صار صعبا جدا، مما دفع جيش الحدود، المكلف بتمويل الجبال بالأسلحة، إلى دفع ثمن غال لذلك، إلى درجة أن مهمة هذا الجيش قد انحصرت في التحرش على القوات الفرنسية المتمركزة في تلك المناطق. على الصعيد الداخلي، كان جيش التحرير مهددا بالاختناق، فطلبت منا الحكومة المؤقتة أن نتدخل وفق الإمكانيات المتوفرة لدينا. فبعد القيام بأول عملية اقتناء كبيرة في ألمانيا، توفرنا على مخزون يفوق ما كنا بحاجة إليه، فصار الفائض جاهزا لإرساله إلى الجزائر. لم تكن العملية بسيطة في الواقع، غير أن المنهج المرسوم، قد سمح بالقيام بعدة عمليات تحويل. طلبنا في البداية، من بعض "المنتخبين" الجزائريين، في المجلس الوطني الفرنسي أو في مجلس الشيوخ أن ينقلوا كميات صغيرة من الأسلحة وفي معظمها مسدسات، فوفقوا في تمريرها. وصل عدد أكبر إلى الجزائر، داخل براميل للزيت لمعامل "تامزالي"، كانت مجهزة خصيصا لذلك. هناك حالة أخرى، مثيرة، جديرة بأن تذكر هنا، لأن النقل فيها، كان أهم من مجمل العمليات، في دفعة واحدة. لقد تحصل عضو مجلس الشيوخ، "خيرات"، على حق فتح خط لنقل المسافرين، في منطقة مستغانم، وكان عليه أن يقتني لذلك ثلاث حافلات. تكفلنا باقتناء تلك الشاحنات التي عثرنا عليها في فائض العتاد الأمريكي بألمانيا. وبفضل مهارة معبد وعبد السلام، تمت

تهيئة الحافلات خصيصا لنقل كميات هامة من المسدسات الرشاشة، من المسدسات ومن الذخيرة، في جنباتها. حرصنا على طلب إذن خيراني، فأعطانا موافقته على ذلك بالطبع. تمت قيادة الحافلات إلى غاية ميناء روان، ثم شحنت من هناك إلى الجزائر، حيث تسلمتها مصالح الجمارك في مستغانم بشكل عادي، وهي بالطبع تجهل محتوياتها. كان على جيش التحرير أن يتسلم السلعة المبلغة، بعد وقت قليل من ذلك. فبفضل ما تسمح به وظائفهم من تسهيلات، فقد ساهم نواب آخرون في مجلس الشيوخ، على غرار النائب معلوم من بلاد القبائل، وحقيقي من وهران، وبن شيكو من قسنطينة، بدورهم بالمجازفة بهذا النقل. فقد كانت تلك المجموعة الخاصة، تحت إشراف عبد الرحمن فارس، الذي يرتبط بعلاقات مباشرة مع الفدرالية.

الخصائص المميزة للفدرالية

لقد تمكنت اللجنة الفدرالية من أداء مهامها دون التعرض لمشاكل خطيرة، طيلة فترة زمنية امتدت من سنة 1957 إلى سنة 1962. طبعا لم تكن اللجنة الفدرالية خاضعة لضغط مستمر من طرف القوات العسكرية الفرنسية، كما كان عليه الحال بالنسبة للولايات الكائنة مقراتها في الجبال، داخل التراب الوطني. بل بالعكس، لأن أعضاءها كان يعملون في أوروبا، وسط محيط سياسي أكثر انفتاحا وتنوعا، بل ربما أكثر أمنا. ومن منطلق تواجد هؤلاء الأعضاء وسط تيارات سياسية أوروبية مختلفة، فقد كان من المتوقع ظهور فروق في وجهات النظر، وخلافات حادة في تقدير الأوضاع؛ خاصة وأن النقاش داخل اللجنة كان مفتوحا وأن الأجواء الأوروبية كان تدفع لذلك. ومع ذلك، فلقد لاحظنا، في الوقت الذي أدت الصدامات إلى إخلال كبير بالاستقرار، في بعض هيئات الثورة الأخرى، بأن اللجنة الفدرالية قد عملت بانسجام كبير، محتفظة على استقرارها في التفاهم المتبادل إلى غاية الاستقلال.

لا شك في أن مرد تلك الخصوصية إلى الخصائص التي ميزت الرجال الذين شكلوها، وإلى تقديرهم المشترك للأمور. فقد كان الأمر الأهم بالنسبة إليهم، هو تمكين الجالية المهاجرة في فرنسا من القيام بواجبها تجاه الثورة. كان علينا،

باعتبارنا "جنود الخفاء"، أن نستمر لأطول مدة ممكنة، كي نؤدي المهمة التي وجدنا من أجلها. لقد تخلينا عن الجانب السياسي للسياسيين! فهو من صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، أي الرجال المتواجدين في القمة، ممن كان مصير الثورة بين أيديهم، وكانت على عاتقهم مسؤولية أقامة الاتصالات السياسية الضرورية في أعلى المستويات. أما فيما يخصنا، فقد كانت اتصالاتنا تجد تبريرها في حدود المهام الخاصة الموكلة لنا في فرنسا وفي أوروبا. لم نكن، طيلة المدة التي استغرقتها مهمتنا داخل الفدرالية، منشغلين بأي تطاول إلى طموح في الحصول على مناصب في الصعيد الوطني، غداة الاستقلال. كانت مثلنا تتمثل في القيام بواجبنا، في العمل على إنجاح الثورة وتحقيق الاستقلال. ربما وجد فينا من كان عازما خوض المعترك السياسي، في وقت لاحق، بعد انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني المقرر في نهاية الحرب ؟

باعتبارنا أفرادا في "جيش" سري خاص ومتميز عن جيش التحرير الوطني في الجبال، فقد كان علينا أن نلتزم كذلك، بنفس روح الالتزام والتضحية - حتى وإن تميزت بمواصفات أخرى بالطبع - قصد التوصل إلى تجنيد الجالية المهاجرة، تحقيق انسجامها، وتقديم أفضل مساهمة ممكنة في الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال. كان علينا، في ذلك الإطار، أن نكتفي بوضع السياسة العامة المحددة من طرف قيادة جبهة التحرير الوطني، في حيز التنفيذ. ومع ذلك، فقد كنا نساهم في بلورة ذلك الخط السياسي، داخل "البرلمان المؤقت" الذي تبنته الجزائر المحاربة، والمجسد من طرف " المجلس الوطني للثورة الجزائرية".

كان همنا الأساسي هو بلوغ الأهداف المحددة في نداء نوفمبر 1954. في هذا الصدد، كانت وحدة الجزائريين أمرا لا مناص منه. كان على كل واحد أن يتجند في إطار جبهة التحرير الوطني، ويساهم في نفس المعركة، كي يكون أهلا لصفة المواطنة في الجزائر الناشئة. يبدو بأننا قد نجحنا بصفة عامة، في هذا المجال. للتوصل إلى ذلك، كان من الضروري إحلال ثقة تامة بيننا، لأن الإدارة التي تصدر منها أوامر غير

واضحة الاتجاه، غير متمكنة من وحدة قرارها، تعكس تأثير ذلك مباشرة على كافة المنظمة، مما يجعل فشلها مؤكدا، إن عاجلا أم آجلا. كنا نعرف ذلك، لأننا قد استخلصنا العبر من تجاربنا السابقة في الحركة الوطنية. لقد عانينا الأمرّين، من تلك الأزمات التي يؤسف لها، وتلك الانقسامات التي لم يكن لها مبرر، ومن عواقبها المشؤومة. بالمقابل، فحين حل اليوم الذي قررت فيه جماعة من الرجال، تشدها إلى بعضها ثقة تامة، أن تفجر الحركة التحريرية، فقد آلت على نفسها أن تتبع السبيل السوي: السبيل الذي يؤدي إلى النجاح. وفيما يخص فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، في هذا الصدد، فمن الواجب التذكير بالنشاط المجازف الخطير الذي قام به مناضلون في أرض العدو، هؤلاء المناضلون الذين يوصفون من طرف من تغافل بازدراء عن العشرات التي التهمتها المقصلة، وعن العشرات التي زج بها في السجون، [يصفونهم إذن ب] "مناضلين بربطة العنق في حدائق الإليزي". لقد كانت مهمتنا في الواقع، أثقل وأخطر بكثير، مما قد يتبادر لأول وهلة. فقد كنا على الدوام "فوق المجمر" تحت "رحمة" الشرطة الفرنسية، التي كانت تطاردنا، والمصاليين الذين كانوا يقومون - عن غير وعي منهم، دون شك، في المستوى القاعدي - بمهمة تصفية جسدية أحدثت كارثة حقيقية في صفوفنا. بل هناك من "المركزيين" القدامى، من التحق بجهة التحرير الوطني وهو يحمل في صدره وسام "المسؤول الكبير"، الذي أكل عليه الدهر وشرب، فكَرِه في أول الأمر، أن يرى الفدرالية وقد انفلتت من قبضته. لقد بذل عبان رمضان، جهده محاولا تحقيق الاستقرار والحيوية في الفدرالية، غير أنه يئس أخيرا من جميع الأشخاص الذين اختارهم، والذين تعرضوا للتوقيف تباعا، مما جعل منهم مسؤولين سطحيين، غير قادرين في نهاية الأمر، على إرساء هيكل مستقر.

لقد واجهتنا مشاكل، مع بعض العناصر القادمة من أحزاب أخرى، غير حزب الشعب الجزائري، والحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية. حاول العديد منهم، ومهما كلف ذلك، أن يتوصل إلى تقلد مسؤوليات هامة. كان علينا أن نواجه تلك المنافسة الخطيرة التي لا طائل منها، فتم التحكم فيها أخيرا دون خسارة كبيرة. كان على اللجنة الفدرالية أن تحرص في الإبقاء على انسجامها، وتدرج عملها في ذلك المنظور، إذا

حرصت على عدم تعريض نشاطها للفشل. كان ذلك شرطا ضروريا، لتمكين الفدرالية من تنظيم الجالية المهاجرة وإسهامها إيجابيا في حرب التحرير. كان النجاح مرتبطا بضرورة تعبئة الجالية الجزائرية المهاجرة، في صفوف حركة واحدة. كان ذلك أمرا حيويا أساسيا. لقد شكلت الجالية المهاجرة، وهي المرآة الصغيرة التي تعكس الواقع الجزائري برمته، انعكاسا أيضا للفُرقة التي شلت حركة البلاد. كما أن المواجهة بين المركزيين والمصاليين، قد أحدثت فوضى كبيرة في صفوف الهجرة، مما جعل اللجنة الثورية لوحدة العمل - التي تولدت عنها جبهة التحرير الوطني، بعد أن فشلت في جميع محاولاتها الرامية إلى جمع الإخوة الأعداء - [مما جعلها إذن] تيأس من هؤلاء وهؤلاء. لذا فقد حرصت جبهة التحرير الوطني، في أول أمرها، على عدم إسناد المسؤولية للمركزيين ولا للمصاليين. نتيجة لذلك، فقد خضع اختيار الأعضاء القياديين في جبهة التحرير الوطني بفرنسا، بحسب مسارهم السياسي السابق، وبحسب التزامهم بالعمل في سبيل تفجير الانتفاضة. بعد التوصل إلى حل تلك المعضلة، تم التوصل إلى تنظيم الجالية المهاجرة، وفق المبدأ الأساسي، الذي يؤكد على أن جبهة التحرير الوطني، لم تكن خلفا لأي حزب سياسي. كانت منفتحة لجميع الوطنيين، المدعوين للالتحاق بصوفها فرديا، دون أي ارتباط بالحركة التي كانوا مرتبطين بها سابقا.

كان هدف جبهة التحرير الوطني، هو أن يدرك الجميع، بأن وحدة التراب ووحدة الشعب، لا يمكن تقسيمها. لذلك، فقد كان من بين أولوياتنا في النضال، أن نعمل على محاربة الخصوصيات المحلية، والعلاقة التي تشد الفرد إلى قريته، وقطع الصلة بهذه الأخيرة بشكل حازم، لكن بتكتم. حرصت الفدرالية على تنفيذ تلك المهمة، بمشقة حقا، لهدف بعث روح وطنية، وفتح آفاق كفاح مشترك، يهدف إلى تحقيق استقلال البلاد.

مقارنة بالولايات الأخرى، كانت "الولاية السابعة" تشتمل على خصوصيات تميزها. لم تكن تعمل في جزء من أرض الوطن، غير أن نشاطها كان يشمل في قيادة موحدة، كافة الجالية الجزائرية المتواجدة في فرنسا وفي أوروبا. كانت مشكلة في معظمها من عمال في المصانع، يقاسمون النقابات الأوروبية مطالبها الاجتماعية، فكانت لهم

بموجب ذلك، حساسية خاصة، تجاه الأحزاب العمالية أو التقدمية. لم تكن الفدرالية متوفرة على تراب خاص بها حقا، غير أن التراب الذي كانت تعمل فيه مثل رقعة ضمت كافة الجزائريين من مختلف مناطق البلاد. كان عليها أن تعكس صورة وفية، ومتجانسة للمهاجرين المقيمين في فرنسا؛ صورة تذوب فيها الحساسيات الجهوية، وتتصهر في قالب واحد، هو قالب فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا.

المساهمة السياسية والعقائدية للفدرالية

من جملة المهام الأساسية المسطرة في برنامجنا: تطوير الوعي السياسي. "تعتبر جبهة التحرير الوطني منظمة وطنية وليست تهيئة قروية. فعندما يتعلق الأمر [بالنسبة للمناضل] بالدفاع عن المصالح المادية لقريته الأصلية، فعليه أن يتصرف في صعيد آخر، لأن جبهة التحرير الوطني، تكافح من أجل الجزائر بكل امتدادها وحدودها. فسواء كان أصلنا من العاصمة أو من الجنوب الأقصى، من وهران، بلاد القبائل، الأوراس أو بشار، فإننا ننضوي جميعا تحت راية واحدة لجبهة التحرير الوطني والجزائر المقاتلة." ذلك هو الخطاب الذي كنا نتوجه به إلى المناضلين. شيئا فشيئا، أعطت نصائحنا ثمارها. لكن التغلب على الخصوصية التي تربط الرجال بالجهة التي ينتمون إليها، كانت تتطلب بعض الوقت. وجدت، في بعض مناطق الشمال الغربي لفرنسا - في مدينة نسيت اسمها - وجدت جماعة قوية من المهاجرين ممن يعود أصله إلى منطقة جبال "مسيردة"، الكائنة بين تلمسان والغزوات. لقد ظل هؤلاء الرجال، لبعض الوقت، في حالة إعراض عن جبهة التحرير الوطني. نصحنا أحد المناضلين المولودين في تلك المنطقة المستعصية، إذا رغبنا في هيكلتهم، بتعيين شخص مولود في نفس الدوار. فقمنا بذلك. قدم لنا هذا الشخص تقريرا شهريا تضمن معلومات تتعلق، حسب التعليمات الصادرة، بعدد المناضلين ومبلغ الاشتراكات المسلمة. لم يكن الرقمان متطابقين. فقال لنا مبررا ذلك: "لم أوفق سوى في جمع اشتراكات مسيردة "التحاتا أما مسيردة لفواقا فينبغي تعيين شخص من عندهم لإقناعهم." هذا لتوضيح مدى تمكن الروح القبلية بنفوس الجزائريين.

في هذا الصدد، أذكر أنه أتيحت لي، في الثمانينيات، فرصة التنقل إلى مدينة جانت في أقصى الجنوب الجزائري، في إطار المنظمة الوطنية للمجاهدين. أجريت حوارا مع مجاهدي المنطقة، فطلبت من أحدهم كم يبلغ عدد المجاهدين في هذه المنطقة. فرد علي أن عددهم كان سبعة فقط. حين سألته عن نشاطهم أثناء الحرب، حكى لي بأن العسكر الفرنسيين، قد توصلوا في يوم من الأيام إلى إلقاء القبض على مجاهديْن، فأعدماهما في ساحة القرية، على مرأى كافة السكان المجتمعين. أشار إلى قبورهم، فأضاف يقول: "لست أذكر أصل أحدهم، أما الآخر، فقد جاء من قرية لا أعرفها، تدعى "Rebeval"." وهذه التسمية كانت تطلق على "بغلية" مقر بلدية إقامتي ! فكيف وصل الرجل إلى غاية جانت، من أجل القتال والاستشهاد فيها، على بعد أزيد من ألفي كيلومتر عن القرية التي ولد فيها؟ لقد سقط جزائريون من كل مناطق التراب الوطني، في كل مناطق التراب الوطني، من أجل تحرير الوطن. فلا مجال إذن، للبقاء سجناء الذهنية القبلية، في الوقت الذي تجند فيه البلاد برمتها، من أجل تحرير كافة ترابها.

تتجسد هذا التعددية وهذا التنوع البشري بحق، في نظر من يتأمل أصول المسؤولين الذين فجروا الثورة. لقد ولد ديدوش مراد في حي من أحياء مدينة الجزائر كان يدعى "La Redoute" ويدعى المرادية حاليا، فكان أول قائد على منطقة قسنطينة. جاء رابح بيطاط من الشرق القسنطيني، ليشرف على قيادة منطقة الجزائر، بينما كان العربي بن المهيدي أول مسؤول في الغرب الوهراني وهو وليد منطقة بسكرة. لقد تدهورت أحوال هذه الذهنية [الثورية] بعد ذلك، نتيجة تعرض قيادة الثورة للوهن.

لقد كان للتنديد بالجهوية ورفضها أثرا بالغا، مكن الفدرالية من اجتناب مشاكل خطيرة، تسببت في إضعاف بعض الولايات، بل حتى القيادة العليا، في كل من القاهرة، وطرابلس وتونس. لحسن الحظ، كان المناضلون يجهلون ذلك، فلم يولوا أية أهمية للإشاعات التي بالغت المصالح الفرنسية في ترويجها. بل وصل بي الأمر إلى

حد نصح المناضلين بعدم التوجه، لبعض الوقت، إلى تونس، خشية أن يوهن عزمهم ما يسود فيها من أجواء خانقة.

ما يفسر الثقة الموضوعة في جبهة التحرير الوطني، هو تلك الروح الوطنية التي جندت الجزائريين كرجل واحد في القتال. و إلا، فكيف نفهم أن الاشتراكات التي كانت تلتقط من لدن كل مناضل في القاعدة، تصل إلى القمة بمئات الملايين، لا يكاد ينقص منها سنتيم واحد، ومن غير أن يضيع منها شيء أثناء تنقلها عبر عشرات المستويات؟ كانت أموال الثورة مقدسة. سرقة أموال جبهة التحرير الوطني، معناه سرقة أموال الأمة. طوال خمسة سنوات من النشاط، فإن اللجنة الفدرالية لم تسجل سوى عددا محدودا جدا من الاخلالات الصغيرة التافهة. في مثل تلك الحالات، كنا نجتنب اللجوء إلى العقوبات التي لا رجعة فيها. وهكذا، فقد تمكن أحد "أصدقاء الثورة الجزائرية" من اختلاس مبلغ مالي هام، وفر حاملا معه حقيبة صغير مليئة بالأموال. بعد أن حددنا موقعه، كنا عاجزين عن القيام بأي رد فعل، بعد أزمة صيف 1962، فنجى الصديق من الجزاء الذي يستحقه.

لقد كان لإحلال الروح الوطنية بدل العلاقات القروية أو الجهوية تأثير كبير أكسب التنظيم قوة وحيوية. كان المناضل يشعر بأنه بين ذويه، أينما حل. لقد كان يكتشف حلفاء حقيقيين في جميع أنحاء الجزائر، وكذا في كل مكان في فرنسا وفي أوروبا. في نهاية المطاف، فإن هذه الروح الوطنية – التي مثلت شعار فدرالية فرنسا طوال السنوات الخمس الأخيرة التي عاشتها حرب التحرير – مضافة إلى مقتضيات العدالة، هي التي سمحت بتعزيز الإيمان الضروري لتعبئة الجزائريين أثناء الحوادث الكبرى التي عرفها تاريخ الفدرالية، والمتمثلة في العمل المسلح داخل التراب الفرنسي، مظاهرات 17 أكتوبر 1961، وإضراب المساجين عن الطعام.

لم يفت الفدرالية أيضا، أن تقدم مساهمتها في تأسيس العقيدة الأيديولوجية والسياسية، لجبهة التحرير الوطني. فقد كانت الهيئات العليا – لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية – تتلقى بانتظام، حوصلة عن

التقارير الصادرة من جبهة التحرير في فرنسا. كنا نبعث إلى القمة تحاليل كثيرة عن الحقل السياسي، والآفاق المستقبلية للجزائر. في ماي 1962، قدمت مساهمة من طرف الفدرالية في شكل مشروع مقترح تم إلحاقه ب "برنامج الحمامات" الذي صار يدعى، بعد تبنيه من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ب"ميثاق طرابلس". لقد تعرضنا بعد للحديث عن مساهمتنا السياسية العسكرية، بصدد العمليات التي تم القيام بها في فرنسا والتي كان لها وقعا في الرأي العام. ففي الوقت الذي كان يعتقد البعض بأن الثورة الجزائرية كانت تعيش أنفاسها الأخيرة، فقد ساهمت تلك العمليات في إذكاء شعلة الإيمان لدى المحاربين، وزرع الشك لدى أنصار "ربع الساعة الأخير". لقد أدى تفهم مطامحنا من طرف اليسار، المسيحيين التقدميين، والطبقة المثقفة والنقابات الفرنسية، إلى اتخاذهم مواقف، على غرار الشهادة التي أدلى بها جان بول سارتر لدى المحكمة العسكرية ل شارش ميدي (Cherche Midi) في باريس، تصريح ال" 121" المؤيد لرفض الشباب الفرنسي المساهمة في حرب الجزائر الجائرة أو أيضا مظاهرة شارون (Charonne) التي أودت بحياة الكثير من الفرنسيين.

في مجال العلاقات الدولية، ساهمت الفدرالية في التعريف بالثورة الجزائرية. بالطبع، كانت الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، هي التي تتكفل بالعمل الدبلوماسي بأتم معنى الكلمة، وهي مهمة منوطة بالتحديد بوزير الشؤون الخارجية الذي كلف بها خصيصا؛ غير أن العلاقات التي أقامتها الفدرالية مع شخصيات هامة، من الأوساط التقدمية الفرنسية، والألمانية، والسويسرية، والبلجيكية، والإنجليزية والإيطالية، كان لها وزن لا يستهان به داخل الرأي العام. فهل ينبغي التذكير بأن الجرائد التي كانت تتصدى لشرح أطروحات جبهة التحرير الوطني، قد نشرت في هذه البلدان، وفي غيرها أيضا.

القسم الثالث

الفدرالية والقيادة العليا لجبهة التحرير الوطني

الفصل الأول

الخلط في الأوساط القيادية

سير أمور قيادة جبهة التحرير الوطني أثناء الحرب

قبل التعرض لذكر مختلف الأزمات التي هزت السلطات القيادية، قبل اندلاع الثورة، والتي استمرت أثناء الكفاح المسلح، نذكّر باختصار، بنوعية المؤسسات السياسية التي تم إنشاؤها منذ 1954.

بعد سنتين من اندلاع الثورة، في يوم 20 أوت 1956، وضع مؤتمر الصومام، بتنشيط من عبان ومن بن مهيدي، قواعد التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني. موازاة لذلك، تم إخضاع جيش التحرير الوطني إلى تنظيم مؤسساتي. تمت المصادقة على أرضية سياسية بإجماع الحاضرين (ميثاق الصومام). فقد أعلنت عن مواصلة الحرب المسلحة، إلى غاية اعتراف فرنسا بالسيادة الوطنية والدولة الجزائرية المستقلة. وفي المجال الداخلي، بأولوية السلطة السياسة على السلطة العسكرية وبالداخل على الخارج. تم وضع القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني، تحت مسؤولية مؤسسة برلمانية هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA). كما أوكلت السلطة التنفيذية للجنة للتنسيق والتنفيذ. كان مقر هذه الأخيرة، أصلا، في مدينة الجزائر [أي في الداخل]، ثم غادرت التراب الوطني، سنة 1957، للانتقال إلى القاهرة، على إثر "معركة الجزائر". في سبتمبر 1958، تم استبدال لجنة التنسيق والتنفيذ بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية (GPRA) التي أسندت قيادتها في البداية إلى فرحات عباس، ثم إلى بن خدة.

نشاط مضاعف

بصفتي مسؤولا عن فدرالية فرنسا، فقد وضعت لي لجنة التنسيق والتنفيذ برنامجا وحددت لي أهدافا. كان علي إذن أن أستعد وأنظم أموري وفق ذلك. كنا على استعداد تام للقيام بمهمتنا، دون أن نغفل أبدا عن استشارة قيادة جبهة التحرير الوطني، قبل الشروع في العمل. كذلك كان الأمر مثلا، بالنسبة للشؤون المالية. فبعد أن تصل التقارير إلى تونس وإلى القاهرة عن وصول الأموال إلى سويسرا، تقوم الحكومة بالتنصيص اسميا على الشخص الذي ينبغي الاتصال به، والكيفيات التي يجب إتباعها. كان عبد الكريم سويسي، المسؤول المالي، يتابع ويراقب العمليات.

كذلك كان الشأن عند الانتقال إلى العمل المسلح في فرنسا. كان علينا أن نستشير مجلس التنسيق والتنفيذ في ذلك، وأن نتفق معه بخصوص الظروف وأن ننتظر "الإشارة الخضراء". لم يكن من الممكن معالجة المسائل الجوهرية، بالهاتف أو بالمراسلة. كان عليّ أن انتقل كلما اقتضت الضرورة ذلك إما إلى تونس أو إلى القاهرة أو إلى أي مدينة أخرى. بعد لجنة التنسيق والتنفيذ، كنا مرتبطين بسلطة وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، وكنا مرتبطين بنفس المسؤول الذي يشرف على فدراليات تونس والمغرب. كانت هذه الهيئات الثلاثة، تعقد جلساتها كل شهرين أو ثلاثة، في تونس أو في المغرب، وكان يترأسها وزير الداخلية، وهو بن طوبال ثم كريم من بعده.

عقدت الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، على إثر اجتماع العقداء. كانت المناسبة فرصة لي من أجل اقتراح ترقية فدرالية فرنسا إلى مرتبة ولاية، نظرا لأهمية مساهمتها وتعدد أشكال هذه المساعدة. سوف تصبح بذلك الولاية السابعة، نظرا لاشتمال التراب الوطني على ست ولايات. تمت الموافقة على المقترح بالاجتماع. منذ ذلك الوقت، كان على الأعضاء الخمسة في اللجنة الفدرالية، أن يساهموا في جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية. سينتخب عليّ، في وقت لاحق، عضوا دائما في مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية. منذ

ذلك الوقت، فرضت عليّ تنقلات متكررة إلى تونس أو إلى غيرها، ومضاعفة حجم نشاطاتي. مهما يكن، فقد ظلت الفدرالية تمثل انشغالي الأساسي.

كان عليّ، أن أتكفل في أن واحد، بمقتضيات مهامي في الفدرالية وفي المجلس الوطني للثورة الجزائرية. كان عليّ أن أحرص على التطبيق النزيه لقرارات هذا الأخير في المستوى الفدرالي، ما دام تبليغها حكرا عليّ، إن صح التعبير. لم يكن نشاطي في مجلس الثورة، يمنعني من البقاء في اتصال دائم باللجنة الفدرالية، بواسطة أعوان كانوا يتكفلون بمهام الاتصال، كلما دعت الضرورة لذلك. وما كان لذلك الأسلوب في العمل أن يكون فعالا، لولا التفاهم والثقة السائدة بين أعضاء اللجنة الفدرالية. فسواء كنت حاضرا أم غائبا، فإن النشاط يظل محتفظا بوتيرة لا تعرف التراجع. إذا طرأت قضية تطرح مشكلا، يصل عون الاتصال فورا إلى طرابلس أو إلى تونس أو القاهرة، لإخباري بذلك.

عندما وردت إليّ أخبار عن ميلاد لجنة التنسيق والتنفيذ وتشكيلتها، سنة 1956، كنت وقتها في المغرب. تواجد المركزيين فيها قد أحل الطمأنينة في قلبي: فالإعلان عن تكوين جبهة موحدة، يوم 1 نوفمبر 1954، لم يكن إذن نصا فارغ المحتوى، تم تحريره فقط لصون المظاهر. كانت لجنة التنسيق والتنفيذ إذن قيادة لجبهة حقيقية، ولم تكن قيادة حزب يلصق العيب بالآخرين، كما كان عليه الحال من قبل. لم تكن الجبهة مقتصرة إذن على مناضلي حزب الشعب الجزائري، حيث وجد مناضلو أحزاب أخرى مكانتهم فيها. وددت وقتها، لو أن مصالي قد سلك سبيل المركزيين، إذن لجنبنا ذلك دماء كثيرة ووفر علينا وقتا ثمينا. من المؤسف أن مصالي لم يكن يستحسن فعل ذلك، فكانت لهذا الرفض عواقب تستحق أن نتوقف في شأنها.

أزمة حزب الشعب الجزائري/ الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية

يعتبر تاريخ مصالي الحاج، مأساة وطنية كبيرة، لا تزال الجزائر تعاني من جروحها إلى يومنا هذا. باعتباره واحدا من أول الجزائريين الذين رفعوا صوتهم بقوة

للدعوة إلى الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال، فإنه ينبغي لنا أن نعترف بأن مصالي كان بحق "أبا للحركة الوطنية الجزائرية" المعاصرة. وخلافا للزعماء السياسيين في وقته، فإن مصالي لم يكن يستبعد اللجوء للكفاح المسلح، وما أبعده عن ذلك. وهكذا فإن جميع التطورات التي شهدها كل من حزب الشعب الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، كانت تتمحور حول نقطة مركزية واحدة، وهي التكوين شبه العسكري الضروري من أجل صهر تلك الأداة التي لا مناص منها لتحقيق الاستقلال. لم يكن حزب الشعب الجزائري مقتنعا بأن الحكومة الاستعمارية الفرنسية، والمعمرين الجزائريين، مستعدون لتقبل فكرة القيام بإصلاحات تدريجية، تفضي إلى المساواة في الحقوق، وتؤدي بكيفية ديموقراطية إلى تحقيق الذاتية، وتنتهي بالاستقلال. كان من الضروري إذن الاستعداد لصدام لا مناص منه. تلك هي الذهنية التي عمل مصالي وفقها على إعداد مناضليه منذ إنشاء حزب الشعب الجزائري، سنة 1937. غير أن حزب الشعب الجزائري قد شهد، في بداية الخمسينات، تطور أزمة بين مصالي واللجنة المركزية للحزب. وحتى وإن وقع التكتم بعناية في شأن هذا الخلاف، فقد كانت الشكوك تحوم حول تأزم الأوضاع. من الواضح أن حدوث تغير في وجهة الحزب كان أمرا ملحوظا. فبعد انتخابات 1947، وصدور "قانون خصوصية الجزائر"، فقد ساهم نواب في الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، في المجلس الجزائري الذي تم إنشاؤه حديثا. كانت هذه الهيئة مجلسا عاجزا، لم تكن له من صلاحيات غير التصويت على الميزانية، أو المصادقة على القوانين الصادرة عن البرلمان الفرنسي، دون أي حق في المبادرة بها. ولم يعد يخفى على أحد، من جهة أخرى، كيف أديس باستخفاف على أبسط الحقوق الديموقراطية، عندما كان مليون شخص من أوروبيي الجزائر يتقاسمون نفس العدد من المقاعد مع تسعة ملايين من الفرنسيين المسلمين. معنى ذلك، أن صوت المسلم، يساوي تُسُعَ صوت الأوروبي! لذا، فقد كان الأمل في التوصل إلى أي إصلاح بواسطة ذلك المجلس، مجرد وهم. يجب أن نضيف إلى ذلك، أن هذا القسط البخس، الممنوح ل"المسلمين"، لم يسلم من تلاعب الحاكم العام للجزائر، ناجيلان، الذي ناور من أجل

إدخال عدد كبير من المرشحين "الإداريين"؛ أو بعبارة أصح، من خدام الإدارة الاستعمارية. حين تبين لها بأن تزوير الانتخاب لا يكفي لضمان أغلبية مؤيدة للمستوطنين، فقد لجأت الشرطة، ليلة الانتخابات إلى الترهيب واعتقال عدة مرشحين للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية تعسفا؛ وكان كل ذلك مقرونا بمختلف التهديدات. كان النهج الانتخابي يؤدي مباشرة إلى الفشل، مما حملنا على اللجوء إلى لغة السلاح. كان هذا، هو أول أسباب الفُرقة داخل الحزب.

من جملة عوامل سوء التفاهم، هناك عامل تسبب فيه المنتخبون في البلديات. كان يبدو، بحق أو بغير حق، في نظر المناضلين، أن النواب المنتسبين إلى "الفئة الثانية" (الأهالي)، قد وقفوا إلى جانب اللبرالي جاك شوفاليي (Jacques Chevalier) رئيس بلدية الجزائر، متواطئين مع القاضي الأول في المدينة على انتهاج سياسة إصلاحية. كان ذلك موقفا غريبا، وخطيرا ومحبطا، في نظر المناضلين الذين كان يستعدون لمجابهة الاستعمار. لم نرض وقتها عن سياسة التواطؤ المتبعة من طرف ممثلينا. فهل كنا محقين في ذلك؟ كان الحديث في القاعدة يدور حول تفضيل مصالي للعمل المسلح، بينما اختار المركزيون، الذين مالوا شيئا ما إلى الرفاهية، الحل التدريجي. بل وُجد هناك من كان ينعتهم بالإصلاحيين. لكن لم يقدم أحد بيانا ملموسا على ذلك. مهما يكن من أمر، فقد ندد مصالي بشدة بالنزعة الإصلاحية، مما ألقى به في صف الأقلية داخل اللجنة المركزية. وعلى غرار ما يحدث في كل مكان، فإن شغف القاعدة به إلى حد العبادة قد جعلت منه زعيما وحيدا لا يمكن القفز عليه. لذا، فإنه لم يقو على الصمود أمام هوس العظمة الذي يستولي على كل زعيم يجنح إلى الانسياق وراء عبادة شخصه. لم تلبث القطيعة أن وقعت. عقد أنصار مصالي مؤتمرهم في مدينة هورنو Hornu ببلجيكا. بعد أسابيع من ذلك، عقدت اللجنة المركزية مؤتمرها بالجزائر. كانت القطيعة أمرا مقضيا، فوجدنا أنفسنا بحضرة حزب مشطور إلى اثنين: نجد مؤسسه من جهة، ممجدا دوما من طرف أنصاره، ونجد، من جهة أخرى، أولئك الذين كانوا بالأمس تلاميذه الرافضين لديمومة القائد، والمسؤول مدى الحياة عن الحركة التي يطالب مصالي باحتكار قيادتها.

فرصة ضاعت على مصالي

كنت شخصيا معجبا بمصالي. طوال الفترة الممتدة بين 1942 و 1952، فإن حزبه، حزب الشعب الجزائري، هو الذي جعل مني مناضلا. كنت مطلق الإيمان به، وبمواقفه. لم تتعرض قناعته للوهن قط، وقد حولني مساره الحازم بإصرار، رغم سنوات السجن والمنفى، إلى مناصر له دون قيد أو شرط. عندما وقعت القطيعة، لم أتبين حقيقة الأسباب التي أدت إلى ذلك. كنت في موقف المتفرج، أنظر لأرى. وعلى غرار العديد من المناضلين في القاعدة، خاصة في صفوف المنظمة الخاصة (OS)، كنت يائسا من رؤية الجزائر التي بادرت إلى تأسيس "نجم شمال إفريقيا"، في مؤخرة الحركة الاستقلالية المغاربية. كان المغاربة يكافحون وكان التونسيون يكافحون، وكنا في الجزائر نتصارع بيننا !

وأخيرا اندلع 1 نوفمبر... كان تحرير الجزائر بالنسبة إليّ، قد فرض نفسه في ذلك اليوم. عزمت إذن على التجند بلا حدود. كنت متيقنا بأن مصالي لم يقف وراء تلك الطلقات الأولى، لكن جهلت طبيعة الخلاف الحقيقي الذي فرق بين المركزيين والمصاليين. على كل، كنت أعلم أن المبادرة بالثورة، قد صدرت عن الحركة شبه العسكرية، التي لم تقف وقتها إلى جهة المصاليين ولا إلى جهة المركزيين. كان البعض ممن كان في حالة انتظار، قد التحق بعد بالجبال منذ سنة 1945. باعتباري من قدماء المنظمة الخاصة، فإنني لم أساهم في اللجنة الثورية لوحدة العمل (CRUA)، لكن كنا في اتصال دائم. لقد اندلعت الانتفاضة باسم تنظيم يدعى جبهة التحرير الوطني، وكان مجهولا إلى حد ذلك اليوم، غير أنه عرف كيف يدعو الجزائريين إلى التوحد في الكفاح. وهكذا، فقد تفاجأ المركزيون، الذين قفوا في موقف المتفرج، دون أن يكونوا على يقين بأن عمر هذا الانفجار لن يكون قصيرا، كما كان عليه الشأن سنة 1954. بعد عدة أسابيع قضوها في السجن، أيقنوا بأنها انطلاقة لا رجعة فيها، فالتحقوا بجبهة التحرير الوطني.

غير أن المفارقة في هذا الأمر، تكمن في كون مصالي الذي دعا دوما إلى حرب التحرير، لم يلتحق بأولئك الذين تجرؤوا على خوض الكفاح المسلح. وعلى غرار الكثيرين، فقد ورد إليّ بأن المصاليين يتحدثون عن كون "الزعيم" هو المبادر للقتال، لكنها إشاعات لم تكن لتغالطني. غير أن انفصالي عن "أب الحركة الوطنية"، لم يحدث فجأة في يوم واحد، على إثر وقوع حادث معين. كنت على علم بصلابة عناده - وهو ما مكنه من الوفاء دوما لمنهجه، رغم ما عرفه من معاناة طويلة - ولم أكن أجهل بأنه قد ندد نهائيا وبصفة قطعية، بالخيارات التي تبنتها اللجنة المركزية. تأكد لي هذا العناد، من طرف أحبة جاؤوا من فرنسا خصيصا للقيام بآخر محاولة للمصالحة بين فرقتي حزب الشعب الجزائري. أظهر مصالي التصلب فعارض بشكل قاطع فكرة عقد مؤتمر مشترك. أوضح له أحد المناضليْن اللذين ساهما في المحاولة، بأن مهمة "تنظيف الدار" ستكون من صلاحيات المؤتمر. رد عليه مصالي بقوله: " يا بني، سأقوم بتنظيف الدار أولا، ثم نعقد المؤتمر بعد ذلك !". وكلما استمرت الأزمة، بدا لي مصالي في صورة مستبد بالحكم، لم يعد الآن قادرا على قيادة حركة تحريرية، محكوم عليها أن تعتمد على كافة طاقاتها مجتمعة. هكذا بدأ إشعاعه يخفت في نظري. انتقلت نظرتي تجاه الشخص الذي كان قائدنا لمدة طويلة، من الإعجاب الذي جعلني أرى فيه الشخص الذي عينته الأقدار لتولي مصير الجزائر المستقبلية، إلى الشك أثناء الأزمة، ثم أخيرا، وبصفة أخص بعد تنصيبه في شانتيلي (Chantilly) تحت حماية فرقة السلك الجمهوري للأمن (CRS)، إلى التنديد بالسياسة التي اتبعها. ومع ذلك، فقد خلته، أثناء الصراع، أقرب إلى أنصار الكفاح المسلح من المركزيين. هؤلاء الذين كنا نصنفهم في خانة "الإصلاحيين".

لقد التبس الأمر على الجزائريين أثناء اندلاع الثورة، وحدث ذلك بعمق أكبر في أوساط الجالية الجزائرية المهاجرة. كان المناضلون في فرنسا، وهم عموما من جملة الشغيلة القدماء الأوفياء للزعيم، يعتقدون بأنه الوحيد القادر على إضرام فتيل الانتفاضة؛ مما جعل مصالي هناك في موقف قوة. لم يكن من السهل تأسيس جبهة التحرير الوطني في تلك الأجواء الغامضة. لكن، عندما فهم المهاجرون حقيقة

الدور الذي لعبته جبهة التحرير الوطني في تفجير الثورة، التحقت أغلبيتهم الساحقة بصفوف الحركة الثورية.

بالرغم من النداءات الداعية إلى اجتناب القطيعة التي لا يمكن ترقيعها، فقد ظل مصالي مصرا على التمسك بادعائه، موهما بقوة دوره كزعيم. إلى غاية 1958، كان الأمل لا يزال معقودا ومرجوا في عودته إلى ذويه، أي الشباب الذين دربهم ووجههم سابقا. وصلته رسالة في هذا الصدد من بورقيبة[1]، تدعوه إلى تبوأ المكانة التي هو أهل لها. غير أنه أصر على موقفه الرافض لكل العروض المقدمة له. اعتقد في الأخير، بأنه كان في وسعه أن يحتفظ بحظوظ المساهمة، في نفس المرتبة مع الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، في المفاوضات الهادفة إلى وقف إطلاق النار، ستكون عاقبتها اشتراكا في تولي المسؤوليات في الجزائر المستقلة. غير أن مجرى الأحداث التاريخية سيسلك وجهة مغايرة !

بقطع النظر عما عرفه فكر مصالي من تطور، فقد أدرك مناصروه شيئا فشيئا، خاصة عند اقتراب نهاية الحرب، أن وضعهم لم يعد محتملا. ما دامت جبهة التحرير الوطني، تحارب القوات الاستعمارية الفرنسية، وما دام المصاليون يعارضون الجبهة بقوة السلاح، فقد صارت الحركة الوطنية الجزائرية تتصرف في الواقع، وكأنها متعاملة مع القوات الاستعمارية الفرنسية. وسواء عن قصد أو عن غير قصد، فقد وجدت هذه الحركة نفسها في موقف حليف موضوعي للاستعمار. كان مصالي معزولا، قد أحيط به كرهينة في شانتيلي (Chantilly)، يُستعمل كدمية تناور بها الحكومات الفرنسية المتعاقبة، التي كانت تأمل في التقليص من قوة التمثيل التي تتمتع بها القوى التي حملت السلاح في وجهها. تلك هي النهاية المؤسفة للشخصية التي كان الشعب الجزائرية يتخذها رمزا للوطنية وتجسيدا لأماله في التحرر.

1. أنظر الملحق: رسالة بورقيبة إلى مصالي.

المركزيون[2] وأحباب البيان[3]، في صفوف جبهة التحرير الوطني

إن تواجد كل من بن خدة ودحلب، القيادين المركزيين سابقا، في لجنة التنسيق والتنفيذ، قد بدا لي أمرا صائبا ومبررا. بعد أن ألقي عليهما القبض يوم 1 نوفمبر فقد التحق الرجلان بالكفاح المسلح، فور الإفراج عنهما. من جهة أخرى، كنت على دراية تامة بمؤهلاتهما السياسية وبمسارهما النضالي كوطنيين. أما بخصوص فرحات عباس، فقد استقبلت تعيينه في سبتمبر 1958، في منصب رئيس الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، بنفس الكيفية التي وافقت فيها على تواجد قادة مركزيين في لجنة التنسيق والتنفيذ. كان عباس عضوا في جبهة كانت مفتوحة لكل الوطنيين، مع الفرق أنه لم يكلف بمسؤولية عادية، وإنما المسؤولية العليا! صراحة، لو استشرت، لما رضيت بفرحات عباس رئيسا أولا. كانت الأسباب التي تقف وراء التحفظات التي أبدينا، نحن قدماء حزب الشعب، تعود إلى يوم صرح فيها: " لقد ساءلت الجبال، وساءلت المقابر، وساءلت الأحياء والأموات، دون أن أعثر على شيء يدعى بالأمة الجزائرية."[4] لقد تطور بعد ذلك حقا، غير أن تلك العبارات قد ظلت تدوي في قرارة أنفسنا. هذا، مع أني تفهمت القصد من تعيينه. كان عباس شخصية مقبولة أكثر لدى الرأي العام الفرنسي، وهذا تحسبا لمفاوضات ممكنة الوقوع، في مستقبل قريب. كان في وسعه أن يتفاوض بمرونة أكبر من جميع رواد جبهة التحرير الوطني في ذلك الوقت. على كل، لم أكن أتخوف من أي خطر على مصير الثورة. كنت أؤمن بأن جبهة التحرير الوطني، قوية بما فيه الكفاية، وجيش التحرير الوطني أكثر قوة، عندما يتعلق الأمر بسد الطريق أمام أي انحراف قد يرتسم في الآفاق.

---

2. أعضاء اللجنة المركزية للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، وكان معظمهم معارضا لمصالي.

3. المناضلون في صفوف الاتحاد الديموقراطي من أجل البيان الجزائري، حزب تزعمه فرحات عباس، الذي يقدم عضويات ساهمت في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي، فور جوان 1946.

4. "مقتطف من مقولته: "[...] أنا لن أموت من أجل الوطن الجزائري، لأن هذا الوطن، لا وجود له، ولم أعثر عليه. لقد ساءلت التاريخ، ساءلت الأحياء والأموات؛ وزرت المقابل. لم يحدثني عن هذا أحد..." (23 fevrier 1936in. L'Entente.) (الناشر)

غير أن هناك نقطة شدت انتباهنا إليها: يتعلق الأمر بالمناصب الأساسية. كان علينا أن نجتنب، في جميع هياكل الجبهة، الوقوع في علبة النزعات السياسية السابقة لتاريخ 1 نوفمبر 1956. فلئن تقلد مركزيون مناصب في لجنة التنسيق والتنفيذ، فلا يحق لهم أن يستغلوا ذلك لممارسة سياستهم السابقة. إن وحدة الرؤى كانت أمرا حيويا في هذا المستوى الأعلى، ولا يمكن ضمان ذلك، سوى بتوفر لجنة التنسيق والتنفيذ على الشخصيات التي توصلت إلى حسن تقدير مجتمعنا، وتجرأت على خوض الرهان الحاسم. ينبغي أن يظل التوجه السياسي، بين الأيدي التي أقدمت على الزج بالبلد في تلك المغامرة التي تتضمن مخاطر حقا، لكنها مخلصة. لئن أطلق على الحركة تسمية "الجبهة"، فمعنى ذلك أن في وسع جميع الجزائريين الالتحاق بها، شريطة الموافقة على الشرعية الجديدة التي جاء بها مؤسسوها. وحيث أن جبهة التحرير الوطني، لا يمكن اعتبارها استمرارا لحزب الشعب الجزائري، أو الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، ولا للمركزيين، ومن باب أولى اسمرارا لأحزاب أخرى، فقد كانت، في نظري، في بداياتها الأولى على الأقل، تجمعا لقدما المنظمة الخاصة، التي قررت، مقتفية آثار اللجنة الوطنية لوحدة العمال، أن تفجر الثورة التحريرية، ودعوة المواطنين المخلصين إلى الالتحاق بها، بالرغم من الوسائل المادية التافهة تقريبا، التي كانت تتوفر عليها في بداية أمرها. لذا، فإن ثقتي التامة في القيادة، كانت ترتكز أساسا على الاحترام الذي كان يحظى به "أصحاب القرار"، كما قد نقول اليوم. من جملة هؤلاء، نجد شخصيات ساهمت في تفجير الحرب المسلحة، وهي: بلقاسم كريم وبوصوف، وبن طوبال. هنا وجدت المعلم والحجرة التي ترسم الطريق نحو التحرير؛ لأن الغاية الوحيدة الذي تبرر تواجدهم هناك، بعد أن أرسلت الطلقة الأولى، هي "المضي بالكفاح إلى غاية "تحقيق الاستقلال، مهما كلف ذلك! ". كذلك كان خياري بدوري. فلأنهم رفعوا هذا الشعار ومضوا به إلى النهاية، فهم إذن يمثلون الشرعية! إذا طرأ عليهم وهن أو نقص، فعلينا نحن أن نكمل ذلك. رغم الأخطاء، رغم الضلالات بل ورغم ما قد يسجل عليهم التاريخ من جرم، فإن فضلهم هو أنهم مضوا بالحرب التحريرية إلى غاية تحقيق النصر.

الثالوث الحاكم

بعد اختفاء عبان[5]، بقيت قيادة الثورة بين أيدي "الثالوث الحاكم" المشكل من بلقاسم كريم، بوصوف وبن طوبال، وكان يطلق عليهم الباءات الثلاثة (les trois B). فقد مثلوا السلطة بمفردهم طلية أربع سنوات. كثيرا ما ربطت الاتصال ب"الباءات الثلاثة"، ودخل ذلك في إطار العلاقات التي تربط فدرالية فرنسا بقيادة الثورة، كما دخل في إطار مهامي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية. من واجبنا أن نعترف لهم بفضل أساسي: لقد كانوا يرون أن الاستقلال أمر لا بديل عنه ولا يمكن التفاوض في شأنه. لكن، وحيث أن لكل عملة وجهان، فإن وجههم الآخر هو أنهم مصابون بداء قد تأصل في كبار مناضلينا: شغفهم بالانفراد بالسلطة. وحيث أن ثقتهم ببعضهم كانت محدودة، فقد سهروا على أن لا يتسلم أحدهم مقاليد السلطة العليا، كما تفاهموا على تعيين شخصية لا تستطيع منافستهم على رأس الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية[6].

ومع الاعتراف بالدور الأساسي والشرعية المطلقة التي يمثل "الثالوث"، فإنه يجدر التذكير مع ذلك، بأن نجاح جبهة التحرير الوطني، يعود قبل كل شيء، إلى التضحيات الجسام التي قدمها جيش التحرير الوطني.، ثم بعد ذلك إلى هياكلها التنظيمية في الداخل والخارج، المتكونة من إطارات تشكلت داخل القالب الموحد المتمثل في الجبهة. فبفضل تلك الهياكل التي أثبتت جدارتها، فإن المنافسة الداخلية التي عرفها الثلاثة، لم تكن لتشكل خطرا كبيرا على وحدة الصفوف. غير أن تلك العداوة الصماء، سينجر عنها نوع من التحجر الظاهر والمضمر، إلى درجة أن شلل القيادة، قبيل وقف إطلاق النار، قد فتح الطريق للأطماع بجميع أشكالها.

---

5. أنظر تصفية عبان، في العنوان الموالي.

6. إن انبعاث الدولة الجزائرية بالإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) قد وقع في القاهرة، في سبتمبر 1958، هو التاريخ الذي وضع فيه حد للجنة التنسيق والتنفيذ. كان فرحات عباس رئيسها الأول. ثم نقل مقرها إلى تونس.

كنت، في علاقاتي ب"الباءات الثلاثة"، حريصا على أن لا يعتقد أحدهم في وقت ما، بأن لدي علاقة متميزة مع أحدهم الآخر. كنت في الواقع، أحتفظ بعلاقات جيدة مع الثلاثة، مع الحرص، طبعا، على تنفيذ الأوامر الصادرة من المسؤول عني مباشرة. تعلق الأمر ببن طوبال في البداية، ثم بكريم، لأن الرجلين قد تعاقبا على منصب وزارة الداخلية. كما لن أنسى علاقات الصداقة التي كانت تربطنا بالثالوث، لكن من غير أن أترك لهم مجال التدخل في عملي السياسي ومسؤولياتي النظامية. ربما تخوف البعض مني أن أميل خاصة إلى جانب كريم، من منطلق أصولي من القبائل السفلى مثله. لكن لم يكن بوسعي بأي حال من الأحوال أن أعمل لصالحه أو ضده. فقد كنت أتلقى الأوامر من لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم من الحكومة المؤقتة، بواسطة الوزير المكلف بالفدراليات الثلاثة. فيما يتعلق ب"بوصوف"، فقد كنت أعرفه منذ تواجدي بالمغرب. كان التعاون بيننا نزيها دائما. تعرفت على كريم في حزب الشعب الجزائري، في نهاية سنة 1946. أما عن بن طوبال، فإنني لم ألتق به سوى في تونس، فارتبطنا فورا بعلاقات ممتازة. كان رجل نكتة لا ينضب له معين، ذا نفاذ حاد وذكاء وقاد وهدوء طبع يأتي بسرعة على مقاومة المحاور، كما تميز بشجاعة حازمة وهادئة، منصفا يعرف كيف يفرض الاحترام، دون اللجوء إلى إعلاء الصوت. كان العمل معه يبعث على الغبطة. كنا على وفاق تام، إلى حدٍّ دفعنا في بعض الحالات، إلى التفاهم بمجرد النظر. كانت خاصية علاقاتي ب"الثالوث"، مرتكزة على الثقة والاحترام المتبادل. وبالفعل، فقد كان لديهم متسع من الوقت، سمح لهم بحسن التعرف عليّ، وتقدير سلوكي الذي لم يكشف يوما ما عن ميول جهوية قط. من المعلوم أن منظمة جبهة التحرير الوطني في فرنسا، كانت منظمة وطنية بحق: تشكلت من مناضلين جاؤوا من جميع مناطق الجزائر. وبالرغم من الهمس الذي تستر به البعض وراء الدثار، فإنه لم يحدث أبدا أن أسندت مسؤولية ما، اعتبارا لمكان ولادة، أو ميلا إلى جهة.

لم تكن لدي علاقات مميزة مع بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أو مع وزراء الحكومة المؤقتة. كنت بالطبع، على غرار بقية أعضاء القيادة العليا، أكن الاحترام

التام للشخصيات المنتمية إلى الاتحاد من أجل الدفاع عن البيان الجزائري، أو إلى العلماء. فليس ثمة ما يميزهم عن الآخرين في مجال الوطنية أو الإخلاص للقضية. لكن ليس ثمة من وجد مبررا للتشكيك في شرعية "الباءات الثلاثة".

لقد سمح لي ذلك السلوك، بممارسة المهام المسندة إلى الفدرالية بشكل نزيه، وفي الإطار المرسوم من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ. لم نسجل طلية الفترة الممتدة من 1957 إلى 1962، أدنى خلاف أو سوء تفاهم مع مسؤولينا في السلم الإداري، إذ قمنا بتنفيذ التعاليم التي أصدروها بصرامة، مع الحرص طبعا على أن نأخذ بعين الاعتبار مفارقة أوضاعنا، المتمثلة في تواجدنا في البلد الذي كنا نحاربه.

كنت في الحقيقة، بعد تقديم تقريري إلى مسؤولي في السلم الإداري، أثناء كل تنقل أقوم به إلى تونس، أقوم بزيارة إلى بقية الوزراء، كي أحتفظ بطيبة علاقاتي بهم. ولم يكن ذلك الانفتاح الذهني يعني قط، أنني كنت أتنازل عن حريتي في التقدير واتخاذ القرار. فعلى سبيل المثال، عندما بدأت العلاقة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة تتدهور، فقد قمت باتخاذ مبادرات مخالفة لما كان يراه بعض أعضاء الحكومة الذين كانوا يشعرون ببوادر الخطر. لقد طلب مني بومدين[7]، بصفته قائد أركان، أن أقوم بتعبئة الطلبة الجزائريين المتطوعين في فرنسا وفي أوربا من أجل الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني في الحدود. لبيت الطلب، ليس فقط لأن بومدين قد طلب مني ذلك، لكن لأنني لم أقم بشيء آخر، غير تنفيذ القرار المتخذ من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، في دورته 1959-1960، والذي يؤكد على تعبئة "كل شيء، من أجل جبهة الكفاح المسلح !". تلك هي الأسباب التي دفعت بالفدرالية إلى أن تصدر نداء إلى الطلبة في الفرع الجامعي، من أجل الانخراط في صفوف الجيش المقاتل. كانت استجابتهم سخية واسعة، مما مكن من تعزيز صوف جيش التحرير الوطني بإطارات متعلمة كثيرة. سيصبحون بعد مدة

7. أنظر الملحق: رسالة بومدين إلى عمر بوداود.

زمنية ضباطا في جيش التحرير الوطني، وبعد الاستقلال ضباطا سامين في الجيش الوطني الشعبي.

ونحن نتعرض للحديث عن "الباءات الثلاثة"، فإنه ليس بوسعنا أن نتجاهل اختفاء عبان رمضان. وحتى وإن لم يتسبب الحدث في تعكير سير الفدرالية بشكل معين، فقد تكدر به مسار الثورة، إلى حد أن قضية عبان رمضان، تفرض نفسها بثقلها الكبير اليوم، على حقيقتنا التاريخية.

تصفية عبان رمضان

بعد وقوعها في نهاية 1957، فقد أحدثت تصفية عبان رمضان صدمة ترددت أصداؤها بشكل مأساوي. لقد تفاجأت، قبل ذلك، بوقوع حدث كان يبدو عاديا: أثناء تعييني على رأس فدرالية فرنسا، فقد تسلمت قرار التحويل من يد عبان، واتفقنا على موعد لعقد لقاء بمدريد، بعد ستة أشهر. توجهت إلى المكان الموعود، فلم أجد عبان. التقيت بوصوف بدلا عنه، فقدمت له حصيلة عن أوضاع المهاجرين وأوضاع الفدرالية. كنت أعتقد فقط، بأن عبان الذي تعطل بسبب مهامه، قد كلف بوصوف بتعويضه. بعد ذلك بقليل، توجهت إلى القاهرة، حيث أحسست بأن الأجواء فيها كانت غير عادية. سألت عن سبب غياب عبان، فعلمت بأنه قد تم نقله إلى المغرب وإعدامه هناك. تأثرت كثيرا لسماع الخبر، لأن الثورة فقدت بفقدانه مسؤولا كبيرا، مما كان يهدد بزعزعة الهيكل من الأساس. لم يقل أحد شيئا في المستوى الأعلى. عند دخولي إلى فرنسا، لم أقل شيئا بدوري. كان من المؤكد أنه لو وصل الخبر إلى صفوف القاعدة، فستضطرب أحوال الهجرة لا محالة، لأن مصالح المخابرات الفرنسية لن تتردد في استغلال الحدث. أي تصدع في الجهاز القيادي، قد يعرض الثورة إلى الميلان ويقضي على الأمل في الوصول بحرب التحرير إلى الهدف المنشود.

هو رجل ذو ثقافة عامة متطورة، زادها ثراء بقراءاته طيلة السنوات الخمسة التي قضاها في السجن، ذو مقدرة سياسية عالية، نستشف سمو تفكيره من خلال تحريره

لأرضية الصومام. كل هذه خصال جعلت من عبان إطارا من الدرجة الأولى من حيث الأهمية. وقد جعلت منه قوة شخصيته، وافتقاره إلى المرونة مناقشا لا يلين.

كل من عاشر عبان عن كثب، وجد فيه شخصا مقتدرا؛ لكن، مهما بلغت كفاءة الشخص، فهل من الكياسة الاستظهار بها من أجل تأكيد التفوق، خاصة في الفترات الثورية، حيث تهون الحياة وتصبح عرضة لأتفه الأسباب ؟ من أجل القيام بمقاربة الحقيقة، ومحاولة تفهم العوامل القريبة والبعيدة التي أدت إلى هذه المأساة، فإنه يبدو من الضروري التذكير بأن عبان كان معتقلا منذ سنة 1950. لذا فإنه لم يشارك في اللجنة الوطنية لوحدة العمل، ولا في اجتماع ال "22"، ولا في مجموعة "الستة" الذين أصدروا قرار 1 نوفمبر. وحيث تم تبنيه من طرفهم، فإنه يبدو من تمام اللياقة، أن يأخذ بعين الاعتبار، ما أبداه الجميع تجاهه من إكبار، وأن لا يجابه، بصرامته المعهودة الطبيعية، أولئك الذين جعلوا منه في وقت ما، الرقم "واحد"، في سلم مراتب جبهة التحرير الوطني. لا شك أن هذه الأسباب مجتمعة، تفسر نهايته المأساوية.

من المعلوم، من جهة أخرى، أنه قد حرص من جهته، في دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بمعية الكولونيل الصادق، على الاحتفاظ بأولوية الساسة على العسكر، والداخل على الخارج، وهي المبادئ التي تمت المصادقة عليها في ميثاق الصومام. لقد كان يدعو ويسعى من أجل دخول قيادة جبهة التحرير الوطني إلى داخل البلاد. عند عودته إلى تونس، فقد ظل متمسكا بمواقفه، وكان يستعد، حسب الناس الذين عاشروه عن قرب، إلى اجتاز الحدود من جديد والالتحاق بالجبال. يقال بأنه قد ذهب إلى حد إجراء اتصالات ببعض الضباط، في هذا الشأن. مهما يكن من أمر، فقد تحدث عن ذلك، مع بطانته، نظرا لكون مجموعة منهم، من بينهم بن بعطوش والدكتور أيت إيدير، الذي كان يخطط معهم للانتقال، قد تمكن من اجتياز حاجز الأسلاك الشائكة، لخط موريس. كان بديهيا عندئذ، أن عبان سيستعيد في التراب الوطني هيبة سلطته المعهودة في سنوات 1955-1957. سلطة

ستفرض نفسها بالضرورة على كافة هياكل الثورة. عندئذ، سيصبح هذا التفوق، الذي لا مناص منه، أمرا لا يطاق من طرف قادة الحرب القدماء، الذين ابتعدوا الآن عن ساحة المعركة. لم يكن في وسع كل من كريم، وبوصوف وبن طوبال، أن يتصوروا إمكانية الهيمنة عليهم بتلك الكيفية. ربما كان ذلك، هو السبب الذي أدى إلى صدور الحكم وتنفيذه على عبان، من طرف مجلس التنسيق والتنفيذ. لقد أكد بن طوبال في وقت ما، على أنه قرر تنحيته سياسيا، وليس جسديا، مضيفا بأنه قد نص على ذلك حرفيا، في أسفل المحضر الذي تضمن الحكم. مهما يكن من أمر، فقد كان عبان يجهل الفخ الذي نصب له من طرف خصومه. لقد تم استدراجه إلى تيطوان في المغرب (الأسباني سابقا)، بحجة كاذبة، تمثلت في عقد لقاء مع الملك محمد الخامس، فتم إعدامه.

في نهاية الأمر، فإن الأسباب التي أدت إلى ذلك الاغتيال، تعود إلى مسائل مرتبطة بالسلطة، أكثر من ارتباطها بمسائل أيديولوجية. حاول البعض تأويل ذلك من المنظور السياسي، وبصفة أخص بمسألة العلاقات مع فرنسا، والمفاوضات المستقبلية. غير أنه لم يسجل أي خلاف بين عبان والشخصيات الثلاثة، في هذا الشأن، فقد ظل الجميع أوفياء لمبادئ أول نوفمبر.

عند حصول الاتصالات الأولى بالحكومة الفرنسية في 1956 - انطلاقا من الجزائر أو من القاهرة - كان بعض القادة مقتنعين تقريبا، بأن اتفاقا سيحصل قبل نهاية السنة. من هنا جاءت محاولات التقرب إلى مجلس التنسيق والتنفيذ من طرف السلطات الفرنسية - التي لم تفض رغم ذلك إلى أية نتيجة - لكنها لم تحدث أي خلاف بين القيادة في الداخل والوفد الخارجي، كما يحاول بعضهم التأكيد عليه أحيانا. ففي رأيي، فإن موت عبان، يعود إلى أمور مرتبطة بممارسة السلطة في مستوى القمة. وهو مشكل متأصل، بدليل أنه سوف يطرح من جديد أثناء أزمة صيف 1962.

الفصل الثاني

الأحداث الحاسمة التي وقعت بعد اندلاع الثورة

انعقاد مؤتمر الصومام في أوت 1956[1]

لم يتمكن مفجرو ثورة أول نوفمبر من الاجتماع، في الموعد الذي ضربوه لأنفسهم، بعد ستة أشهر من ذلك الحدث. كان عدد كبير منهم قد استشهد بعد في ميدان المعارك؛ وتوجه آخرون إلى الخارج؛ بينما اعتقل آخرون أيضا. أجبرت هذه الوضعية، كل مسؤول في المنطقة – التي تحولت من بعد إلى ولاية – على التكفل بنفسه بتنظيم أمور دفاعه، بمواجهة التحديات، وتحمل مسؤولياته. زيادة على ذلك، فقد دفعت روح التنافس كل مسؤول إلى البرهنة على تفوقه مقارنة بجيرانه، مما سيدفع كل ولايات إلى تركيز جذورها في التربة التي ضمتها، وصياغة مسؤولين من فولاذ، صهرتهم مقتضيات الكفاح. لقد كان لتلك العوامل أثرا كبيرا على الكيفيات التي تم وفقها، تحضير مؤتمر الصومام؛ ما دامت انتفاضة نوفمبر قد تواصلت لمدة تقارب السنتين، وبلغت الأمور بها نقطة اللا رجوع، واتخذت حرب التحرير متجها جادا. كان الفرصة، في تقدير عبان، مواتية لعقد الاجتماع المقرر، فقام بمعية بن مهيدي بضم قادة مختلف مناطق القتال إليه. غير أن العلاقات قد ساءت بعد، بين قيادة الجبهة في مدينة الجزائر، والوفد الخارجي في القاهرة، إلى حد أن المؤتمر

1. من جملة الهيئات الجديدة لجبهة التحرير الوطني، التي أسسها مؤتمر الصومام، فقد أسندت القيادة السياسية إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) وإلى لجنة تنسيق وتنفيذ (CCE)، هيئتها التنفيذية.

قد شرع في مباشرة أشغاله دون انتظار وصول هذا الأخير. تبادل الطرفان الملامة في هذا الشأن: فقد أكد أعضاء الوفد الخارجي، أنهم انتظروا المبعوث المكلف بإيصالهم إلى المكان المقرر انطلاقا من سان ريمو (San Remo) في إيطاليا؛ بينما أكد الآخرون بأن مندوبي الوفد الخارجي كان على دراية بالطريق، وكان عليهم أن يأتوا إذن إلى مكان عقد المؤتمر، بوسائلهم الخاصة، كما هو الشأن بالنسبة لبقية المؤتمرين. غير أن المؤتمر قد تم عقده ابتداء من 20 أوت 1956 في إيفري، في بعض منحدرات الصومام. فكما سبق ذكره، لقد اتخذ المؤتمر وقتها قرارين هامين يتمثلان: في أولوية السياسة على الحرب، وأولوية الداخل (الجزائر) على الخارج. ونظرا لعدم مساهمته في أشغال المؤتمر، فقد شعر الوفد الخارجي بأنه قد تم تهميشه. مما يفسر الكراهية التي أبداها "الخارج"، فور أوت 1956، وبالأخص من طرف بن بلة، تجاه القائمين بالمؤتمر. لكن، مهما كانت الآراء التي قد نبديها بخصوص مشروعية هذا المؤتمر وأبعاده، فإنه لا يمكن أن ننكر عليه كونه قد عبر بصدق عن أيديولوجية جبهة التحرير الوطني، ووضع هيكلة موحدة لجيش التحرير الوطني، في كافة أنحاء التراب الجزائري.

عندما انتقلت لجنة التنسيق والتنفيذ، للإقامة خارج البلاد[2]، فإن معظم السياسيين الذين سعوا إلى تبني تلك المبادئ، قد وجدوا أنفسهم مقيمين في "الخارج". ونظرا لكونهم يمثلون الأغلبية، فقد قرروا مراجعة النص. لدا فإن مؤتمر القاهرة، المنعقد في أوت 1957، قد عارض أطروحات عبان؛ الذي لم تعد آراؤه تجد الآذان الصاغية، خاصة بعد أن فقد تأييد وسند بن مهيدي[3]. يبدو، إذن، بأنه قد تم التخلي عن تلك المبادئ. أقول "يبدو"، لأن تلك التعديلات، وحسب المعلومات التي بحوزتنا، لم يقع تبليغها أبدا ولا نشرها، و لا اطلعتْ عليها، بشكل أو بآخر، مختلف هياكل جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني. هل يعود السبب في ذلك إلى الحرص

---

2. على إثر "معركة الجزائر" على إثر إضراب الثمانية أيام، فقد أعطيت كافة الصلاحيات للجنرال ماسو الذي مارس عمليات قمع منقطعة النظير، أدت إلى تفكيك هيكلة تنظيم "منطقة الجزائر الخاصة"

3. تم اعتقاله من طرف الجيش الفرنسي، أثناء "معركة الجزائر" وتم إعدامه من غير محاكمة.

على استمرارية الأيديولوجية السابقة، أو إلى الحرج المصطنع، أو خشية رد فعل القيادات المقاتلة، التي كانت تعاتب المسؤولين في الخارج، على تباطؤهم في إمدادها بالسلاح ؟

مهما يكن من أمر، فإن مناسبة ذلك المؤتمر، قد جعلت من عبان، العاجز عن القيام بمهامه المتمثلة في توحيد الصفوف، يقف في صف الأقلية إن لم نقل في صف من تشير إليه أصابع الاتهام، نظرا لكونه الوحيد، صحبة سليمان دهيليس (الكولونيل الصادق) الذي صوت ضد تعديل مبادئ الصومام. بالنسبة إليه، كان ذلك بمثابة انفتاح الدروب التي تهوي به إلى متاهات العذاب التي ستنتهي بتلك الكيفية المأساوية.

اجتماع "العقداء العشرة"

هكذا إذن، فإن انعقاد الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة، قد كشفت عن بعض التناقضات، وانتهت بمراجعة مبادئ أساسية، مثل أولوية الساسة على العسكر، والداخل على الخارج.

سوف تزيد تصفية عبان، من مضاعفة خطورة الأوضاع، مما وضع القيادة (لجنة التنسيق والتنفيذ وقتها) في حرج لم تجد وسيلة للخروج منه، سوى دعوة العقداء، الذين كانوا حاضرين وقتها في تونس، إلى اقتراح حل يخرج من الأزمة.

تلك هي الظروف التي اكتنفت اجتماع "العشرة" الذين تداولوا لمدة عدة أشهر. تم اقتراح تشكيلة جديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية. من المفروض أن يضمن المجلس، منذ ذلك الوقت، تمثيلا للولايات الستة، يتشكل من خمسة أعضاء لكل ولاية (العقيد ورواده)،مسؤولي فدرالية جبهة التحرير الوطني لكل من فرنسا، والمغرب وتونس، وقدماء العقداء الذين لا يتمتعون بقيادة ميدانية، وكذا بعض رؤساء الأحزاب الذين التحقوا بالثورة. اقترح "العشرة" عقد اجتماع في أسرع وقت ممكن، لذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المعاد تشكيلته. سوف يعقد الاجتماع في ليبيا، بطرابلس.

جلسة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لمدة 33 يوما في طرابلس، سنة 1960

في نهاية 1959، بداية 1960، لم يعد الحديث يدور حول اختفاء عبان رمضان، أو عن قضية "التصفيات" التي عرفتها بعض الولايات، غير أن تبعات ذلك، قد تسببت في تعتيم أجواء دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المنعقد في طرابلس. ستستمر الدورة لمد 33 يوما، وسيتبين أن ذلك الاجتماع كان هاما جدا. كانت الشفافية فيها تامة دون تحفظ: لقد طرحت جميع الأسئلة المتعلقة بمواصلة الحرب، على المسؤولين، بما فيها الأسئلة المحرجة. حدث ذلك في بعض الأحيان بشكل قاس جدا، دون لف أو دوران. فمن كان يتمتم بالملامة ساعة خلوته، وجد الفرصة مناسبة للتعبير عنها بكل صراحة ووضوح. كما كانت الفرصة مواتية لكل واحد من أجل بسط أفكاره وآماله. كان على المسؤولين في الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، أثناء بعض الجلسات، ومنهم كريم، وبوصوف وبن طوبال، الموضوعين في قفص الاتهام، أن يردوا على عشرات الأسئلة، التي تكاد تتحول إلى اتهام. لقد بلغت الانتقادات حدا، جعل الجميع يتساءل، في نهاية الدورة، هل بقي هناك من سيتجرأ على تحمل مسؤوليات جديدة، وبصفة خاصة، أولئك الذين يباشرون مهام التسيير.

من منطلق حدوثه في ظروف عصيبة، فإن اجتماع ديسمبر 1959 - جانفي 1960، سوف يتحول إلى منعطف كبير في سير أمور الحرب. لقد أفرغ الجميع ما حملته صدورهم من شحن، دون تحفظ. لم يسلم من ذلك حتى فرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية الذي عاب عليه الحاضرون ضعفه وافتقاره إلى الحزم في ممارسة السلطة. رد عليهم عباس قائلا: " لقد انتخبتموني رئيسا مكلفا بمهمة محددة: وضعتم بين يدي ثلاثة من الأسود المفترسة، في قفص. كان عليّ أن أسهر، دون اللجوء إلى استعمال السوط، على أن لا تلتهم إحداها الأخرى. هاهي ذي أمامكم، حية تمتع بصحة جيدة. لقد قمت بالمهمة التي كلفت بها إذن."

بالطبع كانت الأسود هي: كريم، بوصوف، بن طوبال. فقد كان الثلاثة، يحتكرون مطلق السلطة. غير أنهم لم يسلموا من المساءلة، بصراحة قاسية، حول قضايا شائكة. تغيرت اللغة، وتغير الأسلوب. كان التحدث بتلك الكيفية في السابق، بحضرة "الكبار"، معناه المجازفة بالمنصب، وربما كان الأمر أخطر من ذلك. غير أن كل شيء قد قيل هذه المرة. حتى الأمور التي يفرض الاحترام السكوتَ عنها. فهل هذا يعني أن الحاضرين قد تطرقوا إلى صلب الموضوع ؟ لقد تقبل الثلاثة الانتقادات الموجهة لهم بتحمل كبير؛ وتدخل عباس مرة أخرى، ليعبر عن أسفه على وجود "حسابات كثيرة". ثم أضاف مستعملا إحدى الصيغ الكلامية الخاصة به: "الرجال يحسبون، وربنا يحسب. لكن ربنا لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها." فهل كان القصد من ذلك التحذير هو الإشارة بعد إلى خطر المواجهة بين "السباع الشابة" الواعية بقوتها المتنامية في الحدود، و"السباع" التي استنزفتها السلطة ؟ مهما يكن من أمر، فقد انتهى الاجتماع بالاتفاق على الأهم، مما ساعد على تعزيز قيادة جبهة التحرير الوطني؛ لأن آلة الحكم السابقة، قد أبدت بعض العطل، كما اعترت الحركة بوادر الإرهاق.

منذ ذلك، صرنا نتطلع إلى آفاق الحرب بوضوح أكبر. شرع الفرنسيون في تليين مواقفهم، مما حفز "ذوي النفوذ" من المسؤولين، على المناورة خفية من أجل التمكن من قيادة الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. دخل الأعضاء الطامحون إلى تولي المسؤوليات العليا في مرحلة صراع مكتوم، قصد تحقيق مآربهم. ستتكشف المطامح يوم يحين زمن المفاوضات، وتلوح مؤشرات الاستقلال في الآفاق. لحسن الحظ، لم تتزامن بداية 1960 بعد، مع بداية ذلك الصراع. صراع، سيستهدف الباءات الثلاثة بالدرجة الأولى.

قيادة منقسمة

هل كانت مرحلة هيمنة الباءات الثلاثة، مفيدة للثورة ؟ وهل تحملوا مسؤولية ما آلت إليه الأمور في 1962 ؟ هذا، ومن غير أن نشكك قط في صدق عواطفهم الوطنية، فأنه ينبغي أن نعترف بأن فقدان الثقة بينهم أولا، ثم بين الثلاثة وقدماء

القادة المركزيين، وأخيرا بين الثلاثة وقادة البيان والعلماء، لم يكن من شأنه سوى أن يفضي إلى وضعية جمود، سينجر عنها عجز تام. فهم لم يتوصلوا إلى ضبط الخلافات الموجودة بينهم، مما أدى بالحكومة المؤقتة، التي كانت بعد في حالة ضعف، إلى أن تزداد تفككا. وفي بقعة أخرى، بحصن تركان (Turquant)[4]، شب خلاف آخر بين الوزراء الخمسة المسجونين. تضررت إدارة جبهة التحرير الوطني، بسبب هذا الشقاق المزدوج، الذي ألحق الوهن بها ضرورة، وبالتالي فقدان هيبتها وسلطتها على الولايات الداخلية. من المميزات الخاصة التي نسجل استمراريتها في التاريخ المعاصر للحركة الوطنية: عندما تتعرض السلطة السياسية، داخل الحزب، للانتقاد، فإن ذلك يفتح مجال المنافسة عليها، وتفوز بها، في نهاية المطاف، الجهة التي تتميز بهيكلة أحسن، أي التي تكون القوة بين أيديها. فلا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا، أن الذين بادروا إلى إعلان الثورة، كانوا من جملة المنتمين إلى المنظمة شبه العسكرية. فقد تسبب إفلاس الحزب، وانشطاره بين مصالي واللجنة المركزية، في تحرير القوى الحية في التنظيم شبه العسكري، وهي التي توصلت إلى الحل الأمثل، حين بادرت بإعلان الحرب التحريرية، كما صار أعضاؤها قادة لجبهة التحرير الوطني. وبنفس الطريقة، فقد سمحت حالة الوهن التي أصيبت بها الحكومة المؤقتة في تونس، لمن ملك القوة العسكرية، باعتلاء السلطة. بحكم انضباط قوات جيش التحرير الوطني في الحدود، وحسن هيكلتها، وتمكنها من التفوق في التسليح، فقد سمح لها ذلك بالاستيلاء على السلطة: كان ذلك قدرا مكتوبا في تاريخ الحركة الوطنية.

لئن تحتم علينا تحديد المسؤوليات في شأن الشقاق الذي حدث في 1962، فسنكون مضطرين إلى الاعتراف بأن الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، تتحمل جانبا كبيرا من المسؤولية على ذلك. كانت السلطة الرسمية بيدها، فلم تتوصل إلى المحافظة على الوحدة الضرورية لممارستها. كل كان يعزف اللحن المميز عنده، سواء تعلق الأمر

---

4. آخر معتقل سجن فيه "الخمسة" قبل تحريرهم سنة 1962.

بالباءات الثلاثة، أو بالوزراء الآخرين. فكل منهم يتحمل جانبا من المسؤولية. حاولت مجموعات أخرى، وشخصيات أخرى، بدورها أن تنفذ عبر الشقوق التي تركتها الفرقة في بنيان حكومة مؤقتة مهتز، كي تتمكن من زمام السلطة الجديدة في البلاد. وقد أدرك أحدهم، وهو بن بلة، قبل الآخرين، طبيعة الاستراتيجية التي ينبغي انتهاجها للوصول إلى ذلك، وتتمثل في الاعتماد على جيش كان مقيما في حدود الوطن، في وسعه أن يتحدى، دون حسيب، سلطة صارت مهلهلة بسبب انقسامها. كان ذلك الجيش في حاجة إلى من يحمل الراية، إلى صورة رجل مدني، في وسعه أن يطمئن الرأي العام عند الإقدام المحتمل على الاستيلاء على السلطة. كان بن بلة مرشحا للعب هذا الدور أحسن من غيره، إذ سبق له أن لعبه أثناء فترة اعتقاله. لقد اجتهدت وسائل الإعلام وقتها على أن تجعل من الرجل، بحق أو بغير حق، أبرز زعيم في جبهة التحرير الوطني. باختصار: كان جيش الحدود بحاجة إلى واجهة محترمة، وكان بن بلة في حاجة إلى القوات المسلحة. لقد سمح هذا التحالف الظرفي بالاستيلاء على السلطة بطريقة سهلة نسبيا. وتلخيصا للأمر نقول: عند اقتراب موعد وقف إطلاق النار، كانت القيادة مفتقرة إلى الانسجام. أثناء فترة الاعتقال، لم يكن الرواد "الخمس" بعد، في تفاهم تام. كان القادة "الثلاثة" الذين يمارسون حقيقة السلطة في تونس، منقسمين بدورهم، وكانوا في شقاق أيضا مع بقية أعضاء الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. وهكذا، فبعد سبعة سنوات ونصف من الحرب، لم تعد القيادة العليا لجبهة التحرير قيادة حقيقية. غير أنها لم تفوت فرصة الظهور بمظهر موحد، أثناء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وهدفها الوحيد هو أن لا تمنح ل"دو غول"، فرصة التمتع بمشهد سوء تفاهم ربما عرض للخطر مستقبل الجزائر، ومستقبلهم ومستقل جميع الشعب الجزائري. وبفضل هذا الانسجام السطحي، فقد توصلت الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، إلى تسيير مفاوضات إيفيان بشكل مشرف.

كانت الأزمة التي هزت استقلالنا الفتي، أثناء صيف 1962، تجسيدا لتلك الخلافات. لحسن الحظ، أن الشعب الذي صهرته المحن التي عاشها، قد عزز لحمته، مما أنقذ الوطن من فتنة شبيهة بالتي عرفها الكنغو وقتها. بهذا الصدد، أود أن أذكر

بملاحظة جاءت في محلها، عندما أطلق سراح الوزراء "الخمسة" فاستقبلوا من طرف أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالرباط. كنت أتناول الغداء مع بوضياف، بعد يومين من ذلك، فقدمت له رأي حول الوضعية الصعبة التي كنا نعيشها فقلت: " إنكم، أنتم "الخمسة"، لم تشاركوا بصفة مباشرة في السلطة منذ مدة طويلة، لقد احتفظتم على سمعتكم وصيتكم. فنحن نعلق عليكم الأمل الكبير في إعادة لحمة الصفوف بين وزراء الحكومة المؤقتة، والخروج بحكومة حقيقية". رد علي بشكل صريح جاف: "تعرف يا عمر، لا يوجد خمسة وزراء، لكن 5x 1 ! لست أرى المستقبل القريب مشرقا." وهكذا، كان كل واحد من "رجالنا الكبار"، يعتقد القدرة على التفوق من أجل الانفراد بالسلطة وحده، على حساب الآخرين ! مهما كلف ذلك من ثمن ! فاز بها بن بلة، لأنه فهم الأهم: لقد ضمن مساندة قوة موحدة منظمة بأحكام، مسيرة من طرف قيادة أركان منسجمة وعازمة: هي الجيش المقيم في الحدود. زيادة على ذلك، كان في وسع بن بلة أن يعتمد على مساندة عبد الناصر، مما يضيف ثقلا معنويا لتحالفه مع قيادة الأركان. كيف السبيل إلى فهم الأسباب التي جعلت الثورة الجزائرية غير قادرة على الخروج بقيادة حقيقية، بعد أن عاشت تجربة حرب في مثل تلك القسوة، وصراعا بطوليا مثل ذلك، بالرغم من التجربة التي عرفتها أحزاب الحركة الوطنية، وبصفة أخص، تجربة حزب الشعب الجزائري/ الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية؟

لقد تمكن بعض الأفراد من البروز؛ لكن لم تبرز جماعة منسجمة، مسيرة من طرف زعيم لا ينازعه أحد، قادر على التمسك بمصير البلاد. فهل يعود هذا إلى طبيعة الجزائر ؟ إلى طبيعة الجزائريين ؟ إلى الهياكل القبلية القديمة ؟ يبدو أننا أميل إلى إيجاد سبب ذلك، في المحن الناجمة عن التجربة المعاشة مع مصالي، وإلى تصدع الحزب. لقد أجبر مناضلوا حزب الشعب، الذين بادروا بالانتفاضة المسلحة، على أن يبدؤوا رمزيا بقتل "الوالد"![5]. من هنا، جاء مصدر التخوف المركوب لديهم، من عبادة الشخصية، التي جعلتهم يتوخون الحذر، عندما يتعلق

5. أو ما يدعى، في التحليل النفسي لدى فرويد، ب"عقدة أوديب"، الذي تحدثت الأسطورة الإغريقية، بأنه اضطر إلى قتل والده كي يتزوج بأمه (الترجمة).

الأمر بتعيين شخص في المستوى الأعلى. يمكن أن نفترض أيضا أن إزالة عبان، جسديا هذه المرة، قد ضاعفت من أمر تلك المخاوف، لأن عبان كان يوحي بشكل ما، بأنه كان عازما على التصرف، باعتباره الشخصية رقم "واحد" في النظام. كان ذلك بكيفية ما، حلقة جديدة، في تجربة مصالي المأساوية. والمؤسف أن مصالي لم يتفهم "أولاده"، بعد أن سعى إلى تربيتهم، وتحفيزهم ومساعدتهم على خوص الحرب المسلحة. لقد تكرست القطيعة نهائيا بين المركزيين والمصاليين، بعد مؤتمر هورنو في بلجيكا ربيع سنة 1954، وتبخر الأمل في استعادة الوحدة، وفي تخليص الزعيم المحبوب. وهكذا، فبعد فشل المحاولات العديدة في استرجاع الوحدة، فإن القادة الأوائل لجبهة التحرير الوطني، قد صاروا يضمرون عداوة صريحة لا تلين لعبادة الشخصية.

لقد تعرفت الجزائر المستعمرة على "أب الوطنية"، بينما رفضت الثورة كل زعامة؛ وكل مسير في الجزائر الجديدة، كان يداعب الأمل في التمكن من هذا الدور. بعد أن ألقي به في المزاد، فقد عاد الدور إلى آخر مزايد، أي الشخص الذي كان أكثر تسلحا لذلك. فكان بومدين.

هواري بومدين، القائد الأعلى للأركان العامة

في أجواء الأزمة السائدة منذ 1961، انبرت قيادة الأركان، وكان على رأسها هواري بومدين. لم أكن في الحقيقة أعرفه، لأنه لم يكن يغادر كثيرا قيادة أركان ولايته، وكان مركزها في وجدة. تقاطعنا مرة أو مرتين صدفة، في مقر جبهة التحرير الوطني بالرباط، من غير أن تتاح لنا فرصة للحديث على انفراد. سوف تتاح لي فرصة التعرف عليه بكيفية أحسن، أثناء اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي ستعقد لاحقا في طرابلس. كان يتحدث قليلا أثناء تلك اللقاءات، غير أنه كان يصغي باهتمام. لم يكن يتدخل إلا للرد على أسئلة محددة. كانت الأفكار والآراء التي يعبر عنها باقتضاب، تفرض وزنها في القضايا المطروحة، كانت تدخلاته قصيرة جدا. لقد عجبت كثيرا للخطب "المستفيضة" التي سوف يلقيها

لاحقا، باعتباره رئيس دولة. هناك عضو آخر في قيادة الأركان، يحمل صفات مغايرة تماما لأنه دلق اللسان ومبهم. إنه الرائد سليمان (قايد أحمد) الذي كان يضحكنا بخرجاته الغير متوقعة، وابتكاراته الهزلية ولمعه المطربة. لم يكن بومدين من جهته، يتحدث سدى. كان يتحدث بالعربية الدارجة، ولم يكن يجد حرجا في ذلك، بل وبالفرنسية عند الحاجة.

التقيت به لأول مرة، دون برمجة مسبقة. حدث ذلك في ماي 1958. لقد مر بمدريد، حيث كنت متواجدا، من أجل مرافقة مناضلين في "المنظمة الخاصة" إلى المغرب. هي المناسبة التي تعرف أثناءها، ب"جانسون" الذي رافقني. ميز أجواء مدينة الجزائر أيامها، خلط كبير بعد 13 ماي 1958،[6] فكنا نتحدث عن العواقب المحتملة للحدث. كان لقاء غير رسمي. جاء لقاءنا الثاني، في مدريد دائما، على إثر الرسالة التي بعث بها إلي، بخصوص مشروع تعبئة الشباب المناضلين، وخاصة الطلبة، من أجل تكوينهم للقتال. لقد التمس لهذا لغرض، مساهمة الفدرالية، فاستجبنا لطلبه، لاعتبارات عديدة منها: أن قيادة الأركان قد نصبت منذ عدة سنوات، فلم يسجل لها أي سوء تفاهم مع الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. من جهة أخرى، فقد قدمنا مساهمتنا، باتفاق مع مسؤولينا المباشرين. تحدثت الرسالة التي بعث بها بومدين، عن موافقة "مبروك" (بوصوف)، الذي كان مؤيدا للمشروع. كما وافق بن طوبال وكريم من جهتهما. إلا أن عبد الحميد مهري، – وكان وقتها وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة، ومسؤولا عن الطلبة – قد أبدى تحفظا من ذلك: "من المؤسف أن نلجأ إلى قطع دراسات إطاراتنا المستقبلية. فهذا قرار مرتجل، ما دام هناك العديد من المناضلين، غير الطلبة على أتم استعداد للتطوع!". والحقيقة أن المشكل قد طرح سابقا، أثناء إضراب الطلبة. دافع البعض على ضرورة السماح لهم بمواصلة دراستهم، من أجل تشكيل إطارات الجزائر المستقلة؛ ومع ذلك،

---

6. قام فرنسيو الجزائر بمظاهرات عارمة، بتأييد حاسم من طرف الجيش الفرنسي، ضد السلطة في باريس، مما أدى إلى سقوط الجمهورية الرابعة، وأذن بميلاد الجمهورية الخامسة تحت رئاسة الجنرال دو غول.

فقد تقدم متطوعون للالتحاق بصفوف جيش التحرير، وتقلدوا فيها مسؤوليات. استجاب العديد من طلبة الفرع الجامعي طواعية لنداء الفدرالية، فالتحقوا بصفوف جيش الحدود. لقد وجد الطلب الذي توجه به بومدين صدى إيجابيا.

هناك لقاء آخر مع بومدين، وقع في ألمانيا، على إثر خلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، بخصوص طيار فرنسي[7]، وقع بين أيدي جيش التحرير الوطني. تسبب الحادث في خلاف بين الحكومة التونسية والحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، بخصوص تسليم الطيار. كان رفض قيادة الأركان تسليم الطيار في نظر دو غول، مشينا لسمعة الحكومة الجزائرية. لقد دفع هذا الخلاف، مضافا إلى خلافات أخرى، ببومدين رفقة رائدين آخرين، إلى تقديم استقالتهم. انتقلوا إثرها إلى ألمانيا. عند وصولهم، كنت مريضا في حالة علاج، بمصحة للراحة. اتصلوا فورا بمالك (كرمان)، الممثل شبه الرسمي للحكومة المؤقتة في ألمانيا الاتحادية. هتف إليّ هذا الأخير، قبل أن يربط صلتهم بعبد الكريم سويسي، وعلي هارون. أخبرت بأن الزوار، كانوا يرغبون في تسليم "الوزراء الخمسة" وهم لا يزالون في السجن، تقريرا بخصوص الخلاف الذي واجههم مع الحكومة المؤقتة. قمنا بإجراء التبليغ، وقد بدا لنا ذلك منطقيا، إذ كان ضروريا الإطلاع على موقف جميع الأطراف المساهمة في النزاع. توجهت في نفس الوقت إلى دويسبورغ (Duisburg) حيث التقيت ببومدين، قايد أحمد ومنجلي. ثم عقد اجتماع آخر في مولهايم-رور (Mulheim-Ruhr) مع بومدين بمفرده، حضرته اللجنة الفدرالية بأكملها. في مدة ثلاثة أيام، تطرقنا لمختلف القضايا، خاصة منها التي كانت تهم سير الثورة. أطلعَنا بومدين على خلافه مع الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، وأوضح لنا النقاط التي يؤاخذها عليها. كانت استقالة قيادة أركان بأكملها في عز الحرب، أمرا أكثر من محير.

---

7. تم إسقاط طائرة فرنسية في الحدود الجزائرية التونسية. سقط الطيار بمظلته في التراب التونسي، فتم إلقاء القبض عليه من طرف عناصر جيش التحرير الوطني.

لم نمل وقتها لصالح الحكومة، ولا لصالح قيادة الأركان. تمثل همنا الدائم، ومخاوفنا الأساسية في الوقوع في خطر انهيار مؤسسات الثورة. لم نكن نضع في الحسبان، تعاطفنا الخاص مع هذه الجهة أو تلك، حتى وإن وجد. ما كان يهمنا بصفة خاصة، هو اجتناب كل قطيعة. فيما يخصني، لم أكن أرى لدى زوارنا أي طموح إلى سلطة. غير أننا قد تحيرنا للخطاب العنيف الصادر من علي منجلي. فقد كان يؤاخذ الوزراء على نفقاتهم الزائدة، وكسلهم، وتهريبهم من المسؤوليات، الخ. تعلق الأمر، بموقف أخلاقي من سلوك الوزراء، غير أن البعد السياسي المتضمن كان واضحا. عندما نتعرض، مثلا، للمبالغة في صرف الأموال، فإن مدلول ذلك هو: تبذير "ذخيرة الحرب". وهو سلوك معاقب عليه بالطبع. ولكن، حتى وإن افترض بأن تلك الاتهامات كانت مؤسسة، فمن الواجب عرضها على المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهي الهيئة الوحيدة الذي تتمتع بصلاحية الفصل. انتقلت اللجنة الفدرالية مرة أو مرتين إلى مقر الأركان بغارديماو[8]، غير أن الحديث لم يدر إلا في شأن الإعانات التي تقدمها الفدرالية.

كانت لي فرصة التحادث مع بومدين، أثناء اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وآخر مرة حدث ذلك، كان بمناسبة مناقشة مشروع اتفاقيات إيفيان. لم يصوت الأعضاء الثلاثة في قيادة الأركان، مع ناصر بوحيزم، عضو الولاية الخامسة، لصالح الاتفاقيات. لم أفهم جيدا الأسباب التي دفعت إلى اتخاذ هذا الموقف. لقد كانت التبريرات المقدمة – والتي لم تكن واضحة في نظري – غير مقنعة بالنسبة إليّ.

في سنة 1961، كانت الاجتماعات بين الفدراليات، تعقد مرة أو مرتين في ثلاثة أشهر، في المغرب أو في تونس، لتقدم كل فدرالية تقريرها. في الاجتماع الأخير، اشتكت فدرالية جبهة التحرير الوطني في تونس، من عسكر قيادة الأركان في الحدود، وبصفة أخص من قايد أحمد، الذي كان يقوم بتوقيف المناضلين، فيتولى جمع الاشتراكات من الجزائريين في الحدود بتلك الطريقة. قبل العودة إلى فرنسا،

---

8. مدينة تونسية قريبة من الحدود الجزائرية.

التقيت رفقة قدور، ببومدين، في وزارة بوصوف. اهتبلت الفرصة كي أطلعه على ما سمعت، ملتمسا منه العمل على تدارك الوضع، وبصفة أخص، تهدئة انفعالات قايد أحمد. قلت له: "إنهم أيضا مناضلون في جبهة التحرير، كما أن جبهة التحرير هي أيضا جيش التحرير". رد علي بغضب: " أنت لا تعرف حقيقة الأوضاع في عين المكان، وتصغي لأي أحد." اغتم لما سمع، وانطوى على صمته. ربما كنت متنبئا حين أضفت:"إذا استمرت الأمور على هذه الحالة، فسيكون لك شأن مع قايد أحمد، إن عاجلا أو آجلا." والكل يعرف مصير هذه العلاقة: لقد كشف قايد أحمد، في آخر الأمر عن عداوة متأصلة ضد بومدين، وأمضى بقية أيامه منفيا في المغرب.

غير أنه لا يمكن لنا التحدث عن بومدين، دون التعرض لذكر بوصوف.

دور بوصوف

وقعت أولى اتصالاتي ببوصوف في المغرب. رجل ذو شخصية تستعصي عن الراغب في النفاذ إلى مكنونها؛ متكتم عن حالة السرية. يلخص بعضهم تلك الخصائص التي تميز طبع بوصوف بقوله: "تجهل يمينه ما تفعل شماله !". والأمر الذي في مستطاعي تأكيده بخصوص الرجل، هو أهمية إنجازاته. رجل لا يعرف الكلل، قاس في أداء المهام، صارم مع رجال فرقه. فما يبدو للوهلة الأولى مستحيلا إنجازه، فإن بوصوف يبرهن على قدرته على ذلك، كما أن جيش التحرير الوطني مدين له بمصلحة الاتصالات التي أسسها. ولم يكن بالأمر البسيط إنشاء مصلحة مثل تلك. من جهة أخرى فإن مجالات الأسلحة والعتاد والاستعلامات، هي من محض إنجازه أساسا. ما الذي جعل الرجل ينجح بذلك الشكل وكيف ؟ الحق يقال أن تجنيد الطلبة الجزائريين في المغرب سنة 1958، قد وفر له عددا لا يستهان به من الشباب المتعلم والمتطوع. من جهة أخرى، فقد فتحت له الأوضاع السياسية للمغرب الأسباني وقتها آفاق عمل واسعة. غير أن تنظيم وتجنيد الرجال بتلك الكيفية، أمر لا يتأتى سوى لشخص يدعى بوصوف. لقد برمج لتزويد جيش التحرير الوطني بهياكل تنظيمية جديرة بالجيوش العصرية. كانت الاتصالات الضرورية

للجيوش، والتي تنشط بعضها في مناطق نائية معزولة بصفة أخص، وكان الاستعلام والاستعلام المضاد، الدرع الذي لا مناص منه في الحرب، كلها من محض إنجازه الخاص[9]. وبخصوص العتاد، فقد توصل إلى تزويد غرب البلاد، باللجوء إلى جميع الوسائل، بالرغم من بعض العمليات الفاشلة[10]؛ كما يعود إليه الفضل في تهيئة ورشات مكلفة بصناعة الأسلحة. من منا لا يعلم بأن التوصل إلى صناعة المسدسات الرشاشة، ومدافع البازوكا، ومدافع الهاون، والقنابل، دون لفت نظر السلطات المغربية، يعتبر أمار خارقا ؟ كما يعود الفضل في ذلك، بنفس المرتبة، إلى منصور بوداود والعباسي عزوز.

سيظل هذا "المعمل" حدثا خالدا في تاريخنا، يرمز إلى القدرات الفائقة التي كان جيل نوفمبر يتمتع بها في صناعة المستحيل. كما يعتبر حصيلة للجهود المنسقة التي توصلت جميع هياكل جبهة التحرير الوطني إلى تجسيدها في الميدان. لقد قامت فدرالية فرنسا بتمويل جانب كبير من اقتناء العتاد الثقيل. كما هب مناضلوا الفدرالية، من المختصين في الخراطة، والتفريز، والتسوية، والصهر، والميكانيكا، العاملين في المصانع الفرنسية، للتطوع بكل حماس قصد المساهمة في هذا المجهود. لقد بذل منصور وعزوز، منتهى ما كان في وسعهما من طاقة، إلى أن تمكنوا بكل افتخار من إخراج أوائل المسدسات الرشاشة، ذات "صنع جزائري محض" من المعمل.

كان بوصوف يتمتع بحس عال بمقتضيات الدولة. لقد حاول المساهمة في بنائها قبل الاستقلال، عن طريق وضع هياكلها الضرورية، إلى درجة أن كثيرا من الناس كانوا يرون فيه أول رجل سيتولى السلطة في الجزائر. وتبدو الهياكل التنظيمية التي وضعها مصوبة كلها لتحقيق هذا الغرض. فكيف أفلتت الأمور منه، وكان مستمسكا بزمامها ؟ لقد كانت "شرطة بوصوف" في تونس، قد بسطت حبالها في كل صوب. وكانت المخابرات متحكمة في كل شيء وفي كل شخص. لا شك أن بوصوف لم يكن

9. أنظر ملحق 10 شهادة حسني عبد الكريم: جرت الأحداث بمناسبة انعقاد آخر اجتماع بطرابلس في جوان 1962.

10. لقد تم توقيف بعض البواخر المحملة بالأسلحة سرا إلى جيش التحرير الوطني، في عرض البحر قرب الشواطئ المغربية.

يقدر ضعف الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية حق التقدير، كما لم ينتبه إلى كون الوزن المادي (بالسلاح والذخيرة) الذي كان يتمتع به محميه[11]، كان أثقل بكثير من وزن الحكومة. شخصيا، كان بوصوف رجلا قويا، غير أن الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، كانت أقل قوة بكثير. لقد توصل المرؤوس التابع له سابقا، إلى التحكم بجدية، في جيش قوامه خمسة وأربعين ألف رجل، مهيكلين ومجهزين كما يجب، ويتصفون بانضباط تام. في مثل تلك الظروف، فقد كان عليه، إما أن يتحمل تبعات ضعف الحكومة المؤقتة، أو ينضم إلى قيادة الأركان. فهل كان في وسعه أن يختار؟

في وسعنا أن نتساءل كيف أن الرجل لم يحس بتحول الثقل تدريجيا، إلى جانب قوة السلاح، أثناء السنتين الأخيرتين من حياة الحرب. يبدو أن بوصوف كان رجلا متمسكا بالشرعية. فقد كان دوما يعتبر أن الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، هي السلطة الشرعية لكافة الشعب المقاتل، والضامن الوحيد لمؤسسات الدولة.

غير أن بوصوف لم يخطئ في حسابه، كما لم يقم بسحب الورقة الخاسرة. تدهور الأوضاع هو السبب. كانت نظرته للأمور صائبة، غير أنه لم يكن يتوقع حدوث مثل تلك التحالفات الغير طبيعية، التي ستلقي بقسم من الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية بين أحضان قيادة الأركان. لو انضم الوزراء "الخمسة"، بعد أن أطلق سراحهم، إلى الثلاثي الحاكم في تونس، فقد كان في وسع قيادة الأركان أن تحقق الظفر في مواجهة حكومة مؤقتة نعم، لكنها حكومة شرعية ومعترف بها من طرف المجموعة الدولية.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، ماي-جوان 1962

كان مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي تم انتخابه، من أجل الإشراف على سير المناقشات التي ستجري في طرابلس، مشكلا من ثلاثة أعضاء: محمد الصديق بن يحي رئيسا، عمر بوداود وعلي كافي مساعدين. سبق للمجلس الوطني

---

11. بومدين.

للثورة الجزائرية أن اجتمع في فيفري، من أجل دراسة مشروع النص المتضمن اتفاقيات إيفيان. وفي شهر أفريل، بعث كل من بن بلة، وخيضر وقيادة الأركان إلى المكتب طلبا لعقد اجتماع استثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية. رفض الطلب، بدعوى أنه بعد المصادقة على اتفاقيات إيفيان، فإنه لم يعد هناك مبرر لعقد اجتماع طارئ للمجلس الوطني للثورة الجزائرية خارج التراب الوطني.

ونظرا لما شهدته الجزائر من هول التخريب على يد منظمة الجيش السري (OAS)، فقد أصبحت واقعيا شاغرة من السلطة. كان من الضروري إذن، أن تنتقل الحكومة المؤقتة بأكملها، بما فيها الوزراء "الخمسة" المفرج عنهم حديثا، للتمركز في العاصمة – تطبيقا للنصوص التي تحدد سير جبهة التحرير الوطني – من أجل تولي مهام السلطة، وتنظيم مؤتمرها الأول، في جزائر تحصلت على استقلالها. كان على المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المستمسك بالسيادة الوطنية إلى حد ذلك الوقت، أن يتخلى عن سلطاته لصالح ذلك المؤتمر الذي تعود إليه صلاحية تقرير مصير البلاد. كان أعضاء المكتب الثلاثة مجمعين على هذه التبرير. غير أن القانون الأساسي قد نص أيضا على عقد اجتماع استثنائي، إما بطلب من ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أو بطلب من الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. وكانت هذه الأخيرة منقسمة في شأن جدوى طلب اجتماع المجلس. لكن بعد محادثات بين أعضاء الحكومة انتهت هذه الأخيرة إلى الموافقة على طلب بن بلة وأصدقائه. لم يبق للمكتب سوى أن يرضخ لذلك، لكن وبعد تحيره من الأجواء السائدة، خاصة بعد مقدم "الخمسة"، وتخوفه من حدوث قطيعة محتملة، فقد عبر من جديد، عن رفض الاجتماع، مستندا إلى تدابير القانون العام، التي تنص على أن الاجتماع الطارئ لا يمكن عقده دون جدول أعمال، ولم يكن واردا في الطلب. تقدمت الحكومة بطلب جديد، تضمن جدول أعمال في نقطتين:

- 1-1. مناقشة برنامج جبهة التحرير الوطني
- 2-2. تعيين قيادة لجبهة التحرير الوطني

أخيرا تم استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية. كانت الحيرة سيدة الموقف، فور افتتاح الدورة. كان الجميع على دراية بالانقسام الموجود بين أعضاء الحكومة، وبين "الخمسة" الذين يشاركون لأول مرة في أعمال المجلس الوطني للثورة الجزائرية. لم يكن ثمة من كان يجهل كون الحكومة برمتها في صراع مع هيئة الأركان. ونظرا لاختلاف المصالح، فقد كانت المواجهة أمرا واردا. وفي تلك الظرفية المتأزمة، فقد كان محتملا أن تزداد حدة الفوارق، مما سيكشف عن حقيقة السباق نحو السلطة. فورا أعطيت إشارة اشتباك أول، عندما تقدم علي منجلي بطلب تجديد المكتب. طلب هذا الأخير من المجلس أن يقرر، عن طريق التصويت، بقاء أو تجديد المكتب. وحيث كان التصويت لصالحه فقد تقرر بقاؤه.

تضمنت النقطة الأولى في جدول الأعمال مناقشة مشروع برنامج تم إعداده أثناء الأسابيع الأخيرة في الحمامات، من طرف لجنة "خاصة". بعد ستة أيام، من الأشغال، تمثلت في مناقشة علنية للمشروع وتهيئته، فقد تم تبنيه بالاجتماع. كانت الأمور إلى حد تلك النقطة تسير كما يرام. وللنظر في النقطة الثانية الواردة في جدول الأعمال، والمتمثلة في تعيين القيادة - لم يرد الحديث وقتها عن "المكتب السياسي" - تم تعيين لجنة[12]، تمثلت مهمتها في القيام بمهام التحضير عن طريق "سبر الآراء". قدم كل عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بكيفية سرية، للجنة العضوية، اسم الشخص الذي يود مساهمته في القيادة. من المفروض أن تسجيل عضوية الشخص الذي يحظى باقتراح ثلثي المشاركين. من جملة الأعضاء المحتمل انتخابهم، لم يتمكن بعضهم من الحصول على نسبة الثلثين المطلوبة. عادت اللجنة إذن إلى الجلسة العلنية، من أجل إطلاع الحضور على نتائج سبر الآراء. عند تقديم التقرير، قال بن يحي ما مفاده:

"لم نوفق في مهمتنا. نقدم استقالتنا ونلتمس من الجمعية انتخاب لجنة جديدة تتكلف بإعادة سبر الآراء. نعتقد أن في وسعها أن تتوصل إلى حل مقبول، ونرجو من الجمعية العامة أن لا تفتح النقاش العام." سأله بن بلة:

12. تشكلت من محمد بن يحي، وعمر بوداود، وعلي كافي والقاضي.

- لماذا تستقيلون ؟

- لأننا لم نوفق في القيام بالمهمة

- ولماذا لم توفقوا؟

- ليس لنا أن نكشف عن ذلك. فاللجنة سيدة في اتخاذ قرارها."

أعقب ذلك مناقشات فوضوية، وصارت عنيفة بصدد عدد الأصوات الممنوحة لطاهر زبيري، من الولاية الأولى. احتدم النقاش ثم تدهور. نشب شجار بين بن خدة وبن بلة، بخصوص كلمة "مناورة"، وكان بن بلة تحت تأثير الغضب حين هدده بقوله: "انعرّيك!". فأن يهدد رئيس الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية بذلك الشكل من طرف أحد نوابه، كان أمرا يستعصي عن الوصف ! كان رد الحضور عنيفا. أخذ "صوت العرب" (العقيد بوبنيدر) الكلمة فورا من أجل أن يطلب بعبارات جافة من بن بلة أن يلتزم النظام. لم يكن بن طوبال بأقل تسامحا، حين اتهم بن بلة ب"إحداث الفوضى". وردت العبارات العنيفة من كل مكان. عم الصخب القاعة برمتها. ونظرا لما كان يعاني منه من صدمة وإرهاق، فقد طلب مني بن يحي أن أترأس الجلسة بدلا عنه، وأوصاني ب"تعليق أشغال الجلسة، إذا ازدادت الأمور تدهورا". أمام الضجيج، وشتائم علي منجلي تجاه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والعنف الكلامي وعدوانية مساءلات خيضر، والتهديدات المزيدة الصادرة من قايد أحمد، حاولت تهدئة الأجواء. وإزاء استحالة استعادة الهدوء، رغم دعاواي إلى التعقل، شعرت بأننا قد وصلنا إلى حالة تهدد بحدوث دراما، خاصة وأنه قد وجد في الحاضرين من كان متصفا بهوس الاستمساك بسلاحه. قررت إذن وضع حد للمناقشات، وتعليق الجلسة. حدث ذلك في حوالي منتصف ليلة 6 جوان. خرجنا من الاجتماع بشكل فوضوي. فضل البعض، غداة ذلك اليوم العودة فورا إلى تونس. التحق بهم البعض الآخر في وقت لاحق. وهكذا افترق المجلس الوطني للثورة الجزائرية، دون الحسم في أمر تعيين قيادة سياسية. ستتواصل الأمور إذن، خارجا عن المؤسسات الشرعية لجبهة التحرير الوطني.

بعد يومين من تعليق الجلسة، لم تتوصل الدورة إلى العودة إلى إشغالها، نظرا لارتفاع عدد المشاركين الذين غادروا طرابلس. عندها، غادر الأعضاء المتبقون الأماكن بدورهم. سوف تردنا لاحقا أخبار عن محضر جلسة نص على غياب متعمد من طرف البعض، اقترح الإمضاء عليه من طرف قايد أحمد. تضمن المحضر تنديدا بموقف الرئيس ووزراء آخرين. وقع عليه بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية. طبعا لم يوقع الأعضاء الذين غادروا طرابلس. التحق كل بمنصبه، ذهب البعض إلى تونس، والبعض الآخر إلى داخل البلاد، وذهبنا بدورنا إلى فرنسا.

في نهاية جوان، تم عقد اجتماع بزمورة، في الولاية الثالثة. حضره كل من بوضياف، وكريم، وعلال الثعالبي ومسؤولو الولايات 2-3-4، ومنطقة الجزائر الخاصة وفدرالية فرنسا. قمنا باستعراض الأوضاع، وتحضير مقترح إلى كافة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية - وبصفة أخص لأعضاء الحكومة - نطلب منهم تجاوز خلافاتهم، وتوحيد صفوفهم والدخول معا إلى الجزائر، قصد تولي مهام السلطة الشاغرة والتحضير لمؤتمر حقيقي. تم تعيين وفد لهذا الغرض. كان الوفد مشكلا من الرائد عز الدين من المنطقة الخاصة، من الرائد حميمي من الولاية الثالثة، من الدكتور سعيد حرموش من الولاية الرابعة ومني. كان علينا أن نتوجه إلى تونس حيث توجد الحكومة المؤقتة. لم يكن في وسعنا أن نعبر الحدود، دون إذن من الجيش الفرنسي الذي كان موجودا في الميدان. تم حل المشكل من طرف عبد الرحمن فارس، رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة الكائن مقرها ببومرداس. انطلقنا من رغايه على متن طائرة عسكرية فرنسية، ونزلنا في قاعدة بنزرت، ثم أكملنا السفر عبر الطريق الموصل إلى تونس. في نفس الأمسية، اجتمعنا بأعضاء الحكومة الحاضرين، أي بن خدة، بن طوبال وبن بلة، وخيضر، وأعضاء آخرين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية. كان القصد هو القيام بمسعى للتصالح، يرمي إلى تبليغهم فحوى مشروع زمورة. نص التقرير على أنه في حالة عدم تمكن الحكومة المؤقتة من الدخول إلى الجزائر موحدة، رغم إلحاحنا، فمن الأفضل أن تلبث في تونس. في مثل تلك الحالة، فإن سلطة أخرى قد تبرز في داخل الوطن.

أثناء الاجتماع، تدخل خيضر ليستوضح أمرا حيره: "إذن لقد قمتم بتنصيب سلطة أخرى في عين المكان؟". أوضحنا رغبتنا في أن نرى دخول الحكومة إلى الجزائر كي تأخذ بسرعة بزمام الأمور، نظرا للفوضى السائدة، و إلا فسيضطر آخرون للقيام بذلك الدور. "انقول-لكم تبقاو على خير، أقدم استقالتي!" قال خيضر وهو يغادرنا. بالرغم من ترجينا، فقد أصر على عدم التراجع عن قراره. خرج بن بلة بدوره، وسيغادر تونس بعد وقت قصير للالتحاق بالقاهرة على متن طائرة مصرية خاصة. أما عن خيضر فقد توجه إلى المغرب، حيث أدلى بتصريح صحفي باسم "أغلبية أعضاء المكتب السياسي"، مع العلم أنه لم ينتخِب أحدٌ على أحدٍ في اجتماع طرابلس، ولم يُنتخب أي "مكتب سياسي". إذن عين خيضر نفسه عوضوا في مكتب سياسي، ينفرد بحق ممارسة السلطة التي كانت في السابق بيد الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. سيتسبب هذا التعدي الخطير على مؤسسات جبهة التحرير الوطني، في إحداث قطيعة ستنجم عنها سلسلة من الأحداث المأساوية.

السباق نحو السلطة

بالطبع، لم يكن الوصول إلى السلطة بالوسائل الخفية، مطابقا للشرعية المحددة من طرف نصوص جبهة التحرير الوطني. لقد كنا، نحن، ممثلي فدرالية فرنسا، نأمل في أن توضع السلطة بشكل قانوني بين أيدي مسؤولين منتخبين من طرف الجميع، ما دام الاستقلال قد تم الحصول عليه بفضل كفاح الجميع. لم يستمسك هوس الوصول إلى الوظائف العليا بأي عضو من أعضاء اللجنة الفدرالية. لم نسارع إلى قبول أي عرض وارد على انفراد، في طرابلس، من لدن أولئك الذين سيستولون على السلطة.

بعد أن استقر بن بلة في تلمسان، بعد بضع أسابيع من ذلك، هتف إليّ عند الأستاذ مراد أوصديق في باريس، ليعرض علي الالتحاق به. أجبته بأن شخصي لم يكن واردا في هذا الشأن، وبأن مهمتي الحالية تتمثل في العمل على الاحتفاظ بتنظيم الفدرالية التي كانت مهددة في ضرب استقرارها من طرف "لجان اليقظة"،

التي كانت تزرع الفرقة بين المناضلين. لم يكن بن بلة ليجهل تلك المناورات، نظرا لكونه المحرض عليها! طلبت منه التخلي عن تلك العملية التي تتضمن مخاطر كبيرة، مضيفا: "عندما تستتب السلطة في الجزائر، فستكون الفدرالية رهن إشارتها". عند وصوله إلى وهران، هتف إلي من جديد. كان ردي مطابقا للأول. والواقع أن رفضي كان صادرا من وفائي لمبادئ جبهة التحرير الوطني التي لا يمكن أن تمس. لقد رفضت الفدرالية الاستجابة للعروض المتمثلة في التعاون مع سلطة، لم تنبثق في رأينا عن إجرائية مطابقة للقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني، لكن من عنف سياسي مساند ومضمون من طرف جيش، يتصرف قادته وفق أغراضهم الخاصة.

كنا ببساطة ناسا، يحرصون على احترام القواعد التي صادقت عليها جبهة التحرير الوطني بكل حرية، أثناء مؤتمرها الثالث. كنا نعبر بذلك عن وفائنا للشرعية الثورية. وبصفتي مسؤولا على الفدرالية، ثم عضوا دائما في مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فقد كان من واجبي أن أحرص على تطبيق نصوصه القانونية.

موازين القوى

ليس من الصواب التأكيد على ما تم الترويج له من طرف البعض، بوجود مجموعتين كانتا تتصارعان من أجل الظفر بالسلطة أثناء الأزمة التي عرفها صيف 1962. الواقع أن هناك من كان يراهن على القوة من أجل الاستحواذ عليها، بينما اعتقد الآخرون - وكانوا الخاسرين في القضية، كما ستبينه مجريات الأحداث - أنه لا ينبغي الوصول إلى السلطة إلا في إطار احترام القواعد المؤسساتية. لم يكن ثمة من كان من السذاجة بمكان يجعله يعتقد بأن أُخوّة الكفاح والحكمة معطيان كافيان لإحلال المودة بين الفرقاء أثناء المناقشات. كان الجميع يعلم أن الحسم في القضية سيكون هنا لموازين القوى، في نهاية المطاف؛ وكان الأكثر وعيا، يرفضون قطعا أن تلوح في الأفق بوادر حرب أهلية. كان عدد كبير من المؤتمرين قد عقدوا العزم على الحيلولة دون اللجوء إلى السلاح لإنهاء هذا الصراع. فهل ترانا بعد سبع سنوات ونصف من الحرب، سنكلف

الشعب الجزائري متاعب هذه المحنة أيضا، ونبدي للعالم المشهد المهين المتمثل في تناحر "التاريخيين" ؟ كنا مخلصين في عزمنا اجتناب هذه الضلالة التي يؤسى لها. لقد تبخرت آمالنا في تطبيق الشرعية، أمام احتدام الأطماع في السلطة. ما الذي كان في وسعنا فعله؟ لقد فقد قدماء قادة الولايات أمثال كريم، وبن طوبال، وبوصوف، وكافي، والصادق، نفوذهم على جنودهم في السابق، لأنهم لم يعودوا يمارسون الأمور ميدانيا، إلى درجة أن رجلا قل له نظير، مثل بوصوف، كان في موقف المتفرج وهو يشاهد معظم رفاقه في وزارة التسليح والعلاقات العامة (MALG) يسخرون أنفسهم، بعد تردد قصير، لخدمة أياد أخرى. تلك هي المعطيات التي جعلت الخرق يزداد اتساعا بسرعة. كانت معظم الأوراق الرابحة بين أيدي المجموعة الأخرى التي تدعى بمجموعة تلمسان. فبالإضافة إلى جيش الحدود فقد كانت تعد في صفوفها شخصيات معروفة مثل بن بلة وخيضر. سيلتحق آخرون، أمثال فرحات عباس، وبومنجل والشيخ خير الدين بتلمسان التي كانت تجسد الشرعية في نظرهم. أما بخصوص مساندة ناصر، فقد تبين أنها كان حاسمة، حيث وضع تحت تصرف بن بلة كمية معتبرة من الأسلحة. ومع ذلك، فإن هذه القوى، مجتمعة، لم تسمح لهم بدخول العاصمة دون اجتناب وقوع مئات الضحايا. إلى درجة أن سكان مدينة الجزائر، المنهارين معنويا، قد نزلوا إلى الشوارع للوقوف بين صفوف الإخوة الأعداء وهم يرددون الصيحات التاريخية المؤثرة: "سبع اسنين بركات!". تلك كانت صيحات شعب يعبر عن خيبة أمله، عن يأسه وعن تبخر أحلامه لمشاهدة مناظر لم يكن يتوقعها، ولم يكن قبل كل شيء، يستحقها. كانت العبرة من تلك النهاية المأساوية بديهية: سيتم اللجوء إلى استعمال القوة، والقوة تدفع إلى تداعي القوى، في دوامة تهدد بالاستمرار دون انقطاع.

أوضاع مختلطة في مدينة الجزائر

بعد عودتي إلى مدينة الجزائر في نهاية جوان 1962، كان علي أن أقيم فيها لمدة أسبوع، والعودة بعدها إلى فرنسا من أجل التحضير لاستفتاء تقرير المصير، التي دعيت الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا إلى المساهمة فيه. تم التصويت يوم 2

جويلية. فلئن كان الشعب الجزائري - الذي كان يجهل تفكك أواصر جبهة التحرير الوطني - يحتفل برمته، بالاستقلال المستعاد وسط انفجار فرحة منقطعة النظير في تاريخنا، فإننا لم نكن من جهتنا نفعل شيئا يذكر، عدا العمل على كتمان حيرتنا، حتى لا نعكر على الشعب صفو السعادة التي كانت تغمره. غير أن الدراما لن تلبث أن تنفجر. لقد اصطف إخوة الكفاح في السابق، لمواجهة بعضهم بالسلاح. ستشهد تلك الأيام ارتكاب حدث سياسي خطير. لقد عمد بعض وزراء الحكومة المؤقتة ممن أقام في السجن لمدة خمس سنوات، جهرا أمام الناس، إلى تهميش المسيرين الأساسيين في الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية الذين قادوا الحرب إلى غاية تحقيق الاستقلال. إنه فرض صارخ للأمر الواقع بقوة السلاح، ويبدو أن الشعب كان يجهل ذلك. لم تكن الأكثرية تتصور الانقسام المأساوي الذي فرق بين رموزها. عندما كانت الصحافة الفرنسية تتحدث عن ذلك، كان الجزائريون يرفضون جملة تلك "الدعاية الاستعمارية التي تهدف إلى المساس بسمعة الحكومة المؤقتة، والحط من معنويات المحاربين". كل ما كان في وسع الشعب فعله، هو النزول إلى الشوارع تحت صيحات "سبع اسنين بركات!".

في الحقيقة لم ترسل هذه الصيحة عفوا. لقد أطلقت المنطقة الخاصة (بمدينة الجزائر) هذا الشعار، وكان عمر أوصديق أحد صانعيه الأساسيين. تفكيك ذلك معناه: لم نعد نطيق مزيدا من إسالة الدماء، لندع السلطة بين أيدي من استولى عليها. لقد أدرك أوصديق حق الإدراك حقيقة الأوضاع. كان على علم بالقدرة التي تتمتع بها القوى المتناحرة، ولجأ إلى المطالبة بحقن الدماء، لأن الأمر، في رأيه، قد حسم بعد. لم يكن مخطئا في تقديره. فكل شيء قد انتهى بعد. وكان الشعار يترجم مشاعر شعب وصل إلى أقصى حدود الإرهاق. فليس من الممكن أن نطالبه بالمزيد. لقد كان لذلك النداء أثر لا جدال فيه، لأنه جاء في وقته المناسب. كان الشعب ينمي الأمل في بروز جبهة تحرير موحدة. غير أن النداء قد لعب في الواقع، لصالح من كان يفكر كالتالي: "ألقوا السلاح، لأنه لم يعد للمقاومة معنى، ما دمنا نمثل الجهة القادرة على ممارسة السلطة لأنها الأكثر تسلحا... فنحن الأقوى."

استند بن بلة، على محضر جلسة، تم التوقيع عليه خارج جمعية المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جوان 1962، كي يعلن انطلاقا من تلمسان، عن مكتبه السياسي الذي، حسب تأكيده، قد تم تعيينه من طرف أغلبية المنتخبين. وهو انتخاب لم يجر أبدا. بعد فترة قليلة من تنصيب المكتب في الجزائر، تمت تنحية خيضر – وقد عين أمينا عاما عليه– لصالح بن بلة، الذي كان بعد رئيسا للحكومة. من الواضح أن بن بلة قد دبر وقتها للقيام بانقلاب حقيقي ضد السلطة الشرعية وقتها، معتمدا في ذلك قبل كل شيء، على قائد الأركان. أعاد الكرة ضد المجلس التأسيسي المنتخب، كي يسمح لنفسه بصياغة دستور فرض نصه بالتزكية، في قاعة للعرض السينمائي بالعاصمة. سيذهب بن بلة بدوره ضحية لانقلاب عسكري مدبر من طرف حاميه بومدين، بعد سنتين ونصف فقط، من وصوله إلى السلطة بالعنف.

أوضاع الفدرالية

أثناء تلك المرحلة المؤسفة، ظلت قيادة فدرالية فرنسا منسجمة في تشكيلتها وحازمة في تأييدها للشرعية، باستثناء بعض المسؤولين في أسفل الهرم، الذين سخروا أنفسهم لخدمة من كانت السلطة بيده، وذلك بإنشاء "لجنة تأييد" لبن بلة وللمكتب السياسي، في فرنسا.

غير أنهم لم يقدروا على تحطيم هياكل الفدرالية، نظرا لمتانتها. أما نحن، أعضاء اللجنة الفدرالية، فقد عملنا من جهتنا على "وقايتها"، بشكل لم يدع مجالا "للجان اليقظة" كي تحقق نتائجها المرجوة.

ظل نظام الفدرالية قائما بعد إجراء الاستفتاء وإعلان الاستقلال. لكن، ونظرا لكون مقر المكتب السياسي في مدينة الجزائر، فقد كان من الضروري الشروع بانتظام في تحويل قيادة الفدرالية. غير أن المكتب المزعوم، لم يجد ضرورة في القيام بتحويل نظامي للسلطة. فكما سبق أن رأينا، فقد تمت ترقية الفدرالية إلى ولاية مكتملة الوظائف من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية أثناء دورته في

ديسمبر 1959 وجانفي 1960 بطرابلس. كان من حقها إذن أن تتمتع بستة عشر مقعد في المجلس التأسيسي، شأنها في ذلك شأن بقية الولايات التاريخية. غير أن المكتب السياسي الذي تم تنصيبه في تلمسان، لم يغتفر للفدرالية وفاءها اللامشروط لشرعية جبهة التحرير الوطني، فقام بشطبها بجرة قلم من القوائم الانتخابية. بهذا وجدت الجالية المهاجرة التي ضحت بالغالي والنفيس من أجل استقلال الجزائر، نفسها محرومة من أية مساهمة في أول برلمان في الجزائر المستقلة. بهذه الكيفية، ستستمر ممارسات نظام مؤسس على الإقصاء، وعلى هيمنة القوة. لكن هل كان من الممكن أن تكون الأمور خلاف ذلك ؟ فهل كان من الممكن أن تقي الثورة الجزائرية نفسها من السير في مضمار الثورات السابقة، والتهام أبنائها ؟

غير أن ذلك لم يمنع بعض الولايات من إدراج أعضاء للفدرالية في الحصص المخصصة لها، كأعضاء في المجلس التأسيسي. وهكذا تم تسجيل كل من علي هارون، وسعيد بوعزيز وحسين المهداوي في المناب المخصص للولاية الرابعة. بينما قدم عمار العدلاني وأنا من طرف الولاية الثالثة، مما سمح للفدرالية بالمثول في أول جمعية تأسيسية.

في حوالي شهر أكتوبر، سمعنا عن طريق الصحافة بحل الفدرالية. دخلت الجماعة الجزائرية المهاجرة، في مرحلة جديدة، تحت إشراف "ودادية الجزائريين في فرنسا".

فيما يخصني، وحيث أن آمالي في استتباب نظام ديمقراطي في الجزائر المستقلة قد تبخرت، فقد فضلت الميل إلى توجه سياسي كان يأمل في أن يقيم في الجزائر حكما ديموقراطيا وشعبيا كما نص عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

ومع ذلك، فقد ساهمتُ في الحياة السياسية باعتباري نائبا في المجلس الوطني الجزائري الأول والثاني سنة 1962، إلى غاية استيلاء بومدين على السلطة، مما تسبب في تجميد كل نشاط في الجمعية العامة.

أثناء اجتماع مؤتمر جبهة التحرير الوطني في الجزائر سنة 1964، تم انتخابي عضوا في اللجنة المركزية للحزب.

كما كنت في عهد بومدين عضوا في مكتب تنفيذي، قد تم تكوينه بمساهمة قادة سابقين للولايات.

في عهد الشاذلي، وقع انفتاح ديموقراطي، سمح بحرية تكون أحزاب جديدة وجمعيات سياسية. هي الفترة التي سمحت لقدماء المسؤولين في فدرالية فرنسا (الولاية السابعة) بإنشاء جمعيتهم (جمعية قدماء المجاهدين ضمن فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني من 1954 إلى 1962). وبهذه الصفة، فقد ساهمنا بصفتنا أعضاء نتمتع بكامل الحقوق في مؤتمر المنظمة الوطنية للمجاهدين؛ وهو المؤتمر الثامن الذي عقد في بن عكنون، سنة 1990. تم انتخاب سبع وثلاثين ممثلا لجمعيتنا كأعضاء في المجلس الوطني، الذي عين مكتبه المتشكل من عضوين لكل ولاية تاريخية. تم تمثيل الولاية السابعة (فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني) من طرف مندوبين هما: حداد وأنا. كلفني المجلس الوطني بمسؤولية اللجنة الوطنية لمنح الشهادات البلدية، التي تشكل بالنسبة للمتحصلين عليها دليل مساهمتهم الفعلية في حرب التحرير، مما يضمن لذوي الحقوق تمتعهم بحقوقهم المادية والمعنوية.

خاتمة

لا تزال حربنا التحريرية إلى حد اليوم، تثير جدلا ومشاعر حماس هنا وهناك. ونظرا لعدم قيامها بالكشف عن جميع الجوانب المجهولة، وفي حالة جهل أبعادها الحقيقية، فقد قدمت منها قراءات انتقائية. هناك آلام لا تزال حية في النفوس؛ وآمال خابت في كثيرا من الأحيان، وتم التغاضي عن أقسام كاملة من الكفاح، وهو الشيء الذي جعل الأجيال الشابة عاجزة عن إدراك عظمة التضحية التي قدمها أسلافهم، وعن استخلاص العبر.

فور الحصول على الاستقلال، كان من المقرر وضع المؤسسات الديموقراطية الضرورية لسير كل جمهورية حقيقية. والمؤسف أن الخطوة الأولي قد تميزت باللجوء إلى استعمال القوة. لقد تم تجاهل ذلك إلى حد اليوم، كما تم السكوت عنه في تعليم مادة التاريخ لأبنائنا. كان البعض يتهيب من فضح ذلك، بينما لم يجد البعض الآخر فائدة في الكشف عن الحقيقة. وقد حاول آخرون، أخيرا، اجتناب المواجهة وإسالة الدماء، في حرب أخوية، ستدخل البهجة لا محالة في صف أولئك المتمادين في رفض فكرة جزائر مستقلة.

يبقى الأمل معقودا رغم كل شيء: فلئن قيل بأن التاريخ يعيد نفسه دوما، فلنعمل على تكذيب هذا المبدأ، هذه المرة. لنرفض تداعيات العنف، ولتكف القوة عن استثارة القوة. لنعمل على إحياء اللحظات المجيدة في تاريخ حربنا

التحريرية، وعلى تجديدها؛ ولتتأسس العلاقة بين الحاكم والمحكوم الآن على إجماع حقيقي.

وفي الختام، أصر على التأكيد اليوم، بأن المسافة الزمنية، تسمح لنا حقا بتقدير ما لعبته الهجرة الجزائرية في فرنسا وفي أوربا من دور حاسم في تحديد مصير حرب الجزائر. أعبر بالمناسبة على آيات التقدير والإجلال للآلاف من الرجال والنساء في المهجر، ولكل المناضلين من القاعدة إلى القمة وبصفة أخص للذين ضحوا بحياتهم من أجل نصرة حق الشعب الجزائري في تكريس كرامته وحريته.

نأمل أن يصلح المسار الذي قطعه جيلنا، كمرجعية تلهم شباب الأجيال المتجددة. فليعرف هؤلاء كيف يظلون يقظين في هذا القرن الذي يشهد تقلبات عميقة، والذي لا يمكن أن نجزم فيه بسلامة أي مكسب. أجيال عليها أن تواجه تحديات عالم ترتكب فيها النخب المسيرة مظالم أكبر، وبسهولة أكثر؛ مما يساهم في توسيع الفوارق في الأوساط الشعبية. وتختفي تلك السهولة وراء رفع تلك النخب لشعارات المساواة والديموقراطية.

نأمل أن يتمكن الجيل الصاعد من إرساء ديموقراطية حقيقية، قادرة على بعث الطاقات الحية في البلاد، وتضمن الازدهار لكافة الجزائريين، بفضل الثروات والإمكانيات الضخمة التي توفرها لنا هذه الجزائر التي نهواها إلى حد الهيام بها.

الملاحق

ملحق رقم 1[1]

جبهة التحرير الوطني
لجنة التنسيق والتنفيذ

قرار تحويل

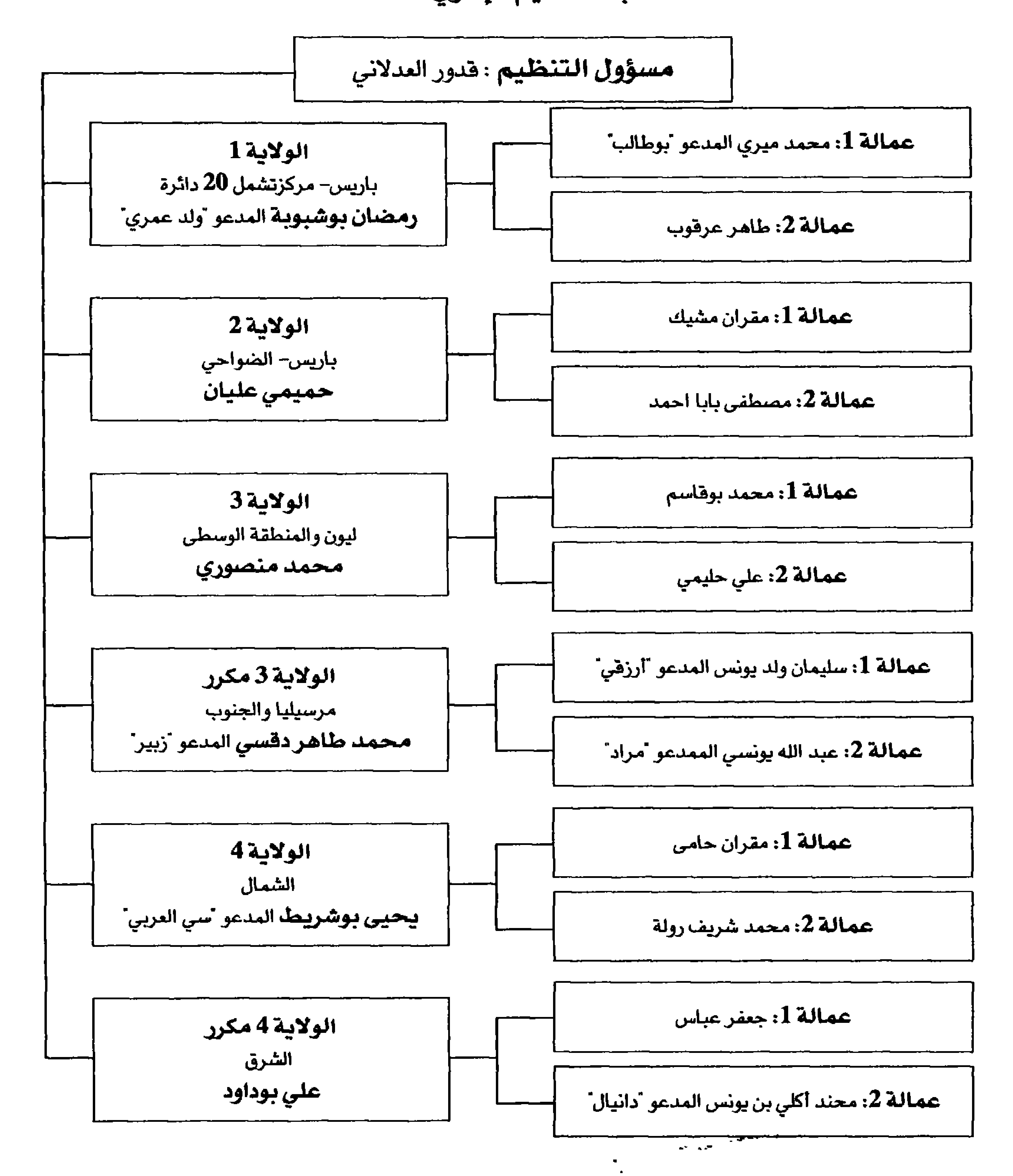
بقرار من لجنة التنسيق والتنفيذ، مؤرخ بيوم 10 جوان 1957، فقد تعين الأخ عمر كمسؤول عن فدرالية فرنسا. على الأخ صادق الذي يتولى المنصب المذكور نيابة عن الأخ مراد، الذي ألقي عليه القبض حديثا، أو يقوم بتسليم جميع السلطات إلى الأخ عمر. وعلىهذا الأخير أن يلتحق بباريس، دون تحديد أجل./.

في مكان ما، يوم 15 جوان 1957
عن لجنة التنسيق والتنفيذ
توقيع: رمضان
(ختم جبهة التحرير الوطني)

1. جميع الملحقات مكتوبة أصلا بالفرنسية ومترجمة هنا إلى العربية

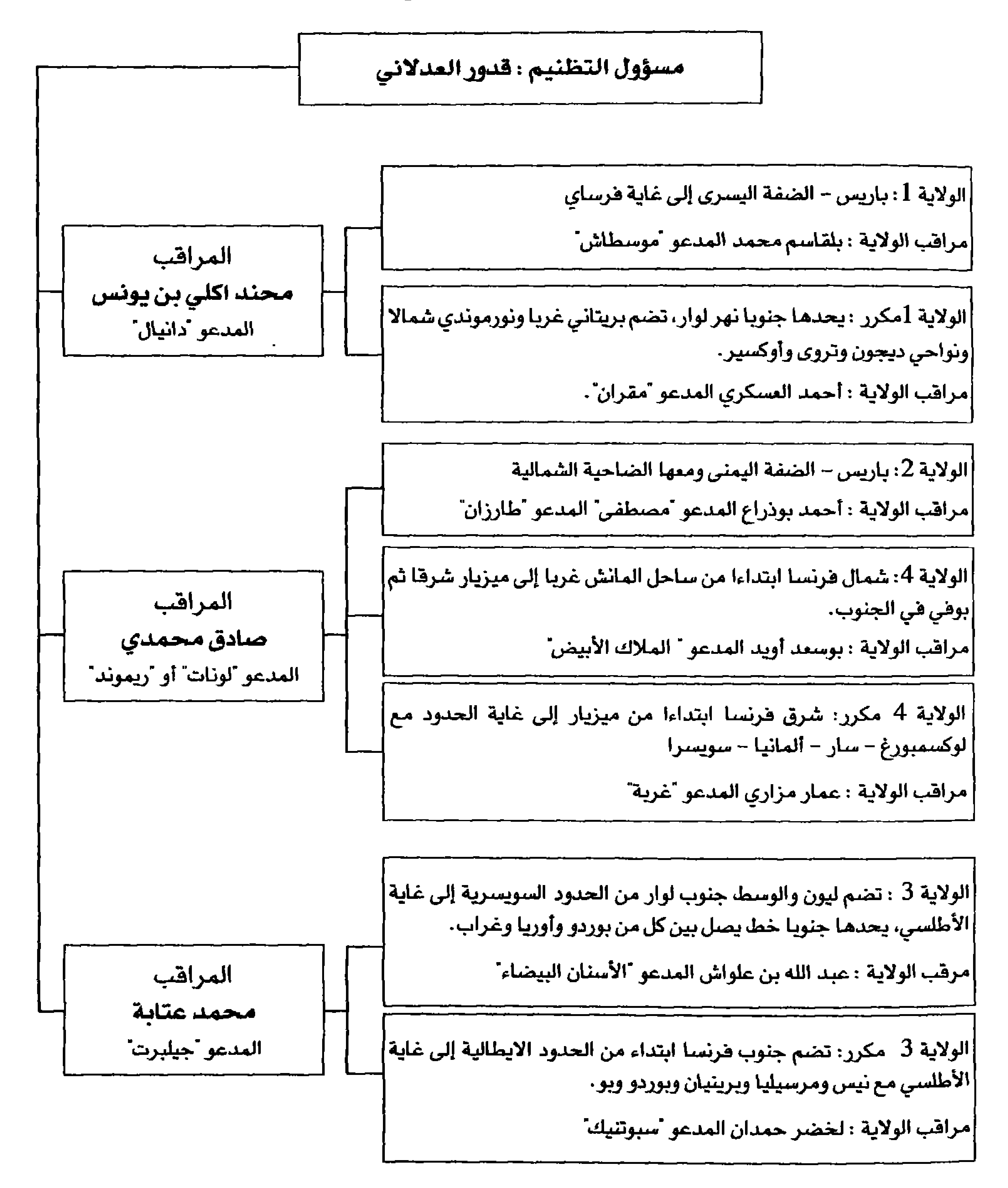
ملحق رقم 2

هيكلة التنظيم السياسي والإداري
حسب التقسيم الإداري لسنة 1959



ملحق رقم 3

هيكلة التنظيم السياسي والإداري
عند وقف اطلاق النار سنة 1962



ملحق 4

رسالة إلى خروتشيف (منتخبات)

جبهة التحرير الوطني　　　　باريس يوم 24 مارس 1960

فدرالية فرنسا

إلى السيد رئيس مجلس الوزراء

لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

سيدي الرئيس

(...)

ستحلقون، سيدي الرئيس، فوق المعالم الأثرية الجميلة التي تزين باريس، لكن في داخل الكتل السوداء التي تمثل معتقلات لا سانتي وفريسن، وحتى وإن شاهدتموها، فإنه لن يتبين لكم بأن آلاف الوطنيين الجزائريين ينتظرون هناك، أن يبعث بهم القضاة الفرنسيون إلى سجون الأشغال الشاقة مدى الحياة، أو إلى المقصلة.

لن نقول لكم أزيد من عبارة: ليس في وسعكم أن تجتازوا مدينة فرنسية واحدة، لا تتوفر على منابها من السجناء الجزائريين. لن نعلمكم أمرا مستجدا إن قلنا لكم بأن أزيد من 12.000 جزائري يرزحون في السجون، وبأن ثلث المعتقلين في فرنسا هم جزائريون، في حين لا تمثل الهجرة الجزائرية سوى 100/1 من مجل السكان الفرنسيين.

لن يخبركم أحد، أيضا، بأن فرنسا التي يعتبرها الأجنبي "بلد الحريات"، وبعد خمسة عشر سنة من محق النازية، تتوفر على محتشدات فتحت خصيصا للجزائريين، وبأن أزيد من 10.000 جزائري هم محشورون فيها.

لن تجرؤ أية شخصية رسمية، على أن تعترف لكم بأنه لا يمر أسبوع على هذه الأرض الفرنسية التي تطؤها أقدامكم اليوم، من غير أن تحمر بدماء الجزائريين، الذين تجرى في حقهم محاكمة مصطنعة، من طرف العدالة الفرنسية، ثم يقدمون إلى المقصلة.

لماذا هذا القمع المعمم؟

لأن هؤلاء الرجال سيدي، يعتقدون مثلكم، بأن عهد الاستعمار قد ولى، ويعبرون عن تضامنهم النشط للشعب الذي أنجبهم، والذي يتحمل منذ سنة 1954، ويلات الحرب الساخنة الوحيدة في العالم، كي يضع حدا للاستغلال الاستعماري الفاحش.

(...)

محلق 5

توزيع المسؤوليات ضمن اللجنة الفدرالية

عمر بوداود - رئيس الفدرالية
مكلف بتنسيق مجموع هياكل الفدرالية والعلاقات
مع لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)
والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)

قلي هارون	سعيد بوعزيز	قدور العدلاني	عبد الكريم سوسي
عضو اللجنة الفدرالية	عضو اللجنة الفدرالية	عضو اللجنة الفدرالية	عضو اللجنة الفدرالية
اللجنة المركزية للصحافة والإعلام	المنظمة الخاصة OS	التنظيم السياسي والإداري	الشؤون المالية على مستوى الفدرالية
تنظيم شؤون المقبوض عليهم في السجون والمعتقلات	الدعّم والإسناد	لجننة التنظيم على مستوى التراب الفرنسي	الفرع الجامعي التابع للفدرالية (الطلبة)
مدرسة تكوين الاطارات	الاستخبارات الاتصالات المتنوعة	الولايات، العمالات، المناطق، النواحي، المقاطعات، القطاعات، القسامات، المجموعات، الفروع، الخلايا،	الودادية العامة للعمال الجزائريين (AGTA)
المندوبين لشؤون الصحافة والإعلام على مستوى الولايات			سويسرا (المنطقة 1)

ملحق 6

جماعة من الشرطة الجمهوريين تصرح

إن الذي حدث يوم 17 أكتوبر 1961 وفي الأيام الموالية، ضد المتظاهرين سلميا، الذين لم يوجد بحوزتهم أي سلاح، يفرض علينا واجب تقديم شهادتنا، وإخطار الرأي العام. ليس بوسعنا أن نصمت أطول من هذا عن مقتنا لتلك الأعمال الشنيعة،التي تهدد بأن تصبح سنة متبعة، وتلقي بأوزارها على شرف سلك الشرطة برمته.

وحتى وإن حدث ذلك اليوم، بدرجات متفاوتة، فإن الصحافة تقوم بسرد بعض الشهادات، وبنشر رسائل القراء، وتطلب تفسيرات. فالغضب قد امتد إلى صفوف الرجال النزهاء من كل قطاعات الرأي. وفي صفوفنا، يمثل هؤلاء الأغلبية الساحقة. ووصل البعض إلى التشكيك في قيمة بذلتهم.

ينبغي تسليط العقاب على جميع المذنبين. ويجب أن يمتد العقاب إلى كافة المسؤولين، إلى من يصدر الأوامر، وإلى من يتظاهر بترك الأمور تسير كذلك، مهما علت رتبهم في الوظيفة.

واجبنا هو أن نخبر.

بعض الأحداث، يوم 17 أكتوبر...

من جملة آلاف الجزائريين الذين تم نقلهم إلى ساحة العروض في باب فرساي. قتل العشرات منهم عن طريق الضرب بسرير البنادق، وبمقابض الفؤوس، وبثقب الدماغ، وتفجير الطحال أو الكبد، أو كسر الأعضاء. لقد اديست أجسامهم تحت الرعاية السامية للسيد باريس، المراقب العام.

تعرض آخرون لاقتلاع أصابعهم من طرف أعضاء مصلحة الأمن، من الشرطة والحرس المتنقل، الذين لم يتورعوا في أن يطلقوا على أنفسهم تسمية وقحة، هي: "لجنة الاستقبال".

في أحد طرفي جسر نويي، (Neuilly)، وجدت جماعات من حراس السلم، وفي الطرف الآخر من السلك الأمني الجمهوري، ثم تحركت الجماعتان لتلتقيا مع بعضها. جميع من وقع من الجزائريين في ذلك الفخ العظيم تم صرعه ورميه في نهر السين. لقد قارب عدد الأشخاص المتعرضين لهذه المعاملة، قرابة المئة. استعملت نفس الأساليب في جسر سان مشال. لقد بدأت أجساد الضحايا تطفو على السطح يوميا وهي تحمل آثار الضرب والخنق.

في محطة المترو، استرليتز، كانت الدماء تتدفق بغزارة، وقد ملأت أشلاء بشرية درج المحطة. وقد استفاد هذا التنكيل بالرعاية السامية وبتشجيع السيد سورو، المراقب العام للمنطقة الخامسة.

لقد تحولت الساحة الصغيرة التي تفصل ثكنة la Cité عن مقر الولاية، إلى مذبحة حقيقية. كان الجلادون يلقون بالعشرات من ضحاياهم في نهر السين، الذي يسيل على بعد أمتار من المكان، كي يستثنوهم عن فحص الطبيب الشرعي. مع الحرص قبل ذلك على تجريدهم من ساعاتهم ومن أموالهم. لقد حضر تلك المشاهد الرهيبة، كل من محافظ الشرطة السيد موريس بابون، والسيد لوفاي المدير العام للشرطة البلدية. وفي ساحة 19 أوت الكبيرة، استهدف أزيد من ألف جزائري بالجلد المبرح، الذي يضاعف الليل من ويلاته.

أحداث أخرى...

في سان دونيس، تعرض الجزائريون الذين تم حشدهم أثناء مداهمات التفتيش، لخشونة في المعاملة في مقرات الشرطة. لقد كانت حصيلة ليلة قريبة، ارتفاع في عدد الموتى بشكل محسوس. لقد ألقي بأزيد من ثلاثين شخصا من هؤلاء المساكين، دون حراك، في القنال، بعد أن تعرضوا للضرب بوحشية.

في نوازي لو سيك، (Noisy-le-Sec) أثناء حادث مرور عادي، اصطدمت فيه سيارة من نوع دوفين، بشاحنة، نقل سائق دوفين مجروحا، وهو جزائري، إلى المستشفى، في حافلة للشرطة. ما الذي حدث وسط الحافلة؟ مهما يكن من أمر، فقد عاين الطبيب المتربص، الذي تولى الدوام في المصلحة، وفاة السائق برصاص من عيار 7,65 . أضطر قاضي التحقيق المدعو إلى عين المكان، إلى طلب مزيد من المعلومات.

في سان دوني، وفي أوبيرفيليي، وفي بعض دوائر باريس، كان بعض رجال الكومندوس المشكلين من الفرق الخاصة في المقاطعات أو من حراس السلم، يعملون بأزياء مدنية ل"حسابهم الخاص"، خارجا عن ساعات العمل. كانوا يتوزعون إلى مجموعتين. فبعد أن تقوم إحداها باعتراض الجزائريين وتجريدهم من أوراق تعريفهم وتمزيقها، تعترض الفرقة الثانية سبيلهم بدورها. وحيث أنه لم يعد للجزائريين أوراقا يقدمونها، فإن المبرر كان كافيا لصرعهم ورميهم في القنال، أو تركهم يعانون من جروح بالغة، أو موتى، في الفضاءات الخالية، أو شنقهم في غابة فانسان.

في الدائرة الحضرية الثامنة عشر بباريس، مارس أعضاء من الفرق الخاصة بالمنطقة الثالثة، أشنع أشكال التعذيب. لقد تم رش جزائريين بالبنزين، وحرقهم "جزءا، جزءا". بمجرد أن تنطفئ النار من جزء في الجسد، يقوم "الوندال" (الهمج) برش الجزء الآخر وإضرام النار فيه.

هذه الأحداث التي لا يعتريها شك أو نقاش، لا تمثل سوى نسبة ضعيفة من حقيقة ما جرى في هذه الأيام الأخيرة، ولا يزال يجري إلى يومنا. أحداث معروفة لدى الشرطة البلدية. كما أن تجاوزات الحركى، والفرق الخاصة بالأقاليم، والفرق المختصة في الاعتداءات والعنف، لم تعد تشكل سرا يخفى على أحد. فما بعض الأخبار الواردة في الجرائد في ذلك الشأن سوى جانب تافه من الحقيقة.

يتعلق الأمر بعملية همجية، أريد لسلك الشرطة أن يتورط فيها. للوصول إلى ذلك، فقد كانت التحفيزات كثيرة. ألا توجد دلالة على ذلك، في الطريقة التي تم

وفقها تطبيق مرسوم 8 جوان 1961، القاضي بإفراغ محافظة الشرطة من النشطاء المتطرفين؟ ومع أنها عملية تطهير مرجوة وضرورية، فإنه لم يوجد ثمة من قد يكون معنيا بالأمر !إنقاذا للمظاهر، فقد طلب بمشقة من اثنين وستين متطوعا، أن يوافقوا على تقاعد بالأقدمية، بعد حصول كل واحد منهم على أجرة عادية لمدة ثلاث سنوات... ولا يمثل هذا سوى جانبا من مظاهر "المجاملة" من طرف المحافظ. وبالفعل فقد صرح السيد بابون، أثناء زياراته العديدة في محافظات الشرطة لمدينة باريس وضواحيها، منذ بداية هذا الشهر، بقوله: " قوموا بتسوية أموركم مع الجزائريين، وحدكم. ومهما حصل، فإن التغطية مضمونة لكم." لقد عبر في الفترة الأخيرة، عن رضاه بالنشاط المتميز الذي برهنت عنه، الفرق الإقليمية الخاصة، وأعلن استعداده لمضاعفة أعدادها. أما بخصوص السيد سورو فقد صرح من جهته، سعيا منه للإتيان على احتراس بعض أعضاء الشرطة: "لستم في حاجة إلى تعقيد الأمور. من واجبكم أن تكونوا على يقين بأن لديهم (أي الجزائريين) أسلحة، حتى وإن لم يحملوها".

وهكذا فقد أتت هذه الظرفية المصطنعة أكلها، فكان الحقد يجر إلى مزيد من الحقد. ولا يمكن لهذا التسلسل الهمجي سوى أن يترتب عن تراكم في أعمال الفتك والتقتيل، واستدامة للأوضاع الإبادية.

ليس في وسعنا أن نقتنع بأن ذلك ناجم عن محض السلطة التي يتمتع بها السيد المحافظ. فلا يمكن لوزير الداخلية ولا لرئيس الدولة نفسه، أن يتجاهلا الأمر، أو على الأقل الأبعاد التي اتخذها. بالطبع، لقد تعرض السيد المحافظ للحديث أمام المجلس البلدي، عن التحقيقات القضائية الجارية. كما تحدث وزير الداخلية عن لجنة للتحقيق. فهذه إجراءات ينبغي الشروع فيها حالا. غير أن ذلك لن يصرفنا عن لب الموضوع، وعن التساؤل: كيف تمكنا بهذا الشكل إلى إفساد طباع، ليس فقط بعض الحالات المعزولة الخاصة في الشرطة، لكن بكل أسف عدد هام من الشرطة، وبالتحديد من صفوف الشباب؟ كيف توصلنا إلى مثل هذه الأوضاع؟

فهل ترى يكون هذا التردي، هدفا مسطرا من طرف بعض المسؤولين؟ هل تراهم يخططون لتحويل الشرطة إلى جهاز طيع، معد لأن يشكل غدا رأس حربة معدة للاعتداء على الحريات، وعلى المؤسسات الجمهورية؟

إننا نرسل نداء رسميا إلى الرأي العام، لنقول له بأن معارضته المتنامية للممارسات الإجرامية، سوف يساعد سلك الشرطة برمته على التخلص من عناصره الموبوءة. لقد عانينا كثيرا من سلوك بعض منا، أثناء الاحتلال الألماني. نقول هذا بكل مرارة، لكن دون خجل، لأن عامة الشرطة، قد احتفظت بموقف مطابق لمصالح الأمة. إن موتانا أثناء الكفاح التحريري المجيد من أجل تحرير باريس، خير شهود على ذلك.

نريد أن يوضع حد للأجواء الغابية التي تغشى سلكنا. نطالب بالعودة إلى الأساليب القانونية. فانشغالنا الوحيد يتمثل في الكيفية التي نحافظ بها على أمن الشرطة الباريسية. يوجد من بيننا من يعتقد، وهو صادق في اعتقاده، بأن أفضل وسيلة لتحقيق هذا الأمن حقا، تكمن في إنهاء حرب الجزائر. رغم اختلافنا، فإننا نمثل الأغلبية التي تتقاسم هذا الرأي. غير أننا نصرح بها بوضوح: إن الدور الذي يراد منا أن نلعبه، لا يمكن أن يكون ملائما لتوفير ظروف انفراج مثل ذلك، بل العكس. فليس من شأنه أن يضمن نقاوة تعاون مرجو بين شعبنا وجزائر المستقبل.

لن نوقع على هذا النص، ونحن صادقون في أسفنا على هذا. نحن محزونون أن نقول بأن الظروف الحالية لا تسمح بذلك. ومع ذلك، فإننا نرجو أن نكون قد بلغنا وفُهم مرادنا، على أمل أن نتمكن في أقرب وقت ممكن من الكشف عن توقيعاتنا، من غير أن يشكل ذلك، ضربا من البطولة اللاغية.

نوجه هذه الرسالة إلى السيد رئيس الجمهورية، إلى السادة: أعضاء الحكومة، والنواب في المجلسين، والمستشارين العامين في الولاية، وإلى الشخصيات الدينية، وإلى ممثلي الصحافة، والعالم النقابي، والأدبي والفني.

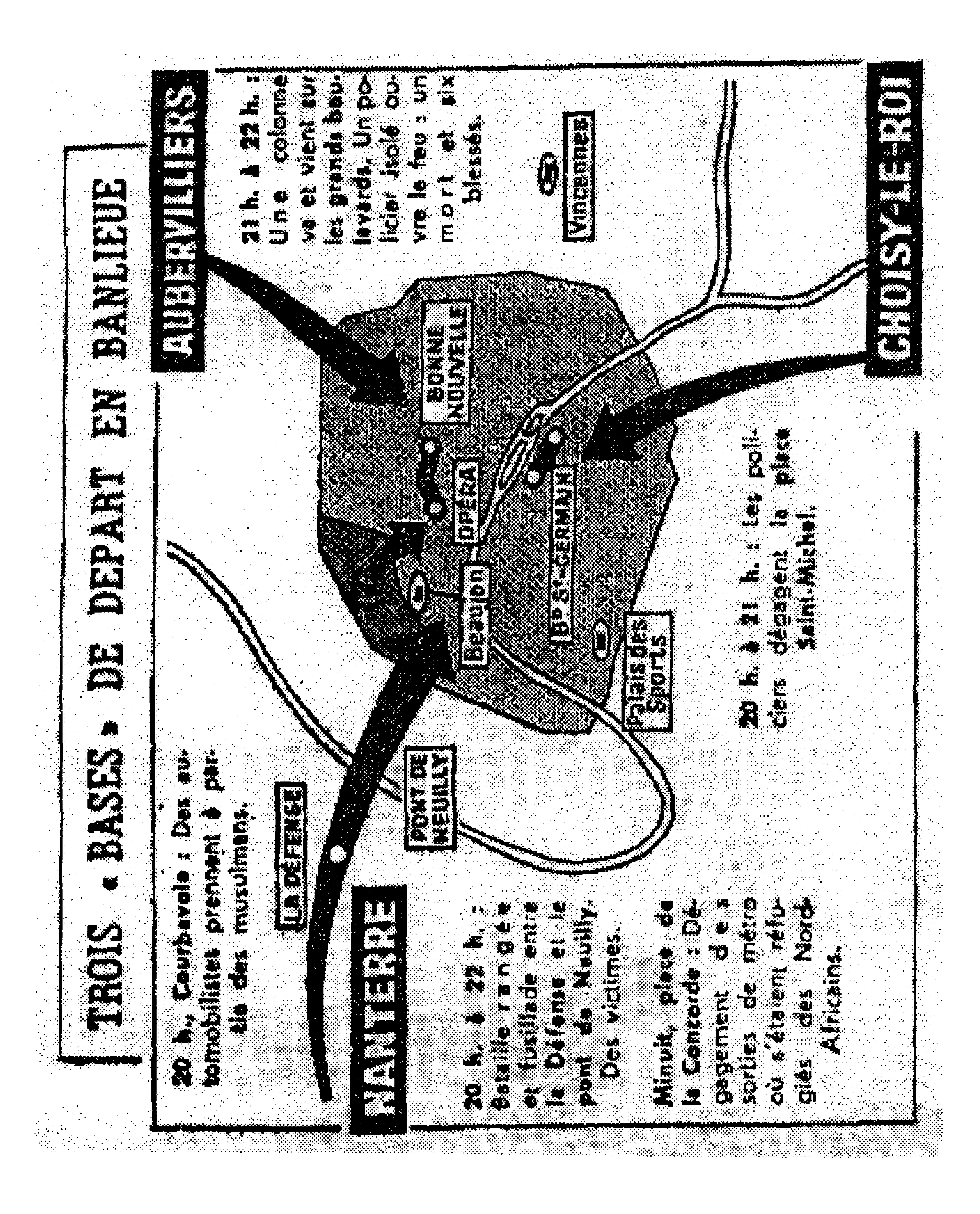
نحن مطمئنون إلى كون تصرفنا يصدر عن انشغالات نبيلة، ويهدف إلى صيانة كرامتنا الإنسانية، كرامة عائلاتنا التي لا يمكن أن نجعلها تخجل من آبائها وأزواجها.

غير أننا واثقون أيضا بأننا نقوم هنا بإنقاذ سمعة الشرطة الباريسية، وسمعة فرنسا.

باريس يوم 31 أكتوبر 1961

محلق 7

خريطة مسيرة 17 أكتوبر 1961



ملحق رقم 8

رسالة بورقيبة إلى مصالي

يوم 22 جانفي 1959

"صديقي العزيز، لقد استقبلت بغبطة كبيرة قرارات التهدئة التي اتخذت من طرف السلطات الفرنسية، والتي مكنتك إحداها من استعادة الحرية في التراب الفرنسي. إنني على يقين بأن اتصالك بالحقائق الجزائرية، ولو من موقعك "بشانتيلي"، (Chantilly)، سوف يسمح لك بتقدير الأمور من منظور جديد، وبمراجعة بعض مواقفك. لست أدري أن كان أصدقاؤنا ج. روس، واستيب [...] قد أبلغوك الأفكار والنصائح التي كلفتهم بتبليغها إليك، في كل مرة أتمكن فيها من التحدث معهم في شأن حالتك المؤلمة، وفي أقرب طريقة إلى إنهائها، مع وضع مصلحة الشعب الجزائري وحدها في الاعتبار. في وسعي أن أشهد بأن حرية هذا الشعب، قد شكلت هدف حياتك، وقد ضحيت من أجله بكل شيء، وبأنك أنت الذي كان، منذ ثلاثين سنة خلت، في الوقت الذي كانت فيه إفريقيا الشمالية خانعة بشكل أو بآخر، وكانت أغلبية الشعب الجزائري تطالب بأن يطبق عليها القانون الفرنسي (الذي كان يطلق عليه وقتها التجنيس، ويسمي حاليا بالإدماج) [كنت إذن] أول من أكد على وجود الأمة الجزائرية، وطالب بحقها في السيادة والاستقلال. سوف يسجل التاريخ بأنك كنت أب الحركة الوطنية الجزائرية. وبالرغم من جميع أشكال القمع، فإن العمل الذي قمت به قد سمح بتكوين آلاف المناضلين المحنكين. والحال اليوم، هو أن أولئك المناضلين الذين خبرتهم قسوة التخرج من نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب الجزائري، ثم الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، تشكل اليوم هيكل بنيان جبهة التحرير الوطني، وقوة الصد التي تتمتع به هذه الجبهة، كما تشكل الأغلبية الساحقة من المحافظين السياسيين.

" فالذي صرفهم عنك، وبشكل عام عن كل "السياسيين"، هو المشهد المزري المتمثل في نزاعاتهم، وعجزهم، في وقت يشهد طرفا إفريقيا الشمالية، العمل المباشر الذي خاضه الشعبان التونسي والمغربي، بقيادة رشيدة وتنظيم محكم، وأخذ يعطي نتائج حاسمة. فالشعب الجزائري يشهد اليوم تجمعا عظيما لكافة القوى الحية، ولكل العناصر القادرة، أي العازمة على الكفاح حتى النصر، مما مكن من تحقيق معجزة التصدي لكافة القوات المسلحة الفرنسية، بمساندة لا مشروطة من طرف البلدين الشقيقين. لقد أسفت كثيرا أن لا يحصل هذا التجمع حول شخصك. ولكن المأساة هنا، هو أن يتحقق في غيابك، والأمر هو أن يتحقق في نهاية المطاف ضدك. ونظرا لكوني قد شاهدت وأحسست بكل ذلك بمفردي، فقد نصحتك منذ الوهلة الأولى أن تتغاضى (ولو لفترة زمنية) عن التهم القديمة، والخصومات القديمة، والتشبث القديم، التي لم تعد متزامنة مع المعطيات الراهنة أو مثيرة للسخرية، والالتحاق بشكل مبهر، دون تحفظ، بالتجمع الجديد الذي يتمتع بالشرف المهيب، المتمثل في خوض حرب ضروس من أجل استقلال الجزائر.

" ألعلك قد رحت ضحية لسوء إعلام، أو لمعلومات مغشوشة؟ غير أنك لم تفعل شيئا. النتيجة هي ذلك المشهد المخزي من الاقتتال الأخوي، وتصفية الحسابات بين الوطنيين، الذي ساهم في إضعاف المجهود الذي تبذله الأمة في مرحلة حاسمة من صيرورتها. والنتيجة أيضا أن قلوب مناضليك القدماء أو معظمهم، تمتلئ بالغضب، بل بالغيظ ضد الرجل الذي أحاطوه باحترامهم وتقديرهم. فهم لا يفهمون الأسباب التي أقعدت الرجل، الذي لا تمثل حياته كلها شيئا آخر غير كونها مثلا في المصابرة ونموذجا للتضحية، عن القيام بالتضحية بأحقاده وب"كرامته"، قصد تحقيق إجماع الشعب الجزائري، وهو شرط لانتصاره.

منذ اثني عشر سنة خلت، في سنة 1947، قمت في رسالة مؤرخة من القاهرة، ونشرت في مؤلفي "تونس وفرنسا"، بمناشدة فرحات عباس بأن يشكل لحمة واحدة مع مصالي". لم أراع هنا سوى مصلحة الشعب الجزائري. واليوم أيضا،، لا زلت

أراعي سوى نفس المصلحة، فإنني أجدد لك مناشدتي الالتحاق، ليس بشخص فرحات عباس، ولكن بجبهة التحرير الوطني وبكافة المجاهدين، الذين يخوضون في أرض الوطن حرب الحرية. إنني على يقين بأن الشعب الجزائري، سيكون ممنونا لهذا العمل الرمزي الصادر من أول وأقدم مجاهد جزائري، باعتباره مساهمة حاسمة في تحقيق النصر النهائي للجزائر. وبالنسبة إلي، كشخص يعرف قيمة التضحية "بالكرامة" لأنني قد فعلتها مرارا أثناء حياتي كمناضل ثم كمسؤول، فإنني أعتبر هذه التضحية، أحب عند الله من سنوات المنفى الطويلة أو السجن، الذين كانا من نصيبك في هذه الحياة الدنيا.

هذا ما كنت أود قوله لك: إنها نصيحة أخ ورفيق في الكفاح، تعرف إخلاصه، ونزاهته، ونصاعة تفكيره. قم بالخطوة الأولى في الاتجاه الذي ألتمسه منك. أقسم لك بأنك لن تندم على ذلك [...]. والذي أرجوه، هو أن أشاهد انفتاح هذه المرحلة الجديدة في مسارك السياسي (لعلها الأخير)، بحركة لا يمليها سوى سمو الأخلاق وعظمة حقيقية مودعة. فهي حركة ستضع حدا لأوضاع صعبة على الجميع، وخطيرة على الأمة، لترقى بك إلى المكانة اللائقة بك، أي على رأس الشعب الجزائري، الذي يخوض أصعب محنة في تاريخه الطويل، غير أنه حازم في عزمه على تحقيق الهدف الأسمى في الحرية، الكرامة والعدالة التي كنت أول من لقنه إياها، والتي بدونها، لا تمثل حياة الإنسان أية قيمة تذكر.

مع عبارات المحبة

توقيع : حبيب بورقيبة

ملحق 9

رسالة من بومدين، قائد الأركان

إلى عمر بوداود، يوم 7 جانفي 1960

فندق المنصور

الدار البيضاء

عزيزي عمر،

لست أدري إن كان الأخ مبروك[2] قد أطلعك على رغبتي في اللقاء بك من أجل مفاتحتك في قضية هامة وأساسية في آن وأحد بالنسبة لجيش التحرير الوطني الجزائري. يتعلق الأمر بالشبيبة الجزائرية المتواجدة في ألمانيا وفي بقية البلدان الأوروبية. لا شك أنكم على اطلاع بأن جيشنا في الغرب الجزائري، في حاجة ماسة إلى دفعات جديدة من الشباب، خاصة بعد وصول العتاد. فنحن هنا لا نتوفر على الكمية ولا على النوعية؛ والذي يهمنا بالدرجة الأولى هي النوعية، وهذه الأخيرة لا تتوفر إلا عندكم. ذلك هو ما دفع بي إلى أن أطلب من السي مبروك أن يطلعك على رغبتي في اللقاء بك في مدريد من أجل التحدث في موضوع جلب هذه الشبيبة، لأن الجيش في حاجة ماسة إليها. أما بخصوص الجوانب المالية، فإن قيادة الأركان مستعدة لتحمل كافة المصاريف. لهذا الغرض، وحيث أنك غادرت دون أن تكون على علم بهذا، دون شك، فإنني أطلب منك أن تخبرني إن كنت مستعدا للقدوم إلى مدريد في أقرب وقت ممكن، من أجل مناقشة المسألة وحسمها، لأننا نعتبرها أساسية. و إلا فسأكون مستعدا للتنقل إليك.

أنتظر رد عاجلا جدا.

أخويا: بومدين.

تعقيب: يتم الاتصال في مدريد بواسطة صالح - ربحا للوقت، الرجاء إخباري مسبقا بوصوله بواسطة منصور.

---

2. بوصوف

ملحق 10

شهادة عبد الكريم حسني، المدعو الغوتي، القائد السابق للقاعدة الوطنية ديدوش في طرابلس (التابعة لوزارة التسليح والعلاقات العامة، في الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية)

لقد تم اختيار القاعدة الوطنية ديدوش، الكائنة في ضواحي مدينة طرابلس بليبيا، في نهاية 1960، كمقر للمصالح المختصة للثورة: قيادة التوثيق والاستعلام (DDR)، قيادة اليقظة والمخابرات المضادة (DVCR)، قيادة الاتصالات الوطنية (DTN)، قيادة الاتصالات العامة (DLG).

كانت مهيكلة بكيفية تكفل في مستوى أعلى، تنسيق النشاطات المرتبطة بمختلف المهام المنوطة بمصالحها. والواقع أنها كانت تستجيب لأغراض ثلاثة:

1 - القيام بحوصلة مختلف النشاطات المنوطة بالمصالح المختصة،منذ نشأتها سنة 1956، والتأكد من فعاليتها.

2 - جمع مختلف النتائج المتحصل عليها في مختلف العمليات التي تم القيام بها، وتركيز الوثائق في مستواها، قصد تمكين السلطة العليا، وهي الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، من استغلالها عند اقتراب المفاوضات مع فرنسا

3 - التكفل بمعالجة نتائج العمليات، وبمتابعتها والاحتفاظ بها.

لم أكن في الواقع المسؤول المباشر على تلك المصالح، غير أني كنت أتولى المهام المرتبطة بالتنسيق، وبضمان أمنها، وبتطويرها. كان بوصوف متمسكا بأن يضع المسؤولين الوطنيين في أقرب وقت ممكن على دراية بما للعمل المنهجي في هذا المجال من نتائج ميدانية لا مراء فيها، و مردودية عالية.

كان بوصوف يعتبر المسؤولين في فدرالية فرنسا كضيوف وشهود على القاعدة الوطنية، المسماة قاعدة ديدوش، نظرا دون شك، لما قامت به هذه المنظمة من أعمال مثيرة في التراب الفرنسي، وكذا المساهمة المأثورة في تمويل الثورة، ولحقهم في الإطلاع على مصير الأموال الناجمة من مساهمات المناضلين. ذلك هو الأمر الذي اعتقدت فهمه، حين فاتحني السي بوصوف في شأن زيارتهم، كي أقدم التعليمات لجميع المصالح بأن تكون مستعدة لتمكين مسؤولي فدرالية فرنسا، بكافة المعلومات التي قد يكونون في حاجة إليها. وقد قدم لي سي بوصوف تعليمات خاصة تتعلق بسي عمر بوداود. لا زلت أذكر عباراته، وكأنه تفوه بها اليوم: ينبغي أن تحرص على العناية بالسي عمر، دون أن يحدد لي طبيعة المسؤوليات التي يتولاها هذا الأخير، إلى درجة أن ذلك كان من شأنه أن يدفع بي إلى الخلط بين السي بوداود، وبين شخص آخر يدعى سي عمر، لا يقل مسؤولية عنه ولكن في قيادة اليقظة والمخابرات المضادة ! لم أجد نفسي في حالة اختلاط أمري ومن الحرج، سوى حين غادر وزير العلاقات العامة فجأة. لم أكن بالطبع لأطلب عودة الوزير كي أرجو منه أن يحدد لي عن أي العمرَين كان يوصيني. ربما لو فعلت ذلك لأفضى إلى مزيد من خطورة أوضاعي واختلاط أمري. قررت أن استمسك بزمام شجاعتي، فاستدعي "عمَرنا" العامل في قيادة اليقظة والمخابرات المضادة، في الوقت الذي كان السي عمر بوداود يقوم باستعراض الفرقة، بكيفية تسمح بإخراج ال"عمر" الحقيقي، في حالة حدوث مكروه! أثناء المراسيم الرسمية للسلام الرسمي وتحية العلم، كان العرق يتصبب من كل جسدي، خوفا من أن أقضي في فضيحة برتوكولية في ظرف مثل ذلك. لحسن الحظ، أن السي بوصوف الذي كنا نعتقد بأنه ضعيف النظر، كان يرى الأمور بشكل أوضح مما نفعله. حين لاحظ الحرج الذي كنت فيه، طلب مني بهدوء ولباقة توجيه الدعوة إلى سي عمر العامل في مديرية اليقظة والمخابرات المضادة، للالتحاق بمصلحته. كان ذلك بمثابة الخلاص بالنسبة إليّ.

بالإضافة إلى السي عمر، كان الوفد يشتمل على علي هارون، وعبد الكريم سويسي وسعيد بوعزيز. لقد حظي الجميع بكامل العناية. عناية كانوا أهلا لها، لما قدمته الولاية السابعة من خدمات للثورة.

الفهرس

القسم الثاني

فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (1957-1962)

القسم الثالث

الفدرالية والقيادة العليا لجبهة التحرير الوطني

طبع هذا الكتاب في اكتوبر 2007
بمطابع دار القصبة للنشر
حي سعيد حمدين، رقم 6، 16012، الجزائر.
الهاتف : 11 / 10 79 54 021 الفاكس : 77 72 54 021
الموقع الإلكتروني : www.casbaheditions.net
البريد الإلكتروني : casbah@casbaheditions.net
الجزائر، 2007.

عمر بوداود

خمس سنوات على
رأس فيدرالية فرنسا

من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني

مذكرات مناضل

تمر الأيام، ويتناقص الرجال المنتمون إلى جيلنا، ممن ساهم بنشاط في الحرب التحريرية. لقد انطفأ عدد هام من تلك الوجوه التي برزت بكفاحها من أجل الاستقلال، من غير أن تترك شهادتها على ذلك، مما حرم الأجيال القادمة من التعرف على جانب كبير من أحداث تاريخنا، وكانت مودعة لدى شخصيات مرموقة أمثال : الدكتور لمين دباغين، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، عمر أوصديق، محمد بن يحي، امحمد يزيد، وغيرهم كثير. ذلك هو السبب الذي دفع بأقرب الأحباب إليّ، على إقناعي بضرورة الكتابة، "قبل فوات الأوان".

لقد كانت مظاهرات 17 أكتوبر 1961، بمثابة حدث كشف الغطاء عن تصرفات السلطة البوليسية الفرنسية تجاه الجزائريين. كان القمع أمرا يوميا واقعا منذ نوفمبر 1954. غير أن أحداث 17 أكتوبر 1961، كانت بمثابة منعطف في تاريخ الممارسات القمعية، ومن هنا، في تاريخ الحرب التحريرية، إذ حاول موفدو الحكومة الفرنسية وموفدو الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، الدخول في مرحلة جديدة من المفاوضات.

إن المساهمة المالية للفيدرالية قد كان لها وزن حاسم، حتى وإن كانت تغطيتها الإعلامية محدودة. لقد شكلت الفيدرالية، بكيفية ما، البنك الذي كان يمول نشاطات الحكومة، والخزينة التي تمول الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. فقد كانت تلك المنة المالية تغطي ميزانية تسييرها بنسبة تزيد عن 80%. بذلك، كانت الحكومة تصرفاتها، وفي وسعها أن تتصرف دون ضغوط خارجية، إذ لم تكن تحت تأثير التي قد تجبرها على الانهزام، أو ملزمة بقبول إعانات مالية مشروطة من أي ط وبالأخص إلى مد يدها إلى "البلدان الشقيقة والصديقة".



دار القصبة للنشر


ردمك: 5-716-64-9961-978
9789961647165